الإمبرياليون الجدد

إيديولوجيات الإمبراطورية

كولن مويرز

نقله إلى العربية
معين الإمام

العبيكان
Obeikan

الإمبرياليون الجدد

إيديولوجيات الإمبراطورية

إعداد
كولن مويرز

نقله إلى العربية
معين الإمام

العبيكان
Obeikan

Original Title

The New Imperialists
IDEOLOGIES OF EMPIRE

by: Colin Mooers

ISBN- 10:1-85168-462--X

Published by: Oneworld Publications, 185 Banbury Road, Oxford OX2 7AR, England (U.K.)

ISBN X - 169 - 54 - 9960

الطبعة العربية الأولى 1429هـ ـ 2008م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 / 2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

موريز، كولن

الإمبرياليون الجدد. / كولن موريز؛ معين الإمام. - الرياض 1429هـ

380 ص؛ 16.5× 24 سم

ردمك: 8 - 502 - 54 - 9960 - 978

1- الإمبريالية 2- الاستعمار أ. الإمام، معين (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 325.32 1429 / 3340

ردمك: 8 - 502 - 54 - 9960 - 978 رقم الإيداع: 3340 / 1429

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 / 4654424 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595



المحتويات

الموضوع | **الصفحة**



الكتاب المساهمون

طارق علي: روائي ومسرحي ومؤرخ، ومعلق على الوضع الراهن في الشرق الأوسط. ألف أكثر من عشرة كتب حول تاريخ العالم والسياسة. كان بعضها من أكثر الكتب مبيعا، مثل:

Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity;

Bush in Babylon: The Recolonisation of Iraq;

Rough Music: Blair/ Bombs/ Baghdad/ Terror.

كما كتب خمس روايات وعدداً من السيناريوهات للمسرح والسينما. الرواية الأولى من «خماسية الإسلام»، التي حملت عنوان «في ظل شجرة الرمان»، فازت بجائزة أفضل قصة أجنبية نشرت في إسبانيا عام 1994. وعلى شاكلة «كتاب صلاح الدين». ترجمت إلى عدة لغات. يعمل الآن رئيس تحرير مجلة «New Left review»، ويكتب بانتظام في مجلة «London Review of Books».

عزيز العظمة: أستاذ زائر في مركز العلوم الإنسانية بالجامعة الأوروبية المركزية (بودابست)، وزميل معهد الدراسات المتقدمة (في بودابست). درّس ونشر العديد من الدراسات بالعربية والإنكليزية حول التاريخ والثقافة العربية، والفكر السياسي الإسلامي، والدراسات الشرق أوسطية، وأعمال ابن خلدون. أعماله المنشورة بالإنكليزية تشمل:

Arabic Thought and Islamic Societies;

Muslim Kingship: Power and Sacred in Muslim, Christian and Pagan Politics;

Islam and Modernity.

إضافة إلى العديد من المقالات في المجلات المتخصصة والصحف والكتب.

بول كاماك: أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية والفلسفة في جامعة متروبوليتان مانشستر، ومؤلف كتاب:

Capitalism and Democracy in the Third World.

كتب العديد من الدراسات حول سياسة أمريكا اللاتينية والعالم الثالث، وسياسة الحكم، ونشرت آخر مقالاته في مجلات:

New Left Review, Historical Materialism, The Social Register, and New Political Economy.

ادم هنية: طالب وباحث في قسم العلوم السياسية بجامعة يورك (تورنتو). تشمل اهتماماته البحثية الاقتصاد السياسي والسياسة الشرق أوسطية والفلسطينية، والإمبريالية بين النظرية والممارسة. شارك في تأليف كتاب:

Stolen Youth: The Politics of Israel? s Detention of Palestinian Children.

ديفيد مكنالي: يشغل حالياً منصب رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة يورك (تورنتو). تشمل اهتماماته البحثية العولمة وحركات العدالة العالمية؛ مفهومي الحرية والديمقراطية في الفكر السياسي؛ النظريات الراديكالية المتعلقة باللغة والثقافة: الماركسية، النسوية، مناهضة العنصرية؛ الاقتصاد السياسي الراديكالي. ألف عدة أعمال منها:

Another World Is Possible: Globalization and Anti-Capitalism;

Bodies of Meaning: Essays on Language, Labor and Liberation;

Against the Market: Political Economy;

Market Socialism and the Marxist Critique;

Political Economy and the Rise of capitalism.

كما نشر العديد من المقالات في مجلات:

Historical Materialism, Studies in Political Economy, New Politics, and History of Political Thought.

تانر ميرليز: يعمل في برنامج الاتصالات والثقافة المشترك لجامعتي يورك وريرسون، حيث يتركز اهتمامه على التاريخ، والحاضر، والإيديولوجيات، وتأثيرات السياسة الثقافية الخارجية للولايات المتحدة والإمبريالية الثقافية الأمريكية.

شهرزاد مجاب: تدرس في قسم تعليم البالغين وعلم النفس الاستشاري في معهد اونتاريو للدراسات التربوية بجامعة تورنتو، وهي مديرة معهد دراسات الجندر والمرأة بجامعة تورنتو. أما مجال أبحاثها وتدريسها فيشمل البيداغوجيا النسوية والنقدية: النساء المهاجرات والمهارة: المرأة والدولة والعولمة والمواطنة: المرأة والحرب والعنف والتعلم: التحليل المقارن لنظرية وممارسة التعلم مدى الحياة.

تشغل منصب رئيسة تحرير «Woman of Non-State Nation: The Kurds»: وشاركت هيماني بانرجي وجودي وايتهيد في إعداد كتاب:

Of Property and Propriety: The Role of Gender and Class in Imperialism and Nationalism.

كما شاركت شهرزاد حجاب نهلة عبدو في إعداد كتاب:

Violence in the Name of Honour: Theoretical and Political Challenges (2004).

تجري حالياً بحثاً حول المرأة والحرب والشتات والتعلم: والمعتقلات السياسيات في الشرق الأوسط: والحرب والمنظمات النسائية الدولية.

كولن مويرز: أستاذ قسم السياسة وكلية الإدارة العامة بجامعة ريرسون (تورنتو). يعمل أيضاً في برنامج الاتصالات والثقافة المشترك لجامعتي يورك

وريرسون. تناولت كتاباته المجال العام: والسياسة والحركات الاجتماعية: والرأسمالية والمواطنة. ألف كتاب:

The Making of Bourgeois Europe: Absolutism, Revolution and the Rise Capitalism in England, France and Germany (Verso, 1991).

واسهم في إعداد كتاب:

Restructuring and Resistance: Canadian Public Policy in the Age of Global Capitalism (Fernwood, 2000).

إلين ميكسينز وود: عملت سنوات عديدة أستاذة للعلوم السياسية في جامعة يورك (تورنتو). تناولت كتاباتها العديدة طبيعة وتاريخ الرأسمالية، والديمقراطية الإغريقية، وتاريخ الفكر السياسي القديم والحديث. من بين الكتب التي ألفتها:

The Pristine Culture of Capitalism;

Peasant-Citizen and Slave;

Democracy Against Capitalism;

The Origin of Capitalism: A Longer View;

Empire of Capital.

ثوم وركمان: يكتب ويدرس في مجال الاقتصاد السياسي النقدي والفلسفة السياسية في جامعة نيو برونزويك (كندا). ويحضر حالياً مسودة بحث حول القراءة الحديثة للمؤرخ اليوناني القديم ثوسيديديس، وهي دراسة تشكل جزءا من مشروع بحثي أوسع نطاقا يستكشف العلاقة بين الركيزة الفكرية للحداثة والأشكال المعاصرة للاعقلانية السياسية.



شكر وتقدير

«في عصر الخداع العالمي الشامل يعد قول الحقيقة عملاً ثورياً».

جورج اورويل، «1984»

حين كنت أقود سيارتي باتجاه الجامعة لحضور حفل أقيم هناك في أمسية يوم من أوائل عام 2003، ملأني شعور متعاظم بالإحباط وانا أستمع من جهاز الراديو إلى المفكر الليبرالي الكندي مايكل اغناتيف وهو يلفق بأسلوبه الهادئ الواضح تبريراً عقلانياً رشيداً آخر للغزو الوشيك للعراق. وعند الوصول، اشتكيت للزملاء من أن مثل هذه الذرائع المدافعة عن الحرب والإمبراطورية لا تواجه سوى تحد ضئيل على ما يبدو من عامة الناس. ولدهشتي (الساذجة ربما)، سئلت: ما هو البديل؟ ألم يروع صدام حسين الشعب العراقي على مدى عقود من السنين؟ ألا تستحق عملية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان الدفاع عنها؟ ألن تكون النساء افضل حالاً في العراق المحرر؟ وبدا أن الإمبريالية الليبرالية قد أصابت عصبا حساسا وتجاوز تأثيرها حدود ظني. من هذا اللقاء/ المواجهة ولدت فكرة هذا الكتاب.

لكن عرفت أيضاً انني لا استطيع - بمفردي - جمع المصادر الضرورية لتحدي الكتب والمقالات العديدة التي سعت إلى عقلنة وترشيد وتبرير «الإمبريالية الجديدة». وبدا أن إعداد مجموعة من الدراسات والمقالات حلا ناجعاً: لذلك، أدين بأول فضل إلى الكتّاب والكاتبات، الذين ترك العديد منهم مشاريعهم الضاغطة للعمل على مساهماتهم في الكتاب. وأود أن أشكر على وجه الخصوص فيكتوريا رودام، المحررة المفوضة في دار «ون ورلد»، التي مارست الضغط علي لتقديم خطة العمل الأولية، وديفيد مكنالي على إقناعي بأهمية الكتاب والحاجة الملحة إليه. اعبر عن عظيم امتناني أيضاً لمجلة «والرس»

للسماح لي بنشر نسخة منقحة من مقالة طارق علي «الحضارات المعذبة»، التي ظهرت في عدد أيلول/ سبتمبر 2004، وإلى الجامعة الأوروبية المركزية (في بودابست) على السماح بطباعة نسخة منقحة من مقالة عزيز العظمة «بعد الواقعة: قراءة توكفيل في بغداد»، التي نشرتها في جريدتها عام 2004.

أعرب عن عظيم الامتنان إلى كيت زيمان. فدون أبحاثها الممتازة ومهاراتها في التحرير والإعداد لما اكتمل هذا الكتاب في الوقت المناسب. أخيراً، أشكر مارني فليمنغ على ما أبدته من صبر وما قدمته من نقد إيجابي، بناء وودود، لمساهمتي. إليها أهدي هذا الكتاب.



مقدمة

كلاب الحراسة الجدد

كولن مويرز

في هذا الجو من المرض، يجهد المفكرون ـ من أفراد الطبقة الحاكمة ـ لاسترداد ذلك الشعور القديم بالسعادة وهدوء البال، واليقين القديم المتعلق بمستقبل الحضارة الغربية. وهم يكتبون المؤلفات والتقارير، ويلقون المواعظ، ويعقدون المؤتمرات والندوات. ويعزون كل ما يحدث في العالم إلى أشكال متنوعة من الجنون العابر المؤقت (الذي يمكن علاجه) وتشكيلة متنوعة من الآراء المزيفة الخاطئة (التي يمكن تصحيحها).. أما ظهور الفوضى فقد حطم أمان وأمن القوى الموجودة. هذه القوى تسعى الآن لاسترجاع فردوسها المفقود.

(بول نيزان، «كلاب الحراسة»)[1]

كتب نيزان «كلاب الحراسة»، هجامه الانتقادي العنيف لمطاوعة وإذعان المؤسسة الفكرية الفرنسية، قبيل مقتله في دنكرك عام 1940. وبرأي نيزان، عمل تراجع النخبة الفلسفية نحو المثالية والتجهيل والظلامية المبهمة على نزع سلاح جيل بأكمله أمام الكارثة التي كانت على وشك أن تحل به. نشر الكتاب لأول مرة عام 1960 في ذروة حرب فرنسا الاستعمارية المريرة في الجزائر (التي أودت بحياة مليون ونصف المليون من الجزائريين، و27 ألفا من الجنود الفرنسيين، و 4 آلاف من المستوطنين). وكان بمثابة محرض مثير. استهدف ـ ضمناً ـ جيلاً جديداً من المثقفين والمفكرين الفرنسيين: أولئك الذين ابتكروا ذرائع اعتذارية منمقة دفاعاً عن الاستعمار، أو حاولوا عقلنة الأساليب الإجرامية التي استخدمتها القوات الفرنسية خلال حرب التحرير الجزائرية التي امتدت ثمانية أعوام[2].

تغير الزمن. لكن ليس كثيراً: فالإمبريالية الاستعمارية القديمة، التي كانت الجزائر آخر فضلة من بقاياها، تعود بجذورها إلى القرن التاسع عشر. وكان بمقدور المدافعين عنها والمبررين لها استخدام لغة عابقة برائحة التفوق العرقي والاستعلاء الثقافي لذلك العصر: «الرسالة الحضارية» للغرب المسيحي بقيت في رأي الكثيرين تشكل «عبء الرجل الأبيض» في العالم اللاأوروبي. وبالرغم من وجود خطاب «حضاري/ تحضيري» اليوم، إلا أنه لم يعد من السهل تبرير الغزو الاستعماري/ الإمبريالي باللجوء إلى ورع العنصرية المفضوح الذي ساد في الماضي. وإذا كان الجنرالات الأمريكيون ما يزالون يدرسون أساليب محاربة التمرد التي استخدمها الفرنسيون في الجزائر بحثا عن مؤشرات تدلهم على كيفية محاربة التمرد في العراق[3]. فعليهم العثور على أساليب جديدة لكسب قلوب وعقول أولئك الذين يريدون إخضاعهم. وهذا إنجاز حققته على الأغلب معارك الكفاح النضالي ضد الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين. إذ إن إحدى مزايا العيش في عالم «ما بعد التحرر من الاستعمار» تتمثل في أن الذاكرة الجمعية لكفاح مناهضة الاستعمار منغرسة في عمق وعي الملايين في شتى أرجاء العالم.

وبسبب هذه الحقيقة، توجب على الإمبريالية الجديدة أن تتزيا بلباس إيديولوجي جديد: وتحتم على المدافعين عنها أن يتحدثوا بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان: والحرية والكرامة: وفتح الأبواب أمام الجميع واحترام الفوارق والاختلافات، والحرية الجندرية (النوع الاجتماعي) وتخفيف حدة الفقر: والحكم السديد والإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة. وإلى جانب هذه المجازات الحداثية الحاسمة، التجأ آخرون إلى تنويعات ونسخ أبدية من الطبيعة البشرية أو الثقافة الإنسانية لتبرير حتمية الحرب والإمبراطورية. ومع ذلك حاول غيرهم الترويج للميراث المفيد المزعوم للإمبراطوريات الأقدم عهدا. مثل هذه المقارنات المتحاذية تحايث «ازدواجية عميقة ومحيرة» في الإمبريالية الجديدة: ردة عسكرية بدائية

تذكر بالأشكال الأقدم من الإمبراطورية بالتوالف مع استخدام «مشهود» لأحدث تقنيات الخداع الشامل والتشويش الجماعي[4]. وعند أخذها ككل واحد، تعبر الإيديولوجيات الجديدة للإمبراطورية عن التوليفة المتناقضة ذاتها التي تجمع الردة الانتكاسية والحداثة: الصدامات الحضارية والمثل الديمقراطية: العنصرية الوبيلة والتعددية الثقافية ما بعد الحداثية: المساواة الجندرية والاضطهاد الديني: الدعاية العتيقة الطراز والأشكال المهجنة لـ «القوة اللينة/ الناعمة»: التعذيب وحقوق الإنسان.

على خلفية هذا المشهد، سيكون من السهل التعامي عن الفارق الذي يميز الإيديولوجيات عن الأكاذيب. الإيديولوجيات تختلف عن الأكاذيب حتى وإن كانت أحيانا (كما في حالة العراق) تتعزز بها. فلكي تنجح الإيديولوجيات في عملها، يجب أن تعبر عن تلهف حماسي أصيل لدى أولئك الذين يؤمنون بها، مهما شوهت هذه الرغبات اللهفانة وحرفت نتيجة وقائع الاستغلال وحقائق الهيمنة. من هنا أتى الحديث عن الديمقراطية والحرية. لكن الإيديولوجيات، مثلها مثل الأكاذيب، كثيرا ما تشمل قدرا كبيرا من خداع الذات لدى أولئك المتاجرين بها ــ وإلا كيف نفسر كارثة ما بعد غزو العراق؟ لربما كان تفسير وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد للجهل العسكري أفضل ما عبر عن الطبيعة المنهجية للخداع الذاتي الإمبريالي:

مثلما نعرف، هنالك معاليم معلومة. أشياء نعرف بأننا نعرفها. نعلم أيضا أن هنالك مجاهيل معلومة اي، نعرف أن هنالك أشياء لا نعرفها. لكن هناك أيضا مجاهيل مجهولة، أشياء لا نعرف بأننا لا نعرفها[5].

وكما لاحظ سلافوي زيزك، فإن الفئة التي لم يذكرها رمسفيلد هي «المعاليم المجهولة»: المعتقدات أو الممارسات ــ كفظائع «ابو غريب» مثلا ــ التي يجب كبتها بسرعة لأنها تشكل عبئا ثقيلا لا يحتمله الضمير. ويؤكد زيزك أن الخطر الحقيقي على الإمبراطورية الأمريكية لا يكمن في التهديدات المبطنة وغير

المكتشفة، بل «في المعتقدات، وفي الافتراضات والممارسات الفاحشة التي تبرأنا منها وتظاهرنا بالجهل بها»[6].

بالرغم من كل ذلك، بذلت جهود واعية دؤوبة لتبرير وتطبيع «الإمبريالية الجديدة». فمن سمات العصر الذي نعيش فيه أن خطاب الإمبراطورية والإمبريالية ـ الذي اعتبر قبل مدة وجيزة أنهما عتيقان ينشغل بهما اليسار ـ اعتنقه التيار الغالب من المفكرين عبر مختلف ألوان الطيف السياسي. لكن، قبل تفحص وتقصي هذه الآراء الدفاعية الاعتذارية بالتفصيل في المقالات اللاحقة، نحتاج إلى أن نسأل: ما الذي استحث هذه الرغبة المفاجئة في استرجاع لغة الإمبراطورية؟ ما هي التغيرات في توازن القوى الدولي التي تفسر هذا التحول الإيديولوجي الهائل؟

من أجل الإجابة عن مثل هذين السؤالين نحتاج لأن نبدأ بما هو «جديد» في «الإمبريالية الجديدة». أولاً، سيكون من الخطأ رؤية التحول الأمريكي مؤخراً إلى العمل العسكري «الاستباقي» في سياق ردة الفعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر فقط، أو بأسلوب أكثر تشاؤماً، باعتباره هدفاً خطط له مسبقاً المحافظون الجدد المولعون بشن الحروب. صحيح أن إدارة بوش أكثر رغبة وأشد استعداداً للجوء إلى التدخل العسكري الواسع النطاق مقارنة بالإدارات السابقة، لكن رؤية ذلك باعتباره تغيراً جوهرياً في طبيعة الإمبريالية الأمريكية سيكون مبالغة مغالية. إذ إن للولايات المتحدة تاريخاً طويلاً ومتصلاً من الغزوات والفتوحات الإمبريالية تمتد أكثر من قرنين من الزمان. كما ستكون رؤية غزو العراق باعتباره يستهدف النفط فقط أحادية الجانب أيضاً. إن السيطرة على مخزون النفط في الشرق الأوسط ستعطي الولايات المتحدة أفضلية لا يمكن التشكيك فيها على المنافسين المحتملين، خصوصا القوى البازغة بسرعة في أسيا. لكن إذا شكل النفط جزءاً حاسم الأهمية من المعادلة، فإن حرب العراق تمثل أيضاً جزءاً من عملية إعادة بناء «راديكالية، وعقابية، واقتصادية أكثر

شمولا للشروط الضرورية لتوسيع ومد ومضاعفة الربحية - باختصار، تعبيد الطريق أمام جولات جديدة من نزع الملكية وتراكم رأس المال بقيادة الولايات المتحدة.. شكل جديد من الليبرالية الجديدة العسكرية»[7]. لكن في حين ما تزال أمريكا القوة العسكرية الأكثر تفوقا على الكوكب الأرضي، فإن تفوقها في القوة النارية يتجاوز بمراحل تفوقها الاقتصادي[8]. هذا الاختلال في الميزان بين جبروتها العسكري وقوتها الاقتصادية ربما يفسر الانتقال إلى موقف عسكري أكثر عدوانية. وبالتالي، فإن اندفاع المحافظين الجدد نحو تبني توجه أكثر اعتمادا على الإجبار والإكراه في العلاقات الدولية يقصد منه توجيه رسالة لا إلى ما سمي بالأنظمة «المارقة» والدول «الفاشلة» فقط، بل إلى كبار المنافسين الاقتصاديين أيضا. بكلمات أخرى: في حين أن مقاربة الأسباب أمر مهم لتفسير ظهور الإمبريالية الجديدة، إلا أننا بحاجة لموضعة هذه التغيرات ضمن تحولات بنيوية عميقة حدثت في الرأسمالية العالمية خلال العقدين الماضيين.

تمثل الثورة الليبرالية الجديدة التي بدأت في الثمانينيات، محاولة للتصدي لمشكلة ملحة ودائمة بالنسبة للرأسمالية، الا وهي نزعتها نحو الإفراط في طاقة الإنتاج وتراكم رأس المال - وهي مشكلة مزمنة على نحو خاص بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. وما يدفع هذا النسق الحاجة إلى العثور على مواقع جديدة لتراكم رأس المال وأسواق جديدة للسلع. في التسعينيات، كان البحث عن مصادر جديدة للتراكم على درجة كبيرة من اللاتكافؤ والتحدد الإقليمي، وصعب استيعابه على طوباوية السوق التي اتخذت تعبير «عولمة». في الاقتصادات الغربية والأسيوية المتقدمة، شمل ذلك تكثيفا للتسليع، مع تعرض مجالات وقطاعات جديدة من الحياة الخاصة والعامة لاستعمار قوى السوق بينما كانت أقسام من دولة الرعاية «الكينزية» تتعرض للخصخصة أو إعادة الهيكلة (تصغير الحجم). في البلدان «الشيوعية» السابقة، عنى تبني السوق الحر عملية خصخصة بالجملة لأملاك ومؤسسات الدولة وإقامة نوع من الرأسمالية المعتمدة على رجال العصابات يجمع

غالباً بين أعضاء الحزب الشيوعي السابقين وحلفائهم الجدد في المؤسسات المالية الغربية. في بلدان الجنوب، توالف فرض الليبرالية الجديدة مع خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة والباقية من عهد سيطرة الدولة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات، مع ظهور نسق جديد وخيم من التراكم البدائي أو «التراكم من خلال نزع الملكية»[9].

برأي كارل ماركس، يكمن «سر» تراكم رأس المال البدائي في حقيقة أنه ــ فوق كل شيء ــ عملية اجتماعية، يتم فيها فصل المنتجين المباشرين (بالقوة غالبا) عن وسائل الإنتاج ومنعهم من الوصول إليها، وبالتالي دفعهم إلى صفوف العمال المأجورين. وخلال نهوض الرأسمالية الإنكليزية، شمل ذلك تسييج وتسوير الأراضي المشاع التي كانت متاحة سابقا للمجتمعات الفلاحية المحلية، وتحويلها إلى أملاك خاصة تركزت في أيدي أفراد طبقة جديدة من المزارعين الرأسماليين. يكتب كارل ماركس: «وهذا التاريخ، تاريخ استيلائهم على الأملاك العامة، كتب في حوليات الجنس البشري بأحرف من دم ونار»[10]. أظهر ديفيد هارفي أن التراكم البدائي ليس عملية حاسمة وأخيرة ومقتصرة حصراً على أصول الرأسمالية، بل عملية إجبارية تحتمها ضرورة الحاجة إلى العثور على مصادر ومواقع جديدة لتراكم راس المال. أما التراكم عن طريق نزع الملكية فيشمل الاستعمار، والاستيلاء على الأملاك العامة، وتطويق أشكال مجتمعية وثقافية قائمة سابقاً. ومازال من الشائع استخدام النهب والتزوير والقوة لخصخصة أملاك عامة مثل مصادر المياه أو تطبيق تحويل العمال إلى بروليتاريا بالقوة. أضيفت إلى هذه التوليفة خلال العقدين الماضيين مصفوفة من الوسائل والأدوات المالية لنزع الملكية، مثل شركات الاستثمار التي تحقق بالمخاطرة أرباحاً استثنائية، وتخفيض أسعار العملة، وتعرية الأصول، والتلاعب بالائتمان والأسهم. وبالتوافق مع هذه التغييرات، أنشئت مجموعة جديدة من المؤسسات العالمية لتنظيم وتحصين علاقات السوق بين الدول والتكتلات التجارية الإقليمية. وبغض النظر عن الوسائل، كانت النتيجة إطلاق العنان لموجة جديدة من «محاصرة ولجم العوام»[11].

لذلك، تستهدف الجولة الراهنة من الإمبريالية تصدير وتحصين وخندقة علاقات الملكية ـ الاجتماعية الرأسمالية في مختلف أرجاء العالم: وهي تتمحور حول تعميم وتدويل الرأسمالية. ومثلما كانت الحال في المراحل السابقة من الرأسمالية، احتلت القوة العسكرية للدولة مركزاً محورياً في فرض هذه المرحلة الجديدة من التراكم والتسوير البدائيين. لكن، إذا احتفظت قوة الدولة العسكرية بأهميتها الجوهرية بالنسبة لفرض الرأسمالية في عدد من مناطق العالم، وإذا بقي استعراضها المشهود يحظى بأهمية حيوية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية، فإن هناك شعورا مهما يشير إلى أن ديناميات الإمبريالية قد تغيرت بشكل ملحوظ. فخلافا لأشكالها السابقة، لم تعد الإمبريالية اليوم تعتمد على الاستعمار المباشر. ولم يعد التنافس العسكري بين الدول على الموارد والأراضي موجودا بالحجم الذي كانه في أيام لينين وبوخارين. لكن، إذا لم تعد الإمبريالية قابلة لأن تعرف بالتنافس الإمبراطوري والعسكري النظامي، فكيف أصبحت النزعة العسكرية والضرورات الرأسمالية مرتبطة إلى هذا الحد الوثيق في الإمبريالية الجديدة؟ الجواب البسيط هو أنه في عالم مؤلف من دول محدودة الأراضي ومدى عالمي غير محدود لرأس المال، يصبح استخدام القوة العسكرية الساحقة الطريقة الوحيدة لحراسة المصالح الرأسمالية. وحين يضاف عنف الإرهاب اللامنتمي لأي دولة إلى الخلطة، تغدو المشكلة الصعبة أشد صعوبة. لهذه الأسباب كلها، أصبحت حالة الحرب الدائمة ـ الحرب بدون نهاية ـ (إلى حد ما) عاملا حاسما في رأسمالية القرن الحادي والعشرين: «هيمنة بلا حدود للاقتصاد العالمي، ودول متعددة تديره، تتطلب عملا عسكريا لانهاية له، في الغاية أو الزمن»[12].

حين تغدو حالة الحرب الدائمة «الحالة العادية الجديدة» لعصرنا، يتضح لماذا أصبح خطاب الإمبراطورية على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة لأولئك المدافعين عن هذا النظام الجديد للأشياء: لقد غدا تطبيع الحرب والفتوحات والغزوات الإمبريالية ضرورة إيديولوجية ملحة.

قصد من المقالات التي يضمها الكتاب أن تشكل تحدياً لإيديولوجيات الإمبراطورية الجديدة هذه؛ وهدفها مواجهة سلسلة واسعة من الذرائع الاعتذارية والمسوغات التبريرية للإمبريالية الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة.

في الفصل الافتتاحي، تناقش الين ميكسينز وود لماذا تتطلب الإمبريالية الجديدة أيضاً مفهوماً جديداً للديمقراطية. يضاعف نقل المصالح الاقتصادية لرأس المال من السيطرة الشعبية، ويضع الدولة في خدمة راس المال بشكل أشد صرامة من ذي قبل. في الفصل الثاني، يستكشف عزيز العظمة، من خلال قراءة معاصرة لأراء توكفيل حول الديمقراطية الأمريكية، الجذور اللاعقلانية واللاليبرالية للثقافة السياسية الأمريكية وتعبيرها المعاصر في مواقف الولايات المتحدة تجاه العالم العربي. ويحذر العظمة من وجود توافق عميق بين الطائفية البيوريتانية والتعددية الثقافية الليبرالية التي يستهدي بها الفكر الأمريكي، والطائفية/ المذهبية الدينية التي تتحصن وتتخندق الآن في البنى السياسية والدستورية للعراق «الجديد». في الفصل الثالث، يتحدى طارق علي الخطاب البلاغي لـ«صدام الحضارات» الذي قدمه صمويل هنتنغتون وغيره، ويبين عواقبه على المدى البعيد بالنسبة للشرق الأوسط. أما شهرزاد مجاب، فتفضح زيف الزعم بأن بمقدور الإمبريالية الغربية وضع حد لاضطهاد المرأة دينيا واجتماعيا، مقدمة الحجة على أن الحقيقتين التوأمين للحرب الإمبريالية والأصولية الدينية تهددان بمفاقمة وضع المرأة إلى حد كبير في الشرق الأوسط. في الفصل الخامس، يفكك ديفيد مكنالي مفهوم مايكل اغناتيف حول «الإمبريالية خفيفة الوطأة»، كاشفا ركائزه «التوثينية». كما يقدم الحجة على أن نرجسية اغناتيف الإمبريالية تعمي بصره عن تناقضات «مبادئ أخلاقية» فلسفية تبرر التعذيب وتتسامح مع انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان باعتبارها «أهون الشرين». يقدم الفصل السادس نقدا لإعادة تأهيل التاريخ الإمبراطوري البريطاني بواسطة المؤرخ المحافظ نيال فيرغسون، خصوصا دعوته للعودة إلى شكل نظامي من الإمبراطورية باعتباره الحل الإمبريالي الوحيد في نظام عالمي دوله محدودة

بينما يتمتع رأس المال فيه بمدى غير محدود. في الفصل السابع، يقتفي ثوم وركمان أثر النسب الفلسفي للمحافظين الجدد الذين يسيطرون على إدارة بوش، والعديد منهم تتلمذوا على يدي الفيلسوف ليو شتراوس. إذ إن التفسير المتحيز الذي قدمه شتراوس للنصوص القديمة، كما يؤكد وركمان، يعتبر مفتاحا لفهم تبرير الحرب والإمبراطورية الذي تستهدي به السياسة الخارجية الأمريكية. آدم هنية يستقصي تأثير كتاب الاقتصادي الليبرالي الجديد ديباك لال «في مدح الإمبراطوريات». ويظهر هنية أن أفكار لال حول الإمبراطورية يجب فهمها في سياق القوى المادية والاجتماعية التي تشكل الآن الرأسمالية العالمية. في الفصل التاسع، يفضح تانر ميرليز الخطاب الجديد لـ«القوة الناعمة» الأمريكية باعتباره قناعا يحجب شكلا محددا ومتقدما تقانيا من الإمبريالية الثقافية. في الفصل الأخير، يقدم بول كاماك الحجة على أن مشروع «أهداف التنمية الألفية» الذي ترعاه الأمم المتحدة تحول خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى وسيلة أداتية لمشروع إمبريالي جديد يشمل تصدير الرأسمالية إلى البلدان النامية.

ومثلما توضح هذه المقالات، تعاني محاولات عقلنة وترشيد الإمبريالية الجديدة المعروضة علينا، كحال النظام الذي تسعى للدفاع عنه، من تناقضات عميقة. ووجود هذه التناقضات جزء لا يتجزأ من طبيعة الإيديولوجيا. أما مهمة المقالات النقدية للإيديولوجيا ـ وبالتالي مهمة هذا الكتاب ـ فهي المساعدة على تعرية وكشف هذه الحقائق التي يفضل المدافعون عن الإمبريالية ـ كلاب الحراسة الجدد ـ إبقاءها في عتمة الظلام.



هوامش

1ـ انظر:

Paul Nizan, The Watchdogs: Philosophers and Established Order, trans. Paul Fitingoff (New York: Monthly review Press, 1972), p. 117.

2ـ من أعضاء هذه المجموعة وزير الداخلية السابق والرئيس الاشتراكي اللاحق فرانسوا ميتران، الذي رد على عرض الحوار الذي قدمته جبهة التحرير الوطني بالقول: «المفاوضات الممكنة الوحيدة هي الحرب». كما أيد الفيلسوف والروائي الفرنسي (المولود في الجزائر) البير كامو الحرب ضد الثوار الجزائريين في نهاية المطاف، الرغم من قلقه من استخدام التعذيب من قبل الفرنسيين. وما يزال أحمد بن بللا، أحد قادة النضال الجزائري للتحرر من الاستعمار الفرنسي، ناشطاً (بالرغم من تجاوزه الثمانين) في حركة مناهضة الحرب في الشرق الأوسط وضد الاحتلال الأمريكي للعراق.

3ـ يجب على خبراء محاربة التمرد في وزارة الدفاع الأمريكية مشاهدة فيلم جيلو بونتيسيرفو الرائع والمناهض للاستعمار «معركة الجزائر». انظر:

Frontline, 21:24 (20 _ Remembering a Revolution, _ John Cherian, November- 3 December, 2004), p. 4.

http://www.flonet.com/fl2124/stories/200403000806300.htm (accessed 25 July 2005).

4ـ انظر:

Ian Boal, T. J. Clarke, Joseph Mathew, and Michael Watts, Afflicted Powers: Capital and Spectacle in a New Age of War (London: Verso, 2005), p. 14.

5ـ انظر:

Donald Rumsfeld, Department of Defense news briefing, 12 February _ The Poetry of D. H. Rumsfeld,_ 2002, quoted in Hart Seeley, http://slate.msn.com/id/2081042 . (accessed 16 August 2005).

6ـ انظر:

Slavoj Zizek, Iraq: The Borrowed Kettle (London: Verso, 2004), p. 10.

7- Boal et al., Afflicted Powers, p. 72.

8ـ ما زال السؤال المتعلق بما إذا كان اختلال التوازن هذا يشير بدلالته إلى انحطاط فعلي في القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، سؤالا معقدا وبدون إجابة.

9ـ انظر:

David Harvey, The New Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 137-182.

10- Karl Marx, Capital, Vol. I (New York: Vintage Books, 1977), p. 875.

11- Harvey, New Imperialism, p. 148.

12ـ انظر:

Ellen Meiksins Wood, Empire of Capital (London: Verso, 2003).

-1-

الديمقراطية كإيديولوجية للإمبراطورية* ...

إلين ميكسينز وود

في خطاب القسم لولايته الثانية، أبلغ جورج بوش العالم أن رسالة الولايات المتحدة - التي تستمد إلهامها من السماء! - هي جلب الحرية والديمقراطية إلى أقصى أركان المعمورة وأشدها حلكة ثم القضاء على الطغيان. يجد الكثيرون تناقضاً صارخاً وتنافراً عميقاً بين بيان الرسالة تلك والحقائق على أرض الواقع. لكن ربط الديمقراطية بالعدوانية الإمبريالية ليس نتيجة لجنون جورج بوش الابن فقط. فمن المؤكد أنه ليس أول رئيس أمريكي يبرر التدخلات الإمبريالية على أساس رسالة نشر الديمقراطية والدفاع عنها. ويبدو أن ربط الإمبريالية بالديمقراطية فكرة أمريكية عميقة الجذور. والعديد من الأمريكيين يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن ذلك يمثل القدر المحتوم لبلادهم.

الحرية، والمساواة، والإمبريالية

في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، وخلال الحرب في افغانستان، أصدر ستون أكاديمياً أمريكياً بياناً بعنوان «لماذا نحارب: رسالة من أمريكا». من بين الموقعين بعض من اعتدنا الاشتباه بهم، مثل صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما. لكن هناك أيضاً آخرين لانعتبرهم بشكل آلي من المنظرين اليمينيين - مثل الديمقراطي الاجتماعي مايكل والتزر. وقد يكون من الإنصاف القول إن البيان مثل آراء طيف فكري وسياسي واسع - على الأقل وفقا للمعايير الأمريكية - بدءاً بالليبراليين اليساريين المعتدلين، وانتهاء بالمحافظين الذين يحظون بالاحترام إلى حد ما: ولربما كان أكثر أنواع الدفاع عن التدخل العسكري الأمريكي تحضراً.

تفتتح الرسالة بالإشارة إلى القيم الأساسية التي تمثل، وفقاً للموقعين، أفضل ما في الولايات المتحدة، القيم التي ذهبت إلى الحرب من أجلها:

نحن نؤكد على خمس حقائق جوهرية تتصل بالناس كافة دون تمييز:

1ـ يولد البشر جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

2ـ الموضوع الأساسي للمجتمع هو الفرد البشري، والدور المشروع للحكومة هو حماية/ والمساعدة على تعزيز الشروط الضرورية للازدهار البشري.

3ـ يرغب البشر بشكل طبيعي في السعي إلى الحقيقة المتعلقة بأغراض الحياة وغاياتها النهائية.

4ـ حرية الضمير والحرية الدينية من حقوق البشر التي لا يمكن المساس بها.

5ـ القتل باسم الرب مناقض للإيمان بالرب وخيانة عظمى لشمولية وعالمية الإيمان الديني.

نحن نحارب دفاعاً عن أنفسنا وعن هذه المبادئ العالمية الشاملة.

لن يجد معظمنا بندا يمكن الاعتراض عليه في هذه اللائحة. بل قد نجدها مثيرة للإعجاب. المسألة هي كيف يمكن التوفيق بينها وبين المغامرات العسكرية الأمريكية. ولربما نوافق على القيم المتضمنة في اللائحة، ونعتبر لهذا السبب بالذات أن الحرب في أفغانستان، ناهيك عن الحرب في العراق، حرب إمبريالية لا لبس فيها. وقد نجد من الصعب فهم كيف يمكن لهذه القيم أن تؤسس لحرب إمبريالية في جوهرها، خصوصا المبدأ الأول المتعلق بالحرية والمساواة بين البشر. كما تثير حيرتنا حين نتأملها على خلفية السياسة الخارجية الفعلية للولايات المتحدة، التي لم تظهر عموما ميلا كبيرا لدعم الأنظمة الديمقراطية في البلدان التابعة لها، ناهيك عن هجمات نظام بوش على الديمقراطية داخل الولايات المتحدة وفي حديقتها الخلفية. ويتضاعف الارتباك والحيرة حين تقدم الرسالة الحجة على أن هذه الحرب تلبي شروط «الحرب العادلة»، وهذا ينطبق على ما يسمى بالحرب على الإرهاب برمتها حسبما يقول الموقعون على اللائحة.

فهي ـ برأيهم ـ حرب عادلة أولاً وأخيراً لأنها تفي بالشرط القائل «إن الحروب العدوانية والحروب التي تستهدف زيادة القوة أو الثروة لا يمكن القبول بها».

قد يبدو ذلك أكثر من مجرد حكم رديء في الذوق والنكهة، في هذه الظروف التي لا يخفي فيها نظام بوش كثيرا نواياه في الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة عبر اكتساب مواقع استراتيجية في أفغانستان والعراق. لكن الرغم من التناقض والتنافر، يستحق الأمر أن نسأل لماذا تبدو هذه التناقضات المتنافرة معقولة ومقبولة لمفكرين يتمتعون بالذكاء والاحترام. كيف يمكن أن تبدو الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية ذريعة تبريرية مقنعة للإمبريالية والحرب؟

يبدأ الجواب من الرأسمالية. فهي نظام من الاستيلاء والاستحواذ لا يعتمد على حالات الظلم القانونية ولا على اللامساواة في الحقوق السياسية. إذ يمكن للطبقات المالكة المستغِلة والطبقات المنتجة المستغَلة ان تكون حرة ومتساوية أمام القانون؛ والعلاقة بينها تقوم كما هو مفترض على اتفاق تعاقدي بين أفراد أحرار ومتساوين؛ بل يمكن منح حتى حق التصويت الشامل دون أن تتأثر القوى الاقتصادية لرأس المال بشكل جوهري. وفي الحقيقة، ينتفع رأس المال من غياب الفوارق القديمة الرسمية بين البشر، لأنه يزدهر على تحويل أنماط البشر كلها إلى وحدات عمل متبادلة (ولربما أضيف هنا أن هذا أدى إلى بعض التبعات المتناقضة، أحدها بروز شكل فريد ومتطرف من العنصرية في القرن التاسع عشر، جعل من الممكن استثناء بعض الناس من العالم الطبيعي للحرية والمساواة بين البشر من خلال وسمهم بالدونية واعتبارهم أقل من مستوى الإنسان الكامل).

تعني قدرة رأس المال على الاستغناء عن القوى اللااقتصادية أن بمقدور قواه الاستغلالية التعايش مع الديمقراطية الليبرالية، وهو أمر سيكون مستحيلا في أي نظام يعتمد فيه الاستغلال على احتكار الحقوق السياسية. أما السبب وراء إمكانية ذلك فهو أن الرأسمالية أوجدت إكراهات إجبارية جديدة واقتصادية

صرفة: حرمان العمال من الملكية، الذي يجبرهم قسرا على بيع قوة عملهم مقابل أجر، وقوى السوق الإجبارية التي تنظم الاقتصاد. ويمكن لرأس المال والطبقة العاملة أن يتمتعا بالحقوق الديمقراطية في المجال السياسي بدون تغيير العلاقة بينهما بشكل كلي في المجال الاقتصادي المستقل: وتقرر معظم شؤون الحياة الإنسانية في ذلك المجال الاقتصادي، خارج مدى المحاسبة الديمقراطية. لذلك، يمكن للرأسمالية أن تتعايش مع إيديولوجيا الحرية والمساواة بطريقة لا يستطيع نظام آخر للهيمنة أن يقوم به. وفي الحقيقة، فإن فكرة اعتبار الرأسماليين والعمال أحرارا ومتساوين أصبحت أهم أدوات الدعم الإيديولوجي للرأسمالية. لقد أصبحت الديمقراطية الرسمية، بإيديولوجيتها المتعلقة بالحرية والمساواة واللاطبقية، إحدى أكثر الآليات فعالية في استدامة/ وإعادة إنتاج العلاقات الطبقية الرأسمالية.

ظاهرياً ونظرياً، ينبغي على فصل المجالين الاقتصادي والسياسي أن يجعل الظلم الطبقي أشد وضوحا عبر تسليط الضوء على التوترات بين المساواة الرسمية في مجال واللامساواة العميقة في الآخر. لكن اختفاء الظلم الطبقي المحدد قانونياً وسياسياً جعل العلاقات الطبقية في الرأسمالية أقل (وليس أكثر) وضوحا وجلاء. في النظام الإقطاعي مثلاً، يقل احتمال الخطأ في تمييز العلاقة الاستغلالية بين الأسياد والأقنان التابعين لهم قانونيا ـ ولا يقتصر السبب هنا على أن القن يعطي بشكل واضح عمله، أو إنتاجه، أو إيجاره إلى السيد الإقطاعي مباشرة، بل لأن اللامساواة بينهما أمام القانون واضحة لا لبس فيها. أما في الرأسمالية، فلا يقتصر الأمر على أن الأجر يذهب من رب العمل إلى العامل (وليس العكس)، بل لا يوجد اعتراف قانوني أو سياسي باللامساواة بينهما. وفي الحقيقة، هنالك توكيد متواصل على المساواة بين الطرفين.

تلك ميزة إيديولوجية حقيقية لرأس المال، لكنها توجد أيضا مشكلاتها المميزة الخاصة بها. فحين يضطر رأس المال لتبرير الاستغلال والهيمنة، لا يمكنه فعل

ذلك عبر استحضار أي مبدأ من مبادئ اللامساواة. وبالتالي عليه أن يتبنى بعض الاستراتيجيات المعقدة. وهذا يصدق على العلاقات بين رأس المال والعمال على الجبهة المحلية، لكننا نركز اهتمامنا بشكل خاص هنا على معنى ذلك بالنسبة للإيديولوجية الإمبريالية.

إيديولوجيات الإمبريالية الرأسمالية

في المراحل المبكرة من الإمبريالية الرأسمالية، حين كانت عبارة عن استيطان استعماري سافر في أغلب الأحوال، حدث تطور نظري مثير للاهتمام على نحو خاص، الا وهو تبرير الإمبريالية بواسطة نظرية الملكية. في البداية، كانت الفكرة ببساطة كالتالي: حين لا يشغل الأرض أحد تصبح من حق المستعمرين الذين يجعلونها أرضا مثمرة، حتى دون موافقة السكان المحليين. تظهر هذه الفكرة مثلا في كتاب توماس مور «يوتوبيا». لكن سرعان ما غدت الحجة أكثر جسارة: حتى الأرض التي يشغلها أصحابها لا تعتبر ملكية حقيقية وبالتالي يمكن الاستيلاء عليها إذا لم تكن تستخدم بشكل مثمر- أي لم تكن مستخدمة للإنتاج بشكل مربح في سياق التجارة المتطورة. مثل هذه الحجة ظهرت في تبرير الإمبريالية الإنكليزية في ايرلندا في أوائل القرن السابع عشر. لكنها حظيت بأكثر تنظيراتها منهجية في نظرية جون لوك السياسية، حيث يعتمد حق الملكية على الاستخدام الإنتاجي والربحي للأملاك، بكلمات أخرى، على إنتاج القيمة التبادلية.

إذن، من الممكن الآن الدفاع عن الاستعمار بطريقة موضوعية تقريبا، مع تجاوز مسألة الحكم والهيمنة بشكل كلي. فالأمر ينحصر في تطبيق المبادئ ذاتها، التي يطبقها الإنكليز على الملكية في اقتصادهم المحلي (حيث أخذت مبادئ الإنتاجية والربحية تسود على حقوق الملكية كلها)، على الأراضي المستعمرة. إذ إن هذه الأراضي تشابه تماما الأراضي المشاع أو البور في إنكلترا، وتعتبر متاحة لأولئك المشاركين في الزراعة التجارية المربحة بعد أن يقوموا

بتسويرها وتسييجها. وكان ذلك تطبيقاً لمبادئ الرأسمالية، مبادئ التنافس والتراكم ومضاعفة الربح إلى أقصى حد بواسطة زيادة الإنتاجية. كما يعبر عن أخلاقية جديدة كلية. حيث تأخذ القيمة التبادلية الأولوية على السلع الأخرى جميعاً، مما يتيح إمكانية تبرير كل شيء، من الاستغلال والاستيلاء على الأراضي إلى تدمير البيئة، باسم الحرية والمساواة.

لكن تسويغ الإمبريالية بصيغة نظرية للملكية يمثل لحظة محددة في تاريخها، وسرعان ما سيثبت عدم كفايته. إذ إن الرأسمالية ستتطور في نهاية المطاف إلى مرحلة لا يعود فيها الاستعمار أمراً ضرورياً أو مرغوباً. فالإمبريالية الجديدة ـ التي لم تبرز فعليا إلا في القرن العشرين، وفي النصف الثاني منه تحديداً ـ كانت، وما تزال، قصة أخرى. وأتى زمن استطاعت فيه الرأسمالية ممارسة ضغوطها الاقتصادية القوية على العالم بأسره، بحيث لم تعد بحاجة إلى فرض حكم كولونيالي مباشر. وينبغي القول إن ذلك تطلب فترة طويلة. وحتى الإمبراطورية البريطانية، القوة الاقتصادية لرأس المال وضرورات السوق، لم تكن كافية أبدا: في الهند مثلاً، اضطرت القوة الإمبريالية إلى العودة إلى شكل أشبه بالإمبراطورية ما قبل الرأسمالية، إمبراطورية مناطقية تحكم بواسطة ديكتاتورية عسكرية. أما الإمبراطورية الرأسمالية كاملة التطور، التي تعتمد قبل كل شيء على الضرورات الاقتصادية، فهي أساسا قصة الإمبريالية الأمريكية.

على وجه العموم، فضلت الولايات المتحدة تجنب التورط الكولونيالي وتشابكاته، وحافظت بدلا من ذلك على ما يسمى بالإمبراطورية غير الرسمية، مع فرض قوى السوق والتلاعب بها لمصلحة رأس المال الأمريكي. ونحن نعلم جميعا أن ذلك سيكون مستحيلاً دون دعم القوة العسكرية، لكن تلك القوة لم تستخدم عموما من أجل الغرض الإمبريالي القديم المتمثل في الاستيلاء على الأراضي واستعمارها والاحتفاظ بها. فهدفها مفتوح النهاية ومهمتها أوسع مدى من ذلك: حراسة النظام العالمي لجعله آمناً لحركة رأس المال.

لسوف أعود إلى هذه النقطة بعد قليل. المسألة هنا تتعلق بالمشكلات الإيديولوجية التي يفرضها هذا النوع الجديد من الإمبريالية. كيف يمكن التنظير لإمبراطورية غير استعمارية ولا تسعى للاستيلاء على الأراضي، وتبريرها؟ كيف يمكن تفسير/ والدفاع عن استغلال الشعوب والموارد دون أن يتطلب ذلك حكمًا مباشرًا أو توسعاً استعمارياً، وحيث لا توجد حاجة للحكم الفردي والاستيلاء على الأملاك؟

إن هدف هذه الإمبراطورية الجديدة، أولا وقبل كل شيء، هو منح رأس المال، خصوصاً رأس المال الأمريكي، حرية الوصول إلى اي مكان في العالم ـ أو ما يدعى بشكل توكيدي بالانفتاح. هذا لا يعني الاحتلال الاستعماري، ولا الحكم المباشر للشعوب المستعمرة. وبالرغم مما يكرره منظرو العولمة على مسامعنا، لا يعني أيضا اختفاء الدول ذات السيادة على أراضيها إلى حد ما. بل على العكس، فهو يتطلب نظاماً عالمياً مستقراً من دول متعددة للحفاظ على نمط من النظام والقدرة على التوقع تحتاجه الراسمالية أكثر من اي شكل اجتماعي آخر.

إتاحة المجال وحرية الحركة لراس المال لا تعني ايضاً نظاماً عالمياً مندمجاً ومتكاملاً. صحيح أن اقتصادات العالم تتبادل الاعتماد على بعضها، إذا كان ذلك يعني أنها خاضعة كلها للضغوط المفروضة من قبل راس المال العالمي: إلا ان كلا من الانفتاح وما يدعى بالتجارة الحرة أحادي الجانب. فراس المال العالمي يستفيد فعلا من عدم التكافؤ في الاقتصادات الوطنية، مما يسمح له باستغلال رخص اليد العاملة والموارد، وفي الوقت ذاته يمنع المنافسة من هذه الاقتصادات المنخفضة التكلفة. كما يستفيد أيضا من التحكم بحركة العمال. وما يحتاجه راس المال العالمي ليس دولة عالمية بل نظاماً عالمياً منظماً من الدول التي تحافظ على الترتيب الاقتصادي والسياسي ضمن حدودها الإقليمية، وتسمح وتسهل في الوقت ذاته اختراق تلك الحدود من قبل رأس المال العالمي، بدون أن تمثل أي تحديات خطرة أو منافسة جدية.

إذن، كيف توصف وتسوغ هذه الإمبراطورية العالمية من قبل مؤيديها والمدافعين عنها؟ ليس من السهل إخضاع الإمبراطورية الجديدة إلى أي من التبريرات الإمبريالية القديمة. لأنها لا تعتمد على تبرير الهيمنة الإمبريالية فقط، بل على إنكار وجودها جملة وتفصيلاً. وإلى نقطة معينة، تحقق هذا التأثير بالطريقة ذاتها تقريبا التي تقنّع عبرها الرأسمالية الهيمنة الطبقية. فالعلاقات الطبقية بين رأس المال والعمال تفتقد الوضوح والشفافية، حيث تأخذ شكل علاقات التعاقد والإجماع بين أفراد أحرار ومتساوين على الصعيد الرسمي، بوساطة القوى الموضوعية ـ ظاهرياـ للسوق. وعلى نحو مشابه، يفتقد الاستغلال في الإمبريالية الجديدة وضوحه في الحكم الكولونيالي. لكن القول إن الإمبريالية الرأسمالية ليست إمبريالية لأنها لا تشمل الحكم الاستعماري المباشر يشابه القول إن استغلال العمال من قبل رأس المال لا يعد استغلالا طبقيا. ومع وضع ضرورات السوق الرأسمالية تحت تصرف رأس المال العالمي، يستطيع فرض هيمنته بدون الحاجة إلى حكم مباشر. فبدلا من استخدام قوة الدولة لفرض الهيمنة المباشرة، يزدهر في سياق الدول المتعددة ذات السيادة. ويظهر تشابه هنا بين المواطنين في الديمقراطية الرأسمالية والدول في الإمبراطورية الرأسمالية العالمية. فالنظام السياسي الديمقراطي مكون من أفراد يتمتعون بحقوق المواطنة والحرية والمساواة على الصعيد الرسمي، تماما مثل النظام العالمي المكون من دول ذات سيادة، تتمتع رسميا بالحرية والمساواة. ومثلما تميل المواطنة إلى تقنيع الهيمنة الطبقية في الرأسمالية، كذلك تنزع الدول الشرعية ذات السيادة إلى إخفاء الهيمنة الإمبريالية.

لكن ذلك كله ليس كافيا لتبرير الإمبريالية الجديدة. فلأنها تعتمد على فرض الضرورات الاقتصادية الرأسمالية والحفاظ عليها، تتطلب أيضا تسويغا لهذا النظام الاقتصادي ذاته. ونظرا لأن الإمبريالية الاقتصادية بهذا المعنى لم تصبح فعالة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الاستراتيجية الإيديولوجية

ما تزال في مرحلة التطور. لكن خطوطها الهيكلية العامة واضحة الآن تماما. فالاستراتيجية الرئيسة في السنوات الأخيرة تمثلت في التعامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه ظاهرة موضوعية طبيعية وحتمية تاريخية، وهي فكرة نقلتها بأسلوب ملطف المفاهيم التقليدية للعولمة. فالعولمة، بالمعنى الرأسمالي الراهن وحتى بالمدلول الأمريكي المهيمن، تعتبر نتيجة نسقين حتميين وطبيعيين: القوانين الموضوعية الطبيعية للسوق والحتمية التكنولوجية الجبرية. فنحن نميل إلى فهم قوانين السوق باعتبارها ستحتضن حتما العالم برمته، بحيث يصبح من العبث اللامجدي محاربتها؛ وتكنولوجيا المعلومات الجديدة لم تجعل هذه العملية ممكنة فقط بل ربما تكون سببها الرئيس.

لكن حتى ذلك كله ليس كافيا لتقديم الحجة لصالح الإمبريالية الجديدة. فثمة تناقض عميق في صميم الإمبراطورية الجديدة يجعل حاجاتها الإيديولوجية أكثر تعقيدا إلى حد ما. وبغض النظر عن مدى قوة الضرورات الاقتصادية الصرف، وحجم استفادة السلطة الإمبريالية من الهيمنة الاقتصادية المجردة بالمقارنة مع المغامرات الاستعمارية الأكثر خطورة والأقل ربحا ـ أو بشكل أدق لأنها لا تهيمن على العالم بالحكم المباشر ـ فإن هذه الإمبراطورية لا يمكن أن تعمل بدون نظام عالمي من الدول لتنظيم الاقتصاد العالمي. فالدولة العالمية الحقيقية التي تستطيع الحفاظ على رأس المال العالمي بالطريقة التي استخدمتها الدول الوطنية للحفاظ على رؤوس أموالها المحلية يستحيل تصورها تقريبا. لذلك، هناك فصل حقيقي بين المدى الاقتصادي لرأس المال والقوة السياسية التي تحافظ عليه.

يفرز النظام العالمي المكون من الدول المتعددة مشكلات خاصة به. إذ لا يمكن الحفاظ بمثل هذه البساطة على نظام مناسب وبيئة ملائمة لرأس المال في النظام الدولتي العالمي. فذلك يتطلب دعما سياسيا وعسكريا وإيديولوجيا لا توفره القوة الاقتصادية المجردة. والمفارقة أنه يتطلب على ما يبدو قوة عسكرية

أضخم من تلك التي امتلكتها اي إمبراطورية في التاريخ. رغم ـ أو بسبب ـ حقيقة أن هدفه ليس التوسع الجغرافي أو الحكم الاستعماري. فإذا كان له هدف يمكن تحديده، فهو هدف غامض وشامل، مثل حراسة العالم لجعله آمنا لحركة رأس المال. بكلمات أخرى، يعتبر غرضه مفتوح النهاية كليا. ولذلك لا تحتاج الإمبريالية الجديدة إلى إيديولوجية تساعد في استدامة البيئة السياسية المناسبة في النظام الدولتي العالمي فقط، بل إلى مبرر للقوة العسكرية الساحقة أيضا. وتحتاج إلى مسوغ لتلك القوة العسكرية لا من أجل الدفاع ضد الأخطار الحقيقية أو حتى التوسع الاستعماري فقط، بل من أجل الأهداف المفتوحة النهاية. وبأسلوب أكثر صرامة، تحتاج إلى إيديولوجية لتبرير ما يبلغ حد حالة من الحرب الدائمة.

عند هذه النقطة من التاريخ (أكثر من اي وقت مضى) يصعب استحضار خطاب اللامساواة والتراتبية، وبالتالي فإن الاستراتيجيات الإيديولوجية المتاحة أكثر محدودية من ذي قبل. فهي محصورة غالبا ضمن إطار الإيديولوجيات الديمقراطية والمساواتية ظاهريا ـ وعلى أية حال، تحظى هذه الإيديولوجيات بمزايا حقيقية بالنسبة لراس المال الإمبريالي. أما مفهوم الديمقراطية فيغطي على كثير من الخطايا، وأصبح مفيدا بشكل خاص الآن، حيث لم تعد الاستراتيجيات الإمبريالية القديمة التي سادت في فترة ما بعد الحرب تعمل بنجاح. وبدا لوهلة أن من الممكن تبرير، أو تقنيع، الإمبريالية بمشاريع التنمية والتحديث التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب، والقائمة على فكرة رفع ما سمي بالعالم الثالث إلى مستوى المعايير الغربية بمساعدة الغرب. حدث هذا بالطبع بالشروط الغربية، ووفقا للمصالح والمطالب الإمبريالية: لكن هذه الاستراتيجية الإمبريالية قدمت على الأقل وعدا ببعض المزايا الإيجابية للبلدان «النامية».

لكن، حين تحول الازدهار الطويل الذي شهدته البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال حقبة ما بعد الحرب إلى انكماش اقتصادي، أفسحت استراتيجية التنمية

المجال لليبرالية الجديدة، بسياساتها القائمة على «التعديل الهيكلي»، والخصخصة، وإخضاع الاقتصادات التابعة كليا والسريعة التأثر لرأس المال الأجنبي والمضاربات المالية. يعترف بعض الليبراليين الجدد البارزين، بل يفاخرون (على الأقل خلف الكواليس)، بأن المستقبل الذي نتطلع إليه سيكون فيه 80٪ من سكان العالم فائضين عن الحاجة، وسوف تدفع تقانة الزراعة والمشاريع الزراعية المتقدمة الملايين للنزوح من الأراضي في الأرياف إلى المدن ليحتشدوا في أحياء الفقر الضخمة.. الخ. ولا تترك رؤية المستقبل هذه أملا كبيرا لملايين الناس بالرفاه والسعادة: وحتى الليبرالية الجديدة الأقل تطرفا تعد بأقل من استراتيجيات التنمية القديمة. لكن الحديث عن الديمقراطية سخيف ومدع ويشكل بديلا بلاغيا مفيدا، على الأقل للاستهلاك الداخلي في العواصم الإمبريالية.

فكرة الولايات المتحدة عن الديمقراطية

الآن، قد يبدو أن الخطاب البلاغي الديمقراطي يستبعد ويناقض معظم السياسة الخارجية الراهنة للولايات المتحدة. ويجعل دعم الولايات المتحدة لمختلف الأنظمة القمعية - حاضرا وماضيا - أمرا عبثيا يفتقد المعنى، ويتنافر بالتأكيد مع معتقل غوانتانامو. ناهيك عن الهجمات ضد الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة. ومن الصعب جدا أن يتسق مع حالة الحرب الدائمة. لكن دعونا نضع على سبيل الجدل، هذه الحقائق كلها جانبا وندرس كيف يمكن لنظام بوش تبرير رسالته وفقا لشروطه.

الأمر الأول الذي يجب علينا فهمه هو أن تحت تصرف الإمبرياليين الجدد شيئا لم يكن متاحا للمنظرين الإمبرياليين السابقين. فلديهم مفهوم عن الديمقراطية لا يشكل تهديدا خطيرا يشتغلون عليه، مفهوم يناسب تماما الهيمنة الطبقية والتوسع الإمبريالي. فكرة للديمقراطية ابتكرت في الولايات المتحدة في مرحلة مبكرة جدا من تاريخها. أما غرضها الرئيس - ويجب الا تراودنا الأوهام

حول ذلك ـ فلم يكن تعزيز المواطنة الديمقراطية، بل ـ على العكس ـ الحفاظ على حكم النخبة في وجه السياسة الجماهيرية والسيادة الشعبية اللتين تعذر تجنبهما. وكان الهدف منع المواطنين من الاهتمام بالسياسة وتحويل الديمقراطية إلى حكم طبقات الملاك على كتلة المواطنين السلبية/ المستكينة، إضافة إلى حصر الديمقراطية في مجال رسمي وسياسي محدود. تبنى الآباء المؤسسون استراتيجيات مختلفة لتحقيق هذه الغاية، لكن اللافت من وجهة نظرنا هنا انهم فعلوا ما بوسعهم لجعل المواطنة الديمقراطية منسجمة مع/ أو بالأحرى خاضعة لتراتبية من المصالح الاقتصادية.

وفر التاريخ الشروط المناسبة للفصل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، ومن الضروري الآن إعادة ابتكار المجال السياسي لإخضاعه للسلطة الاقتصادية. فقد جرى تعريف السياسة (بشكل واضح) بأنها طريقة للتعامل مع اللامساواة الطبقية والاختلافات في المصالح الاقتصادية. وفي مواجهة قوى شعبية مؤثرة برزت من الثورة الأمريكية، كانت الفكرة تحييد الديمقراطية بقدر المستطاع.

وأراد المؤسسون الدستوريون التأكد من أن المواطنة الديمقراطية لا تعني سلطة الدولة الديمقراطية، أو السلطة في أيدي الشعب فعلا. فمن ناحية، توجب نزع سلطة الأغلبية عبر تشظيتها وإضعافها بقدر الإمكان، لمنع اندماجها وتحولها إلى قوة ساحقة. وتلك كانت، كما أشار جيمس ماديسون، ميزة عظيمة للجمهورية الكبيرة. ومن ناحية أخرى، توجب حماية سلطة النخبة المالكة عبر تصفية السيادة الشعبية من خلال مرشح (فلتر) نظام تمثيلي مصمم لمحاباة كبار ملاك الأراضي والتجار ومن خلال مؤسسات قوية لا تخضع لانتخابات مباشرة ـ مجلس الشيوخ ومؤسسة الرئاسة (الرئاسة التنفيذية القوية، بدلا من النظام البرلماني، كانت في حد ذاتها ضمانة أخرى ضد حكم الشعب).

وهكذا وجدت ديمقراطية كان غرضها الأساسي عدم المساس بالهيمنة الطبقية، مع الحفاظ على التصويت الديمقراطي وغيره من الأشكال الديمقراطية. وجعلت الرأسمالية ذلك ممكنا، حتى في تلك المرحلة المبكرة من تطورها، من خلال إيجاد اقتصاد وقوى استغلالية منفصلة لم تعد تعتمد على الحقوق السياسية حصرا. كما ظهر مجال اقتصادي منفصل ومستقل قائم على مبادئ النظام والهيمنة الخاصة به. لكن ديمقراطية الولايات المتحدة هي التي أوجدت المجال السياسي المرافق لها، مجالا سياسيا يناسب التقسيم الرأسمالي للعمل بين السلطة السياسية والاقتصادية. واليوم، تمثل الولايات المتحدة ديمقراطية رأسمالية نموذجية، تجمع في المفهوم الإيديولوجي والممارسة الواقعية بين السيادة الرسمية للشعب والحكم الدائم لرأس المال. في الولايات المتحدة، يمكن توزيع المواطنة ديمقراطيا بدون أن يؤثر ذلك بشكل آلي ومباشر في السلطة الطبقية بأي طريقة جدية أو خطيرة. وتسمح الرأسمالية بحصر «الديمقراطية» ضمن مجال تشغيلي محدود.

لكن ـ ونشدد هنا على «لكن» ـ تقسيم العمل بين سلطة الاستيلاء وسلطة الإكراه، الذي يجعل ذلك كله ممكنا، يجعل الدولة أيضا وسيلة حيوية ومهمة بالنسبة للطبقة الرأسمالية. إذ يمكن للاستغلال الرأسمالي بالتأكيد أن يستمر في المجال الاقتصادي بدون تدخل، حتى حين يكون المواطنون جميعا متساوين أمام القانون، وحتى ضمن شروط الانتخابات العامة. لكن الرأسمالية تعتمد على الدولة لإيجاد الشروط المناسبة للتراكم والتطبيق التي لا يستطيع رأس المال إيجادها لنفسه. وبالتالي، ما يزال من الأمور الخطيرة وضع سلطة الدولة في أيدي من يترددون في أداء الدور المطلوب. إن فكرة الولايات المتحدة عن الديمقراطية، رغم فوائدها ومنافعها التي لا ريب فيها، خصوصا في توفير الحماية الدستورية للحريات المدنية (التي تتعرض الآن لتهديد غير مسبوق من قبل نظام بوش)، مصممة لجعل السياسة خاضعة للظلم الطبقي والاختلافات في المصالح الاقتصادية.

خدمت ديمقراطية الولايات المتحدة حتى الآن رأس المال بشكل جيد عبر الحفاظ على التوازن بين الديمقراطية «الرسمية» وحكم الطبقة الرأسمالية، خارج وداخل البلاد. ولسوف أقترح بعد قليل أن النظام العالمي الجديد ربما يهدد هذا التوازن. لكن دعونا أولا نتناول بإيجاز كيف يشتغل مفهوم الولايات المتحدة عن الديمقراطية في دعم وتعضيد الإمبريالية.

الديمقراطية والإمبريالية

جوهر الديمقراطية وفقا لإدراكها في الولايات المتحدة، هو اقتران الديمقراطية الرسمية مع الحكم الطبقي الدائم، الحكم الطبقي لرأس المال. وهذا يشمل توازنا مفهوميا دقيقا بين التوكيد على السيادة الشعبية ـ حكم الشعب وبالشعب وللشعب ـ وهيمنة رأس المال، وإخضاع السياسة للأسواق الرأسمالية، وضرورات الربح. وأولئك الذين ترعرعوا منا في الولايات المتحدة جرى إعدادهم بشكل جيد للقبول بهذه التوليفة الماكرة المعقدة. ورؤية السلطة الطبقية باعتبارها لا تتصل بأي علاقة لا بالسلطة ولا بالطبقية. فقد تعلمنا أن ننظر إلى الملكية بوصفها أكثر الحقوق الإنسانية جوهرية، والسوق باعتباره مجال الحرية الحقيقية. وجرى تلقيننا رؤية الدولة بوصفها شرا لا بد منه للحفاظ على حق الملكية والسوق الحر. والقبول بفكرة أن معظم الشروط الاجتماعية تتقرر وتتحدد في مجال اقتصادي يقع خارج نطاق الديمقراطية. وتعلمنا التفكير بـ«الشعب» لا بالتعابير الاجتماعية، كعامة الناس، أو الطبقة العاملة، أو أي شيء له علاقة بالسلطة الشعبية، بل كفئة سياسية مجردة؛ وحصر الديمقراطية في مجال سياسي محدد ورسمي. ومثلما قصد الآباء المؤسسون، نحن نفكر بالحقوق السياسية باعتبارها سلبية جوهريا. وكذلك المواطنة، والفرد، وحتى الهوية الخاصة، التي قد تعبر عن ذاتها عبر التصويت بين الحين والآخر. لكن لا تمتلك معنى فاعلا أو جمعيا أو اجتماعيا.

وهكذا، لا يستبعد الأمريكيون بشكل فوري احتمال تطبيق فكرة الديمقراطية هذه على الإمبريالية. ومع بدايات القرن العشرين، مهدت الولايات المتحدة الطريق لشكل من الإمبراطورية دعي بإمبريالية الباب المفتوح ـ تعود جذوره إلى فترة تأسيس الجمهورية. أما ما دعي بسياسة الباب المفتوح فقد جرى التعبير عنها بجلاء لأول مرة فيما يتعلق بالصين. واستهل هذا المبدأ بالتوكيد على سلامة ووحدة أراضي الصين، بكلمات أخرى، حقها بأن تتحرر من الهيمنة الأجنبية. لكن قصد بسلامة ووحدة أراضي الصين خدمة مصالح رأس المال الأمريكي عبر منحه حرية العمل لاختراق الاقتصاد الصيني. في الظاهر، عنى ذلك إيجاد وضع تتساوى فيه حظوظ جميع الأطراف بالنجاح، وبحيث يمكن للولايات المتحدة أن تفعل ما كانت القوى الكبرى الأخرى تفعله. لكن حساباتها ـ التي لم تفتقد العقلانية ـ كانت تشير إلى أنه في عالم تحافظ فيه مختلف الدول القائمة على سلامة ووحدة أراضيها بينما تفتح اقتصاداتها أمام رأس المال الأجنبي، سيعمل عموما، نظرا للقوة الاقتصادية الأمريكية، لصالح الولايات المتحدة ورأس المال الأمريكي. وهنالك صلة واضحة بين مفهوم النظام الدولي هذا وفكرة الولايات المتحدة عن الجمهورية الديمقراطية، حيث تقترن المواطنة الديمقراطية مع حكم رأس المال بوساطة الضرورات الاقتصادية.

كانت الولايات المتحدة منذ البداية على استعداد لفتح هذه الأبواب بالوسائل العسكرية ـ باسم مناهضة الاستعمار القائمة على العدالة والمساواة ونشر الديمقراطية. وما جعل ذلك معقولا ومقبولا وجديرا بالتصديق الفصل الرسمي بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، مما أتاح للولايات المتحدة ـ اسميا على الأقل ـ دعم سلامة ووحدة أراضي وسيادة الدول التابعة. حتى الذين زعموا انتماءهم إلى اليسار اقتنعوا على ما يبدو بهذه الاستراتيجية الإيديولوجية. لنفكر على سبيل المثال بكتاب انتونيو نيغري ومايكل هاردت «الإمبراطورية»، الذي يصف الإمبراطورية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة بتعابير ستكون ملائمة

وسارة كلية لمهندسي إمبريالية الباب المفتوح ـ حيث تعتبر، الرغم من عواقبها المؤسفة كلها وخلافا لأشكال الإمبراطورية الأخرى، امتدادا لديمقراطية حميدة جوهريا، لها ميول نحو الانفتاح والامتداد وفتح الأبواب أمام الجميع.

ومع ذلك، والرغم من خطابها البلاغي الديمقراطي، نزعت الولايات المتحدة عموما إلى دعم الأنظمة الاستبدادية الصديقة. ولا يحتاج أي قارئ لهذا الكتاب لأن نذكره بالمناسبات جميعا التي تدخلت فيها الولايات المتحدة، بالوسائل العسكرية وغيرها، لمنع وصول نظام ديمقراطي إلى الحكم أو إلغاء نتائج انتخابات ديمقراطية. لكن ذلك ليس ممكنا على الدوام، وإعاقة الديمقراطية باسم الديمقراطية خيار آخر أصبح أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. في الشرق الأوسط مثلا، أصبح دعم الأصدقاء القدامى أمرا أكثر صعوبة. فالحركات الإسلامية، التي تتحدى الدول الصديقة للولايات المتحدة، تهدد بالتحول إلى حركات جماهيرية حقيقية: وفي هذه الظروف تتمثل أفضل استراتيجية متاحة في استبدال الأنظمة الاستبدادية ليحل محلها نوع من الديمقراطية الملائمة يهمش فيها أعداء الولايات المتحدة (من الإسلاميين وغيرهم)، بينما يبعد أكبر عدد ممكن من مجالات الحياة العامة عن نطاق المحاسبة الديمقراطية ـ عن طريق الخصخصة مثلا.

دعمت الولايات المتحدة ـ بعد طول تردد وتأخير ـ الانتخابات في العراق. ولم يكن أمامها من خيار آخر. ويقول بوش إن ذلك يمثل رسالته. لكن من الواضح أن هذه الإدارة لن تدعم أي تغيير ديمقراطي حقيقي، تغيير حقيقي في السلطة الطبقية. ولن تساند حتى الديمقراطية المحدودة التي تعرض مصالح رأس المال الأمريكي للخطر، وهي تفعل ما بوسعها لمنع حدوث ذلك في العراق وفي غيره. يمكن تحقيق هذا الهدف إما بالتدخل المباشر، كما حدث في العراق، أو بدعم الأنظمة الصديقة في محاولاتها للحد من الأضرار الناجمة عن الإصلاحات الديمقراطية المزعومة، كما في مصر.

هنا، يصبح مفهوم الولايات المتحدة عن الديمقراطية مفيدا على نحو خاص. فهو يشير إلى استراتيجيتين أساسيتين. تتمثل الأولى في العثور على انساق ومؤسسات انتخابية تحبط مساعي الأغلبية بطريقة أو بأخرى. وتتجسد الثانية - والأهم في نهاية المطاف - في إفراغ الديمقراطية من مضمونها الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن. بالنسبة للاستراتيجية الأولى، يمكن استثناء بعض الجماعات السياسية المعينة - مثلما اقصيت القوة المعارضة الرئيسة، «الأخوان المسلمون»، من العملية الانتخابية في مصر. وإلا يمكن إعطاء ميزة تفتقد النزاهة إلى الأقلية، لحماية مصالح طبقة الملاك وغيرها من القوى المماثلة للولايات المتحدة بقدر المستطاع. لنفكر على سبيل المثال بالنظام الطائفي التمثيلي في لبنان. فمنح المسيحيين ميزة لا تتناسب مع عددهم يعني أيضا محاباة الطبقات الوسطى الميسورة على حساب الشيعة الذين يسكنون الضاحية الجنوبية في بيروت وقرى وبلدات الجنوب الفقيرة. في العراق، عنى الاحتلال الأمريكي مزيدا من التدخل المباشر في التحول الديمقراطي الحقيقي، حيث حددت سلطة الاحتلال مجال المرشحين في أضيق إطار ممكن وبذلت ما بوسعها لضمان استمرارية النظام الذي نصبته - حتى وإن كانت جهودها للحفاظ على نظام حكم ممالئ لها ووضع دستور مناسب لها في العراق سوف تحبطها المعارضة الداخلية في نهاية المطاف.

حين نأخذ بالاعتبار ذلك كله، نجد أن تجريد الديمقراطية من سماتها الاجتماعية هو بالفعل استراتيجية معادية بشكل حاسم للديمقراطية، وأكثر أهمية في النهاية من أي وسائل انتخابية. أما جوهر هذه الاستراتيجية فهو وضع الحقوق السياسية الرسمية في مكان الحقوق الاجتماعية، وإخراج أكبر قدر ممكن من الحياة الاجتماعية من مدى المحاسبة الديمقراطية. وهذا بالضبط ما حصل في العراق، حيث تقررت محددات السياسة الديمقراطية قبل وقت طويل من الانتخابات بواسطة التوجيهات والأوامر الاقتصادية التي أصدرها بول بريمر

وبرنامج الخصخصة الذي وضعه. وعلى الوجه الأعم، كان ذلك نتيجة، وإلى حد كبير غرض، العولمة الليبرالية الجديدة. وإذا كانت العولمة تهيئ الظروف المناسبة للديمقراطية في شتى أرجاء العالم، كما يريد منا قادة الدول الرأسمالية المتقدمة أن نعتقد، فهي تقوم بذلك من خلال التأكد من استبعاد معظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من مدى سلطة الديمقراطية، بينما تصبح أكثر تأثرا وانكشافا وضعفا أمام سلطة رأس المال.

لكن أريد أن أختم بنقطة مختلفة. لقد اعتمد فعل التوازن المفهومي في إيديولوجية الإمبراطورية والديمقراطية على تقسيم محدد للعمل بين المجالين السياسي والاقتصادي، ونجح في ذلك حتى الآن. لكن العلاقة القديمة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية التي جعلت من الممكن للرأسمالية تحمل الديمقراطية الرسمية والتساهل معها تتعرض للتصدع. كما تضعف أسس تقسيم العمل بين الدولة ورأس المال. وكنت قد أشرت آنفا إلى أن فصل السلطة السياسية عن القوة الاقتصادية، الذي سمح لرأس المال بتوسيع مداه ليشمل مختلف أرجاء العالم ويخترق الحدود السياسية، أفرز أيضا فجوة متنامية بين القوى الاقتصادية لرأس المال والقوى السياسية التي يحتاجها للحفاظ على الاقتصاد العالمي. أما عاقبة الاقتصاد المعولم فتمثلت في أن الدول أصبحت أكثر – لا أقل – مشاركة في إدارة الدورات الاقتصادية بواسطة العلاقات بينها، وغدا رأس المال أكثر – وليس أقل – اعتمادا على تنظيم الاقتصاد بواسطة منظومة من الدول المحلية المتعددة. وهذا يعني أن تقسيم العمل بين الاقتصادي والسياسي أصبح أقل وضوحا وجلاء من ذي قبل. ولذلك، ربما ندخل حقبة جديدة تجعل فيها حاجة رأس المال العالمي لنظام دولتي مناسب التغيرات والتحولات الديمقراطية أكثر تهديدا عما كانت عليه سابقا. وقد يتبين أن الديمقراطية تهدد الآن بأن تتخذ معنى دلاليا أكثر استدامة، وهذا ما فعلته عندما ابتكرت أولا في اليونان القديمة، قبل أن يفرغها تعريفها الأمريكي من مضمونها الاجتماعي.

يحتاج رأس المال من أجل إدارة الاقتصاد العالمي إلى دول محلية لا في المركز الإمبراطوري بل في شتى مناطق النظام العالمي (الأطراف). وفي هذا النظام العالمي الجديد، يرجح أن تتعرض الديمقراطية، حتى في شكلها المقيد المحدود، إلى هجوم متصاعد. أما رسالة بوش المتمثلة في نشر الديمقراطية فتعني في أفضل الحالات محاولة ضمان إذعان وامتثال الأنظمة الحاكمة ومنع حدوث تغيرات وتحولات ديمقراطية حقيقية. وتعني في أسوأها الحرب. وفي حالة الحرب الدائمة، تتعرض للتهديد حتى الديمقراطية الرسمية في المجتمعات الرأسمالية ذاتها. حدث هذا في الحرب الباردة، وفي ما يسمى بالحرب على الإرهاب. لقد تعرضت الديمقراطية الليبرالية لهجوم شمل الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

تلك أخبار سيئة دون ريب. أما الأخبار السارة فهي أن النضال على المستويين المحلي والوطني أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. واعتماد رأس المال العالمي على الدول المحلية ربما يمثل أخطر مواطن ضعفه: ولا شيء يمكن أن يمثل تهديدا أكبر له من الكفاح الديمقراطي الحقيقي، في كل دولة، وكل مكان، خصوصا في قلب الإمبراطورية.

-2-

بعد الواقعة:
قراءة توكفيل في بغداد *

عزيز العظمة

كيف ولماذا يمكن قراءة توكفيل في بغداد بشكل يمكن تصوره وتصديقه؟ آمل أن لا يفترض أولئك الذين يستغربون منكم ذلك لسبب من الأسباب أن سكان بغداد لا يقرؤون ـ رغم أن القراءة في الظروف الراهنة هناك تزداد صعوبة وتتطلب تكريس جهد استثنائي. أود أن اقترح عليكم تذكر غرضي الأساسي المتمثل في معاينة كيف لاحظ صديقنا الفرنسي النابه عالما جديدا في طور التشكل، واستعارة ذلك للمضي قدما في تفحص كيف تحاول الولايات المتحدة اليوم، بعد أن أصبحت أكبر عمرا لكنها ما تزال مدينة بالفضل للأفكار الجديدة الدائمة، صنع عالم جديد في العراق وغيره. كما آمل أن تدخلوا معي في نوع من التواطؤ مع توكفيل، وتقاسم منافع وفوائد الطبيعة الجسورة الراسخة لنظرته المحدقة اللافتة إلى الديمقراطية في أمريكا، وهي نظرة تعبر في الوقت ذاته عن الانسحار والإعجاب بما اعتبره تمظهرا غريبا ومغريا للمجتمع البشري والنظام السياسي المجسدين للولايات المتحدة الأمريكية: طاقة لا حدود لها، نظام قضائي قوي، مشاركة عامة كثيفة في الحياة المدنية ـ قد نضيف إليها الآن خلطة فريدة تجمع العلم، والعمارة، وجامعات مرموقة رفيعة المستوى، وأعمالا خيرية نموذجية، دون أن ننسى السينما، وموسيقى الجاز، وغير ذلك كثير. إلى هذا التواطؤ مع مقاربة توكفيل القائمة على تفاعل مشوق بين التصادم المباشر مع الواقع والابتعاد

(*) نسخة معدلة وموسعة من محاضرة ألقيت في «هارولد برات هاوس» (نيويورك) في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، ضمن سلسلة «حوارات عبر أطلسية»، نظمتها الجامعة الأوروبية المركزية وأعادت طبعها في مجلتها.

المتشكك عنه، أنوي الدخول، آملا بأن أجر معي حفنة منكم على الأقل.

على حد علمي، تعتبر تأملات توكفيل التأملات الحقيقية المتكاملة والمتعمقة الوحيدة في طبيعة النظام السياسي الأمريكي. ولا يقتصر السبب في ذلك على تفضيلها عند مقارنتها بأفكار البروفسور بلوم أو مايكل اغناتيف مثلا. أو حتى توماس جيفرسون وجورج بوش (الابن). فاحتفاؤه بالديمقراطية في أمريكا مدح وقدح في آن معا: وانسحاره بالبلد له حدود محبطة بشكل حاسم. مثل هذا الإحباط المربك يهدئ الشهية للمقالات المسهبة حول العصمة والتنزه عن الأخطاء، وحول الاصطفاء، البشري أو السماوي، وربما يساعد في إعادة نوع من التوازن، إحساس بالتناسب والاعتدال، شعور بالانتماء المعياري إلى البشر، إلى الولايات المتحدة وسياستها الخارجية خصوصا في العالم العربي. استعادة التوازن هذه ربما تساعد الولايات المتحدة أيضا على تجاوز حالة التذبذب المعتادة بين قطبي البطل ونصف الإله، التي تظهر في دراما «القدر المحتوم» من ناحية، وتتبدى من ناحية أخرى في الصادرات الثقافية للشخوص الخارقة الطافرة مثل مايكل جاكسون، أو «المبيد» (Terminator)، قبل أن تنقلب هيئته (ويتحول إلى حاكم كاليفورنيا مؤخرا).

بكلمات أخرى، يعرض علينا توكفيل رؤية ثاقبة تخترق آليات عمل الديمقراطية الأمريكية، وتتجاوز المثالية التي لا يمكن الشك بها بالنسبة للعديد من الأمريكيين، مشيرا إلى بعض الشروط والظروف المعينة التي تشتغل ضمنها هذه المثالية ـ شروط وظروف جرى تجاهلها غالبا وتغطيتها عادة بالإشارات المرجعية إلى الآباء المؤسسين والنصوص التأسيسية، كالدستور مثلا[1]. يشعر العديد من العرب بالإحباط بسبب الوضع السائد في العالم العربي ويطالبون بإصلاحات متعددة الأوجه. كذلك حال العديد من الأمريكيين، على الأقل فيما يتعلق بالمواقف الأمريكية الرسمية من العالم العربي. لكن بالنسبة للكثيرين من العرب الذين يدركون هذه الحاجة، إضافة إلى ضرورة جذب «آلة التنظيف»

الأمريكية إلى المنطقة، فإن ذلك لا يقتضي ضمنا استحسان وقبول إملاءات الولايات المتحدة، بل الحوار النقدي معها. هؤلاء العرب لا يقبلون فرضية أن العالم العربي وحده يتطلب الإصلاح وإعادة التأهيل. وبالتالي يتمثل هدفي في اقتراح مفهوم الحوار النقدي الذي لا يمكن فيه للأمريكان تبني موقف القانع بتفوقه والمتكبر المتفاخر بقوته إلى الأبد. لسوف أقدم بعض الملاحظات على السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تجهلها أمريكا، وعرضها مؤخرا بأسلوب صارخ وصريح ومباشر زبيغنيو بريجنسكي، الذي أقلقته - مثلي - «الديماغوجية المتطرفة التي تشدد على السيناريو الأسوأ، وتستثير مشاعر الفزع والجزع، وتستميل نظرة مغالية في التبسيط والتقسيم لواقع العالم» و«تلهوت» (تحول إلى لاهوت) أي تحد باعتباره «إرهابا»، وتهاجم «الجبن السياسي» فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي[2].

لنعد الآن إلى قراءة توكفيل. أنا لا أقترح اتباع أسلوب حلقات البحث في الجامعات، بل الإصغاء إلى تأملات قارئ معين حول وصف رجل فرنسي للديمقراطية في الولايات المتحدة. يحتمل ظهور تعددية من وجهات النظر المتداخلة بالنسبة لقارئ مثلي، سوري الأصل أوروبي الجنسية، أي عربي ومن أوروبا القديمة/ العجوز، وبذلك فأنا قادر ربما على جمع توليفة منسجمة من آراء العرب والأوروبيين بأمريكا، وديمقراطيتها، وسياستها الخارجية. تحيلنا «قراءة توكفيل» إلى أوروبا وأمريكا قبل أكثر من قرن ونصف من الزمان، بينما يحدّثه المنظر من بغداد، ولربما يجسد ذلك رمزا للنظر إلى أمريكا من العالم العربي، خصوصا «بعد الحدث» - والحدث بالطبع هو الانجراف الخطر في السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، الذي تمظهر في العالم العربي فورا بغزو العراق، والدعم اللامحدود للتدمير الإسرائيلي المنهجي لجميع العوامل الممكنة للدولة الفلسطينية (خضوع أمريكا لإسرائيل أو «الجدي الذي يلعب بعقل التيس!» كما يقول المثل السائر). فقد دمرت إسرائيل الاقتصاد

الفلسطيني، والبيوت، والأراضي الزراعية، إضافة إلى البنية التحتية الإدارية والتعليمية، كما تتحمل مسؤولية اغتيال أو اعتقال النخبة السياسية في الأراضي المحتلة برمتها، والاستيلاء بشكل حثيث وعنيد على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية، وزرع المستوطنات للمهاجرين القادمين من سينسيناتي أو بيروبيدجان. كما يتعرض المدنيون الفلسطينيون للقتل على نطاق واسع (تعادل النسبة قتل ربع مليون أمريكي وجرح أربعة ملايين!).

ذلك انجراف خطر حقا. أما حقيقة عدم حدوث فشل كارثي حتى الآن لقوات التحالف التي تحتل العراق فلا تعتبر دليلا يثبت «النجاح» الوشيك، مهما تعقد أسلوب وصف ذلك، والدلائل المنذرة بالسوء تتزايد يوما بعد يوم، بل تشير في الواقع باتجاه نتيجة كارثية. ولذلك، ليس من المفاجئ أن تتحدر مصداقية أمريكا، بعد أن كانت مرتفعة إلى حد استثنائي في العالم العربي، إلى الحضيض. والتقرير الذي أصدره مؤخرا الدبلوماسي البارز ادوارد دجيرجيان حول «الدبلوماسية العمومية» للولايات المتحدة يعتبر دليلا دامغا على أن العديد من الأمريكيين أصبحوا واعين بذلك، رغم أنهم لا يدركون بشكل كاف أن العداء للولايات المتحدة في المنطقة لا ينحصر في أوساط قوى الإسلام السياسي. ولا أنوي هنا التحدث عن هذه القوى، وأبرزها الجناح المتطرف العدمي الذي يمثله بن لادن ورفاقه (كان حتى وقت قريب حليفا مفضلا للولايات المتحدة). لكن دعوني أعلق هنا محذرا: لا يمكن أن نصف العرب، إذا أردنا أن نكون واقعيين، بأنهم ببساطة كلهم مسلمون ـ فهذا القول خطأ بالإطلاق وغلط تاريخي مميت ارتكبه السفير دجيرجيان وفريقه. كما يجب عدم التعجل في ربط ودمج واختزال الإسلام أو المسلمين في التفسيرات المنحرفة لدينهم، تماما مثلما لا يصح التعجل في اختزال المسيحية في محاكم التفتيش أو الأصولية الإنجيلية التبشيرية، أو حتى دمج اليهودية في أقوال وأفعال «أيات الرب» من الحاخامات المتعصبين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبغض النظر هل أتى هذا الرأي من الداخل أو

الخارج، ينبغي أن لا نصدقه كثيرا، تماما كالزعم بأن الأمريكيين كلهم أخيار واتقياء، أو انهم جميعا رعاة بقر، تبعا للقالب المنمط الشائع لدى العرب، الذي استمدوه من أفلام الغرب الضاري الهوليودية.

العداء لسياسة الولايات المتحدة لا يتصل بماهية أمريكا بقدر اتصاله بما تفعله، وذلك على العكس مما نسمعه في وسائل الإعلام الأمريكية ومن أعلى المستويات الرسمية فيها: عداء لا يتصل بشعور عميق ومتجذر بالاستياء من أمريكا ومناهضتها، رغم انه موجود بأشكال وصيغ متنوعة[3] ـ يشابه الشعور العدائي الموجود تجاه أمم او بلدان او جماعات اخرى ـ بقدر اتصاله بإدراك خطورة ما تفعله الولايات المتحدة على المستوى الوطني، وحتى العالمي. وليس من المفاجئ أن يشير استطلاع للراي أجري في دول الاتحاد الأوروبي مؤخرا إلى أن 53٪ من مواطني الاتحاد يعتبرون الولايات المتحدة خطرا على السلام العالمي ـ بينما اعتبر 59٪ من المبحوثين أن إسرائيل هي الدولة الأخطر على السلام.

يقودنا هذا إلى موقع ممتاز آخر لقراءة توكفيل، موقع عالمي شامل أكثر منه سياسي، يتصل بسؤال الديمقراطية، بالخطاب الأصيل أو المنمق لـ«القيم الأمريكية»، بإعلان عالميتها الشمولية بأسلوب يعتمد على استعراض العضلات. ينبغي القول منذ البداية إن الديمقراطية ليست مفهوما سياسيا أمريكيا، بل هي مفهوم سياسي عالمي (وليست قيمة فعلا)، اتخذ اشكالا عديدة، أحدها خاص بأمريكا. ولن اثير الآن مسألة «القيم الأمريكية»، او اسأل هل هي القيم التي يتبناها القس آل شاربتون، أم جيسي فينتورا (المصارع الذي اصبح حاكما)، أم لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك)، أم شركة «انرون»، أم بات روبرتسون، أم (الراحل!) تيموثي مكفي، أم ممارسو رياضة العدو والتزحلق على شاطئ فينيس، أم تشكيلة منوعة من سكان المناطق النائية، أم جامعات الساحل الشرقي، أم تلك التوليفات البارزة المتغيرة والمثيرة للاهتمام التي يجدها المرء في خطب السياسيين الأمريكيين الساعين لانتخابهم أو إعادة انتخابهم. فبالرغم من

أن الولايات المتحدة بلاد شاسعة ومتنوعة، إلا أنها تتصرف ـ كحال البلدان الأخرى ـ بشكل رسمي ونظامي وتبرز نفسها أمام الخارج عبر الادعاء بأن تعقيداتها ستتوقف لأسباب عملية. ليطغى عليها خطاب رسمي يعبر عن الصورة الذاتية بدلا من الواقع. هذا هو ما يعرف بالإيديولوجية الرسمية المهيمنة. ومن المؤكد أن توكفيل المحبط يعتبر مرشدا لا يعلى عليه للتفكير التأملي بالتداخل بين الواقع والوهم في الحياة العامة الأمريكية. وبالرغم من أنني قارئ لتوكفيل بمقت أشد المقت المفارقات التاريخية، إلا أن هذا الفرنسي أنتج بإجماع المراقبين صورة للديمقراطية الأمريكية تشابه في ديمومتها وبقائها تلك التي قدمها الآباء المؤسسون، وهي بالتأكيد أكثر عمقا في التفكير التأملي.

تتأمل الصورة، من بين أشياء أخرى، بمضامين ومقتضيات وافتراضات العبارة المأخوذة من مسرحية أرثر ميللر المثيرة «البوتقة» (التي كتبها في فترة المكارثية وأعيد تقديمها على شكل فيلم سينمائي خلال الفترة الحالية التي انتقلت فيها الأصولية التبشيرية من الأطراف إلى مركز النظام السياسي في الولايات المتحدة)، التي قالها الحاكم دانفورث خلال محاكمات الساحرات في مدينة سالم في نهاية القرن السابع عشر: «إما أن تكون إلى جانب هذه المحكمة أو لا بد أن تعتبر ضدها، وليس ثمة طريق بينهما». العبارة لا تختلف عن أخرى مازال صداها يتردد في شتى أرجاء العالم، رغم أن من الواجب القول إن الأصل أوضح بيانا من النسخة. وعلى شاكلة غالبية العرب، شعر معظم الأوروبيين ـ خصوصا أولئك الذين انتقص دونالد رمسفيلد من قدرهم حين وصفهم بأنهم ينتمون إلى «أوروبا القديمة» ـ بالترهيب والتهديد إلى حد خطير منذ الحادي عشر من سبتمبر. بعض الأوساط الحاكمة في أوروبا الشرقية أسعدها إطراء رمسفيلد (المريب) بأنها تنتمي إلى «أوروبا الجديدة» ـ هذا «المديح» أسبغ على بلدان شيوعية سابقا أدارت ظهرها للشرق، وعرضت دعما مداهنا وتأييدا خانعا بشكل آلي للولايات المتحدة. وهو أمر لا يتماشى مع المشاعر والآراء السائدة عموما في أوروبا الشرقية، كما أثار مخاوف الأوروبيين (والعرب) من ظهور كتلة جديدة ـ بقيادة

بريطانيا وبولندا (وإسبانيا، قبل أن تجبرها السياسة الداخلية على الانسحاب) ـ داخل الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطا في توجهها بالأطلسي من أوروبا. سيكون هذا الوضع كما هو واضح ضارا بسياسة أوروبية عقلانية بازغة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. علاوة على أن معظم الأوروبيين والعرب يشعرون بالتهديد والترهيب من قبل بلد يقدم نفسه كدولة عظمى مفرطة في قوتها (الرغم من اعتراض الولايات المتحدة ذاتها على التعبير)، قوة تحاول في الوقت ذاته مأسسة حالة من الحرب الدائمة على مستوى الكرة الأرضية[4]. وتقدم هذه الحالة المتوطنة كضرورة حتمية ناجمة عن تفوق وسيادة القيم المحلية، القيم الأمريكية، التي وضعت في مرتبة أعلى وأسمى من القيم العالمية التي يعبر عنها ـ مثلا ـ بروتوكول كيوتو، ومحكمة العدل الدولية، ومعاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (ABM)، وأخيرا وليس آخرا مجلس الأمن الدولي[5].

توجه الولايات المتحدة هذا، الذي تتشبث به بعناد وعنف، وافتراضاته الخارجة على القانون، المؤسسة على قدرة اقتصادية وعسكرية لا تضاهى، المقدمة باعتبارها عالمية، هو الذي يسبب القلق بشكل خاص، ويحتاج إلى شرح وتفسير. فالرغم من كل شيء، ومثلما لاحظ مراقب من «أوروبا القديمة»[6]، يبدو أن الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية الدولة المارقة التقليدية، استراتيجية الترهيب والتهديد باللجوء إلى أعمال متهورة ولامسؤولة، استراتيجية لا تناسب بلدا بحجم قارة. هذه الاستراتيجية قد يقبلها الأوروبيون من بلد أصغر حجما لكن أكثر عدوانية، كإسرائيل مثلا، لكنها لا تناسب الرزانة العقلانية التي ترتبط عادة بالإمبراطوريات الأكثر نضجا، التي تميل حين تصبح إمبراطوريات فعلا إلى العالمية لا إلى المحلية في المنظور. قد تستعرض هذه الإمبراطوريات، وكثيرا ما تستعرض، قوتها وعضلاتها، لكنها تكون في العادة قادرة على إدارة تنوع عام يسعى إلى التوحيد دون اللجوء إلى الصراخ والزعيق.

كأنما الولايات المتحدة (كما تبدو رسميا) تعتبر العالم شبيها بشعبها المتمرد

الصعب المراس. نموذجا لمدينة سالم (في ماساتشوستس)، أعيد تشكيله كما يجب من عالم طيب يحتفل بعيد الشكر[7] إلى آخر تحكم اقتصاده الأخلاقي، وفقا لتوكفيل، غرائز وعواطف لا تحدها قيود: عواطف تجد التعبير البيوريتاني (التطهري) عنها في التمييز الصارم الذي لا يعرف أنصاف الحلول بين النور والظلام، والصديق والعدو، والملائكة المحاربة التي تنزل القصاص بالعصاة وبين الشياطين، والإمبراطوريات ومحاور الخير والشر. تحرك هذه العواطف الآراء السائدة وتدين بالفضل لأكثرية عددية «مقيدة بالأرقام» لطغيان الأغلبية[8]، وتقدم كـ«إجماع». كان للبيوريتان الأوائل محور الشر الخاص بهم بالطبع: الكويكرز، الساحرات، الهنود. وكان الأمريكيون فيما بعد، ولا يزالون، يعانون من حساسية شديدة تجاه الظهورات الشبحية المرعبة للغرباء وأعداء الداخل: الكاثوليك، الايرلنديون، السود، وغيرهم، بمن فيهم سكان أمريكا الأصليون. إذ طاردوهم دونما رحمة، مستخدمين مختلف وسائل الاحتجاز وقوانين التمييز تحت عنوان ما يمكن أن نسميه «حفظ الصحة الاجتماعية ـ السياسية»، بما في ذلك تحسين النسل: والإعدام بدون محاكمة (سجلت 4742 حالة بين عامي 1868 ـ 1982 ـ وهي [الإعدامات] مناسبات احتفالية يشارك فيها جميع أفراد العائلة، حيث يتبادل المشاهدون بطاقات المعايدة!)[9]: وقوانين الحظر والمنع: واللجنة المعنية بالأنشطة اللاأمريكية: والإنتاج المستمر لأفلام الخيال العلمي التي تصور غرباء منحرفين وغير مألوفين، بعضهم على هيئة السكان الأصليين: وترويج الكراهية والعداء للعرب والمسلمين (حتى من قبل أحد جنرالات بوش الذي أكد قائلا «إلهنا أفضل من إلههم»!، ومن خلال مبشرين يؤدون واجبهم في المناسبات الرسمية برعاية بوش): وتقديم سير ذاتية عنصرية ودينية رسمية: والجماعات الإجرامية الخاصة التي يطبق أفرادها القانون بأيديهم، فيما يتعلق بهيستريا العداء للعرب، والرغم من عدم شكنا بحقيقة الشبكات الإرهابية الدولية، نرى أن من الواجب محاصرة الشيطان، مثل ابن لادن، في المغاور والكهوف لكي يتم التعامل معه بالشكل المناسب، بدلا من أبلسة جماعات معينة على صورته. ليس

للإرهاب حل عسكري، أو خيالي محض.

يحذرنا توكفيل من خطر الجانب المظلم واللاعقلاني واللاليبرالي المتعصب للأسلوب الذي تشتغل من خلاله السياسة - الديمقراطية - في الولايات المتحدة، ليعتبرها أحيانا لا ديمقراطية إلا في الترتيبات النظامية/ الرسمية. وكان ذلك موضوعا لأعمال ممتازة قدمها باحثون وأكاديميون أمريكيون وغيرهم، تناولت الحالات الهيستيرية الجمعية التي ذكرت بعضها، ومختلف الأشكال الدينية والدنيوية للنزعة المحلية، وسياسة الخطيئة[10]- والأسلوب المحموم في التعبير العمومي، وسوابق التلصلص على الآخرين للحفاظ على الفضيلة (كينيث ستار)، أو تآكل الحريات المدنية الحاصل الآن في ظل قانون الوطنية (أو سابقه، قانون الأمن الوطني لعام 1947).

لكن ذلك كله جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي الأمريكي: نظام ديمقراطي صمم في جزء منه، وفي علاقته بالخارج، على منوال ذاك المجتمع المحلي الصغير، الذي يتصدى بشكل صارم وعنيف للأغيار والأغراب وما يسببونه من أذى وضرر، كما عكسه نظام العقوبات الأمريكي الشهير المؤسس على مبادئ العدالة العقابية، التي أفرزت نتائج وحقائق لافتة مثل إنفاق ولاية كاليفورنيا على السجون أكثر من الجامعات منذ عام 1994[11]، أو حدوث 80٪ من حالات الإعدام في العالم في الولايات المتحدة والصين والكونغو[12] - بينما تنخفض المعدلات الإجمالية للجريمة، النبذ والإقصاء للمخطئين، بغض النظر عما إذا كانت خطاياهم حميدة أو خبيثة (أولئك الذين يعادون المسيح، أو أسلوب الحياة الأمريكية، أو القيم الأمريكية)، وهذا التغير في طبقة صوت هوية الذات الوطنية، ينزع - وفقا لتوكفيل - إلى إنهاك فضائل الحياة العامة، ويناسب بشكل يثير الإعجاب برأيه الضعف البشري، حيث «سلطة الأغلبية [أو من يقدم نفسه باعتباره يتحدث باسم الأغلبية] مطلقة ويتعذر مقاومتها بحيث يضطر الفرد للتخلي عن صفاته الإنسانية إذا نوى الانحراف عن المسار الذي اختطته»، والرأي

العام أو ما يمثله[13]. لأن مثل هذه الجماعية المشتركة تنزع إلى تبخيس قيمة الحرية لصالح الفضيلة الجمعية، بغض النظر هل هي دينية أم ليبرالية، وتذيب السلوك المهذب داخل المجتمع المحلي. وبالتالي تصمم الجسد السياسي على هيئة ائتلاف من المجموعات والمجتمعات المحلية (السود، المثليون، ذوو الأصول الإسبانية، اليهود، مجموعات الضغط المؤيدة لحمل واقتناء الأسلحة، مجموعات الضغط الزراعية، مجموعات الضغط المؤيدة للكنيسة، صناعة الأسلحة، «ايباك»...الخ)، وتميل إلى تحويل السياسة الوطنية العامة إلى حيز للالتماسات الخاصة. هذا هو أس قوة الفيدرالية في الولايات المتحدة، وفقا لتوكفيل: أمريكا أمة نظمت فيها البلدات قبل المقاطعات، والمقاطعات قبل الولايات، والولايات قبل الاتحاد. هذه العملية تجمع ـ حسب تعبيره ـ مزايا «الأمم الكبيرة والصغيرة» معا، لكنها لا تناسب بالضرورة مكانا آخر[14]، خصوصا في حالة «صغر الحجم».

عن هذا النموذج، عن منشأ نيوانغلند البيوريتانية واستمراريتها المشهودة التي تعلّم الحياة السياسية الأمريكية، ولاحظها عدد كبير من المعلقين، بدءا بتوكفيل وانتهاء بروبرت بيلاه وغيره[15]، كتب توكفيل يقول: «حضارة نيوانغلند شابهت نارا على تلة، بعد أن نشرت دفئها في الأماكن المحيطة بها مباشرة، لونت الأفق البعيد بوهجها»[16]، واصفا استمرارية نموذج الأفراد الأحرار (والمجتمعات المحلية الحرة)، الذين يتمتعون بالاستقلالية أكثر من المساواة، ويخلطون المساواة بالحرية، فكل «ماي فلاور» عليها مسافرون مغامرون، حسب تعبير توكفيل[17].

لكن يجب على هذا المكون الفريد إدارة التنوع، وحالات الظلم واللامساواة واللاتكافؤ المذهلة الموجودة في الولايات المتحدة اليوم والتي تذكر بالوضع في العالم الثالث، بحيث ينتج منصة انطلاق نافعة للعمل داخل وخارج البلاد نيابة عن هذا المجتمع الجمعي من المجتمعات الجمعية المحلية. يتم ذلك من خلال تحديد سقف للانشقاق المقبول عن مجموعة مركزية من المواقف التي تعتبر بداهة بأنها

تحظى بإجماع واضح لا لبس فيه. وفيما وراء هذه التخوم يتفعل النبذ والإقصاء أو أسوأ من ذلك، مركزيا وفرديا، حيث تراقب أنظمة وطنية وقطاعية مكونة من قواعد وقوانين الصوابية السياسية، إضافة إلى ظاهرة ذات صلة تتفرد بها الولايات المتحدة، ألا وهي شغف ضار وهائج بالمقاضاة. إذن، ما ميزه توكفيل باعتباره عالما أخلاقيا أمريكيا، حيث «كل شيء مصنف ومتوقع ومقرر مسبقا»، يغاير السياسة الأمريكية، حيث «كل شيء في حالة هياج وخلاف وغموض يغيب عنه اليقين»[18].

هنالك طرائق ووسائل مختلفة لإدارة التنوع، بدءا بالجماعات التي تطبق القانون بنفسها وبشكل غير رسمي، مرورا بعمل الشرطة الرسمي، وانتهاء باستغلال الرأي العام واستخدامه بمهارة. وهو موضوع تناوله العديد من التعليقات السلبية على الولايات المتحدة (رغم عدم اختلاف بريطانيا وإيطاليا كثيرا في هذا السياق) من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية في أوروبا والعالم العربي، تتراوح عموما لكن ليس حصرا بين نبرات الاستخفاف والاستهتار البحت، والترفع الذي يتصدى للكليشهات المبتذلة والعواطف الانفعالية، التي وصفها أحد الأوروبيين بأنها «تعرف دون أن تعرف»[18]. كتب توكفيل: «تعتمد سمات الصحفي الأمريكي على التماس عواطف وأهواء قارئه بأسلوب مفتوح وفظ: فهو يتخلى عن المبادئ ليهاجم الشخصيات أو الأفراد، ويطاردهم إلى عقر دارهم ليفضح مواطن ضعفهم ورذائلهم». وبدون مبالغة في التعميم، لربما يوافق المرء على النتيجة التي توصل إليها توكفيل من هذه النزعة الفظة، التي تميل مع بعض الاستثناءات الملحوظة إلى تمييز معظم الصحافة المعاصرة المكتوبة والمتلفزة في الولايات المتحدة، ومفادها أن هذا «الترخيص المفتوح إلى الحد الأقصى» ينزع بشكل غير مباشر إلى تعزيز الحفاظ على النظام العمومي[20]. الأمر برمته اجتذب معظم التعليقات العامة، على موضوع ذي صلة بـ«طغيان الأغلبية» الذي أشار إليه توكفيل، داخل الولايات المتحدة من قبل مفكرين مثل ثورنستاين فيبلين، ورايت

ميللز، وهيربرت ماركوزه (الذي تحدث عن «التسامح القمعي»)، ودين انشسون («تكييف العقل العمومي»)، ونعوم تشومسكي («تصنيع الموافقة»)، وجميعهم علقوا على الجدلية السلطوية النهائية للتوير والتجهيل في الحياة الأمريكية العامة، وحول السمات الأخرى للثقافة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية[21].

الرأي العام لا ينبثق بشكل طبيعي من ذات عمومية: تجميع الهموم والمشاغل والمشاعر الخاصة، المتمايزة والمتشظية والمتفرقة، وتوحيدها وتسويتها بحيث توجد حيزا ممهدا للاتفاق على القضايا التي جعلت مشتركة، عملية معقدة وباهظة التكلفة. عملية تستفيد كثيرا برأي توكفيل من التعابير العمومية المثالية والحميدة، مثل «الحرية» و «المساواة». تعابير تشبه «صندوقا بدون قعر: بمقدورك أن تضع فيه ما تشاء من أفكار، ثم تخرجها دون أن يلاحظك أحد»[22]. في نهاية المطاف، وتبعا لصديقنا الفرنسي، فإن القوى المسيطرة فعلا تغطي وجه المجتمع:

بشبكة من القواعد والقوانين المعقدة، الصغيرة والدقيقة والموحدة، لا يمكن حتى للعقول الأصيلة وأكثر الشخصيات نشاطا وحيوية اختراقها.. إرادة الإنسان لا تحطم، بل تخفف وترقق، وتلوى وتوجه: ونادرا ما يجبر البشر على التصرف بواسطتها، لكنهم يمنعون باستمرار من التصرف. مثل هذه السلطة.. لا تطغى وتستبد، بل تضغط وتثبط وتخمد وتذهل.

علاوة على أن نظام السيطرة هذا، الذي يكون غالبا غير مرئي وغير مدرك بالحواس، يسمح للمواطنين «بالتخلص من اتكاليتهم مدة كافية لاختيار سيدهم ثم الارتكاس إليها مجددا»[23].

يجب أن أضيف نقطة حاسمة الأهمية برأيي، وهي أن هذا النموذج المتكرر للتلاحم المشترك، الذي تعود جذوره إلى الفترة التي شاهد خلالها توكفيل أمريكا، يمثل نكوصا عن أمريكا أخرى نالت الإعجاب، ووصلت عالميتها إلى أوجها في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إنه تحول من الفضول المفتوح ونوع من العولمة الحقيقية باتجاه إنكار انطوائي لوجود العالم

«هناك» باستثناء الحالة التي يظهر فيها وكأنه عالم شيطاني لا أمريكي، يستثنى منه الحلفاء الموثوقون، مثل بريطانيا، أو استونيا، أو دول ميكرونيزيا المتحدة، بشكل يشابه المبدأ الإسلامي القديم الذي يقسم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب(*). هذا العالم الغريب، الذي تبدو فيه الولايات المتحدة وكأنها تتصرف كرجل إطفاء متهوس بإشعال الحرائق[24]، يناقض ميلا آخر وسمة أخرى للنظام السياسي الأمريكي الذي احتفى به توكفيل، النظام الذي يعاير إعلان الاستقلال والدستور بحيث يدير حساب الإرادة الشعبية البسيط من خلال الرقصة البطيئة الوقورة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيما وراء مداهنة مبادئ العيش المشترك، والاستثنائية المتفردة، وحتى فيما وراء المسعى المبهج لـ«القدر المحتوم». إنها أيضا أمريكا التي خرج منها «المشروع الجديد»، وإلغاء التفرقة العنصرية، والمجتمع العظيم، والجامعات الكبرى. لقد تعايش وجها أمريكا دائما، ليتبادلا الاختراق حينا والتصارع حينا آخر، ولا يعتبر أي منهما طوباوية بريئة ومنزهة.

ما يبدو أنه حصل في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ ولاية ريغان، هو توسيع لمبدأ مونرو من التفسير الجغرافي الصارم إلى آخر إيديولوجي، من مناهضة الاستعمار إلى قراءة إمبريالية وأحادية عالمية ـ رغم أن هذه النزعة ليست جنونا وتشوشا بقدر ما هي توكيد جازم وواضح على اتجاهات طويلة الأمد في السياسة الخارجية الأمريكية. هذا ما قام به قبل ستين أو سبعين سنة واحد من أذكى وأدهى وألمع خبراء الاستراتيجية السياسية، كارل شميت، دفاعا عن فكرة المجال الحيوي[25]. الليبرالية المفتولة العضلات للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة (يعد روبرت كاغان أكثرهم تطورا وتعقيدا) أقدم عهدا من تلك المجموعة المحددة من الاستراتيجيين، وترتبط بصلات وثيقة مع شميت الذي عاد مرة أخرى إلى الساحة، خصوصا فكرته الجوهرية التي تقول إن الوحدات الأساسية للسياسة يشكلها الأصدقاء والأعداء. ويبدو لي أن هذه المجموعة من انتلجنسيا الساحل الشرقي، التي لم تلق الترحيب في الجامعات الليبرالية، انجرفت بالتالي

(*) ليس ثمة شبه بين تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية العالم إلى مع وضد وبين تقسيم الإسلام: دار الإسلام ودار الحرب لأن الذي يحكم دار الحرب المعاهدات المبرمة مع المسلمين والتي يجب احترامها.

نحو الخدمة العامة تحت قيادة كيسنجر. وفي السنوات اللاحقة[26] مارست تأثيرا حاسما في تراجع وانحسار النزعة العالمية واسترداد التوليفات الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية في خط ارتبط مع مورغينثو. و «راند كوربوريشن»، و «أمريكان انتربرايز»، و«معهد هدسون»، ومع تغيرات أصولية في معهد «أمريكان هيريتدج».

لا يشكل ذلك مفاجأة في بلد يبلغ فيه عدد الذين يؤمنون بروايات الكتاب المقدس حول ولادة المسيح المعجزة من مريم العذراء ثلاثة أضعاف المؤمنين بتشارلز داروين، وحيث 39٪ من الأمريكيين المؤمنين (الذين تبلغ نسبتهم 80٪) يعتبرون أنفسهم يعيشون حياة إيمانية مسيحية جديدة (خبروا تجربة هداية دراماتيكية للإيمان بيسوع)[27]. وحيث «الجنون الديني شائع ومنتشر». وفقا لتوكفيل[28]. الأفكار التي تعتبر أمريكا «إسبارطة مسيحية»، أمة ملتزمة بالوعد الإلهي، تشرع في الخروج الجماعي تبعا للقدر المحتوم ـ نحو الغرب الضاري أولا، ثم العالم ـ والتي يعبر عنها بتعابير دينية ودنيوية، هذه الأفكار ثابتة ومستمرة في الوعي بالذات وإدراكها محليا[29]. وهذا هو الذي ينتج المزيج الإيديولوجي والعسكرتاري المثمل السائد في واشنطن حاليا، الذي يخلط، لكن لا يوحد، ولفوفيتز وبيرل وتشيني، فالعامل الوحيد الذي يجمعهم ويجعلهم يعملون ككل واحد، بغض النظر عن الاتفاق على اللاهوت الطبيعي للسوق وشخص الرئيس، هو اشتراكهم في التشبث بفكرة تفوق الداروينية الاجتماعية المتوحشة على ما يبدو، وفي الدعم اللامحدود لإسرائيل بشكل يمكن اعتباره على حساب مصلحة الولايات المتحدة[30].

يبدو أن هذه هي النقطة المناسبة للانتقال إلى بغداد، التي دفع الولايات المتحدة إليها تضخم العداء للعرب، مكملا بالدعم اللامحدود واللامشروط لإسرائيل، دينيا ودنيويا، إضافة إلى تركيبة استراتيجية متعددة المصادر (شميت، سبينغلر) أنتجها البروفسور هنتنغتون. تكمن في نقطة التقاء هذه النزعات

والميول أبلسة الإسلام في معظم الخطاب العام. مع أنني لا أعتقد ولو لحظة واحدة، كما يفعل معظم العرب، بأن الولايات المتحدة تقود حملة صليبية جديدة ضد العالم العربي، بالرغم مما قاله الأصوليون وبعض أفراد الانتلجنسيا في الولايات المتحدة، أو العبارة السمجة التي نطقها الرئيس بوش. المشروع بكامله يسير قدما نتيجة تأثير شعور النبذ والإقصاء الشائع في البلدات الأمريكية الصغيرة الذي يميز حالات ذهان الارتياب الجماعية في الولايات المتحدة وغيرها. ومع أن الولايات المتحدة، بعد الواقعة، تعرض على العراقيين الحرية والديمقراطية، لكن من الملاحظ أن البيانات والتصريحات حول العالم العربي لا تضم عادة «العدالة» إلى لائحة الهبات المعروضة، الأمر الذي يسلط الضوء على السؤال الحاسم المتعلق بفلسطين إضافة إلى العنصرية العميقة الجذور التي تعتبر العرب ـ ضمنا ـ أقل من مستوى البشر.

أي حرية، وأي ديمقراطية، يفترض بالعراقيين وغيرهم من العرب أن يعتقدوا بأنهم يحصلون عليها في كنف الولايات المتحدة؟ كيف يجب أن يعيدوا، بعد الواقعة، تكوين عقولهم وإرادتهم، ويفكروا بأنفسهم. لا كضحايا أبرياء، ترديهم العمليات الحربية والسياسات الأمريكية في المنطقة، بل كمتلقين للفوائد والمنافع الناجمة عن إزاحة النظام البعثي عن السلطة في بغداد؟ الأضرار الجانبية الناجمة عن العمليات الحربية والسياسية كانت كبيرة على مدى السنين: لا تقتصر فقط على حالة الفوضى الشاملة في العراق بعد الغزو والآثار التدميرية المفجعة للعقوبات الاقتصادية قبله، ولا تبعات وعواقب أعمال التخريب والتدمير التي ترتكبها إسرائيل، ولا دعم الأنظمة العربية القمعية والرجعية، بل رعاية الولايات المتحدة حتى وقت قريب لحركات الإسلام السياسي.

هذه القصة لا تختلف عن قصة الدكتور فرانكشتاين، حيث بدأت فصولها مع ما يمكن أن نسميه بالحاجز الوقائي الثقافي لمبدأ ترومان، الذي استخدم

القوى السياسية الإسلامية كمتاريس واقية ضد الشيوعية في الشرق الأوسط، وسدد ضربات مدمرة للقوى العلمانية والتقدمية في العالم العربي. وفي دعم الولايات المتحدة للنظام الديني المتطرف للرئيس ضياء الحق في باكستان، والقوى الأصولية في أفغانستان، وباكستان، وإلى حد ما مصر السادات ـ وجميعها من الحلفاء المفضلين للولايات المتحدة. أما العواقب والتبعات فمعروفة ولا حاجة لتكرارها هنا، باستثناء تذكر أن تورط الولايات المتحدة في أفغانستان ضد السوفييت (واحتلال العراق الآن) أدى إلى ظهور الآلاف من رجال الكهوف والقتلة العالميين الذين أصابوا ببلائهم العديد من البلدان، مثل الجزائر ومصر ثم المغرب والسعودية مؤخرا. وعمليات التخريب التي استهدفت في السياق نفسه أنظمة الحكم الديمقراطية في العالم العربي (وإيران) في الأربعينيات والخمسينيات من قبل وكالة المخابرات المركزية والوكالات المماثلة السابقة لها، معروفة ويتذكرها الجميع.

الآن، أعود إلى المكاسب الجانبية والمنافع غير المقصودة، وأنا لا أحتاج هنا إلى تقديم وصفات طلسمية سحرية للديمقراطية باعتبارها علاجا شافيا للشرور والآفات كلها، لأنني افضل أن أكون واقعيا ودقيقا. إن النموذج الطائفي البيوريتارني للديمقراطية المقترن اليوم بالنموذج الليبرتاري للتعددية الثقافية (حيث يغل النموذجان لأسباب عملية النتائج ذاتها)، هو المعروض حاليا. وحاولت بالتوافق مع ذلك عند قراءة توكفيل الفصل بينهما: تطرقت آنفا إلى الأمة باعتبارها مجتمع المجتمعات المحلية، لا تجمعا سياسيا للمواطنين ـ نموذجا للديمقراطية غالبا ما استشهدَ به، مع أمور كثيرة أخرى تطرقنا إليها، كتابٌ أوروبيون حاذروا من نسبة القيم السياسية العالمية إلى الذات الأمريكية وتلهفوا على تمييز أوروبا عن امريكا[31]. النموذج المعروض يتناقض مع افكار العرب والأوروبيين وتقاليدهم وتجاربهم مع الديمقراطية، وباختصار، مع «القيم»

الديمقراطية خارج أمريكا، المتناغمة مع المواطنة أكثر من تجميع وتطييف الأفراد. رغم أن ذلك ليس غائبا. ويستمد وحيه من نماذج الجمهورية الفرنسية أكثر من الفيدرالية التجميعية للمجتمعات المحلية وجماعات الضغط. هذه الفكرة، التي تعرض الآن بوصفها مثالا نموذجيا، انعكست في التركيبة الطائفية المذهبية لمجلس الحكم المؤقت في العراق، الذي أنشأه بول بريمر، والذي يعزز (تبعا للقراءة الحميدة لداعية التعددية الثقافية الأمريكية شانفريلا) التنوع والمساواة.. الخ. لقد تشكل المجلس ليتناسب مع دولة تحكمها نخبة مذهبية وطائفية، أقام معظم أفرادها مدة طويلة خارج العراق، واختنقت روابطهم الحزبية ـ السياسية بروابط الدم. وهكذا ظهر المشهد السوريالي الذي يقدم فيه الشيوعي نفسه في المجلس كشيعي، والليبرالي العلماني كسني.. الخ. كأنما البلد ينظم سياسيا واجتماعيا تبعا لنموذج من التشظية الداخلية سوف يؤدي في افضل الأحوال إلى سلام مدني بارد، وفي أسوأها إلى حرب أهلية ساخنة، على شكل بلقنة أو لبننة، وهي صيغة لا تتاسب عملية بناء الدولة/ الأمة كما يبدو واضحا. يصح هذا كله الرغم من امتداح بريمر ـ بأسلوب خيالي لا يمكن تصديقه، لكنه حقيقي للأسف ـ النموذج اللبناني، دون انتباه لتفضيل توكفيل لسلطة «مكونة بطريقة تمثل الأغلبية دون أن تستعبدها أهواؤها وعواطفها بالضرورة»[32]. الترتيبات الانتخابية التي أعدت عام 2005 والحكومة الانتقالية الناتجة عنها اعتمدت على مبادئ مشابهة. ومثلما علق أحد مسؤولي الأمم المتحدة بعد الانتخابات، فإن «الانتخابات كانت مجرد استفتاء على الهوية الاثنية والدينية. بالنسبة للأكراد، كان التصويت حول حق تقرير المصير. أما بالنسبة للشيعة فكان حول فتوى أصدرها السيستاني»[33]. هنالك مؤشر حقيقي على عواقب وتبعات مثل هذا التطييف يجسده مشهد عقود الهاتف الجوال في العراق التي منحتها سلطة الاحتلال لثلاث شركات منفصلة، لا تتنافس مع بعضها بل تغطي كل واحدة منطقة تخضع لنظام سياسي مستقل.

لا مجال لإنكار التركيبة المتنوعة للعراق. مثل اي بلد آخر. ولا حقيقة أن صدام حسين شجع فعلا في سنواته الأخيرة السياسة القبلية/ العشائرية (التي وجهتها سياسة الولايات المتحدة الآن لخدمة اغراضها الخاصة) بادئا باقربائه وابنائه وأبناء أخواله. ومما يستحق التذكر هنا أن الطائفية/ المذهبية ـ تحويل الجماعات والمجتمعات المحلية الدينية أو الاثنية إلى أحزاب سياسية ـ ظاهرة سياسية جديدة. وأن النظام السياسي العراقي. مثله مثل معظم الأنظمة السياسية العربية. انخرط طيلة عقود من السنين في عملية ناجحة عموما لتشكيل مواطنين. وتحييد الجماعات الاجتماعية المرتبطة بصلات الدم وإلغاء دورها السياسي. وأن طرائق اليعاقبة كانت تاريخيا جزءا من هذه العملية كلها. ولا يمكن نفي وإنكار الموجة الكاسحة المكونة من أشد القوى والصلات الاجتماعية بدائية ورجعية في خضم الفوضى المتوقعة الناجمة عن عملية تدمير الدولة المتعمدة التي رافقت مقدم قوات الاحتلال. التي يشكل وجودها استفزازا لمعظم العراقيين. على الأقل بسبب المشاعر الوطنية الطبيعية التي يثمنها الأمريكيون عموما في أنفسهم. إضافة إلى ما سببه الاحتلال من بطالة واختلال في خدمات البنية التحتية. إلى جانب توتر الجنود الأمريكيين وميلهم إلى إطلاق النار نتيجة أي استفزاز ولجوئهم أحيانا إلى أسلوب العقاب الجماعي. مثل اقتلاع الأشجار وتدمير البيوت وتشريد عائلات المشتبه بهم من الأعداء (مثلما فعل صدام حسين وما فعلته وتفعله إسرائيل)[34]. كما جلب الاحتلال معه انعدام الأمن وغياب القانون (إلا عندما يتصل الأمر بالجنود الأمريكيين والمنشآت النفطية. وحتى في هذه الحالة لم يكن النجاح كبيرا ـ شهد ولفوفيتز بنفسه حالة انعدام الأمن. ومن الواضح تعذر تحسين الوضع الأمني بواسطة الحملة العسكرية الأمريكية. التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة)[35]: وهي حالة انعدام الأمن نفسها التي عرقلت زيارة بوش لجنوده في العراق. واضطرته للقدوم خلسة تحت جنح الظلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. يجب أن نلاحظ هنا محنة النساء العراقيات اللاتي يجدن أنفسهن مضطرات للتواري عن النظر في

هذه الظروف بعد التقدم الذي حققنه على مدى عقود من السنين. لقد وصل تردي الوضع حدا جعل الأمم المتحدة والصليب الأحمر يوقفان العمليات في العراق. ويمنع معظم الأوروبيين وغيرهم من تقديم المعونات وجلب الاستثمارات وسوى ذلك من أشكال الدعم المفيدة للاستقرار.

لكن حالة الطوارئ لا تشكل عذرا لفكرة التمثيل المنحرفة التي تم تبنيها، واستبدال روابط المجتمع المدني برابطة الدم. حتى وإن بدا ذلك في خضم اللحظة أيسر وأسرع السبل وأفضلها لتقليص الخسائر، كما فعل صدام حسين من قبل. إن تطييف العراق، وتقديم بغداد بصورة تشابه مدينة سالم أو حي هارلم، أمر جرى التفكير فيه مسبقا بشكل يثير الاستهزاء، لا تبعا للنموذج الطائفي الأمريكي فقط، بل وفقا للأفكار المعدة سلفا حول العرب بوصفهم مجموعة قبلية غريبة الأطوار من المتعصبين الدينيين (ولذلك فهم حلفاء مفضلون للولايات المتحدة!)، الذين يمكن ترقيتهم إلى مستوى «الجماعات المحلية»: هراء محض من الأفكار التي استثارها بشكل مضلل المؤتمر الوطني العراقي وحومت في غرف الانتظار في البنتاغون، بالتناغم مع أفكار بعض الأكاديميين، قبل الغزو وبعده، التي أشبعت شهية الأحكام المسبقة المتحيزة والجاهلة في واشنطن. ووضعت في عهدة شخص (خليل زاد، السفير الأمريكي السابق في بغداد) تنحصر خبرته، بغض النظر عن أوساط المحافظين الجدد في شيكاغو وواشنطن، في القبائل وأنابيب النفط في أفغانستان[36]. لا يمكن المقارنة بين أفغانستان والعراق، رغم تعذر التمييز بينهما من قبل بعض الأوساط الحاكمة في واشنطن، فكلاهما يقبع «هناك»!

بدت مثل هذه الأفكار أكثر معقولية وقابلية للتصديق في إدارة ضمت وزارة خارجيتها، المهمشة أصلا في هذه القضية، أربعة وخمسين من الخبراء المستعربين فقط[37]، وذلك قبل أن تستبدل معظمهم بموظفين مؤيدين لإسرائيل. لكنني لست متأكدا من أن تدخل وزارة الخارجية كان سيشكل فارقا مهما. وعلى أية حال، من الواضح أن عملية تطييف العراق كما انعكست في تركيبة نظامه

السياسي الجديد ومسودة دستوره، تتطابق تماما مع الأفكار المطروحة، على تنوعها الواهي، من قبل العلماء والأكاديميين الانتصاريين المتعبين والشبان الأغرار المتحمسين. الذين اتفقوا على تطييف العراق اعتمادا على افتراض أن نظاما سياسيا «إسلاميا» سيكون مناسبا في هذه الحرب ضد التحديث والحداثة التي تشن تحت اسم الشرق الأوسط الكبير[38]. ومن هنا أتى تفضيل سلطات الاحتلال في العراق لإقامة أكثر من مجرد علاقات غزل مع رجال الدين الشيعة المحافظين، بمن فيهم رجال الدين الإيرانيون (الأجانب)، وإذعانها لإلغاء قانون الأحوال الشخصية الحديث واستبداله بحزمة من القوانين المذهبية التي يديرها رجال الدين المسلمون والمسيحيون.

فكرة أن الشرق الأوسط عبارة عن «قطع من الفسيفساء» فكرة مرنة، تقرن ما يفترض بأنها أشكال اجتماعية عتيقة وتنطوي على مفارقة تاريخية مع الإرادات السياسية الخارجية بينما تشظى أنظمتها السياسية الوطنية. إسرائيل تجسد هنا نموذجا جيدا لأمة تجمعها رابطة الدم وأفكار موروثة عن الهوية. وهذا بالطبع يدعو إلى فكرة تتنافر مع أفكار الذين يرغبون عن التفكير التأملي الواضح، مفادها أن الدولة العبرية تمثل ظاهرة تنطوي على مفارقة تاريخية، كما أظهرها الأسلوب البليغ لتوني جودت[39]. إن التشوق لإحياء نظام الملة العثماني القائم على الحكم الذاتي للطوائف لا يعتبر مفارقة تاريخية فقط، بل يتجاهل حقيقة أن ذكريات نظام الملة مازالت راسخة في الشرق الأوسط، بما فيه العراق، بقدر احتفاء الملفقين وصناع السياسة الأجانب بمرحلة انحطاطه الختامية في القرن التاسع عشر، حين اختلت وظيفته وتوقف عن العمل، لكنه أبقي عمدا على قيد الحياة بواسطة القوى الأجنبية الطامحة إلى العثور على موطئ قدم في المنطقة والساعية إلى منع اندماجها الوطني. ومن قبل أوساط رجال الدين الرجعية، التي تعود الآن إلى الحياة في العراق. الفضلة الوحيدة الباقية منه في القرن العشرين هي لبنان، حيث أدت الطائفية إلى حرب أهلية مدمرة، كانت

بالقياس النسبي أوسع وأخطر من الحرب الأهلية الإسبانية قبل انتصار الجنرال فرانكو. ومازال حتى الآن يواجه مستقبلا يكتنفه الغموض وعدم اليقين.

حقيقة أن سلطات الاحتلال في العراق تفتقد الاستعداد والإعداد ويملؤها الذعر ولا تدري ماذا تفعل، أصبحت أمرا معروفا وشائعا. إحدى الصحف الألمانية أشارت إلى تفضيل واشنطن التغير بلغة «تقليص التعقيد»[40]. وبمقدورنا أن نضيف إلى ذلك استخدام وإساءة استخدام ـ في السر والعلن ـ المعلومات الاستخبارية المسيسة أصلا، وتجاهل النصائح غير المناسبة والمعلومات غير المرغوبة، دون تفكير بالجوانب السياسية للحرب وعواقبها وتبعاتها. ودخل في حيز هذا التشوش والارتباك لاعبون أكثر جشعا وتركيزا على المصالح الضيقة. ولا أرغب هنا بالتحدث عن الأمور المعروفة مثل الشركات التابعة لـ«هاليبرتون»، التي تحتاج في نهاية المطاف إلى عقود من الباطن مع الشركات المحلية، بما فيها تلك التابعة لأعضاء وعائلات بعض أفراد الطبقة الحاكمة الجديدة[41]. هنالك مثالان كافيان هنا. أولهما المصادرة الخفية لثقافة العراق الوطنية ـ وأعني الوطنية فعلا لا القبلية والعشائرية ـ عبر نهب آثاره القديمة ومكتباته تحت سمع وبصر الجنود الأمريكان المتحصنين بدباباتهم المتمركزة أمام المتاحف العراقية والقواعد الأمريكية المجاورة لمواقع الآثار ـ وذلك بغض النظر عن التخريب البربري لأرصفة بابل وآثارها بواسطة الدبابات الأمريكية والبولندية والجنود المتمركزين هناك. تشير الدلائل كلها إلى أن عمليات النهب، في خضم الفوضى المعممة والتخريب العشوائي، حدثت وفقا لأوامر أصدرها أشخاص يعرفون ما يبحثون عنه. في الحقيقة، كان هناك بعض المتورطين من الداخل، لكن سوق الآثار العالمية لا تدار من بغداد، بل من لندن ونيويورك. ومع أن توجيه إصبع الاتهام قد لا يكون أمرا حكيما في مياه عكرة كهذه، فإن الكثير قد قيل في هذا السياق عن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية. وهو تجمع لمدراء المتاحف السابقين، والمحامين (الخبراء في التدقيق والفحص)، وتجار الأعمال الفنية،

الذين مارسوا الضغط على البنتاغون ضد ما دعوه بسياسات «احتجاز الآثار القديمة في العراق ومصر وغيرهما. وخبراء الحفاظ على الآثار. الذين سعوا لتغيير التشريعات الأمريكية والدولية ذات الصلة. بحيث تجيز استيراد الآثار المنهوبة بصورة شرعية إلى الولايات المتحدة إذا اختارت إحدى محاكمها عدم الاعتراف بالتشريعات العراقية أو غيرها[42].

أمور كريهة ومنفرة فعلا. على الأقل لأن ذلك كله حدث في أعقاب قضية شركة «انرون» ومحاولات تشديد السيطرة على الصفقات والتعاملات التجارية وضمان درجة أكبر من النزاهة والشفافية. لقد كان من المأمول أن تساعد لجنة «مراقبة العائدات العراقية» التي أنشأها «معهد المجتمع المفتوح». أو ما قام به مؤخرا «مركز الاستقامة العامة». على جعل ما هو مناسب للولايات المتحدة ـ بغض النظر عن الديمقراطية ـ مناسبا للبلدان الأخرى. المثال الثاني الذي قد يذكر في هذا السياق. تجسده جماعة ضغط واستشارة لقطاع الأعمال التجارية في العراق تدعى «نيو بريدج ستراتيجيز». التي يقول رئيسها (مدير حملة بوش السابق في عامي 1988 و2000) عن نفسه في الإعلان الدعائي لشركته: «نظرا لارتباطي بالرئيس طيلة تسع سنوات من حياتي. فأنا أعرف الكثير من الأشخاص في الإدارة»[43].

مثل هذه الحقائق والروايات. حول المغامرين والقراصنة. والوطنية والربحية. واقتران رضى الرب بالثروة والجشع. مهما كانت مقيتة ومنفرة. إلا أنها تترك الإحساس بالرسالة الأمريكية سليما. ولا تشجع العراقيين كثيرا على قراءة مدائح توكفيل. أحد العرب المعجبين بالولايات المتحدة. الذي يصف نفسه سرا بأنه «قريب إلى المحافظين الجدد». استحث مؤخرا أمريكا (التي يقول عن ديمقراطيتها إنها «برنامج عالمي شامل») على تعميم حضارتها القائمة على القانون والعلم على العالم أجمع. لكنه يكرر بنبرة يائسة تقريبا قلقه من أن الأمريكيين لا يدركون حقا هذه العالمية/ الشمولية[44]. أما أنا فأشعر بالقلق من

أن الهوة بين الصورة المعلنة للذات والسياسات القائمة، التي يملؤها التشوش وفقد الاتجاه والطمع، قد تجعل صورة أمريكا المعروضة حجة مفضلة ضد الديمقراطية. العراق لا يحتاج مسيحا مخلصا، بل خبراء محترفين: عراقيين وأوروبيين، وأمريكيين بعد الواقعة حتما. ولكي يصبح ذلك ممكنا، ينبغي على الولايات المتحدة أن تدرك أنها الاستثناء لا القاعدة. لقد أكد الكثيرون، بدءا بتوكفيل، مرورا بسيمور مارتن ليبست ودانييل بل، وانتهاء بالأسبوعية اللندنية المغالية في تأييدها للتحالف الأطلسي، «الايكونوميست»[45]، فرادة وخصوصية الولايات المتحدة. ومن الواضح أن المطلوب نوع من الإحساس الواقعي، وبعض النضج في الروح، وما يكفي من الحكمة للتفكير بأسلوب تعددي، مثلما استحث وطالب العديد من كبار السياسيين والشخصيات العامة الأمريكية مؤخرا، بمن فيهم د. بريجنسكي وديان فينستين: ما أفكر فيه تعددية هادفة وذات مغزى، تتجاوز عبارات التقوى والفضيلة، مثل «تحالف الراغبين»، وأهازيج الزبائن/ العملاء الشاكرين اللاحقين بالركب والمنضوين في الحملة العسكرية، كالبريطانيين أو البولنديين. مثل هذه التعددية تتطلب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن السيطرة الأحادية الجانب على العراق ــ التخلي عن السيطرة، لا سيادة الأمر الواقع المكتسبة بالغزو وحسب، بل تلك التي اكتسبت اسميا بعد تسليم السلطة في تموز/ يوليو 2004. آنئذ فقط يمكن تحقيق المكاسب والمنافع الإضافية. وهذا يفترض استعدادا حقيقيا ورغبة صادقة في التفكير بما هو مناسب وغير مناسب للوضع خارج الولايات المتحدة بشروطه الخاصة، وبالتالي تغيير الإجراءات والقرارات المستحيلة التي لا تصدق، مثل ترشيح شخص متطرف في عدائه للعرب وللمسلمين لرئاسة المعهد الأمريكي للسلام، أو تعيين شخص مناصر سياسيا للحزب الجمهوري عمل في حشد الأصوات له وتدريب المرشحين للانضمام إليه، سفيرا في «اليونسكو»[46]، أو الرئيس نفسه الذي اعتاد مخاطبة العالم، المختلف في قيمه ومفرداته السياسية عن مرغوبات الخطابات العمومية الأمريكية، كما لو أنه يخاطب جمهورا محليا.

هذا نوع من الابتعاد العنيد عن الواقع، يعبر عنه بأسلوب سلس وسطحي، ويعطي الانطباع بالانطوائية. والخوف من أن تكون أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد سببت جنونا مرعبا في حجمه. الوصفة المقدمة إلى الولايات المتحدة لا تقتصر على العقل والمنطق والاستنارة فقط، بل تدعوها إلى تجنب التهور واللاعقلانية واكتساب إحساس بالكارثة الوشيكة إذا أصرت على التصرف الأحادي الجانب أو الحث على التباهي بامتلاك الشرعية الدولية. إن مائة وعشرين ألفا من الجنود في العراق وتسعة وثمانين مليارا من الدولارات لا تكفي لأداء المهمة. لقد ولت تلك الأيام التي كان فيها سكان أمريكا الأصليون، كما كتب توكفيل في فقرة لافتة، يتلقون لسوء حظهم المعرفة والقمع من اليد ذاتها[47]. ولا يمكن إعادة تشكيل العالم وفقا لصورة الذات اللاهوتية الأخروية هذه، التي أعاد توكفيل التوكيد عليها باعتبارها «التصفيق المؤبد للذات..»، ليضيف معلقا إن هناك بعض الحقائق المعينة التي لا يمكن للأمريكيين تعلمها إلا من الأجانب أو التجربة[48]. لا يمكن للعالم برمته أن يصبح استثناء، وسيرضى معظمنا، عربا وأوروبيين وسواهم من غير الأمريكيين، بطموحات أكثر تواضعا.



هوامش

1ـ يقدم غور فيدال قراءة مغايرة للآباء المؤسسين ولمسار السياسات الأمريكية (بالطبع) داخليا وخارجيا. انظر:

Gor Vidal, Inventive the Nation: Washington, Adams, Jefferson (New Haven: Yale University Press, 2003).

2ـ انظر:

Z. Brzezinski, in International Herald Tribune, 15-16 November 2003.

3ـ انظر على سبيل المثال:

Philip Roger, L'ennemi americain.Genealogie de l'antiamericanisme francais Paris: Seuil, 2002).

4- Emmanuel Todd, Apres l'empire (paris: Gillmard, 2007) p. 17.

5ـ عرض كل من تود والرستاين (The Decline of American Power) مدى محدودية هذه القوة، واقترح أن اللجوء إلى العسكرية يبهم في الحقيقة ضعفا خطيرا.

6- Todd, Apres l'empire, p. 10.

انظر ايضا:

C. Prestowitz, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003).

7ـ للتعرف على الملامح المميزة الراسخة التي تؤمثل أمريكا، انظر:

Richard T. Hughes, Myths America Lives By (Urbana and Chicago, Ill., University of Chicago Press, 2003).

6- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, trans. H. Reeve, rev. F. Bowen, ed.

9ـ انظر:

A. Chaon, Le Monde Diplomatique, 24 June 2000.

10ـ انظر على سبيل المثال:

J. Monroe, Hellfire Nation: The Politics of Sin in American History (new Haven: Yale University Press, 2003); S. M. Lipset and E. Raab, The Politics of Unreason: Right-wing Extremism in America, 1770 - 1970 (New York: Harper & Row, 1970); D. Bennett, The Party of Fear: From Nativist Movement to the New Right in American History (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988); R. Bellah, The Broken Covenant (Chicago: Seabury Press, 1988); M. Gardell, Gods of Blood: The Pagan Revival and White Separatism (Durham, NC: Duke University Press, 2003).

11ـ انظر:

D. Garland, The Culture of Control (Chicago: University of Chicago Press, 2003).

12ـ س. ملاط، «الديمقراطية في أمريكا» (بيروت: دار النهار، 2001)، ص 76.

13- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 98, 123, 267, II: pp. 11, 123.

14- Ibid., I: pp. 40, 163.

15- Bellah, Broken Covenant, pp. 48ff. and passim; Tocqueville, Democracy in America, passim.

16- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 31.

17- Ibid., I: p. 301, II: p. 95.

18- Ibid., I: pp. 43-44.

19ـ انظر:

E. Balibar, L'Europe, l'Amerique et la guerre (Paris: La Decouverte, 2003), p. 140.

20- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 187.

21- Ibid., II: chs. 10-18.

22- Ibid., II: p. 70.

23- Ibid., II: p. 319.

24- Todd, Apres l'empire, pp. 143, 156 and ch. 5, passim.

25- G. Salame, Quant l'Amerique refait le monde (Paris: Flammarion, 2005).

انظر أيضا:

C. Schmitt, 'Volkerrechtliche Foemen des modernen imperialimus', in idem, Positionen und Begriffe im Kampf mit Weimar-Genf-Versailles (Berlin: Duncker und Humblot, 1994), pp. 184ff.; Balibar, L'Europe, l'Amerique et la guerre, pp. 107ff.; G. Balakrishnan, The Enemy: An Intellectual Portrait of Carl Schmitt (London: Verso, 2000), ch. 18.

26ـ انظر المقالة الممتازة التي كتبها فراشون وفيرنيت في «لوموند»، 16/4/2003.

27ـ انظر:

"A survey of America," The Economist, 8 November 2003, p. 9.

28- Tocqueville, Democracy in America, II: p. 134.

29- Bellah, Broken Covenant, pp. 24ff., ch. II, and passim; Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 300-318.

30ـ انظر:

A. Collinicos, The New Mandarins and American Power: The Bush Administration's Plans for the World (Cambridge: Polity Press, 2004).

بالنسبة لسيناريو متوحش على نحو خاص، انظر:

R. Perle and D. Frum, The End of Evil. How to Win the War on Terror (New York: Random House, 2004).

31ـ بمقدورنا الاستشهاد، عشوائيا، بما كتبه كوفمان ودي مونتبريال في «لوموند» تباعا، 6 و14/ 6/ 2003.

32- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 261.

33ـ وردت في:

Seymour M. Hersh, "Get Out the Vote," New Yorker, 25 July 2005.

34- S. Antoon, Al-Ahram Weekly, 6-12 November 2003.

35- T.Catan and S. Filder,"The Military Can't Provide Security"
http://amsterdam.nettime.org/Lists-Archives/nettime-1-0309/msg00169.html

36ـ انظر:

Washington Report on Middle East Affairs, 17 April 2003

http://www.wrmea.com

37- E. Djerijian et al., Changing Minds, Winning Peace (Report of Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World submitted to the Committee on Appropriations, Washington D.C., 2003), p. 27.

38ـ انظر:

P. Waldman, "A Historian's Take on Islam Steers U.S. in Terrorism Fight," Wall Street Journal, 3 February 2004; N. Feldman, After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy (New York: Farar, Strauss & Giroux, 2003).

39- Tony Judt, "Israel: The Alternative," New York Review of Books, 23 October 2003.

40- M. Siemons, "Prisma 11.9," Frankfurter Allgemeine Zeitung, 14 July 2003.

41ـ «الشرق الأوسط»، 9/11/2003.

42ـ انظر:

Ann Talibot, "The Looting of Baghdad's Museum,"

http://www.wsws.org/articles/2003/apr2003/loot-a19-prn.shtml; Walter Sommerfeld, Suddeutsche Zeitung, 8 May 2003, English translation at:

http://www.informationclearinghouse.info/articles3311.ht; Liam McDougall, "US Accused," at:

http://www.sundayherald.com/32895 ; The Economist, 24 May 2003, pp. 43-44.

43- Fortune, October 27 2003, p. 28.

44ـ مـلاط، «الديمقـراطيـة في أمـريكا»، ص 175، 109، 175 177، 179.

45- The Economist, 8 November 2003.

46- E. Sciolino, International Herald Tribune, 30 September 2003.

47- Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 242ff.

48- Ibid., I: p. 265.



-3-

الحضارات المعذبة
الإسلام والغرب

طارق علي

عندما زار المهاتما غاندي لندن عام 1931 لحضور مؤتمر حول مستقبل الهند - التي كانت تحت الاحتلال البريطاني - سأله أحد الصحفيين: «ما رأيك بالحضارة الغربية؟». ابتسم الثعلب العجوز وأجاب: «إنها فكرة جيدة». بعد خمس وسبعين سنة، يرجح أن يصادق العراقيون، الذين يعانون من انتهاكات سنتين من قمع الاحتلال الأمريكي، على آراء غاندي.

من أجل دمج العراق في الحرب على الإرهاب، بررت الولايات المتحدة الحرب عليه باعتبارها ضرورية لتحرير الشعب الطيب من طاغية شرير. وما إن تتم إزاحته، مع منافع لا يجنيها بناة الأمم الأجانب بل البيروقراطيون لتسهيل المرحلة الانتقالية، حتى تزهر الصحراء في شرق أوسط تغير وأصبح ديمقراطيا. وإذا كان الرئيس بوش وكادره من السدنة هم تجار الخوف، فإن رمسفيلد وصحبه، من أجل تبرير المغامرات الخارجية، هم تجار الأمل.

أمل بعض الناس في الغرب بأن يؤدي تدخل الولايات المتحدة في العراق إلى الديمقراطية. لكن قلة قليلة عانت من هذا الوهم الضلالي في العراق. فهؤلاء يعرفون تماما أن صدام حسين، في ذروة القمع في العراق، كان حليفا مفضلا للغرب، ونادرا ما تعرض لانتقاد وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. وما حدث أكد شكوك العراقيين، فمبر إيماءة واحدة من الفاتحين، غاب انتهازيون مثل أحمد الجلبي (الذي وصفته «نيويوركر» بأنه الرجل «الذي باع الحرب»، وهو وصف في محله)، واحتجبوا عن الأنظار. أما الحليف السابق لصدام (الذي

حاول صدام فيما بعد قتله)، والبعثي السابق أيضا، إياد علاوي، فقد عين رئيسا لحكومة ـ دمية جديدة قبل الانتخابات المقررة التي أتاحت للجماعات الشيعية حكم العراق. لقي ذلك كله الترحيب من «المجتمع الدولي». الأمر الذي أظهر مرة أخرى أن ما تتمتع به الولايات المتحدة من ثروة وقوة عسكرية هو الذي مكنها من «شراء» خدمات الدول الأفقر والأضعف.

على أي حال، ومع افتضاح الانتهاكات في سجون العراق، وأفغانستان، وكوبا، خسرت الولايات المتحدة أي مرجعية أخلاقية زعمت أنها تملكها، والنتيجة صراع حضارات حقيقي ـ صراع كان من الممكن تجنبه بسهولة.

في صيف عام 1917، حين دخل البريطانيون العراق، كان البيان المعبر عن الهدف متمسكا أيضا بأهداب الفضيلة: لقد جاء الجنرالات وكتائبهم لا كغزاة بل كمحررين. كانت السيطرة على العراق آنذاك جزءا من مخطط أكبر لتأمين الشرق الأوسط كطريق أوروبي إلى آسيا، وإعلان ذلك كان سيجرد قوة الاحتلال من سلطتها الأخلاقية الضرورية للنجاح. الاحتلال يتطلب دوما قناعا: ليبدو بهيئة الواهب الصالح والمانح الحميد لحياة أفضل، و«حضارة» أفضل.

امتلك البريطانيون بالطبع مصادر قوة ومزايا يفتقدها الأمريكيون. جسد أحدها تراث استعماري طويل وأسطوري تجذر في التزام بالاستيطان. فقد غادرت حشود ضخمة الجزر البريطانية لتسكن العالم، وبذلك، أسهم هؤلاء المهمشون، والمفقرون، والمنبوذون، في الوطن: والرواد، والمغامرون، والقراصنة، في الخارج ـ في تكوين مصدر عظيم آخر للقوة: من خلال آليات عمل «الميركانتيلية» البسيطة، أتخموا خزائن ويسمنستر برأس مال يتضخم باستمرار ورسخوا مركز بريطانيا كمصرف للعالم كله. والأهم أن البريطانيين آمنوا بأن إمبراطوريتهم فاضلة، ونافعة، وقوة حضارية.

وبالمقابل، يعاني الأمريكيون من فقدان ذاكرة فكرية وتاريخية، ومن إحساس بالإنكار يبلغ حد الوهم المضلل. وبالرغم من إصرار الولايات المتحدة على العكس،

شهدنا للمرة الأولى في التاريخ البشري وجود إمبراطورية وحيدة. هي الإمبراطورية الأمريكية في بداية «القرن الأمريكي الجديد». العسكر الأمريكيون منتشرون في 138 بلدا، ومتمركزون في مناطق جغرافية مهمة، مثل الشرق الأوسط، وهم يؤمّنون علاقات الشراكة الاستراتيجية عبر توفير الخدمات الدفاعية، والمعدات الحربية، والاستثمارات. وهذا يصدق خصوصا على إسرائيل وبلدان الخليج، التي تمثل هدفا لمقت وكراهية الأصوليين الإسلاميين في الشرق الأوسط. لإسرائيل اقتصاد مزيف، يعتمد اعتمادا متزايدا على تدفقات رؤوس الأموال الغربية، وهي تخسر تدريجيا زعمها بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. في إحدى بلدان الخليج، تتجاوز استثمارات الشركات الأمريكية 400 مليون دولار في السنة، ولدى هذه الشركات أكثر من 200 مشروع مشترك (في قطاعي البتروكيماويات والطاقة بشكل رئيس) مع الشركات المحلية. ومن المؤكد أن دعم إسرائيل يفتح الأبواب أمام الاتهامات الإسلامية والعربية بأن الغرب يساعد/ ويحرض على الاحتلال اللامشروع لفلسطين ومحاصرة الفلسطينيين. لكن المؤشرات جميعا تدل بعد غزو العراق على أن العلاقة التبادلية القديمة العهد بين الولايات المتحدة وبلدان الخليج ـ النفط مقابل القواعد العسكرية. في نظر المنتقدين من الإسلاميين ـ سوف تؤدي إلى تحويلها إلى مرتع وهدف جديد للجهادية الإسلامية المقاتلة.

لا يوجد نظام يغل مكاسب الاستثمارات الأجنبية المالية مباشرة إلى الخزانة الأمريكية، التي يجب أن تتحمل تكاليف الحفاظ على الإمبراطورية الأمريكية وتوسيعها. وبالرغم من وضع أمريكا كأكبر دولة مدينة في العالم، إلا أن الإدارة الحالية ملتزمة على ما يبدو بالميزانية العسكرية التي تزيد على ميزانيات الدول الخمسين التالية مجتمعة. فما الذي تخاطر به هذه المبالغة في الطموح والتوسع العالمي؟ إذا صدق الاقتصاديون. كيف يمكن دفع تكاليف الضمان الاجتماعي، والصحي، ودولة الرعاية الاجتماعية.. الخ في مواجهة ميزانية عمومية «مدينة بمبلغ 45 تريليون دولار؟». لكن نظرا لرفض الإدارة استخدام كلمة «إمبراطورية»،

وإيمان الرئيس بوش بالهداية الإلهية وبمبدأ «القوة حق» (وليس الحق قوة)، ووهن التحديات التي يظهرها الليبراليون الأمريكيون لمطامع الولايات المتحدة الإمبريالية، فإن من الصعب تصور حدوث أي تغيير في المسار.

أحدث الأدلة على فقدان الذاكرة التاريخية وعقدة المسيح المخلص تكمن في الافتقار إلى استراتيجية خروج مدروسة في أعقاب «عملية الحرية العراقية»، الحرب التي كان بمقدور تلامذة المدارس تخمين نتيجتها على المدى القصير (عرف توني بلير أن هذه الحرب ستكون طويلة الأمد، والتواطؤ في هذه التمثيلية من جانب رئيس الحكومة البريطانية، الذي بقيت بلاده تحتل العراق حتى عام 1955، يثبت أن مرض الإيمان الأعمى والتكبر والتعجرف قد انتشر عبر الأطلسي). لكن هذا ليس كل شيء. فغياب التخطيط يدل على عقل جمعي قابع في حاضر دائم، وإصرار غرير على أن «التاريخ يبدأ معنا وبنا».

أسهم في هذا الحاضر الدائم التلفزيون والإنترنت ـ «الميزتين» اللتين نجا منهما البريطانيون عندما احتلوا العراق ـ إذ إن مثل وسائل الاتصال هذه هي التي سببت خسارة الولايات المتحدة الحرب الدعائية ومرجعيتها الأخلاقية (السيطرة على الصحفيين كانت مكيدة استراتيجية بارعة، نجحت ـ مع بعض الاستثناءات النادرة ـ في احتواء القصة المنقولة إلى المشاهدين في الوطن. ويمكن القول الآن بعد الحدث، إنها «المهمة المنجزة» الوحيدة). في الفترة الفاصلة بين إعلان الرئيس بوش الانتصار واليوم الصعب الذي انتقل فيه العراق إلى مرحلة الحكم الذاتي المثير للشبهات، استمرت أعداد التفجيرات والقتلى في الارتفاع، وأصبحت الأخبار السلبية والسيئة أمرا روتينيا ويوميا. الصورة أقوى تعبيرا من الكلمة، ووصلت الأمور إلى الحضيض حين بثت صور التعذيب في سجن «أبو غريب» على شاشات التلفزيونات العربية وظهرت على الإنترنت. لم يكن بالإمكان احتواء الضرر: فقد سقط القناع. وعلى الأرض، لم يكن المحررون أفضل حالا من السفاحين البعثيين في أجهزة صدام حسين الأمنية.

أكدت لجنة تحقيق تاغوبا التقارير المستقلة التي أشارت إلى أن الجنود الأمريكان اغتصبوا السجينات العراقيات. وأجبر بعضهن على تعرية صدورهن أمام آلات التصوير. وأرسلت المعتقلات رسائل إلى المقاومة تناشدها تفجير وتدمير السجن وغسل ما لحق بهن من عار وما كابدنه من تبريح. افتتضح الأمر حتى في وقت مبكر يرجع إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. إذ ذكرت «الفارديان» أن سجينة عراقية توسلت لها قائلة: «لدينا بنات وأزواج، بالله عليكم لا تفضحوا ما حصل»[1]. سجين عراقي آخر كان أكثر صراحة وبلاغة «الأمريكان أوصلوا الكهرباء إلى مؤخرتي قبل أن تصل إلى بيتي!»[2]. هذه هي الحضارة الغربية في أكثر أشكالها خشونة وفظاظة، والرد الانتقامي العنيف كان أمرا محتوما.

توزع في شوارع بغداد صورة لجندي أمريكي يضاجع امرأة عراقية. الحرب كفن إباحي! غطى الغرب على مثل هذه الصور (هل كان التهذيب هو الذي دفع جون اشكروفت، وزير العدل الأمريكي السابق، والمبشر المتعصب، الذي يتورد وجهه خجلا كلما لمح الثديين الحجريين العاريين لتمثال روح العدالة في المدخل المفضي إلى مكتبه، فأمر بسترهما؟). هل خاف البنتاغون من ردة فعل العالم عموما؟ وماذا عن النساء في أفغانستان، اللاتي سيتحررن كما أبلغتنا قبل بضع سنين سيدتا البيت الأبيض ـ هيلاري كلينتون ولورا بوش ـ بالغزو والاحتلال؟ مازالت النسوة في الانتظار، بينما لا يذكر أحد عمليات الاغتصاب وأعمال التعذيب التي يتعرضن لها.

في هذا الوضع اللاأخلاقي، رد الجانب الآخر بعدالة العين بالعين والسن بالسن. ردت المقاومة العراقية على الاغتصاب والتعذيب بالاختطاف، والسيارات المفخخة التي تستهدف العسكريين والمدنيين الأمريكيين على حد سواء، وقطع رؤوس الرهائن الغربيين في البداية. تسربت صور الاغتصاب والتعذيب (يبدو أن العار يسيطر على إعادة إنتاجها)، لكن فرصة استغلال هذه الانتهاكات المشينة قد نضجت، وسنحت، وتحولت القطرات المتسربة إلى طوفان دافق. علماء ورجال

الدين وغيرهم في الدول المجاورة. الذين يطالبون بطرد «الكفار الغربيين»، انشغلوا بإعادة سبك التاريخ القصير للحرب: منذ حرب الخليج عام 1991، والغرب يقصف العراق بالقنابل: العقوبات الاقتصادية شلت قدراته لا النظام البعثي: ومن غيرنا يدافع عن عزة الإسلام ضد أعدائه المتكالبين. يمكننا أن نسمع الصيحة: «أي حضارة تلك التي تنهار، الإسلام أم الغرب؟».

كنت في مصر ولبنان عندما تفجرت فضيحة التعذيب في «أبو غريب». لم أقابل شخصا (حتى بين الأوروبيين والأمريكيين العاملين هناك) فوجئ بما حصل. إذ إن أصداء التاريخ - خارج الولايات المتحدة - لم تتوقف أبدا عن الدوي. عمليات التعذيب في العراق أحيت ذكريات ما حدث قبلا في عدن والجزائر وفيتنام، والآن في فلسطين. لكن، ما الذي يفسر الصدمة التي أصابت الكثيرين في الغرب حين افتضح التعذيب؟ يمكن أن نعذر نسيان محاكم التفتيش أو التعذيب بالحرق أو مطاردة الهراطقة والساحرات في العالم المسيحي الذي عذب وقتل «المرتدين»، أو حتى المحاجة الجليلة لفولتير ضد وحشية التعذيب. لكن هل نسي الأمريكيون ما حدث في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وآسيا وإفريقيا قبل أقل من خمسين عاما؟ حين لا يتحمل أحد عناء عد الأموات العراقيين، لماذا نفاجئ بإساءة معاملة الأحياء منهم؟ من أجل فهم غياب الذاكرة الجماعية هذه يجب أن نخوض في الحاضر بينما نخطو إلى الوراء في الزمن، وذلك في مواجهة أقوى دوافع إدارة أمريكية منتشية بالمستقبل.

في الثامن من حزيران/ يونيو 2004، ذكرت صحيفة «فاينشال تايمز» أن محامين أمريكيين قالوا: «يمكن للمحققين الأمريكيين أن يخرقوا بشكل قانوني الحظر المفروض في الولايات المتحدة على استخدام التعذيب خارجها»، و«لا يمكن للتشريعات القانونية التي تحظر التعذيب أن تبطل السلطات الممنوحة للسيد بوش». ويبدو الآن واضحاً من وثائق الإدارة المتسربة أن تبرير الولايات المتحدة للتعذيب في «أبو غريب» (وفي خليج غوانتانامو) كان مؤسسا على فكرة

أن «مقاتلي» القاعدة غير النظاميين لا يستحقون، وبالتالي لا يمكن أن تنطبق عليهم، قوانين الحرب. وفي المعركة ضد المحاربين الفوضويين ـ هذا الشيطان الفريد الذي ينوي تدميرنا ـ تسعى الولايات المتحدة للالتفاف لا على معاهدات جنيف فقط، بل على قانون جرائم الحرب الأمريكي لعام 1996 أيضا. ولا جدوى من الادعاء بأن الجنود المتورطين كانوا في حالة لهو عفوي. فهؤلاء الرجال والنساء أخطؤوا في إطاعة الأوامر. لكن من يعاقب قادتهم؟

فقدان الذاكرة الجمعية في الغرب قد يكون نتيجة لعقدة التفوق. انتصرنا. هزمنا «إمبراطورية الشر». ثقافتنا، حضارتنا، أكثر تقدمنا بمراحل من عداهما، الأمر الذي قد يفسر موجات الصدمة التي أطلقها افتضاح عمليات التعذيب في «أبو غريب». من ملامح الهيمنة أن أولئك الذين لا يتماهون بها أو يخضعون لها يصنفون في خانة العدو. ولقي إعلان بوش بعد الحادي عشر من سبتمبر: «إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين» قبولا ـ لفترة من الزمن ـ بدون مساءلة في شتى أرجاء العالم الغربي ومن النخب في كل مكان. كان ذلك مجرد تعديل فقرة من التوراة العهد القديم: «من ليس معي فهو ضدي». أما فكرة أن مثل هذا الشخص قد لا يكون ضدك لكنه يحبذ أسلوبا بناء أكثر إيجابية فقد اعتبرت/ وتعتبر محظورة ومحرمة.

كارل شميت، المنظر القانوني الموهوب للرايخ الثالث، هو الذي أصر على أن كلية السياسة مطوقة بفئتي «الصديق» و«العدو». لقد انسجم هذا الرأي مع معظم الإمبراطوريات، ومارست كتابات شميت تأثيرا نافذا في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وأقر مفكرون محافظون مثل ليو شتراوس بنفوذه وتأثيره. الرسالة ـ التي درسها وتعلمها وتبناها «الشتراوسيون» الذين يحيطون الآن بالرئيس بوش ـ واضحة ومباشرة: إذا لم يخدم بلدكم مصالح إمبراطوريتنا، فهو دولة معادية. يجب احتلاله، وإزاحة زعمائه عن السلطة، واستبدالهم بآخرين أكثر انقيادا والين عريكة. ومن المأمول أن يصبح وجود «فيلق روماني» بمرور الوقت أمراً غير ضروري. لكن ما إن ينسحب، حتى تبدأ الأنظمة العميلة

بالتداعي. احتلال، انسحاب، تمرد، احتلال آخر، وأحيانا انعتاق ذاتي. نمط ساد في تاريخ العالم.

من أجل تبرير التجاوزات والمبالغات المفرضة، تتطلب الأنظمة الإمبريالية مشرعنين ومفكرين. وفي الولايات المتحدة انتقل المشعل من ليو شتراوس ومدرسة شيكاغو إلى صمويل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما. شغل هنتنغتون منصب كبير خبراء مكافحة التمرد في عهد إدارة جونسون خلال حرب فيتنام. وأسهمت مخيلته الخصبة في خطة «القرى الاستراتيجية». بعد دراسة نصوص التمرد التي كتبها الأعداء ـ ماو تسي تونغ، تشي غيفارا، فيدل كاسترو، فو نغوين جياب ـ حول حرب العصابات حيث أكد الممارسون الأربعة جميعا استحالة النجاح بدون دعم السكان. ونظرا لفشل هنتنغتون في فهم الدوافع المحركة لمقاتلي حرب العصابات أو أسباب الحرب، واعتقاده بأن المشكلة الرئيسة تكمن في الروابط الجامعة بين المقاومة والشعب («سمك في الماء» حسب تعبير ماو)، تخيل إمكانية الفصل بينهما. الخطة تصورت تجميع الفلاحين الفقراء في «قرى استراتيجية» كانت عبارة عن معسكرات اعتقال ريفية تطوقها الأسلاك الشائكة ويحرسها الجنود ليلا نهارا. وقررت المؤسسة العسكرية الأمريكية أن تجرب الخطة. لكن ما أخفق هنتنغتون ورؤساؤه في فهمه هو أن العديد من «السكان» كانوا في واقع الأمر إما أعضاء في المقاومة الفيتنامية أو من المؤيدين لها. وسرعان ما بدؤوا التنظيم داخل القرى الاستراتيجية. وجرى تسريب مخططات ونقاط ضعف كل قرية إلى رجال حرب العصابات. وفشلت الخطة في النهاية فشلا ذريعا ومشينا.

لم يشارك فوكوياما في مثل هذه الأعمال الدرامية. لكنه كتب، كموظف في وزارة الخارجية الأمريكية، ورقة بحث سياسية حول باكستان خلال سنوات حكم الجنرال ضياء الحق «الوحشي الديكتاتوري»، مقترحا أن تدير باكستان ظهرها للهند وتركز على روابطها مع العالم الإسلامي، أي دول الخليج والسعودية. وشعر

الجنرالات بالامتنان لنصيحته، التي ناسبت حاجاتهم المادية والاستراتيجية، وعبروا عن إعجابهم بمبادرته. وحين انهار جدار برلين، بدأت نسخة جديدة من فكرة قديمة ـ انتصار الديمقراطية الليبرالية ـ تهيج فوكوياما.

ثم أتى الانهيار الشامل للاتحاد السوفييتي واستعادة شكل غريب من الرأسمالية القائمة على العصابات في العالم. فهل كان انتصار الرأسمالية وهزيمة إيديولوجية معادية يعني أننا في عالم بدون صراع أو أعداء؟ ألف فوكوياما وهنتنغتون كلاهما كتبا مهمة استجابة للوضع الجديد. رأى فوكوياما، الذي استحوذ عليه هيغل، الديمقراطية/ الرأسمالية الليبرالية باعتبارها التجسيد الوحيد لـ«روح العالم» الذي يعلم الآن «نهاية التاريخ» (تحولت العبارة إلى عنوان لكتابه)[3]. الحرب الطويلة انتهت وروح العالم القلق بإمكانه أن يرتاح ويسترخي الآن ويشتري دارة في ميامي. أصر فوكوياما على أنه لم يعد هناك أي بدائل متاحة لأسلوب الحياة الأمريكية. أما فلسفة وسياسة واقتصاد «الآخر» ـ أي كل تنويع ونسخه من الاشتراكية/ الماركسية ـ فقد اختفت جميعا وغاصت في المحيط، لتصبح قارة غارقة من الأفكار التي لن تصعد إلى السطح مرة أخرى أبدا. انتصار رأس المال لا يمكن عكسه أو إبطاله. إنه انتصار عالمي شامل.

لم يكن هنتنغتون مقتنعا بهذا كله، وحذر من مغبة القناعة والرضى. وتحدى من قاعدته في هارفارد فرانسيس فوكوياما بمجموعة من الأطروحات نشرت أولا في مجلة «فورين افيرز» («صدام الحضارات؟»، وهي عبارة نحتها بالأصل بيرنارد لويس، المفكر الأثير الأخر لدى الإدارة الحالية). ثم تحولت هذه الأوراق إلى كتاب بعنوان «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي». واختفت الآن إشارة الاستفهام. وافق هنتنغتون على عدم وجود بدائل إيديولوجية للرأسمالية الموجودة حاليا، لكن هذا لا يعني «نهاية التاريخ». فما زالت هناك عداوات باقية. «خطوط الانقسام الكبرى بين البشر والمصدر المهيمن للصراع سيكون ثقافيا..

صراع الحضارات سوف يهيمن على السياسة العالمية»[4]. شدد هنتنغتون على وجه الخصوص على الأهمية المستمرة للدين في العالم الحديث. وهذا هو الذي دفع الكتاب إلى قمة لوائح الكتب الأكثر مبيعا بعد الحادي عشر من سبتمبر.

ما الذي عناه بكلمة حضارة؟ في وقت مبكر من القرن الماضي، تخلى اوزفالد شبنغلر، حفيد عامل المناجم الألماني، عن مهنته كمدرس وتحول إلى الفلسفة والتاريخ، وكتب نصا أصيلا متقنا. في «انحطاط الغرب»، وضع شبنغلر الثقافة (كلمة مرتبطة فلسفيا بالطبيعة، والريف، والحياة الفلاحية) في مواجهة الحضارة، التي هي حضرية/ مدينية وستصبح موقع الفوضى الصناعية، وتحكم على الرأسمالي والعامل معا بحياة العبودية للسيد ـ الآلة. بالنسبة لشبنغلر، الحضارة مفعمة برائحة الموت والدمار والإمبريالية. أما الديمقراطية فهي ديكتاتورية المال و«الدم يسقط المال ويقضي عليه»[5]. في حين أن مقدم «القيصرية» سيفرقها بـ«الدم» لتصبح الفصل الأخير في تاريخ الغرب. لو لم يهزم الرايخ الثالث في أوروبا، بواسطة الجيش الأحمر بشكل رئيس (إذ انكسر العمود الفقري للجيش الألماني في ستالينغراد وكورسك، والأغلبية الساحقة من الجنود الألمان التعساء دفنوا في السهوب الروسية، لا على شواطئ نورماندي أو في الاردين)، لاقترب تنبؤ شبنغلر من التحقق.

كان شبنغلر واحداً من أوائل وأعنف المنتقدين للمركزانية الأوروبية واستعلائها الثقافي، ويمكن رؤية هذه النظرة الواضحة للعالم، المابعد حداثية في كثافتها لكن ليس في لغتها، في المقطع الغنائي التالي:

أرى، مكان ذاك الوهم الباطل الفارغ لتاريخ خطي واحد، دراما عدد من الثقافات القوية، تنبثق كل واحدة منها بفعل قوة بدائية من تربة الوطن الأم تبقى مرتبطة بها طيلة دورة حياتها برمتها؛ وتدفع بطابعها مادتها، وبشرها، وصورتها؛ ولكل منها أفكارها، وعواطفها، وحياتها، وإرادتها، ومشاعرها، وموتها. هنا في الحقيقة ألوان وأضواء وحركات لم تكتشفها بعد عين الفكر وباصرة العقل. هنا،

الثقافات والشعوب واللغات والحقائق والآلهة والمناظر والمشاهد تزهر وتعمر كالسنديان والصنوبر، والزهر، والأماليد، والأوراق. لكل ثقافة احتمالاتها الجديدة في التعبير عن الذات، التي تنبثق وتنضج وتتفسخ ولا ترجع أبدا[6].

وبالتغاير مع ذلك، كما حاجج، تكمن الدورة التدميرية للحضارة:

الحضارات هي أكثر الحالات التي تقدر عليها الأنواع المتطورة من البشر ظاهرية واصطناعا. فهي خاتمة، موت يعقب الحياة، تصلب يلي التوسع، عصر فكري، مدينة العالم الصاعقة المبنية من الحجر تتبع أمنا الأرض.. إنها نهاية، مبرمة غير قابلة للنقض، لكنها بالضرورة الداخلية، تبلغها مرة بعد أخرى.. الإمبريالية حضارة خالصة. في هذا الشكل الظاهراتي تحدد مصير الغرب الآن بصورة مبرمة.. التوسع هلاك، شيء شيطاني ومكثف، يدفع القوى إلى الخدمة ويستهلك ويستنفد مرحلة مدينة العالم[7].

بعد ثلاثة أرباع القرن، عاد هنتنغتون إلى مواضيع شبنغلر، لكنه قلب رسالتها رأسا على عقب، إذ خلط بين الثقافة والحضارة. الحضارة بالنسبة له ثقافة عليا، «أعلى تجمع ثقافي لجماعة من الناس وأوسع مستوى لهوية ثقافية تمتلكها جماعة، وتميز البشر عن الكائنات الأخرى»[8]. أما مخطط هنتنغتون لأعلى ثماني ثقافات/ حضارات فيتكون من الحضارات الغربية، والصينية/ الكونفوشيوسية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والسلافية/ الأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية، وأضاف إليها مترددا الإفريقية (التردد يعود إلى صوت داخلي متشكك بأهلية إفريقيا لتكون حضارة). أما الدين «فربما يكون القوة المركزية التي تحفز وتحشد الناس»[9]. والهوة تكمن بين «الغرب والبقية»[10]. فالغرب هو الحضارة الوحيدة التي تدافع عن الحرية والديمقراطية والسوق الحر، بينما تقاوم البقية مساعي وجهود الغرب لترويج ونشر هذه القيم النبيلة. الغرب في أوج قوته، ويستخدم الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي لفرض إرادته على العالم. كما يحاجج هنتنغتون. وهو ينبذ فكرة وجود فارق حقيقي بين الأحادية والتعددية لأن

«عبارة ـ المجتمع الدولي ـ ذاتها أصبحت اسما جمعيا ملطفا لإضفاء الشرعية الدولية على الأفعال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى»[11]. وهو مصيب في ذلك، وإن أخطأ فيما يتعلق بالدين.

لا أعتقد أن الإيمان الديني هو المحدد الحاسم في الحشد الجماهيري على مستوى العالم. لكنه يلعب دورا يختلف ويتفاوت في مداه. ومن المؤكد أن الغرب منقسم على هذا الصعيد: أوروبا ليست متدينة بشكل عميق، في حين أن الوضع في الولايات المتحدة مريع. فوفقا لآخر استطلاعات الراي، يؤمن 95٪ من الأمريكيين بوجود الرب، بمن فيهم نسبة 91٪ يعتبرون أنفسهم ليبراليين (70٪ فقط يؤمنون بالملائكة، وهذا ما يقلقني دوما. أود لو أن المؤمنين بالملائكة هم الأغلبية لأن ذلك يوفر اعتقادا إيمانيا مع لمسة سوريالية طفيفة. استطلاع «غالوب» [2003 /2 /25] يبعث على الرضى بشكل أكبر. حيث يكشف اعتقادا بوجود الشيطان من قبل الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء: الديمقراطيون أتقياء إلى درجة أن 67٪ منهم يؤمنون فعلا بوجود الشيطان، ولا يتخلفون في هذا السياق عن الجمهوريين إلا بمقدار 12 نقطة مئوية ـ لماذا يبعث ذلك على الرضى بشكل أكبر؟ لأن «من يعتقد بوجود الشيطان فهو ينتمي له»، حسبما كتب توماس مان في «دكتور فاوست»). لا يلعب الدين دورا مشابها لا في الصين ولا روسيا، وأنا مقتنع بأن عدد غير المؤمنين في ديار الإسلام يفوق ما يمكن إعلانه على الملأ، لكن سأعود لاحقا إلى هذا الموضوع.

في عالم هنتنغتون، ستكون أخطر توليفة هي التي توحد الحضارتين الكونفوشيوسية والإسلامية، حيث لا تشترك أي منهما مع الغرب في ارتباطه بحقوق الإنسان. وكلتاهما، كما قد يضيف، يمكن أن تبتز الغرب وتحتجزه كرهينة (وبسبب حذر الولايات المتحدة من الصين، تدفع باتجاه فتح أسواقها للتجارة، آملة بأن تفعل محدلة الثقافة الأمريكية فعلها ويترسخ مبدأ البيع، مع إرضاء الجماهير بالتسوق). تحتم استراتيجية الولايات المتحدة العالمية السيطرة على

مخزون النفط في العالم، بينما يعتمد اقتصادها محليا اعتمادا شديدا على الواردات الرخيصة من الصين.

سرعان ما ظهرت بعد كتاب هنتنغتون كتب أخرى انضمت إلى الجدل وشددت على أهمية الفوارق الثقافية في فهم السياسة والاقتصاد والديموغرافيا.. الخ. لكن معظمها همش بعد أن ركزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الجدل على «تهديد الإسلام المتطرف» و«الحرب على الإرهاب». وبدلا من أن يكون الغرب ضد البقية، جعل التحول الجديد البقية ضد الإسلام. ومما يحسب لهنتنغتون أنه لم يستسلم لإغراء حجج المحافظين الجدد المهيمنة على إيديولوجية البيت الأبيض قبل الكارثة في العراق. وقام بتعديل لآرائه وقدم الحجة على أن المشكلة الرئيسة هي الصدام داخل الإسلام ولا علاقة لها بصدام الحضارات. وهذا خطأ أيضا لكنه يبعث على التساؤل: كيف يمكن أن يتوافق ذلك مع رأيه بأن «الدين والعائلة، والدم والاعتقاد، جوانب يتماهى الناس بها ويقاتلون ويموتون في سبيلها»[12].

وما هو هذا الإسلام، الفزاعة الجديدة المستخدمة لتخويف الأطفال؟ فكرة الإسلام ذاتها، كمصفوفة مؤسسية تنظم الإرهاب والمقاومة ضد الغرب في شتى أرجاء العالم، هي صورة ممسوخة للماضي والحاضر. فخلال معظم سنوات القرن العشرين، كان الإسلام المنظم أو السياسي، عادة، داعما للإمبراطورية البريطانية، ثم لخليفتها الأمريكية فيما بعد. فهو قوة اجتماعية محافظة. وطيلة القرن العشرين، ظل الدعاة المسلمون المتزمتون (الذين يعتبرون حاليا العدو رقم 1) يرسلون إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي للتبشير بفضائل الدين ومناهضة الثورة، وحين لا تسود الحقيقة المقدسة على العقل، هنالك المحافظ المتخمة بدولارات النفط للمساعدة على تجنيد متطوعين جدد. عندما تفشل الطريقتان تنظم الولايات المتحدة انقلابا عسكريا. حدث ذلك مثلا في إندونيسيا.

في الجامعات الباكستانية خلال أوائل الستينيات، انخرط الاشتراكيون المسلمون ـ مثلي ـ في جدل دائم مع الإسلاميين، الذين كانوا يعلنون استحالة فصل الدين عن الدولة لأن «الإسلام نظام حياتي متكامل». وكنا نضحك حين نسمع هذه الجملة وكثيرا ما نستخدم الأسلوب الاستباقي عبر التشدق بها وترديدها بين بعضنا بعضا كالببغاوات. أحيانا، حين يحتدم الجدل، كنا نسأل: «ما هو أكبر بلد مسلم في العالم؟». فيأتي الجواب: «إندونيسيا!». فنرد بسؤال من جانبنا: «ما هو أكبر حزب شيوعي في العالم اللاشيوعي؟». وحين لا نسمع جوابا، ننشد معا: «الحزب الشيوعي الإندونيسي». هذه المناقشات التي كانت تدور بين الشباب لم تكن مجرد معابثة هازلة. كنا نقدم الحجة والدليل على أن من المحتمل تماما أن نكون جزءا من الثقافة الإسلامية، ونقدر قيمة جوانبها الجيدة، دون أن نكون من المؤمنين. لقد قضى الجنرال سوهارتو عام 1965 على اليسار الإندونيسي (الذي ضم أكثر من مليون ونصف المليون شخص). وكان ذلك من أفظع المذابح التي ارتكبت خلال الحرب الباردة، وحظيت بدعم كامل من الولايات المتحدة. أما الفراغ الذي خلفته المذابح في إندونيسيا قبل تسعة وثلاثين عاما فقد ترك المجال مفتوحا ليملأه الجيش والإسلاميون. النمط ذاته، وإن لم يكن على النطاق نفسه، حدث في أماكن أخرى.

أتذكر جيدا المزاج العام السائد في باكستان خلال عامي 1969 ـ 1970، فالتمرد الذي دام ثلاثة أشهر ضد الدكتاتور العسكري الممالئ للولايات المتحدة من قبل الطلاب والعمال والفلاحين أدى إلى تمتين الروابط والعلاقات المجتمعية. ففي يوم يخرج المحامون في مظاهرة إلى الشوارع، لتخرج العاهرات في اليوم التالي. وتداعت الديكتاتورية وأجريت أول انتخابات عامة في تاريخ باكستان. وطيلة مدة الحملة، هيمنت التيارات العلمانية والاشتراكية على السياسة. أما الجماعات الدينية فقد هشمت تماما وكثيرا ما لجأت إلى العنف. وحين وصلت إلى مولتان في زيارة أكاديمية لأخطب أمام حشد مؤلف من خمسين ألفا من العمال والفلاحين، اعتدى الجناح الطلابي من الجماعة

الإسلامية بالضرب على الطلاب الذين أتوا لاستقبالي في المطار ومرافقتي إلى مكان الاجتماع. قذفونا بالحجارة بينما وقف رجال الشرطة متفرجين. كان ذلك حدثا متكررا في تلك الأيام، لكن أسلوب التهديد والترهيب لم ينجح.

شهدت انتخابات عام 1970 في باكستان هزيمة ساحقة للإسلاميين وإلغاء دورهم تماما كقوة سياسية. وحين خطب رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو أمام حشد جماهيري في لاهور، بدأت مجموعة من الملالي ورجال الدين كيل الشتائم له. وكان لبوتو، الذي اعتاد أن يتحدث أمام عدة لقاءات واجتماعات كل يوم، مساعد يحمل، وعندما يتهدج صوت رئيس الوزراء ويخشوشن، تظهر كأس مترعة بالسائل العقيقي لتريح رئيس الوزراء المتعب. حضر اجتماع لاهور الحاشد نصف مليون شخص إضافة إلى الدبلوماسيين والصحفيين الأجانب وغيرهم. وما إن رشف بوتو من الكأس، حتى وقف رجل ملتح وأشار إليه صائحا: «انظروا أيها الناس، انظروا ماذا يشرب». رفع بوتو، المغرم بالأجوبة السريعة المفحمة، الكأس وأعلن: «أجل، انظروا، إنها شربات». وضج الحشد بالضحك. ووقف الملالي المتوزعون في كل مكان وأجابوا: «إنها شراب [كحولي]». أخيرا فقد بوتو أعصابه وصرخ: «أجل أيها الحقراء، إنه شراب. أنا ـ خلافا لكم ـ لا أشرب من دم الشعب». شعر الجمهور الحاشد بالنشوة. وعلا الهتاف العفوي مجلجلا: «يعيش بوتو! يعيش بوتو ويشرب!».

تغير الزمن واختلف الوضع الآن، لكن ليس في العالم الإسلامي وحده. وأنا أشدد على الأحداث المختلفة جدا في إندونيسيا وباكستان لأظهر أن أكبر دولتين إسلاميتين خضعتا للعواطف والتأثيرات السياسية ذاتها كحال بلدان العالم غير الإسلامي. وأنا لا أدافع أو أقدم اعتذارا عن الإسلام المتطرف، والفساد المستشري والمنتشر في البلدان الإسلامية، والملالي الرجعيين، لكن إذا كانت الحضارة الإسلامية قد أصبحت قوة مستنفدة[13]، وبحاجة إلى إصلاح من القمة إلى القاعدة، فيجب تجنب الأجندات السياسية وتفكيك ونقد ما حدث فعلا.

نحن بحاجة إلى رؤية اجتماعية تتجاوز النزعة الدينية المحافظة في العالم الإسلامي، والنموذج الأمريكي لن ينجح بكل بساطة. إذ اثبت أنه بديل غير قابل للتطبيق والحياة. في إندونيسيا وباكستان، هنالك ديناميات داخلية تطالب بالإصلاح. وهؤلاء الذين حكمت عليهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأنهم «شيوعيون» أو «اشتراكيون» هم في الحقيقة معتدلون ملتزمون بالديمقراطية. هؤلاء هم الإصلاحيون الذين بحاجة إلى الدعم الخارجي. مرة إثر مرة، أدى قصر نظر الولايات المتحدة بسبب الحرب الباردة إلى دعم الطرف الخطأ. واليوم، لن يحدث تغيير في الشرق الأوسط حتى يجيب الغرب عن الأسئلة البسيطة التي تطرح في الشارع: لماذا العراق بالذات؟ لماذا الدعم الشامل لإسرائيل والعمى الكلي عن معاناة الفلسطينيين؟

لهذا السبب أرفض الأطاريح الحضارية لهنتنغتون والمنظرين الإيديولوجيين الإسلاميين الذين يعتقدون بأن اختلاف الدين والدم هو العامل الحاسم في تحديد خط الانقسام في العالم الحديث. كما أرفض أفكار المسلمين الذين اقتلعت جذورهم في الشتات في أمريكا الشمالية وأوروبا، المتلهفين على إرضاء «الأخر»، التواقين للاندماج ـ على أي أساس كان ـ إلى حد الركوع والانضمام إلى الجوقة السقيمة، للفوز بالجوائز الدنيوية والمناصب وجلب انتباه وسائل الإعلام. وعلى رأس هؤلاء أحمد الجلبي، الخادم العراقي الخانع لمسؤولي البيت الأبيض.

من النقاط التي كررها أساتذة وخبراء حقوق الإنسان أمام الجامعات الأمريكية وجماعات «المجتمع المدني» لتبرير التدخلات الغربية، بما فيها غزو واحتلال العراق، أن الديمقراطية وتعددية المؤسسات المستقلة عن الدولة، لكن المتجذرة في الرأسمالية، هي التي تحدد وتعرف ثقافة الغرب. في عام 1919، هبت ريح مناهضة للإمبريالية في أفغانستان ونصب الاتحاد القبلي أمان الله ملكا على البلاد. كان تحديثيا ومعجبا بكمال أتاتورك. كما كانت زوجته ثريا مؤيدة للحركة النسوية. وبدأ المفكرون الوطنيون المحيطون بأمان الله يعدون

مسودة للدستور. شملت منح حق الانتخاب لجميع البالغين. ولو قدر للدستور أن يطبق لحصلت النساء الأفغانيات على حق التصويت قبل أخواتهن في بريطانيا والغرب. أما السبب وراء عدم تطبيقه فهو أن البريطانيين، عبر عميلهم المحنك ـ ت. ي. لورنس ـ حرضوا بضع قبائل، ودفعوا المال لها، وأبلغوها بأن النساء يشجعن على التحول إلى بغايا. ثم تدخلوا مباشرة لإسقاط أمان الله.

من المفارقة أنه مع تدهور وانحطاط ثقافة الحياة الديمقراطية في الغرب، يتنامى الطلب على حرية التعبير عن الذات في معظم أرجاء العالم الإسلامي. إذ يتلهف المواطنون على اختيار حكوماتهم بأنفسهم، لكن ثمة مشكلة هنا، تتصل بما أشار إليه هنتنغتون باعتباره «مفارقة الديمقراطية»[14]. أو بلغة أسهل: قد تنتج الديمقراطية حكومات منتخبة معادية لأمريكا. هذا صحيح. قد. لهذا تفضل الولايات المتحدة أنظمة الحكم الفاسدة والعسكرية والديكتاتورية.

والعراق؟ المطالبة بمجلس نيابي منتخب (التي قدمها أولا آية الله السيستاني) مماثلة لمطلب الثورة الفرنسية. لكنها قد تنتج على الأرجح حكومة توحد العراق على أساس هدفين واضحين لا لبس فيهما: انسحاب جميع القوات الأجنبية وسيطرة العراق على ثروته النفطية. فاحتلال بلد ثم مشاهدته وهو يتمرد على واشنطن سيكون شديد الإيلام، لذلك عينت دمى تحركها كما تشاء واستمرت المقاومة. لقد شكلت الحرب عونا هائلا لـ«القاعدة»، ومكنتها من تجنيد مئات الأنصار والمؤيدين الجدد.

في هذه الأثناء، تزداد عزلة نظام الملالي المتهالك عن شعبه في إيران المجاورة. 63٪ من السكان تحت عمر الثلاثين، ولم يعرفوا في حياتهم سوى حكم رجال الدين. وهم يريدون الآن حكما مختلفا. وبالرغم من رجال الدين، تتمتع إيران بثقافة شبه سرية مفعمة بالحيوية والنشاط. الموجة الجديدة من السينما الإيرانية تشهد ازدهارا كبيرا، وذلك مع هيمنة المنشقين الإيرانيين المتحمسين

لاستخدام الإنترنت على الشبكة الإلكترونية. وفي حين يستمر رجال الدين في قمع حرية الكلام (وإغلاق الصحف المعارضة، مثل «نيشاط»)، إلا أن هذه الردود العنيفة تقاضى أمام المحاكم. إيران تقدم الأمل. وحين يهزم الملالي، فإن الشعب الإيراني الذي قبل زعامتهم للتخلص من الشاه سوف يدشن عهدا إصلاحيا ستكون له تأثيرات واسعة النطاق وبعيدة المدى. ولن أفاجأ إذا حدث انقسام دائم بين المسجد والدولة بعد ثورة أخرى في إيران. وفي المناخ العام السائد حاليا، سوف يتأخر الانعتاق الذاتي الإيراني أو يتوقف إذا حدث تدخل أجنبي. والانتخابات الأخيرة التي أوصلت رئيسا متشددا إلى سدة السلطة كانت رمية يائسة من قبل رجال الدين، ولا يرجح نجاحها.

في عام 1995، نشر المنظر الإيديولوجي الأمريكي ـ الأفغاني زلماي خليل زاد (الذي عين «حاكما» في كابول وانهمك في إبرام صفقات تفاوضية مع أجنحة طالبان المختلفة للحفاظ على صنيعته، ثم أصبح «حاكما» في العراق)، نشر مقالة أشار فيها إلى وجوب الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة مهما كان الثمن ـ وبالقوة إذا دعت الضرورة! ووفرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الفرصة لاختبار النظرية. وبالنسبة للرئيس بوش، جسد أحمد الجلبي مسندا مثاليا لهذا التاريخ، لكن العراق أثبت بالدليل القاطع أن استخدام القوة يمكن أن يستفز مقاومة قوية.

الثقافات والحضارات كانت دائما وما تزال هجينة. أما اقتراح العكس فيعني الانتسار بالشيطانين التوأمين: الإيديولوجيا والشوفينية. إن مأساة الانتهاكات في «أبو غريب» تتمثل في كونها أوجدت صدام حضارات حيث لا يوجد مثل هذا الصدام. وبسبب قصر النظر الذي يعاني منه الغرب، فقد زود الإسلام المتطرف بالذخيرة التي كان متعطشا إليها. على المدى القريب، سوف يصر الرئيس بوش على نظافة يديه وعلى أن قوى الظلام كامنة خلف كل باب. وإذا استمر هذا العمى وتواصلت هذه الأكاذيب، فإن احتمالات المدى البعيد ستكون يائسة ومن الصعب تصورها.

هوامش

1ـ انظر:

Luke Harding, "G2: Women: The Other Prisoners: Most of the Coverage of Abuse at Abu Gharib Has Focused on Male Detainees. But What of the Five Women Held in the Jail, and Elsewhere in Iraq?," The Guardian, 20 May 2004, p. 10.

2- Dahr Jamail, Asia Times Online, 11 January 2005.

http://atimes01.atimes.com/atimes/middle_east/ga11ak01.html (accessed 27 September 2005).

3ـ انظر:

Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992).

4- Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, 72 (3), summer 1993, p. 22.

5ـ انظر:

Oswald Spengler, The Decline of the West: Complete in On Volume, trans. Charles Francis Atkinson (New York: A. A. Knopf, 1932), p. 507.

6- Ibid., p. 21.

7- Ibid., p. 31.

8ـ انظر:

Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996), p. 43.

9- Ibid., p. 66.

10- Ibid., p. 33.

11- Ibid., p. 184.

12ـ انظر:

Samuel Huntington, "If Not Civilizations, What? Samuel Huntington Responds to His Critics," Foreign Affairs, 72 (5), November/ December 1993. Article available at:

http://www.foreignaffairs.org/ 19931201faresponse5213/samuel-p-huntington/if-not-civilizations-what-samuel-huntington-responds-to-his-critics.html

(accessed 19 September 2005).

13ـ انظر:

Bernard Lewis, What Went Wrong? Western Impact and the Middle Eastern Response (Oxford: Oxford University Press, 2002).

14- Huntington, Clash of Civilizations, p. 94.



-4-

النوع الاجتماعي*، والإسلام السياسي، والإمبريالية

شهرزاد مجاب

يعتبر تحدي الإمبريالية والأصولية بهدف استبدال الوضع القائم ببدائل أفضل وأكثر قابلية للتطبيق والحياة تحديا رئيسا. ولذلك، ليس من المفاجئ أن تقدم الأدبيات المناهضة للإمبريالية سلسلة منوعة من المواقف الفكرية والنظرية والسياسية. الفصول الأخرى في هذا الكتاب تعرض نقدا للمواقف التي تبرئ أو تعقلن النظام الإمبريالي الجديد: أما هنا، فأنا أتقصى نزعة فكرية تعارض أشكال الهيمنة والقمع كلها، لكن تكبحها التزاماتها النظرية والمنهجية الخاصة بها. إنها نزعة ما بعد بنيوية، ترفض مفاهيم مثل الإمبريالية والرأسمالية والبطركية، باعتبارها «جوهرانيات»، أو «سرديات كبرى»، وتفشل في مواجهتها سياسياً. لسوف اركز بؤرة الاهتمام على الحرب التي تشن على المرأة في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة و«الأصولية» الإسلامية في إيران والعراق وأفغانستان.

السياق

ثمة حرب دموية تدور رحاها بين الإمبرياليين بقيادة إدارة بوش و«الأصوليين»، خصوصا في أفغانستان والعراق. هذه الحرب تشن على جبهات عديدة من أجل السيطرة على الموارد، البشرية والطبيعية، في الشرق الأوسط،.

(*) Gender: يختلف الرجل عن المرأة جسمانيا وحيويا (بيولوجيا)، وهذا الاختلاف يتعذر تغييره لأنه ليس من صنع البشر. لكن ثمة اختلافات أخرى بينهما صنعها البشر على مدى تاريخهم لا تقوم على أساس الجنس بل على الأدوار التي «خصصت» لهما ثقافيا أو سياسيا أو دينيا، واستخدم المجتمع آلياته الإكراهية لتذويتها وفرضها (بالقوة في معظم الأحيان). (م)

وفي حين أن الحرب المادية الوحشية تبدو صحية ونظيفة على شاشات التلفزيون الغربية، فإن المؤسسة الفكرية المماثلة للإمبريالية منخرطة في حرب مريرة على الجبهتين الإيديولوجية والثقافية. تستهدف هذه الحرب، التي لا تقل شراسة أو عدوانية عن الدعاية المكارثية في أوائل الخمسينيات، كسب قلوب وعقول عامة الناس؛ وغايتها كل شخص يعارض الإمبريالية.

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، يريد اليمين المتطرف أن يكون الخبراء والمختصون في الشرق الأوسط معادين للإسلام والعرب ومؤيدين لأمريكا وإسرائيل. أما خط المحافظين الجدد فقد حدد تخومه الرئيس بوش بعد: 11/9 «إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين». في هذه البيئة السياسية، تتعرض الحرية الأكاديمية، مثلها مثل الحريات المدنية كلها، للانتهاك والتعدي[1]. ولا يبدو أن ثمة نهاية لهذه الحرب. لقد ارتبط الانتشار غير المسبوق للسوق الرأسمالية خلال العقدين الأخيرين بحروب لا تتوقف، وإبادة جماعية مستمرة، وفقر، وجوع، وتشرد، وعنف ضد المرأة، وعنف ضد الأطفال، ودمار وتخريب للبيئة. ولن يكون من الشطحات الخيالية الزعم بأن الإمبريالية الجديدة تمتلك الإمكانية الثقافية والمادية لجر العالم إلى حروب عالمية وأعمال وإبادة جماعية مثلما الشكل الأقدم منها.

ليس من السهل منع كوارث الإمبريالية الجديدة. فذلك يتطلب حشدا واسع النطاق لشعوب العالم، شيئا مشابها للاحتجاجات المناهضة للحرب التي شهدتها مختلف بلدان العالم في الخامس عشر من شباط/ فبراير 2003، أو على شكل حركات اجتماعية فاعلة وناشطة ومستمرة وعالمية. كما يتطلب أيضا كفاحا نضاليا كبيرا من جانب المعارضين للحرب. نحن بحاجة للعثور على أفضل الطرق لمغالبة الإمبريالية والفاشية وحروبهما التي لا تنتهي.

أوجد أنصار ما بعد البنيوية مجموعة مهمة من المعارف حول أساليب وطرق القمع التي كثيرا ما تجاهلتها المواقف النظرية الأخرى. ولاشك في أن هذا

الوعي يمثل خطوة إلى الأمـام بالنسبـة للمناضلين من أجل بناء بديل للهيـمنة الإمبريالية. لكنني أؤكد على أن ما بعد البنيوية، خصوصا انتقادها للجوهرانية والتفكير المزدوج القائم على الثنائيات، تضعف مقدرتها على تقديم تفسير كاف ومقنع للوضع البائس الذي نعيش فيه، ناهيك عن ابتكار أي بديل. استخدمت للتو كلمة «تفسير»: مع أن العديد من ممثلي ما بعد البنيوية يرفضون مفهوم التفسير، ويوافقون على بدائل مثل «فهم» أو «تعليل» تستبق بعضا من انتقاداتي.

تتبع مقاربتي هنا خطوط كارل ماركس التي رسمها قبل 160 سنة. أما موقفي فهو ماركسي ـ نسوي، وأنا انخرط في نقد راديكالي «لا يخشى النتائج التي يتوصل إليها»، و«لا الصراع مع القوى الموجودة»[2].

معاداة الإسلام اليوم تؤبلس مليار مسلم وتحصرهم في خانة الإرهابيين، أو المتعصبين، أو المتزمتين، أو البطركيين العنيفين، أو المولعين بالكراهية. إن اعتبار المسلمين كلهم أعداء للغرب يماثل في خطورته معاداة السامية في ثلاثينيات القرن العشرين. فهل يعتبر من الشطحات الخيالية أن نرى المسلمين في المجتمعات الغربية يجمعون في معسكرات اعتقال باسم الحرب على الإرهاب؟ نحن بحاجة إلى المعرفة، إلى آراء نظرية، إلى التعليم والتربية، بهدف مغالبة العنصرية الإمبريالية. ولاشك في أن النسبوية الثقافية، التي كانت أداة فعالة في النضال ضد المكون العنصري لعلم تحسين النسل في البدايات المبكرة من القرن العشرين، تفشل في الإسهام في النضال اليوم. ولسوف أقدم الحجة على أن ما بعد البنيوية أيضا في موقف ضعيف لا يمكنها من تقديم بدائل ناجحة.

الإسلام السياسي وإنتاج المعرفة

مع تأسيس الحكم الثيوقراطي في إيران عام 1979، أصبح الإسلام هدفا رئيسا للصراع السياسي والفكري في شتى أرجاء العالم. لقد أنشأ آية الله الخميني هذه الثيوقراطية في أعقاب ثورة شعبية كاسحة، أسقطت ملكية تغريبية و«تحديثية» وعلمانية امتد حكمها طيلة نصف قرن من الزمان. وشكل مصدر

إلهام للمسلمين في شتى أنحاء العالم للنضال لا من أجل أنظمة حكم إسلامية تتسم بالود واللاعنف، كما فعل هو نفسه حتى أوائل السبعينيات، بل في سبيل إقامة دول إسلامية. وبعد حوالي خمسة عشر عاما، وصلت حركة طالبان ونظام حكمها الثيوقراطي المطلق إلى سدة السلطة في أفغانستان المجاورة في أعقاب حرب مدمرة بين نظام علماني مؤيد للسوفييت وجماعات إسلامية مدعومة من قبل الولايات المتحدة ودول المنطقة المحافظة.

كان الشاه (الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام الأمريكية اسم «الشرطي الأمريكي») على وشك السقوط، ففضلت القوى الغربية، خصوصا واشنطن، أن يستولي الخميني على السلطة في إيران من أجل الحيلولة دون استيلاء الشيوعيين المحتمل على الحكم في جزء حيوي ومهم استراتيجيا من العالم. ولم يكن هناك أمر غير عادي في هذه السياسة، خصوصا خلال حقبة الحرب الباردة. ففي الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، نصحت الولايات المتحدة الشاه باستخدام الإسلام ضد الحركات الاجتماعية المتنامية. وفي عام 1953، خططت الولايات المتحدة ونفذت انقلابا عسكريا أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا برئاسة الزعيم الوطني الدكتور محمد مصدق. كما وضعت خططا مشابهة لدعم الإسلام ضد «الشيوعية» في بلدان الشرق الأوسط الأخرى (مثل تركيا وإسرائيل).

وعملت المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى كمكابح لوقف النضال من أجل فصل الدولة عن الدين، الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر. وشجعت الدول الغربية بكل عناد قمع الحريات المدنية، والمجتمعات المدنية الوليدة، والمجالات العامة، التي اعتبرتها تحابي الشيوعية[3]. نتيجة لذلك كله، وبدلا من تأمين الفصل بين الدولة والمسجد، فإن المنطقة الآن في قبضة السياسة الثيوقراطية. وإذا كانت للحركات الاجتماعية في حقبة ما قبل عام 1979 التي قادها القوميون والشيوعيون العلمانيون، اليد العليا في السياسة

المعارضة في الشرق الأوسط. فإن الأصوليين الإسلاميين يشكلون اليوم القوى المعادية للكولونيالية والمناهضة للإمبريالية. وبالرغم من أن الثيوقراطية والحركات الإسلامية التي شكلت الولايات المتحدة والغرب مصدر إلهام أو دعم لها قد أعلنت الآن الحرب على أمريكا والغرب، إلا أن أهدافها الرئيسة هي شعوب المنطقة، خصوصا النساء. فموقفها المعادي للتغريب والحداثة يخدم سياسة استعباد المرأة والطبقة العاملة في المنطقة.

ارضية جديدة لفهم الإسلام؟

منذ عام 1979، عرفنا الكثير عن الشرق الأوسط، والإسلام على وجه الخصوص. في الوقت ذاته، أدى تمكين المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتنفيذ السياسات التي تبنوها بعد الحادي عشر من سبتمبر، إلى انطلاق مرحلة جديدة من رهاب الإسلام (إسلاموفوبيا). واليوم، يحتل الإسلام مكانا ملحوظا في الأفلام، وبرامج المقابلات، والمجلات، والموسوعات، وألعاب الفيديو، والتقارير الإخبارية، وبرامج الأبحاث والتدريس الجديدة المكرسة للدراسات الإسلامية.

وبالرغم من القفزة النوعية التي تحققت في دراسة الإسلام، لم يتحقق اختراق مهم في فهمنا للصراعات المعاصرة التي تشمل الإسلام والحركات الإسلامية. يصدق هذا الرغم من حقيقة أن الجولة الجديدة من الصراع على الإسلام قد تزامنت مع تحولات كبرى في المعرفة الغربية، تمثلت في الابتعاد عن البنيوية باتجاه ما بعد البنيوية، إلى جانب العديد من فروعها الجانبية التي تحمل البادئة «ما بعد». شمل هذا التحول نقد جميع منظومات المعرفة السابقة كلها، لاسيما الفكر الحداثي ومزاعمه النظرية والمنهجية والسياسية. كما شمل، من بين أشياء أخرى، نقد التفكير الخطي الثنوي، والجوهرانية. وفي هذا السياق، سلطت أعمال ادوارد سعيد، لاسيما نقده لـ«الاستشراق» (نشر عام 1978)، الضوء على الأحكام الفكرية والسياسية المتحيزة للمعرفة الغربية حول الإسلام، وأسهمت في تشكيل وصياغة الدراسات ما بعد الكولونيالية.

فشلت الطريقتان الرئيسيتان من الطرق اللاماركسية في التفسير ـ البنيوية وما بعد البنيوية ـ في توفير فهم عميق وسياقي وتاريخي لهذه الصراعات. ويزعم هذا الفصل، عندما يتبنى مقاربة جدلية، أن ما بعد البنيوية، كحال البنيوية، تنخرط في طرائق التفسير الخطية والثنوية والازدواجية.

اطر نظرية

النقد ما بعد البنيوي للازدواجية والجوهرانية

تعتبر المدرسة ما بعد البنيوية «التفكير الازدواجي» (منطق إما/ أو، أي التفكير الثنوي، التقسيمي، الخطي) بمثابة عقبة كأداء تعيق الفهم النقدي. لقد أسهمت كاتبات الحركات النسوية في نقد الفكر الازدواجي الغربي من خلال التشديد على نظامه البطركي (الأبوي) المركز على الرجل[4]. ولإيجاز الحدود المقيدة للتفكير الازدواجي من منظور نسوي، أقتبس الفقرة التالية حول «الازدواجيات/ القطبيات الثنائية» من «موسوعة النظريات النسوية»:

> المتعارضات الازدواجية والقطبيات الثنائية، تشير إلى ممارسة تتخلل فكرا غربيا قائما على ترتيب منظومات مفهومية/ نظرية في ثنائيات متعارضة متغايرة. الفكرة هي أن «الجيد» مثلا لا يمكن فهمه إلا بالتغاير مع «السيئ»، و«النور» مع «الظلام». أما وصف هذه النقائض باعتبارها ثنائية القطب فيمثل التعابير المتعارضة باعتبارها منفصلة جذريا عن بعضها بعضا، لا كنقاط على سلسلة متوالية ومتصلة. وربما يبدو الترتيب طريقة حيادية مثالية لتصنيف سمات العالم، المادية والبشرية. لكن الانتقادات النسوية تتحدى الحيادية، وتظهر أن الثنائيات لا تعلّم تضادات وصفية فقط بل تقويمية أيضا، مجندة لإدانة «جانب» واحد، بينما تشجع وتحتفي بالآخر. والنسق الذكوري/ الانثوي ليس استثناء[5].

هنالك مقالة أخرى حول «التقسيمات»، اعتمادا على عمل نانسي جاي، تحدد وتعرف المشكلات التقسيمية:

التقسيم تشطير مفهومي إلى نوعين لا يحضر أحدهما إلا في غياب الآخر: الذكر متميز جذريا عن الأنثى، والعقل عن العاطفة. تقتفي نانسي جاي أثر الدلالة الجندرية (دلالة النوع الاجتماعي) للتفكير التقسيمي حتى المنطق الأرسطي. حيث كل شيء يجب أن يكون إما (أ) أو (ليس أ)؛ وتستنفد (أ) وما (ليس أ) السمات والصفات المحتملة جميعا. الاستمرارية أو التداخل بينهما أمر مستحيل منطقيا. لأن ما (ليس أ) هو فقد أو غياب (أ). وفي التقسيمات الرئيسة المكونة للفلسفة الغربية ـ فكر/ جسد: موضوعي/ ذاتي: عقل/ عاطفة: عمومي/ خصوصي: فاعل/ منفعل ـ تنظم التعابير تراتبيا حيث الأول يمثل الإيجابي، السمة الثمينة، والثاني السلبي، السمة البخسة. لقد أظهرت كاتبات الحركات النسوية التوازيات مع تقسيمات الذكر/ الانثى والعام/ الخاص لتبيين كيف يشتغل التفكير التقسيمي للحط من قدر/ وتشويه سمعة كل ما يرتبط بالأنثوي، واحتوائه في نطاق الحيزات الاجتماعية الخاصة الخاضعة للسيطرة[6].

إذن، البديل ما بعد البنيوي للتفكير الازدواجي لا يتعامل مع الثنائيات الضدية باعتبارها «منفصلة جذريا» بل «كنقاط على سلسلة متوالية»، ولا بوصفها ثنائية «لا يحضر أحد طرفيها إلا في غياب الآخر»، بل متواصلة ومتداخلة. هذه المقاربة، في صيغتها الشائعة، وربما المهيمنة، تنبذ الثنائيات الزوجية، مثل رجل/ امرأة أو ذكر/ أنثى، وتضع موضع المساءلة فائدة المفاهيم الحاسمة مثل «النظام البطركي/ الأبوي» أو «المرأة»، حتى حين لا تظهر في العلاقات التقسيمية مع المفاهيم الأخرى. ووفقا للورين كود، على سبيل المثال:

بالرغم من القيمة الاكتشافية والتعليمية التي يعطيها النظام البطركي (الأبوي) لتنظير البنى الاجتماعية التراتبية، إلا أن فائدته تضمحل

بالنسبة للحركات النسوية بسبب جوهرانيته. حيث الهيمنة الذكرية على النساء وفقا له هي استجابة محتومة للفوارق الطبيعية. مثل هذه الافتراضات تحافظ على التصورات اللاتاريخية لـ «الرجل» و«المرأة» باعتبارها تصنيفات شاملة، مع تجاهل الفوارق العرقية والطبقية وغيرها. إن فائدة النظام البطركي كمفهوم نظري تتعرض للتحدي حول هذه القضايا[7].

لكنني أقدم الحجة على أن «النظام الأبوي» لا يمكن وسمه بميسم الجوهرانية لمجرد أن بعض المفسرين يتعاملون مع الهيمنة الذكرية بوصفها «استجابة محتومة للفوارق الطبيعية»، كما ذكرت كود آنفا. وفي الحقيقة، كان هناك إجماع واسع على أن مثل هذه التفسيرات ليست صالحة ولا صحيحة لأسباب لا تتعلق بالجوهرانية: فلا يوجد ما هو طبيعي في العلاقات الجندرية (علاقات النوع الاجتماعي) أو البشرية. علاوة على ذلك، لا يتحول مفهوم «المرأة» إلى فئة شاملة لا تاريخية لمجرد أن بعض النسويات لا يقدمن تفسيرا مقنعا للفروقات العرقية أو الطبقية أو الاثنية أو القومية أو الدينية. هذا الزعم ما بعد البنيوي ذاته متجذر في التفكير الازدواجي طالما يتعامل مع الجوهرانية والاعتقاد في الاختلاف كثنائية لا يحضر أحد طرفيها إلا في غياب الآخر. إنه منطق إما/ أو، الذي لا يستطيع رؤية التعايش بين الاختلاف والجوهر في مفهمة «المرأة» مثلا. ولربما يعتقد أحدهم في التنوع ـ الاثني، أو العرقي، أو الطبقي، أو اللغوي، أو الجنساني، أو الناتج عن الإعاقة ـ لدى النساء، ومع ذلك يعتبرهن جوهرانيا جنسا دونيا، أو شريرا، أو ناعما، أو ضعيفا. وفي حين تعتبر البنيوية قادرة في الحقيقة على التنقيب في ديناميات الأضداد، مثل اختلاف/ تشابه، إلا أن ما بعد البنيوية تتخلف عنها بسبب تشميل وتعميم الاختلاف ليصبح فئة لاتاريخية؛ بحيث لا يتصل بأي علاقة مع التشابه، أو يدخل في أفضل الحالات في علاقة ثنائية معه لا يحضر أحد طرفيها إلا في غياب الآخر.

الخوف من الجوهرانية والازدواجية (وإخفاق ما بعد البنيوية في تقديم بديل ممكن لهذا الأسلوب في التفكير) حوّل النسوية ما بعد البنيوية إلى مشروع فكري فشل في تحدي النظام البطركي/ الأبوي. ولاحظ أتباع ما بعد البنيوية أن التزامهم النظري يتعارض مع أفكارهم حول التحرر والانعتاق:

> لكن عبر الارتباط والتماهي بفئة «النساء» ونسبة أي عناصر إيجابية لها، تعرضت الحركات النسوية لاختطار التحول إلى جوهرانية. وهذا لا يعني إنكار الفوارق والاختلافات بين النساء فقط، بل المشاركة أيضا في تشييء (reification) الفئة. وبالتالي، وضعت الحركة النسوية في حالة متناقضة ومحيرة حيث تعتمد على فكرة «المرأة» وتضطر إلى رفضها في آن معا[8].

سببت هذه المفارقة «المتناقضة والمحيرة» قدرا كبيرا من الضعف بحيث اضطر بعض أنصار ما بعد البنيوية إلى استدعاء الجوهرانية من الباب الخلفي. على سبيل المثال، استعادت غياتري تشاكرافورتي سبيفاك الجوهرانية، لكن بشكل «مؤقت» وتحت قناع «الجوهرانية الاستراتيجية»[9]. وكما اقترحت سوزان ريان، بوحي من سبيفاك، عقد تحالفات استراتيجية ومؤقتة مع «النسبوية»[10].

تظهر مثل هذه المفارقات أيضا عند التعامل مع «الإمبريالية» و«الرأسمالية»، كمثالين اثنين على «الجوهرانيات» أو «السرديات الكبرى»*. وإذا كانت الإمبريالية جوهرانية تتحدى أو تشوه الفهم، فإن من المناسب التخلي عنها نظريا: ومن الأمانة تجاهلها سياسيا. لكن الإمبريالية، كالبطركية، لا تترك الآخرين بحالهم، ولا يملك أنصار ما بعد البنيوية سوى خيارات محدودة ـ الإذعان أو الصمت أو المقاومة. لكن مقاومة الإمبريالية تستدعي الصراع والتناقض بين نظريتهم وسياساتهم.

يجد أتباع ما بعد البنيوية صعوبة في حل الصراع بين التزاماتهم النظرية والسياسية. ويعود جزء من السبب في ذلك إلى حقيقة أن معاداتهم للجوهرانية

(*) الحكايات الكبرى أو النصوص الشارحة التي يفترض أنها تمثل الحقائق الكونية التي تدعي الحضارة الغربية أنها تنطوي عليها وتستند إليها في تحقيق مشروعيتها الموضوعية. (م)

هي جزء من مضمومة نظرية، تحبذ الغموض وعدم اليقين وتفضل النسبوية وتتحدى التأسيسية والعمومية والتفكير الازدواجي الثنوي.

ومن أجل حل مشكلة التفكير الازدواجي الثنوي، تتبنى ما بعد البنيوية استراتيجية إلغاء البنى المزدوجة عبر إلغاء واحد من مكوناتها فقط. فمن خلال إلغاء ثنائيات زوجية مثل رجل/ امرأة، ذكر/ أنثى، مذكر/ مؤنث، فكر/ جسد، حتمي/ طارئ، عقل/ عاطفة، عمومي/ خصوصي، حاجة/ حرية، يتجاهل أتباع ما بعد البنيوية أحد طرفي الثنائية، ويعممون الطرف الآخر. وهكذا، يتم تجاهل «العقل» و«الحتمي» و«العمومي»، وتعطى المزايا لنقائضها «العاطفة» و«الطارئ» و«الخصوصي» باعتبار ذلك تسوية مؤقتة لعالم فكري جديد.

حتى لو عقدت ما بعد البنيوية تسويات مع التفكير الازدواجي الثنوي، إلا أنها لا تستطيع عقد مصالحة مع البديل الأخطر، أي المنطق الجدلي. وفي حين أن رفض هذا المنطق هو سياسي وإيديولوجي أساسا، فهو يتم عبر ربطه بالتفكير الازدواجي الثنوي.

البديل الجدلي للتفكير الازدواجي الثنوي

يمكن اقتفاء أثر أساليب التفكير الجدلية إلى المنازعات والمنازلات الفلسفية القديمة، من الصين إلى اليونان. لكن المنطق الجدلي مرتبط بشكل رئيس مع هيرقليطس، وهيغل، وماركس. على سبيل المثال اقترح هيراقليطس (475 ـ535 ق.م) أن كل شيء يتدفق ويتغير: التغير وحده هو الذي لا يتغير؛ ولا يستطيع أحد أن يستحم بماء نهر مرتين: جميع الظواهر مؤلفة من وحدة (أو تماهي) الأضداد. كان الواقع الحقيقي بالنسبة له في حالة دائمة من التدفق والحركة والتغيير. ثم قام هيغل وماركس بتبني/ وصقل تعريف فكرة التدفق الشامل ووحدة الأضداد[11].

حتى في البدايات المبكرة لهيراقليطس، وفر المنطق الجدلي منهجا لفهم العالم يشترك بالقليل من العوامل مع ما بعد البنيوية وانشغالها بهاجس إلغاء ومحو

الصراعات والتعارضات والتناقضات. أما المشكلة الرئيسة بالنسبة لمنطق ماركس الجدلي، كما بالنسبة لأنماط التفكير الجدلي كلها، فهي تفسير التغيير أو الحركة. وإذا كانت البنيوية تهتم بالأضداد كإطار تفسيري، وما بعد البنيوية تقلص هذه الأضداد إلى الازدواجية الثنوية والتقسيمية، فإن المنطق الجدلي وفقا للينين هو: «مبدأ وحدة الأضداد»[12]. فالأضداد في التناقض الجدلي تتعايش في وحدة وصراع. وبحسب لينين: «هوية [أي وحدة] الأضداد.. هي الاعتراف بالنزعات المتناقضة والمتضادة، التي تتبادل الاستبعاد في جميع ظواهر وأنساق الطبيعة [أو اكتشافها] (بما فيها الفكر والمجتمع)»[13]. لا تتعايش الأضداد فقط، بل يتحول الضد إلى نقيضه أيضا، وهذا التعايش هو في الوقت ذاته عملية من التحول المتبادل. أما التناقضات، الداخلية والخارجية، فهي مصادر التغيير. إذ لا يوجد شيء جامد/ ساكن: فالحركة/ التغير أمر مطلق والراحة/ الاستقرار نسبي.

الإمبريالية، والعلمانية، وعلاقات النوع الاجتماعي (الجندر)

من المعروف، خصوصا بعد نقد ادوارد سعيد للاستشراق، أن البنى الكولونيالية للمجتمعات الإسلامية تعاملت مع هذا الدين باعتباره مختلفا اختلافا جوهريا عن المسيحية أو غيرها من الديانات. فالإسلام هو مصدر للتخلف والرجعية والعقبة الرئيسة أمام التغيير: وهو بطبيعته ذاتها أصولي، وطغياني، وظلامي، وتجهيلي ولا ينسجم مع الديمقراطية وسواها من القيم الغربية. هذا التفسير للإسلام لا يساعد الدول الغربية والاستعماريين على تقديم مجتمعاتهم كمثالية ومتفوقة فقط، بل يخدم أيضا غرض الهيمنة الإمبريالية. ووجدت مناهضة الإسلام ومعاداة العرب في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر أساسا صلبا في المعرفة الاستشراقية القديمة.

إذا كانت البنى الإمبريالية للمسلمين تتعامل مع الغرب والشرق الإسلامي ككيانين يتأصل فيهما الاختلاف، فإن العديد من المفكرين والسياسيين المسلمين يفعلون الشيء نفسه، الرغم من تباين الأسباب. على سبيل المثال، يتعاملون مع

النسوية، والحداثة، والعلمانية، والليبرالية، والاشتراكية باعتبارها مفاهيم غربية أصيلة، ومتنافرة مع التقاليد التراثية الإسلامية.

ترفض ما بعد البنيوية رهاب الإسلام (إذ لا يوجد شيء جوهراني أو ثابت أو مكون من كتلة صلدة واحدة يسمى الإسلام أو المسلم) باعتباره جوهرة للدين والمؤمنين به. كما يقوض أتباعها أركان هذا الشكل من العنصرية عبر انتقاد أطره الازدواجية الثنوية القائمة على نحن/ هم. هذا الإطار النظري، الذي قد يكون مفيدا، يتقاطع مع المزاعم الإسلاموية والكولونيالية التي تؤكد أن المسلمين مسلمين، والغرب غرب «وهيهات أن يلتقيا» (بالاستعارة من روديارد كيبلنغ). ومما لاشك فيه أن هذه الجماعات ـ الإسلاميون، الاستشراقيون، أتباع ما بعد البنيوية ــ لا يؤيدون سياسة واحدة، لكن سياستهم كثيرا ما تتعارض مع مصالح الحركات الاجتماعية في المنطقة، خصوصا الحركات النسائية. وأنا أحاول إظهار هذا التقاطع في المصلحة عبر معاينة النزاع حول العلمانية في الشرق الأوسط.

النزاع حول العلمانية

ذكرت آنفا أن المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة شجعت بعد الحرب العالمية الثانية الإسلام ضد الحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط. وفي خضم الحرب الباردة، استخدمت الأصولية ضد الحركات القومية العربية، والحركات الثورية، والشيوعية، والنسائية، والمقاومة الفلسطينية العلمانية واليسارية. واعتمدت الولايات المتحدة على بعض حلفائها في الشرق الأوسط لشن حرب دينية على الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية. كما شكلت الولايات المتحدة وبريطانيا تحالفات وثيقة مع الأصوليين الأفغان والأجانب ضد النظام الأفغاني المؤيد للسوفييت، وظلت الدولتان تقدمان طيلة عقد ونيف من السنين أكثر الأسلحة تقدما، علاوة على التدريب والتوجيه لإجبار الاتحاد السوفييتي على الخروج من أفغانستان. بعض هؤلاء الأصوليين انقلبوا ضد الولايات المتحدة قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر. أما الصراع بين

الولايات المتحدة وحلفائها السابقين فأدى إلى حربين اثنتين مستمرتين حتى اليوم في أفغانستان والعراق.

استهدفت الحرب الثانية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق إسقاط نظام صدام حسين البعثي. واستبداله بآخر تابع لها. أدت هذه الحرب إلى تحالف الزعماء الشيعة مع قوة الاحتلال. وأيدت الزعامة الشيعية قيام دولة ثيوقراطية في العراق، بينما دعت القوى الأخرى (بما فيها الكرد) إلى فصل الدولة عن الدين. ونتيجة للحرب المستمرة، تعرضت النساء في المناطق العراقية العربية إلى عنف غير مسبوق، بما في ذلك الاختطاف والاغتصاب: ولم يعد بمقدورهن مغادرة البيت بدون حماية الرجال.

بعد مرور أقل من عامين على سقوط صدام حسين، أصدرت منظمة «المرأة من أجل المرأة»، وهي جماعة إغاثة أمريكية تعمل في العراق، تقريرا توصلت فيه إلى نتيجة مفادها أن «النساء العراقيات قد تعرضن للتهميش والإقصاء من قبل سلطة الحكم المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، ومجلس الحكم العراقي الذي خلفها»[14]. ولم توجه الدعوة إلا إلى عدد قليل من النساء للمشاركة في اجتماعات نيسان/ أبريل 2003، التي جرى فيها التخطيط لإنشاء حكومة مؤقتة. ولم ترشح سوى ثلاث نساء إلى مجلس الحكم المؤقت. ولم يضم المجلس الرئاسي المكون من ثمانية أعضاء (يترأسون الحكم بالتناوب) أي امرأة، وكذلك اللجنة المؤلفة من أربعة وعشرين عضوا التي عهد إليها وضع مسودة الدستور المؤقت. وإذا جرى إقصاء النساء عن عملية بناء الدولة، فإن زعماء العشائر والإقطاعيين، ورجال الدين، والقوميين المنفيين، والمنشقين البعثيين السابقين، والأرستقراطيين، والتكنوقراط والبيروقراطيين الممالئين للولايات المتحدة، والمستشارين الأمريكيين، عملوا جميعا كمهندسين للدولة الجديدة.

بعد سقوط صدام، تلقت المنظمة الأمريكية المحافظة «منتدى المرأة المستقل» منحة بقيمة 10 ملايين دولار من وزارة الخارجية الأمريكية كجزء من «مبادرة

الديمقراطية للمرأة العراقية»، وذلك لتدريب النساء العراقيات على الديمقراطية[15]. ووفر «المنتدى»، بالمشاركة مع «المؤتمر الإسلامي الأمريكي» و«مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية»، تدريبا على القيادة و«التربية الديمقراطية» للنساء العراقيات[16].

ضمت مسودة الدستور العراقي (2005) جميع المكونات الضرورية للدولة الثيوقراطية. فوفقاً للمادة :2

أولاـ الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والمصدر الأساسي للتشريع:

أ) لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابته وأحكامه.

ب) لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج) لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

ثانياـ يصون هذا الدستور الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ويحترم جميع حقوق الديانات الأخرى[17].

أقامت الولايات المتحدة بنية مشابهة، وإن كانت أكثر ثيوقراطية، في أفغانستان. ووفقا لمسودة دستور عام 2004، فإن «دين أفغانستان هو الإسلام.. ولا يجوز لقانون أن يناقض دين الإسلام وقيم هذا الدستور»[18]. وبحسب منظمة العفو الدولية، فإن الدين والتقاليد والدولة تتوالف معا لإنتاج أقسى أشكال العنف الذكوري:

.. العنف ضد النساء والفتيات في أفغانستان منتشر على نطاق واسع: وليس بمقدور سوى قلة قليلة من النساء النجاة من واقع أو تهديد العنف. فنساء وفتيات أفغانستان يواجهن اختطار الاختطاف والاغتصاب من قبل أفراد مسلحين: والزواج الإجباري: ومقايضتهن مقابل حل النزاعات وتسديد الديون: ومواجهة التمييز يوميا من شرائح المجتمع كافة، إضافة إلى مسؤولي الدولة. القواعد الاجتماعية الصارمة، التي تستحضر باسم

التقاليد والدين، تستخدم كذريعة تبريرية لحرمان النساء من القدرة على التمتع بحقوقهن الأساسية، الأمر الذي أدى إلى سجن بعضهن، وحتى قتل بعضهن الآخر. ولو اعترضن على الوضع بالهرب فقد يتعرضن للسجن من قبل السلطات هناك[19].

في حين انشغل الإسلاميون في العراق وأفغانستان في بناء دولتين ثيوقراطيتين جديدتين، شهدنا في إيران ثورة واسعة النطاق على الحكم الثيوقراطي خلال السنوات السبع والعشرين الماضية (بما في ذلك مقاومة «المفكرين الدينيين» الذين دعوا إلى فصل الدين عن الدولة: انظر الفقرة التالية). لقد خرجت النساء في إيران على قواعد الزي الإسلامي، رغم تعرضهن لخطر القمع في كثير من الأحيان. فكيف نفسر هذه التجارب؟

مجموعة المنظرين، الذين ينتمون إلى مدارس فكرية تبتدئ أسماؤها بـ«ما بعد...»، تقدم تشكيلة متنوعة من التفسيرات. لكن هؤلاء يشتركون في أساس عريض يميزهم عن الماركسية. على سبيل المثال، يعتمد تفسير بوبي سيد للإسلاموية (التعبير الذي يستخدمه بدلا من الأصولية) على افكار اللامركزية، وتحطيم الحدود، وما بعد السردية، المؤدية جميعا إلى نزع المركزية عن الغرب وإنهاء «عصر أوروبا»[20]. الإسلام، كما في الأدبيات الاستشراقية، هو محرك التاريخ. وفي هذا النوع من الكتابات، التي أنتجها كتاب مسلمون وغير مسلمين ينتمون إلى مدرسة ما بعد البنيوية، اعتبرت العلمانية مشروعا غربيا يتعارض مع الإسلام. لكن تبقى هذه التفسيرات ضمن إطار التفكير الازدواجي الثنائي (الإسلام مقابل الغرب)، وتفشل في تفسير الثورة المستمرة ضد الثيوقراطية في إيران، والنشاطية الإسلامية المتنامية في تركيا والعراق حيث أمسك النظامان العلمانيان بزمام السلطة منذ زمن طويل.

تختلف المقاربة الماركسية اختلافا جذريا عن ما بعد البنيوية. وعلى شاكلة معظم المواقف النظرية، فهي تميز بين الدين والتشكيلات الاجتماعية الأخرى،

مثل الأمة، أو الدولة، أو العائلة، أو المؤسسة البطركية (الأبوية)، أو الاثنية، أو الاقتصاد، أو الثقافة. لكن على العكس من المواقف الأخرى التي تمنح الدين دورا مستقلا ومحددا عادة، تشدد على التواصل والترابط بين الدين والمؤسسات الأخرى. على سبيل المثال، في حين يمكن التمييز بين الدين والدولة حتى في الأنظمة السياسية الثيوقراطية، كما في إيران أو أفغانستان (في عهد الطالبان)، إلا أن الجدل الماركسي يفكك تعايشهما حتى في أنظمة ديمقراطية علمانية، مثل كندا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث يعتبر فصل الدولة عن الكنيسة بمثابة عقيدة لهذه «الأمم المدنية». وبالتالي، يمكن القول، جدليا، إن الاستقلال الذاتي للدين ليس نفيا لاتكاليته. بكلمات أخرى، تشكل الاستقلالية والاتكالية، بعيدا عن كونهما ثنائية ضدية، تناقضا جدليا يتعايش فيه الضدان في وحدة وصراع بدلا عن العلاقات التي تتبادل أطرافها النفي (لا يحضر طرف إلا في غياب الآخر).

إذن، لا يمكن فهم الإسلام بوصفه دينا. بكلمات أخرى، يجب التعامل مع الإسلام لا كمجرد دين فقط، بل أيضا كسياسة، وثقافة، واقتصاد، واثنية، وقومية، وغير ذلك كثير. فهذا الدين معقد ومنوع كتعقيد وتنوع الأفراد، والجماعات، والشعوب التي تؤمن به وتمارس شعائره. وبالرغم من القبول العالمي الشامل بكتابه «المقدس»، القرآن، لكن لا يوجد تفسير وحيد أو فهم أوحد له.

التفسيرات المتعددة للقرآن لا تتعلق فقط بمسألة الطبيعة «المتعددة المعاني الدلالية» للنص، فالقرآن لم يفرض مثلا عقوبة الموت على الزنا (إذا كان الفاعل غير محصن ذكراً كان أم أنثى)، لكن المتشبثين بالنظام البطركي (الأبوي) من «الأصوليين» وغير الأصوليين، تجاهلوا النص وطبقوا عقوبة الموت. وهكذا، ربما تنتهك بعض أحكام الشريعة التي طورها البشر اعتمادا على فهمهم (الخاص) للقرآن، أحكام الرب. وبعض النصوص التراثية توفر الغطاء الشرعي للعنف الوحشي ضد النساء في مختلف بلدان المنطقة. وفي حين أن

القرآن يجيز للمرأة أن ترث، فإن الطبقة الإقطاعية تجاهلت هذا الحكم القرآني «الإلهي»، وحرمتها من حق وراثة الأرض الزراعية لأن ذلك لا ينسجم مع إملاءات النظام الإقطاعي الذكوري/ الأبوي النسب. في مثل هذه الحالات، أعادت المتطلبات البطركية (الأبوية) والإقطاعية كتابة وتأويل النص المقدس.

من منظور جدلي، يجب تقييم الدعاوى الدينية ضمن السياق الذي ظهرت فيه. أولا وقبل كل شيء، إن ادعاء أي جماعة دينية العودة إلى الأساسيات أو الأصول هو بيان حول الحاضر. فهذه المزاعم والدعاوى جميعا تعبر عن مصالح معاصرة في هذا العالم الدنيوي[21]. والاهتمامات الدنيوية «لا الدينية» هي التي تدفع بعض المسلمين إلى السعي لإقامة دولة إسلامية. ويضع بعض طلاب الفقه السياسي الإسلامي تعبير «الأصولية» موضع المساءلة، ويستخدمون مصطلح «الإسلام السياسي» بدلا منه[22].

استخدمت الإمبريالية الغربية، التي تصارع الآن حلفاءها الإسلاميين السابقين، الماء والنار معا لإلحاق الهزيمة بعدوها. وفي حين أن الموارد مركزة على الحرب، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب ضد السجناء في «أبو غريب» والعديد من المواقع الأخرى، إلا أن هناك جهداً كبيراً يبذل لتشجيع الإسلام «المعتدل» أو «الإصلاحي» كبديل للأصولية. وبينما تنتهك الولايات المتحدة القانون المحلي والدولي فيما يتعلق بالحرب، فهي تستخدم أيضا لغة الدساتير وسيادة القانون في أفغانستان والعراق.

كما يروج الاتحاد الأوروبي أيضا للإسلام المعتدل. على سبيل المثال، منحت لجنة نوبل النرويجية جائزة نوبل للسلام عام 2003 للمحامية الإيرانية شيرين عبادي، اعترافا بـ«جهودها من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان». ولاحظت اللجنة أن عبادي «تفضل التنوير والحوار كأفضل سبيل لتغيير المواقف وحل الصراعات.. وهي مسلمة واعية وملتزمة. ولا ترى تناقضا بين الإسلام وحقوق الإنسان الأساسية». وأملت اللجنة «أن تكون الجائزة بمثابة مصدر إلهام لجميع

هؤلاء المناضلين من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدها، والعالم الإسلامي، وجميع البلدان التي يحتاج فيها النضال في سبيل حقوق الإنسان إلى الدعم والإلهام». كما شددت على أن منح الجوائز يستهدف تسريع تقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان[23].

من منظور ماركسي ـ نسوي، يبدو أن التناقض الرئيس في هذه الشبكة من التناقضات هو بين الحركات الإسلامية وشعوب كل منطقة. بكلمات أخرى، لا تستهدف هذه الجماعات بشكل رئيس الغرب، أو الدول الغربية، أو الرأسمالية، أو الثقافة الغربية. فالأصوليون يقاتلون في سبيل السيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية للمنطقة الغنية بالنفط. وقد استهدفوا النساء، والعمال، والشباب، والفلاحين، والأفراد والمؤسسات العلمانية والديمقراطية والاشتراكية. معظم الكتابات ما بعد البنيوية وما بعد الكولونيالية تفشل في رؤية جدية هذه التناقضات، بينما تتجاهل العلاقات الوثيقة بين القوى الرأسمالية والإسلاميين. ومن أجل توضيح هذه النقطة، أعود إلى سياسة منح جائزة نوبل للسلام إلى امرأة إيرانية مسلمة.

شيرين عبادي نموذج نمطي للمسلم «المعتدل» أو «الإصلاحي»، وهي امرأة ومحامية حاولت إصلاح الثيوقراطية الإسلامية في إيران وتحويلها إلى دولة حديثة أو معتدلة. وعلى الفور اوجدت جائزة نوبل، أو أحيت مجددا، شبكة من التناقضات. فقد تعامل الإسلاميون المحافظون مع الجائزة بوصفها مؤامرة أمريكية ـ صهيونية ضد الإسلام الأصيل: أما المسلمون الليبراليون فقد رحبوا بها باعتبارها اعترافا بالإسلام: وبالنسبة إلى بعض الوطنيين الإيرانيين، لم تكن أقل من مسألة تتعلق بالاعتزاز الوطني[24]. لكن الإيرانيين العلمانيين الراديكاليين تغلبوا على إغراء الاعتزاز الوطني، وكتب أحدهم، وهو شاعر في المنفى، قصيدة اعتبر فيها قرار لجنة نوبل «ضربة عمياء ضد العلمانية في مختلف أنحاء العالم». وأعرب الشاعر، يد الله روياي، عن امتيائه من سياسة

اللجنة في التعامل مع الثيوقراطية بوصفها قدرا محتوما على الإيرانيين. واعتبر في الوقت ذاته هذه السياسة معادية لا للعلمانية في إيران فقط بل «في شتى أرجاء العالم»[25].

النزاع حول جائزة نوبل الممنوحة لشيرين عبادي يسلط الضوء على المدركات الغالبة والاستشراقية للشعوب التي تعتنق الإسلام. والرأي السائد هو أن المسلمين كافة مقيدون داخليا بدين يتنافر ويتعارض مع العلمانية، والسياسة العلمانية، وأساليب الحياة العلمانية. ويشترك في هذا الراي الاستشراقي القديم نوعا ما حتى بعض المعارضين للاستشراق، مثل المؤيدين لسياسة «الاختلاف». ومنذ أواخر الثمانينيات، أصرت «نسويات الاختلاف» على أن الإسلام إطار لاعتدال العلاقات الجندرية (النوع الاجتماعي) في النظام الثيوقراطي في إيران. وعملن على جوهرة النساء الإيرانيات باعتبارهن مسلمات، ولم يجدن أي بديل علماني للنموذج الإسلامي للمرأة. وعلى شاكلة الإسلاميين، اعتقدن أن المرأة الإيرانية يجب تعريفها بواسطة دينها وحده، وعليهن تقديم تفسيرات للقرآن والشريعة تكون «صديقة للمرأة» من أجل تحسين وضعها وقدرها.

الزعم القائل إن العلاقات الجندرية البطركية (الأبوية) يمكن تقويضها عبر تفسيرات للإسلام تكون «صديقة للمرأة» تقلل من أهمية وجدية التناقضات بين النظام البطركي (الأبوي) والمرأة، التي يعاد إنتاجها بالحد الأقصى من العنف الذكوري، بما في ذلك جرائم الشرف. كما ينكر احتمال الصراع بين الدين والعلمانية، ويرفض هذا الصراع بوصفه غربيا ولا إسلاميا. ويتجاهل كلية قرنا من النضال في سبيل فصل الدولة عن المسجد في المنطقة. والنضال هو، من «منظور الاختلاف»، ليس جزءا من تاريخ الشعوب التي تدين بالإسلام.

ليس من قبيل الصدفة التاريخية أن ميشيل فوكو، أحد الشخصيات الرئيسة في الثورة الفكرية في أواخر السبعينيات، قد انطلق مسرعا إلى إيران ليختبر «الثورة الإسلامية» مباشرة وعلى أرض الواقع[26]. وإذا كان الخميني يروج

لمشروعه لبناء الدولة باعتباره «لا شرقيا ولا غربيا». فإن العديد من المفكرين الغربيين، مثل فوكو، كانوا يبحثون في المشروع الإسلامي عن افتتاحية جديدة للعالم الذي فشلوا في تفسيره أو تشييده. وعلى شاكلة الإسلاميين، كانوا هم أيضا يبحثون عن سبيل للخروج من الصراع بين الراسمالية والاشتراكية. ونتيجة السخط على الحداثة الرأسمالية، بحثوا أيضا عن مخرج من البدائل الماركسية أو الاشتراكية، مثل «الاشتراكية الموجودة فعلا». وفي دراسة أجريت مؤخرا حول كتابات فوكو المتعلقة بالثورة الإيرانية، استنتج افاري واندرسون أن «انطباعات فوكو الاستشراقية حول العالم الإسلامي، وقراءته الانتقائية وتمثيله للنصوص اليونانية ـ الرومانية، وعداءه للحداثة وتقاناتها، دفعته كلها إلى تفضيل الثقافة التقليدية الإسلامية/ المتوسطية على ثقافة الغرب الحديثة»[27].

تعرض الماركسية وما بعد البنيوية رأيين مختلفين قطريا حول العلاقة بين الدين والعلمانية. فبالنسبة لأتباع ما بعد البنيوية ليست العلاقة سوى ازدواجية ثنوية، بينما يعتبرها الجدل الماركسي تناقضا رئيسا. في إيران، شيدت الدولة على أساس المبادئ الإسلامية، ومجلس الأوصياء يضمن ألا تتعارض التشريعات التي يقرها البرلمان مع الإسلام. وحتى في البلدان التي تضمنت دساتيرها ووثائقها القانونية فصل الدولة عن الدين، لا يجد هذا التناقض طريقه إلى الحل. ومثلما يمكن أن نرى من المجادلات والمناقشات الراهنة حول الزواج المثلي، أو تعريف الأسرة، أو حقوق الإجهاض في كندا، ما يزال الدين حاضرا داخل وخارج مؤسسة الدولة.

التناقض بين الدين والعلمانية، وبين النظام البطركي (الأبوي) وبين المرأة، إنما هو نتاج لتاريخ طويل، ويحتاج إلى زمن طويل للعثور على حل له. وفي حين تنظم العلاقات الجندرية بواسطة الدولة في النظام الثيوقراطي (من خلال القانون والمحاكم والسجون..)، فإن اضطهاد المرأة يمارس كل دقيقة وكل ساعة في المنزل، والشارع، ومكان العمل. ويعاد إنتاج الاضطهاد والقمع أيضا في

اللغة، والموسيقى، والفنون، والأدب، ووسائل الإعلام، والتربية والتعليم. والزعم بأن «المرأة المسلمة» ستحقق المساواة بالرجل عبر القراءات «الصديقة للمرأة» للقرآن والشريعة سيعني في أفضل الحالات التقليل من شأن النظام البطركي (الأبوي) كمؤسسة اجتماعية وسياسية. والتفسير الرجعي للدين يزدهر على النظام البطركي (الأبوي) وهذا بدوره يعتمد عليه. ولا تستطيع أي قراءة «صديقة للمرأة» ضمن هذا النظام، حتى وإن تجذرت في الحركات «النسوية الإسلامية»، أن تزيحه، ناهيك من أن تحل محله. في هذه المقاربة الجدلية للإصلاح، قال ماركس إن مارتن لوثر:

> حطم الإيمان بالسلطة لأنه استعاد سلطة الإيمان. وحول الكهنة إلى بشر عاديين (دنيويين) لأنه حول البشر العاديين (الدنيويين) إلى كهنة. وحرر الإنسان من مظهر التدين الخارجي لأنه جعل التدين شأنا داخليا. وحرر الجسد من إسار القيود لأنه أسر القلب[28].

بكلمات أخرى، انحصر اهتمام الديمقراطية البرجوازية في دفع الدين خارج سلطة الدولة. ولاحظ ماركس أن الانعتاق يتطلب استمرار العلمنة، وهذا أصعب هذه المرة من «نهب الكنائس»، لأنه يجب أن يكون ضد «الكاهن في الداخل»[29]. في إيران، تكثف النضال من أجل فصل الدولة عن المسجد بسبب أكثر من عقدين من الاستبداد الثيوقراطي. ودعا عدد من «المفكرين الدينيين» إلى فصل الدين عن الدولة اعتمادا على الحجج اللاهوتية (الكلامية) المشابهة لتلك التي ظهرت في عصر التنوير[30]. وبعضهم طالب بدين بدون رجال دين[31]. لكن الدراسات ما بعد الكولونيالية تنزع إلى إنكار كون العلمانية جزءا لا يتجزأ من تاريخ الشعوب في البلدان الإسلامية. وإذا كان الاستشراق يتعامل مع العالم الإسلامي كاستثناء لتاريخ العالم، ومع العلمانية كمسألة تتعلق بـ«نحن/ هم» أو «الذات/ الآخر» (لا يمكن للمسلمين أن يكونوا علمانيين)، فإن أتباع ما بعد البنيوية يلجؤون إلى سياسة الاختلاف للتوصل إلى نتائج مشابهة. كما تتقاطع

هذه السياسة أيضا مع الزعم الإسلامي بأن العلمانية نتاج للرأسمالية وينبغي رفضها من قبل الأديان كافة[32].

توجب على الإسلاميين الرد على ظهور المرأة كقوة اجتماعية جديدة في أواخر القرن التاسع عشر. واضطروا لمواجهة تحدي الحركة النسوية الذي أتى ـ مثل العديد من مكونات الحداثة ـ من الغرب. بعضهم رفض فكرة تحرير المرأة، بينما توجب على غيرهم التصالح معها. وعانت جبهة الرافضين من نكسات كبرى بسبب هيمنة السياسة العلمانية القومية، والديمقراطية، والاشتراكية. لكن مع قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، أطلق الرافضون أكثر المشاريع طموحا لبناء نموذج إسلامي للمرأة. فالمرأة المسلمة المثالية عليها أن تنقض وتبطل منجزات الحركة النسوية المتحققة على مدى قرنين من السنين في الغرب عبر تقديم بديل إسلامي. لكن إذا كان المشروع طموحا إلى هذا القدر ومدعوما بالسلطة المرجعية للخميني وبثورة شعبية، فإن مقاومة النساء له كانت بارزة أيضا. ومع ذلك، فشل مشروع أسلمة العلاقات الجندرية في مهده. وفي حين أن العديد من النساء قاومن الدولة الإسلامية عبر المخاطرة بأمنهن وأمانهن في إيران، فقد ارتدين الحجاب في بلدان أخرى، مثل تركيا ومصر، كشكل من أشكال النضال ضد الدولة (العلمانية).

أوجد الإسلاميون كياناً صلباً وصلداً أو جوهرانياً يدعى «المرأة المسلمة». وقدموا الحجة على أن أفكار المساواة بين المرأة والرجل لا تنطبق على المرأة المسلمة لأنها مؤسسة على مفاهيم غربية للعلاقات الجندرية المتجذرة في العلمانية والحداثة. ولاقى زعم خصوصية «المرأة المسلمة» توكيدا جاهزا في البيئة الفكرية الجديدة. وإذا استطاع بعض الإسلاميين «بيع» سياستهم البطركية (الأبوية) تحت قناع الخصوصية، فإن المؤسسة الأكاديمية الغربية وفرت أشد التنظيرات صرامة لسياستهم الجندرية «الاستثنائية». وإذا شكلت المرأة المسلمة ظاهرة فريدة في تاريخ العالم، فقد أكدتها النظرية الاجتماعية الغربية عبر الزعم بأن الاختلاف هو جوهر الكون.

استدعى ظهور المرأة كقوة اجتماعية جديدة ونضالها من أجل الحقوق المتساوية، ردود أفعال واستجابات متنوعة من القوى الإسلامية. وفي مسار هذا النضال استخدم مفهوم «النسوية الإسلامية» في تسعينيات القرن العشرين. وبالرغم من أن ظهور ثنائية الإسلام والنسوية يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن مفهوم «النسوية الإسلامية» أطلق جدلا واسعا ومحتدما. فقد قدمت المشكلة باعتبارها «انسجاما» بين الإسلام والنسوية. وظهر منظوران في هذا السياق، إذ يرفض بعض الإسلاميين فكرة النسوية باعتبارها ظاهرة غربية ويقدمون الحجة على أن الإسلام هو دين المساواة والعدالة، ولا حاجة إلى النسوية وهي غير ذات صلة، ولا تؤدي إلى تحرير المرأة بوصفها مشروعا علمانيا. لكن بعض النسويات العلمانيات، قدمن من منظور مختلف الحجة على أن تحرير المرأة لا يمكن أن يتحقق داخل إطار ديني مهما كان، وأن النسوية والإسلام يشكلان نقيضين لا يلتقيان[33].

يسم جزء من الفكر النظري ما بعد البنيوي حقوق المرأة العالمية بميسم «السرديات الكبرى»، ويرفضها باعتبارها «توتاليتارية». وهذا يشكل أفضل درع نظري للإسلام السياسي والنظام البطركي الديني في إيران وأفغانستان والعراق. ولا شك في أن هذا المنطق لا يفيد. فلو قبلنا ـ جدلا ـ وجود انسجام وتواؤم بين الإسلام والنسوية، أو بين اليهودية والنسوية، تصبح مهمتنا تفكيك القيود المحددة لأي مشروع نسوي اعتمادا على هوية الجماعة، مثل الدين أو الاثنية أو القومية. هذا هو السؤال الرئيس: لماذا ينبغي تأسيس النضال ضد قمع المرأة على الإسلام أو شريعته أو ثقافته (إن وجدت أصلا مثل هذه الثقافة الموحدة)؟ ما هي المصالح التي تخدمها صياغة الشريعة لمطلب حقوق المرأة؟ الموقف البديل هو الانسجام والتواؤم، وهو يأتي على شاكلة نقيضه من الأوساط الدينية والعلمانية على حد سواء. بعض الجماعات الإسلامية الليبرالية تقدم الحجة على أن دينها، مثل المسيحية واليهودية، يتمتع بالمرونة، وهو قادر على

تعزيز حقوق المرأة وتطوير علاقات جندرية إسلامية اعتمادا على قاعدة المساواة والعدالة. ويرفض المفكرون العلمانيون زعم التنافر والتناقض عبر تقديم الحجة على وجوب بناء الإسلام والنسوية ضمن ثنائية تقسيمية، يتجوهر أحد طرفيها كمشروع للإخضاع والآخر كمشروع للاعتاق. وغالبا ما يتجذر هذا الزعم العلماني في النقد ما بعد البنيوي للجوهرانية والازدواجية الثنوية.

لكن النقد ما بعد البنيوي للتقسيم الثنائي لا يحقق اختراقا مهما أو تقدما إيجابيا. فتحويل الصراع إلى إشكالية بلغة المقارنة والمشابهة آلية متجذرة في صميم التفكير الازدواجي الثنائي حيث يشكل الإسلام والنسوية قطبين لا يحضر أحدهما إلا في غياب الأخر. وحيث الإسلام كيان مستقل عن الصدوع الطبقية والاجتماعية الأخرى. أما المنطق الجدلي فيجد الإسلام دينا يعتنقه بشر مقسمون على خطوط مختلفة مثل الطبقة والأمة والعرق والنوع الاجتماعي (الجندر). وفي حين يسهل تسليط الضوء على العلاقات البطركية (الأبوية) في النصوص الإسلامية، فإن من الخطأ استخلاص سلوك موحد للمسلمين كافة أو حتى لفرد واحد من أي من هذه النصوص. وبالتالي، يجب علينا التركيز على الروابط والصلات بين الإسلام والمصالح والاهتمامات الأخرى، بدلا من التعامل مع «الإسلام» المعنوي المجرد باعتباره عاملا محددا للمسلمين كافة. وهكذا، يمكننا تقديم الحجة على أن من الأرجح أن يتحالف المسلمون الليبراليون مع النسوية الليبرالية، ويتبنوا مقاربتها القانونية للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي (الجندر).

في الوقت ذاته، لا تختزل المقاربة الجدلية الإسلام، ولا نصوصه، ولا تراتبية رجال الدين فيه، إلى موقف يفتقد الصلة بموضوعه.على سبيل المثال، ليس من الصعب رؤية كيف يهدي الإيمان بالإسلام، والارتباط الشخصي بالدين، وحتى النصوص المفردة، سياسية الأفراد والجماعات. وهذه ليست مشكلة القراءات المختلفة أو الطبيعة الخلافية للنصوص، لأن القراءات ذاتها تعتمد على الارتباطات الإيديولوجية بالطبقة أو الجندر أو العرق أو الجنسانية. على سبيل

المثال. الإيمان بالرب يلعب دورا في الإيمان بأن النص القرآني وحي إلهي. وبالتالي فهو يحض على المساواة ويناهض النظام البطركي (الأبوي) ويؤكد المساواة الكاملة بين الجنسين[35]. وكمثال آخر، استخدمت المفسرة هايدا مبارك مناهج التفسير التقليدية لتقديم الحجة على أن إحدى الآيات القرآنية الشهيرة (النساء: 34) لا تعني ما زعم المفسرون (الرجال) أنها تعني: إباحة «الضرب» أو «الجلد» للنساء[36]. أما العنوان الفرعي لكتاب شاهين سردار علي: «تراتبيات الجندر في الإسلام والقانون الدولي: مساواة أمام الرب، لا مساواة أمام الرجل؟»، فيعكس أيضا إيمانا بالمقدس والإسلام، مع فصل النص المقدس عن هذا السياق الدنيوي وتحريره من التأثير البطركي (الأبوي) للزمان والمكان اللذين ولد فيهما[37].

باختصار، يخدم اختزال الصراعات في العالم الإسلامي إلى مسألة الدين أو «الأصولية» مصالح سلطات مختلفة. إذ تستفيد الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى من البنية المبسطة والمسطحة للعدو، الأمر الذي يمكنها من حشد وتعبئة مواطنيها لدعم الهيمنة الإمبريالية. كما يستفيد الإسلاميون على مختلف مشاربهم من ترويج فكرة أن الإسلام هو المصدر الوحيد لمقاومة القمع والاضطهاد والهيمنة وبالتالي حشد وتعبئة الناس تحت راية الدين.

للمقاربة الجدلية والمادية التاريخية إشكاليتها العويصة المختلفة. فنقطة البدء ليست مشاكل الهوية، أو الأصالة، أو الحيز، أو الجسد. وإذا كانت مثل هذه المفاهيم والظواهر متصلة فإنها تجد صلتها في سياق القضية المركزية: قمع واضطهاد شعوب المنطقة واستغلال نساء ورجال الطبقة العاملة، والفلاحين وفقراء المدن. الموت والفقر إلى جانب الثراء الهائل. فلماذا تستمر معاناة نساء ورجال وأطفال المنطقة، بعد أكثر من قرن من النضال من أجل الحرية والديمقراطية وما يزيد عن نصف قرن من الاستقلال. بل وربما تفاقمت المعاناة مقارنة بالقرن الماضي؟ لماذا تزداد أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي؟ لماذا عادت عمليات تدمير المساجد والكنائس والكنس إلى الظهور مجددا؟ لماذا

أعيدت الآن عقوبة الرجم حتى الموت، التي جرى التخلي عنها عموما ذات يوم، إلى قوانين الدولة وتشريعاتها؟

من منظور جدلي، يعتبر الدين لاعبا منحازا في هذا الكفاح النضالي. إذ لا يمكن فصله عن أتباعه، وبذلك فهو يتخذ مواقف مختلفة ومتناقضة غالبا. لكن يتعذر اختزال الصراع في مسألة الهوية. وفي الحقيقة، إذا كانت الهوية تمثل مشكلة أصلا، فهي بحد ذاتها نتاج للنضال من أجل تغيير الواقع القائم. كما لا يمكن تفسير الحالة الراهنة بلغة «الاختلاف». ومن وجهة نظر جدلية، يفترض الاختلاف التشابه. وفي كفاح شعوب المنطقة ضد الاستبداد والاستعمار، استخدمت الدين وحاربت تفسيراته الرجعية أيضا. وتفشل المقاربات ما بعد البنيوية في تصوير تعقيد وعمق هذا الكفاح من خلال مفاهيم مثل الاختلاف، والهوية، ومناهضة الجوهرانية، التي تزدهر على التفكير الازدواجي الثنوي.

خاتمة

بينما كنت أكتب هذا الفصل، سافرت في شهري تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 2005، إلى المنطقة الكردية في شمال العراق (التي رزحت تحت ديكتاتورية صدام حسين خمسة وثلاثين عاما والاحتلال الأمريكي ثلاثة أعوام). وضعت المنطقة، التي اعتبرت «ملاذا آمنا» و«منطقة حظر جوي» بعد الحرب على العراق عام 1991، تحت حماية السلاح الجوي الأمريكي ـ البريطاني. وفي غياب الدولة البعثية، أقام الكرد «حكومتهم المحلية» وحاولوا إنشاء «مجتمع مدني» ليكون نموذجا تحتذيه منطقة الشرق الأوسط. خلال زيارتي الأولى عام 2000 للقيام بعملية مسح للمنظمات الأهلية النسائية، راودتني الشكوك حول القدرة الإيديولوجية والسياسية لهذه المنظمات على التصدي لقضية المساواة الجندية[38]. وبدا لي أن النساء اللاتي التقيت بهن مصممات على «تأنيث» الدولة التي كانت في مرحلة البناء، وتتعرض للتخريب من قبل قوى متنوعة بما فيها الأصوليون الإسلاميون.

بعد خمس سنين وجدت «المشهد الجندري» يائسا في كردستان. أما تفصيل طبيعة وسبب هذا التراجع فيقع خارج مدى هذه الملاحظات الختامية. يكفي القول إن حصر نضال المرأة الكردية في إطار المنظمات الأهلية، التي تحققت بفضل سيطرة الولايات المتحدة على «الملاذ الآمن»، قد أسهم في ظهور سياسة نسوية مستكينة وسلبية، تعتمد على الوكالات المانحة لوضع خطة العمل. كما أسهمت هذه الاتكالية المالية والسياسية على المصادر الخارجية في انتشار ثقافة التلقائية والفساد والعداء والمنافسة (على الطراز الذكوري) بين الناشطات من النساء. والأهم أنها جردت الحركة النسائية من مكونها السياسي إلى درجة أن النضال ضد النظام البطركي/ الإقطاعي/ الديني/ الرأسمالي انحصر في تحديد وتعريف المشكلات الاجتماعية الخطيرة المتصلة بالجندر، مثل جرائم الشرف، أو تشويه الأعضاء التناسلية الانثوية (ختان الفتيات)، أو توفير الخدمات لضحايا هذه الجرائم الشنيعة.

في هذا المجتمع الذي مزقته الحرب، ساعدت سيطرة الولايات المتحدة على جعل المجتمع أكثر تقليدية وقبلية وبدائية؛ وتخلت الجماعة الصغيرة من الناشطات النسويات عن النضال ضد «النظام البطركي (الأبوي)». وسقطت في فخ الخطة الجندرية التي وضعها المحافظون الجدد في إدارة بوش. الدراسة الممتازة التي أجرتها ستابيل وكومار حول تغطية وسائل الإعلام للحرب في أفغانستان، «فضحت» مشروع الولايات المتحدة الإمبريالي المعادي للمرأة في المنطقة: «طالما يظل من غير المسموح للمرأة أن تتحدث بالنيابة عن نفسها، فإنها ستوفر مسرحا مثاليا لاستعراض الدمى الخشبية، الذي تمثل فيه الأداة السلبية المستكينة لمصالح الولايات المتحدة»[39]. في هذا المشروع، يهيمن دور الدين في التحكم بالعلاقات الجندرية. لقد ارتكبت الناشطات الكرديات خطأ استراتيجيا فادحا. إذ أعاقت قوميتهن النسوية قدرتهن على بناء تحالفات مع النساء العربيات في العراق، وحولن الإسلام والعروبة إلى عدوين لهن، بدلا من النظام البطركي (بسماته الدينية/ الإقطاعية/ القومية/ الإمبريالية) وأشكال الاستغلال الرأسمالية.

لقد ظل النظام البطركي (الأبوي) حيا ومؤثرا طيلة قرنين من الزمان، بالرغم من النظرية والممارسة النسويتين، والنضال النسائي والنسوي. ولم يكتف بالدفاع والصمود، بل شن جولة جديدة من الهجمات ضد النساء في بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. هنالك حلفاء أقوياء للنظام البطركي في البلدان النامية ـ الإمبريالية، الدين، القومية، الانتماء الاثني، القبلية، الإقطاع. كما أن له حلفاء أقوياء في الغرب أيضا ـ الرأسمالية، الاستعمار، الدين، القومية، العنصرية. وهو يعيد إنتاج ذاته في الشرق والغرب عبر كل وسيلة ممكنة، وخصوصا وسائل الإعلام الغالبة، والثقافة الشعبية، والنظام التعليمي/ التربوي. لكن يجب أن نلاحظ أن المشروع النسوي الليبرالي لبلوغ المساواة القانونية في العالم الغربي قد تحقق إلى حد كبير، لكن هذا المشروع التاريخي وصل إلى نهاية رحلته. أما التحدي فهو تحقيق المساواة الجندرية خارج نطاق المواثيق والشرائع والدساتير والقانون. لقد قدمت الحجة على أن الحركة النسوية ما بعد البنيوية تفشل في تجاوز إطار النسوية الليبرالية. وليست برأيي أكثر من شكل من أشكال النسوية الليبرالية المتطورة. نحن بحاجة إلى حركات نسوية مادية واشتراكية وماركسية وعلمانية وراديكالية تستهدي بهدي منهجيات وطرائق تفكير عميقة، جدلية ـ تاريخية ومادية، لكي تبعث الحياة في الحركة النسوية الدولية.



هوامش

1ـ انظر:

Bashara Dumani, "Academic Freedom Post-9/11," ISIMI, 51, Spring 2005, pp. 22-23.

2- Letter from Karl Marx to Arnold Ruge, September 1843, in Collected Works, vol. 3, ed. Karl Marx and Frederick Engels (New York: International Publishers, 1975), pp. 141-145.

3ـ في أوائل القرن العشرين، كانت مدن الشرق الأوسط، مثل بيروت والقاهرة واسطنبول وطهران، مراكز نشطة للنشر ووسائل الإعلام المطبوعة، وإنتاج الاسطوانات. أما حرية الصحافة فقد بزت تلك الموجودة في البلدان الغربية. على سبيل المثال، عبر دونالد فريزر، وهو مراقب بريطاني، عن امتعاضه من هذه الحرية ووجدها ضارة:

في تلك الأثناء، برزت في طهران صحافة مطلقة الحرية ولا تضاهى في مجال مناقشة القضايا والأشخاص. وتمثلت قوتها في القدح والذم، وبلغت ذراها في شتم الشاه والحكومة والبرلمان والسياسيين والمطبوعات المنافسة والأفراد، بحيث تجاوزت «الصحافة الصفراء» في أكثر البلدان تقدما. لقد قال الأجانب في حق الفرس كلاما قاسيا بين الحين والآخر، لكن لم يقل أجنبي أبد شيئا أقسى مما ينشر يوميا في صحف طهران.. إلا أن هذه الصحف والعديد من الصحف التي تحاكيها في بلدات الأقاليم اخترقت عمق مناطق الأرياف وحظيت بانتشار واسع النطاق. انظر:

David Fraser, Persia and Turkey in Revolt (Edinburgh and London: W. Blackwood and Sons, 1910), pp. 32-33.

4ـ انظر على سبيل المثال:

Nancy Jay, "Dichotomies," Feminist Studies, 1 (7), Spring 1981, pp. 38-56; Raia Prokhovnik, Rational Women: A Feminist Critique of Dichotomy, 2nd edn. (Manchester: Manchester University Press, 2002); Maxine Sheets-Johnstone "Binary Opposition as an Ordering Principle of (Male?) Human Thought," in Feminist Phenomenology, ed. Linda Fisher and Lister Embree (Dordrecht: Kluwer, 2000), pp. 173-194; Joey Sprague and Mary Zimmerman, "Overcoming Dualisms: A Feminist Agenda for Sociological Methodology," in Approaches to Qualitative Research: A Reader on Theory and Practice, ed. Sharlene Nagy Hesse-Biber and Patricia Leavy (New York: Oxford University Press, 2004), pp. 39 - 41.

5- Lorraine Code, "Binaries/Bipolarity," in Encyclopedia of Feminist Theories, ed. Lorraine Code (London: Routledge, 2000), p. 44.

6- Lorraine Code, "Dichotomies," in Encyclopedia of Feminist Theories, ed. Lorraine Code (London: Routledge, 2000), p. 135.

7- Lorraine Code, "Patriarchy," in Encyclopedia of Feminist Theories, ed. Lorraine Code (London: Routledge, 2000), pp. 378-379.

8ـ انظر:

Christel Stormoj, "Feminist Politics after Poststructuralism," Research Paper no. 14/00, Research Paper from the Department of Social Sciences (Roskilde University, Denmark, 2000), p. 13.

9- Ibid., pp. 13-14; Gayatri Chakravorty Spivak, "In A Word," (Interview with Ellen Rooney), in The Second Wave: A Reader in Feminist Theory, ed. Linda Nicholson (New York: Routledge, 1977), pp. 356-378.

10- Susan Ryan, "Errand into Africa: Colonization and Nation Building in Sarah J. Hale's Liberia," New England Quarterly: A Historical Review of New England Life and Letters, 68(4), 1995, p. 582.

11ـ انظر:

Howard Williams, Hegel, Heraclitus and Marx's Dialectics (New York: Harvester Wheatsheaf, 1989), pp. 1-31.

12- Vladimir Ilich Lenin, "Conspectus of Hegel's Book The Science of Logic," Collected Works, vol. 38 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1961), p. 223.

13- Vladimir Ilich Lenin, "On the Question of Dialectics," Collected Works, vol. 38 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1961), pp. 359-360.

14- Women for Women International, "Windows of Opportunity: The Pursuit of Gender Equality in Pos-war Iraq," Washington D.C., January 2005, p. 7. See:

http://www.womenforwomen.org/downloads/iraq_paper_0105.pdf.

15ـ يمكن قياس حجم معاداة النسوية في «منتدى المرأة المستقل» من توجيهه التهم لمعاهدة الأمم المتحدة حول إلغاء جميع أشكال التمييز

ضد المرأة. في مقالة بعنوان «أسوأ معاهدة.. مع أفضل اسم» يعلن «المنتدى» «عشرة أسباب تدعو لرفض المعاهدة ذات الاسم الخاطئ» .(16/ 6/ 2002)

انظر:

http://www.iwf.org/issues/issues_detail.asp_articleid=431 (retrieved 1 September 2005).

16ـ انظر على سبيل المثال:

"IWF Award Grant to SUPPORT IRAQ WOMEN" (28 September 2004) at

http://www.iwf.org/article_detail.asp_articleid=677.

للتعرف على المبادرات الأخرى لتعليم النسوة الكرديات الديمقراطية.

انظر:

Melissa Dribben, "Two Visiting Iraq Kurdish Women Thank the U.S. for Invading," Philadelphia Inquirer, 19 July 2004, pp. B1, B2.

17ـ موقع الحكومة العراقية الانتقالية على الويب:

http://www.iraqigorenment.org/index_en.htm (accessed 20 September 2005).

18ـ موقع الحكومة الأفغانية على الويب:

http://www.afghangovernment.com (accessed 20 September 2005).

19ـ انظر:

Amnesty International, "Afghanistan: Women Under Attack: A Systemic Failure to Protect," AI Index: ASA 11/007/2005. See:

http://web.amnesty.org/library/index/
engasa11007200_open&of=eng_afg (accessed 20 September 2005.

20- Bobby Sayyid, A Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islamism (London: Zed Books, 1997).

21ـ انظر:

Karl Marx, "Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law," Collected Works, vol. 3, ed. Karl Marx and Frederick Engels (New York: International Publishers, 1975), pp. 175-187.

22ـ انظر على سبيل المثال:

John Esposito, "Politics and Religion: Politics and Islam," Encyclopedia of Religion, 2nd edn. (New York: Macmillan, 2005), pp. 7284-7290.

يقدم اسبوزيتو الحجة على أن التعبير يبهم تنوع الحكومات او الجماعات التي دعيت أصولية ويفضل عليه مصطلح «الإسلام السياسي».

23ـ جميع الشواهد مقتبسة من إعلان الجائزة على موقع لجنة نوبل النرويجية:

http://nobelprize.org/peace/laureates/2003/press.html . (accessed 1 September 2005).

24ـ للاطلاع على مجموعة من تقارير وسائل الإعلام وغيرها من ردود الأفعال على الحدث، انظر:

Hajir Palaschi, Nothing Remarkable Has Happened: Celebration of Shirin Ebadi's Nobel Peace Prize (Tehran: Entesharat- e Rowshangaran va Motale'at-e Zanan, 2003).

25ـ انظر:

Yadollah Royai, "Zarbe- I Kur.." Shahrvand, 13(836), 7 November 2003, p. 44.

26ـ انظر:

George Stauth, "Revolution in Spiritless Times. An Essay on Michel Foucault's Enquiries into the Iranian Revolution," International Sociology, 6 (3), September 1991, pp. 259-280.

27- Janet Afray and Kevin Anderson, Foucault and the Iranian Revolution: Gender and the Seductions of Islam (Chicago, Ill. And London: University of Chicago Press, 2005), p. 162.

28- Karl Marx, "Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law," in Collected Works, vol. 3, ed. Karl Marx and Frederick Engels (New York: International Publishers, 1975), pp. 175-187.

29- Ibid.

30ـ انظر:

Mahmoud Sadri and Ahmad Sadri (ed. and trans.), Reason, Freedom and Democracy in Islam: Essential Writings of Abdulkarim Soroush (New York and Oxford: Oxford University Press, 200).

31- Abdulkarim Soroush, "Islam Doesn't Need the Clerical Guild," Iran Star, no. 527, 27 August 2004, p. 5 (in Farsi).

32ـ انظر:

Majid Anouar, Unveiling Traditions: Postcolonial Islam in a Polycentric World (Durham, NC: Duke University Press, 2000).

33ـ للاطلاع على نقد لهذه الجدالات والمناقشات.

انظر:

Shahrzad Mojab, "Islamic Feminism: Alternative or Contradiction?," Fireweed, 47, Winter 1995, pp. 18-25; Haideh Moghissi, Feminism and Islamic Fundamentalism, The Limits of Postmodern Analysis (London: Zed Press, 1999); and Hammed Shahidian, Women of Iran (Westport, CT: Greenwood Press, 2002).

34- Abdulkarim Soroush, "Text in Context," in Liberal Islam: A Source Book, ed. Charles Kurzman (New York: Oxford University Press, 1998), pp. 244-251.

35- Asthma Barlas, "Believing Women" in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an (Austin, Tex.: University of Texas Press, 2002), back cover and pp. 1-28.

36ـ انظر:

aida Mubarak, "Breaking the Interpretive Monarchy: A Re-examination of Verse 4:34," Hawwa: Journal of Women of the Middle East and the Islamic World, 2(3), 2004, pp. 261-289.

37- Shaheen Sardar Ali, Gender and Human Rights in Islam and International law: Equal Before Allah, Unequal Before Man? (The Hague: Kluwer Law International, 1999).

38- Shahrzad Mojab, "Kurdish Women in the Zone of Genocide and Gendercide," Al-Raida Magazine, Institute for Women's Studies in the Arab World, Lebanese American University, VXXI (103),

2003, pp. 20-25.

39- Carol Stabile and Deepa Kumar, "Unveiling Imperialism: Medina, Gender and the War on Afghanistan," Media, Culture & Society, 27 (5), 2005, p. 778.



- 5 -

النرجسية الإمبريالية
دفاعات مايكل اغناتيف الاعتذارية
عن الإمبراطورية

ديفيد مكنالي

العامل الحاسم المحتوم في سقوط الإمبراطورية لا ينحصر في القومية فقط، بل في النرجسية أيضا: الشعور بالرضى الذاتي لدى النخبة الإمبراطورية (الذي يتعذر إصلاحه) واعتقادها بأن شعوب العالم اجمع على تنوعها لا تطمح إلى شيء سوى أن تكون نسخة عنها.

مايكل اغناتيف، «إمبراطورية خفيفة الوطأة»[1]

«أنا العراق» (مايكل اغناتيف، «مجلة نيويورك تايمز») [2].

يقدم مايكل اغناتيف نفسه كمفكر إمبريالي ـ متأمل، مبرح، محتشم، طيب. الأصولية الإمبريالية الإنجيلية لا تجسد اهتمامه. وهو يقرأ بدلا منها الفلسفة والأدب، ويتفكر في معضلات الوضع الإنساني، ولم يربط مصيره بمصير الإمبراطورية إلا بعد تردد طويل وتأمل عميق. ما أفعله هنا محفوف بالخطر، كما يقول، لكنني فكرت طويلا وعميقا حول المسألة برمتها. تحدثت مع الخبراء وقرأت بتعمق. وللتأكد من أننا فهمنا المراد، يسقط الأسماء ـ أسماء الفلاسفة والأدباء العظام ـ واحدا إثر الآخر. في مسار تأملاته دفاعا عن الإمبريالية الجديدة، يستحضر ـ مثلا ـ قصة جوزيف كونراد «قلب الظلام». يترنم اغناتيف قائلا: «في قلب الظلام، لاحظ كونراد أن الإمبراطورية، حين تعاين عن كثب، ليست منظرا مبهجا. ما يعوض عن نقصها ويجملها، كما قال، الفكرة فقط»[3]. يتابع اغناتيف ترنيمته: ليست الممارسة الإمبريالية، بل هذه الفكرة، التي صادق

عليها ناقد مثل كونراد، التي يتعلق ويولع بها. وما هي هذه الفكرة؟ إنها، كما يشرح، فكرة «روحانية» قوية: «مساعدة الأعداء السابقين على المصالحة»[4]. لكن، إزاء هذه البلاغة المنمقة المحلقة ربما يكون من الأفضل التوقف لحظة ومراجعة مصدر اغناتيف. عند العودة إلى «قلب الظلام»، نكتشف بسرعة أن اغناتيف مارس لعبة مخادعة: اختلس مرجعية فضح كونراد الشهير للاستعمار وجندها بأسلوب احتيالي مراوغ لصالح القضية الإمبريالية[5]. ولسوف يعلمنا الانتباه لتفاصيل هذه الخدعة المشعوذة الكثير عن استراتيجيات اغناتيف في الدفاع عن الإمبراطورية.

في الفقرة المعنية، يقدم كونراد بطله، مارلو، وهو يروي حكاية يقظته التدريجية وانتباهه لجنون التخيلات الاستعمارية. يعلن مارلو: «غزو الأرض الذي يعني غالبا أخذها من أصحاب البشرة المختلفة أو الأنوف المفلطحة قليلا مقارنة بأنوفنا، ليس منظرا مبهجا عندما تنظر إليه مليا. أما ما يعوض عن نقصه ويجمله فهو الفكرة فقط». لكن ما هي هذه الفكرة التعويضية/ التجميلية التي يتشبث بها اغناتيف بهذا الحماس اللهفان؟ يعلمنا مارلو ـ في فقرة يسقطها اغناتيف من النقاش ـ أنها «شيء يمكنك أن تنصبه، وتنحني أمامه، وتقدم قربانا له»[6]. الآن، كل من اطلع ـ بسرعة ـ على أدب الاستعمار في إفريقيا سوف يدرك ما يفعله كونراد هنا، فهو يعلمنا أن الفكرة الكولونيالية هي «وثن معبود»، شيء ينحني المتعبدون أمامه ويقدمون قرابينهم. بل إنه يعكس قطبي الخيال الإمبريالي، ليجعل «التوثين»* ممارسة المستعمرين (بكسر الميم) لا المستعمرين (بفتحها). الأوثان ذات القوى السحرية التي نسبها إلى الأفارقة أعضاءُ البعثات التبشيرية المسيحية، والرحالة/ الكتاب الأوروبيون، وعملاء الاستعمار، تعاد موضعتها لتغدو إسقاطات كولونيالية، أجزاء من السيكولوجية الإمبريالية التي تسقط على الضحايا. لكن لماذا الانخراط في عملية الإسقاطات هذه؟ من أجل مقاومة الحقيقة. فمثلما هو معروف، يشمل «التوثن والتوثين» بنى إنكارية. إذ

(*) تحويل الأشياء إلى أوثان يتعبدها الإنسان في محرابها. (م)

يستبدل المتوثن بالأشياء الحقيقية والعلاقات الواقعية، أخرى متخيلة[7]. وحين يتعلق الأمر بسيكولوجية التوثن، فإن ما يتعرض للإنكار يسقط على «شر» الآخرين. وفي حالة المستعمرين الغربيين، تتكر أعمال السلب والنهب والإرهاب، لتحل محلها في المخيلة «أفكار» سامية ـ حضارة، أخلاق، تقدم ـ يقصد بها تجميل القضية الإمبريالية. في الوقت ذاته، ينسب العنف والإرهاب اللذين تتعرض حقيقتهما للإنكار إلى الشعوب المستعمرة «البربرية» و«غير المتحضرة».

من خلال نسبة التوثين إلى المستعمرين، اهتم كونراد، على عكس اغناتيف، بنزع الغموض وإزالة الوهم عن الفكرة الإمبريالية بدلا من اعتناقها. ومع تقدم فصول روايته، تتحطم الأوهام الاستعمارية الخيالية بالواقع الحقيقي الكاسح لنهم الإمبراطورية الذي لا يهدأ للثروة والملكية والهيمنة، نهم يلتهم كل شيء في طريقه. وبغض النظر عن العبارات السامية ومغامرات الاكتشاف، يبلغنا كونراد أن الاستعمار بربرية إجرامية خالصة. فوراء عباراته الأخلاقية المبتذلة تكمن وحشية مريعة، أوجزها الأمر الاستعماري به إبادة المتوحشين». لهذا السبب، ما إن بدأ الوعي بالذات الاستعمارية، حين رأى المستعمر نفسه على حقيقتها فعلا، حتى استحضر الصرخة المعذبة: «الرعب! الرعب!»[8]. وهذا يعيدنا إلى اغناتيف، لأنه يمثل حالة معيارية لمنظر إمبريالي يقاوم بالإكراه الوعي بالذات الذي تتوجه له شخصيات كونراد، وإن بتردد. وعبر رفض الوعي بالذات، يوثن اغناتيف فكرة، فكرته، من الأفضل أن تحل محل واقع الممارسة الإمبريالية. ويقترح أن الإمبراطورية لها ما يبررها، لأن لدي فكرة عنها (أو عما يمكن أن تكون) تشرفها وتعظمها. وعلى شاكلة الموثن الحقيقي، وفي تحد للدليل الدامغ الذي يثبت العكس، سوف يلح باطراد على واقعية فكرته كبديل يحل محل الحقائق الوحشية والوقائع الإجرامية للممارسة الإمبريالية. باختصار، يتقدم اغناتيف نرجسيا، حيث لا يرى في الإمبراطورية سوى صورته الذاتية المتخيلة. لهذا السبب يبتعد عن كونراد بسرعة، بعد أن شوه وحرف وانتحل نصه خلسة. لأن قراءة متأنية لـ«قلب الظلام» تظهر أنها بمثابة تحذير للمدافع الغربي عن

الإمبراطورية واتهام بأنه متواطئ في الجنون والترويع. ويبدو أن اغناتيف مستعد لأداء أشد الحركات البهلوانية إذهالا لتجنب هذه الحقيقة.

أسباب غير ضرورية: المنطق الرديء للمدافع عن الإمبراطورية

التحريفات المنطقية التي يلفقها اغناتيف جرى استعراضها بأسلوب مضخم في أكثر القضايا راهنية وحسما: وصفه الموجز للحرب على العراق. فقد قرع الطبول تأييدا للغزو الأمريكي، وأعلمنا أن صدام حسين «مقيت فعلا» وأعلن أن الديكتاتور العراقي «يمتلك أسلحة دمار شامل»[9]. ونظرا لأن زعمه قد تهاوى وانهار بالدليل القاطع على عدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، فإن الشرف والواجب يدعوان اغناتيف للتخلي عن موقفه، وتحمل المسؤولية الأخلاقية لخطيئته الشنيعة. لكن بدلا من ذلك، ما إن افتضح زيف منطقه التبريري، حتى سارع إلى إخفائه عن خشبة المسرح. وكانت استراتيجيته من شعبتين اثنتين. أولا، انضم إلى البوشيين في الزعم بأن القضية الحقيقية ليست في امتلاك/ أو عدم امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، بل هي رغبته في امتلاكها ـ وهذا يختلف اختلافا جذريا عن حجته/ حجتهم آنذاك. وهي بالمناسبة حجة أقل إقناعا بالحرب، على أقل تقدير[10]. ثم، وفي فعل محير يعبر عن سوء النية، أدان بوش وبلير على استخدام حجة امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، منددا بهما لأنهما فعلا ذلك من أجل «التأثير في الموافقة الديمقراطية على الحرب»[11]. ولم يدفعه ذلك كله ـ الخداع، تحريف وتزوير المعلومات الاستخبارية، التلاعب والغش ـ إلى التفكير الجدي. لأنه أعلن أيضا أن حجته كانت على أية حال «حجة انتهازية لصالح الحرب» اعتمادا على الاعتقاد بأن الغزو، المبرر تبعا لأي سبب منطقي قديم، كان مقبولا للتخلص من «نظام مقيت على نحو خاص»[12]. لكن قبل مناقشة هذا الموقف بشكل منصف، ادعى مفكرنا المولع بالحروب أن الجدل حول الأسباب المنطقية للغزو قد تجاوزته الأحداث والزمن. وفي وجه التمرد العنيف المناهض للاحتلال «يبدو الآن أن

الأسئلة القديمة المتعلقة بالحرب في العراق ـ هل هي قانونية/ مشروعة؟ هل هي ضرورية؟ هل تم اللجوء إليها كآخر خيار؟ ـ أصبحت غير ذات صلة»[13]. وإذا لم تفهم تماما هذا المنطق، وإذا قاوم عقلك مراوغاته، فلأن «التفكير فيه أمر صعب»[14].

لكن دعونا نثابر على أي حال. دعونا نرى هل نستطيع مصارعة هذا المنطق الصعب والموضوعات المعقدة. أولا، يشارك اغناتيف في الحملات من أجل الحرب على أساس أسلحة الدمار الشامل المزعومة لدى صدام حسين. ثم يعترف بعدم وجود مثل هذه الأسلحة ويدين بوش وبلير بسبب خداع الرأي العام في هذا الصدد. لكن قبل السماح لقوة هذا الاعتراف بالتلاشي، يعلمنا أن تأييده للحرب كان على أية حال «انتهازيا». وبعدها يهتف قائلا إن ذلك كله لا يهم. إذن، لم يكن ذلك صعبا جدا. وبكلمات موجزة، يكشف ذلك نسق مواقف الدفاع والاعتذار عن الحرب كما يلي:

أ) أطلق أكاذيب تأييدا للحرب، عبارات وبيانات تناقض الدليل الدامغ وتعارض تفضيله المعلن للتفكير المتروي والتأمل الحصيف.

ب) حين أبطل الدليل القاطع الذي لا يدحض الأس المنطقي الذي لفقه للحرب، هاجم الآخرين لأنهم أعلنوا على الملأ حججا وأسبابا تماثل فعليا حججه وآراءه، وذلك بدلا من تحمل المسؤولية الأخلاقية لأخطائه الشنيعة في الحكم.

ج) ثم أعلن أن حجته لصالح الحرب كانت «انتهازية»، معدة على ما يبدو لقبول واستحسان أي حجة لصالح العمل العسكري.

د) أخيرا، بادر إلى وقف الجدل برمته، معلنا أن الشروط السابقة التي حاكها واعتمد عليها (هو وبوش وبلير) لم تعد ضرورية أو ذات صلة. وبعد ذلك، وكأنما التكتيكات التي تليق بتلاميذ المدارس في الجدال

ليست سيئة وهزيلة بما يكفي، يناقض مواقفه السابقة مرة أخرى، لشن اقوى حجة هجومية لديه حتى الآن.

حدث التغير الأخير في مواجهة الأدلة المتراكمة على أكاذيب الولايات المتحدة والفظائع التي ترتكبها ـ تزوير وتحريف المعلومات الاستخبارية، قتل المدنيين، انتهاكات حقوق الإنسان، إساءة معاملة السجناء العراقيين ـ والتي زعزعت الثقة لدى بعض المتمترسين في المعسكر المؤيد للحرب. وردا على البيانات الدامغة القادمة من «أبو غريب» التي تثبت أن الجنود الأمريكيين قاموا بشكل منهجي بتعذيب السجناء العراقيين، وأن 90٪ منهم على الأقل اعتقلوا بسبب وجودهم في المكان الخطأ والزمان الخطأ، غير اغناتيف الوجهة مرة أخرى. أجل، فهو يعبر عن الأسف الشديد: صحيح أن «الأمريكيين ليسوا ملائكة في الحرب على الإرهاب»، لكن ليس ثمة ضرورة لأن نقلق بسبب ذلك. لماذا؟ لأن «استعداد الديمقراطية الأمريكية لارتكاب الفظائع دفاعا عنها محدود ومقيد بالاشمئزاز الأخلاقي، المتجذر في قرنين من المؤسسات الحرة»[15]. لا يتطلب الأمر جهدا كبيرا لتفكيك هذا التوكيد وتحليله إلى عناصره التكوينية. فهو قبل كل شيء ادعاء محض وبسيط بالتفوق الأخلاقي: مهما ارتكبنا من جرائم يجب ألا تعيقنا لأننا أخيار أطهار! هذا الغرور التيّاه مصمم بالطبع للفوز بسرعة بموافقة واستحسان قراء اعتنقوا بكل عناد مبدأ عظمة الغرب وسموه. ويبشر اغناتيف بحماس شديد بهذه المركزانية الاثنية ـ الثقافية. فالإمبراطورية الإنسانية التي يؤيدها تجسد كما يزعم «الوجه الجديد لشكل قديم: العالم الحر الديمقراطي، الغرب المسيحي»[16]. ونظرا لأننا مسيحيون احرار، ومتمسكون بالأخلاق، يستتبع ذلك لزوما أن فظائعنا لا يمكن أن تكون بوحشية فظائعهم. فهم بالرغم من كل شيء، يفتقدون الحرية، والأخلاق، والمسيحية. «أشرار» و«برابرة». أجل، هذه هي تعابير اغناتيف فعلا، يستخدمها مرارا وتكرارا إلى حد الملل[17].

الأعلام الأجنبية على بواخرنا

الحقوق، الأخلاق، حاجات الأغراب

دعونا الآن نستقصي مفهوم الأخلاق وفكرة حقوق الإنسان اللذين تستهدي هذه المواقف بهديهما. يصعب حصر اغناتيف داخل هذه الأطر، لأن وجهة نظره، من ناحية، انتقلت إلى اليمين خلال فترة خمسة وعشرين عاما أو أكثر. ومع أن كتابه الأول تبنى مقاربة اشتراكية معتدلة للرأسمالية الصناعية في إنكلترا، إلا أنه سرعان ما تخلى عن هذا الموقف، ليلامس الديمقراطية الاجتماعية المعتدلة، قبل أن يستقر، في الوقت الراهن على الأقل، في فردانية السوق الحر الليبرالي[18].

كثيراً ما يزعم اغناتيف (بالطبع) أن مقاربته أخلاقية لا سياسية. ويحاول موضعة مبدئه حول حقوق الإنسان خارج نطاق السياسة[19]. لكن يتعذر أن يقنع ذلك أحدا، لا بسبب المواقف السياسية الفعلية التي يتبناها في مجالي السياسة الخارجية والحرب فقط، بل في ضوء الخطاب المتحزب الذي ألقاه مؤخرا أمام اجتماع ممثلي الحزب الليبرالي الكندي[20]. ومع ذلك، دعونا نحاول الآن تحليل آرائه حول الأخلاق وحقوق الإنسان تبعا لشروطها الخاصة.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يفتتح اغناتيف بالقول إن من المتوجب توفير أدوات تستخدم «لوقف المعاناة التي لا تستحقها الضحايا والقسوة الجسدية الوحشية». ومن أجل هذه الغاية، تسعى نشاطية حقوق الإنسان إلى «منع التعذيب، والضرب، والقتل، والاغتصاب، والاعتداء، وإلى تحسين أمن الناس العاديين إلى أقصى درجة ممكنة»[21]. والجدير بالملاحظة هنا أن ذلك يمثل مقاربة خلافية لحقوق الإنسان. فموقف اغناتيف «اسماني» حسب تعبيره هو، يتموضع ضمن تراث مبادئ الحرية السلبية. إذ إن الغرض من الحرية تبعا لهذا المنطق هو الدفاع عن الأفراد ضد المجتمع والحكومة. وهذا يتناغم مع ليبرالية السوق حيث تصبح حماية حق الفرد في زيادة حاجاته الخاصة إلى الحد الأقصى نقطة مرجعية للحرية. والتزاما منه بهذا الإطار، يجاهر اغناتيف بعدائه لـ«الحقوق الجمعية»، التي يعني بها منح حقوق مثل التعليم، والرعاية الصحية،

وتوفير الماء النظيف، والإسكان..الخ[22]. هنا يتعلق اغناتيف الفكرة الليبرالية الجديدة، الشائعة هذه الأيام لدى منظري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بأن الحقوق يجب أن تتمحور حول الأسواق الحرة وسيادة القانون، لا الحقوق الاجتماعية أو توفير الحاجات الاجتماعية. ومثلما تلاحظ وندي براون (وهي ملاحظة في محلها)، فإن خطاب اغناتيف حول الحقوق «يتقاطع بذلك مع ضرورات الإمبريالية الليبرالية والتجارة العالمية الحرة، ويشرعنهما معا»[23].

لكن حتى تعريف اغناتيف الضيق، حيث تتحصر حقوق الإنسان في منع القسوة والمعاناة عن الضحايا الذين لا يستحقونهما، فإن السؤال الحاسم هو كيف سنفعل ذلك؟ ماذا لو أمكن لبعض الوسائل المفضية إلى هذه الغاية المزعومة ـ مثلا: الغزو العسكري ـ أن تؤدي إلى مقتل عشرات الألوف من المدنيين (وهذا أمر منطقي ومتوقع) وانهيار أكيد في النظام الاجتماعي؟ لا يوفر مبدأ اغناتيف حول حقوق الإنسان أي معيار أخلاقي ـ فلسفي في هذا السياق. وبدلا من ذلك، يعرض حكما براغماتيا ـ مثيرا للشبهة ـ بأن بمقدور القوة العسكرية الأمريكية وحدها، كما هو متوقع، أن تشجع وتروج حقوق الإنسان في المناطق التي يسود فيها حكم «البرابرة». لكن لاحظ: هذه إضافة مفرضة لنظريته. إذ لا يمكن في أي سياق القول إنها تدفق من أي من تأملاته حول حقوق الإنسان بحد ذاتها. علاوة على أن هناك آخرين توصلوا انطلاقا من مبدأ الحد من القسوة والمعاناة إلى نتائج معاكسة كلية فيما يتعلق بالحرب الإمبريالية. وبالتالي فإن العدد الكبير من المزاعم المعلنة لاغناتيف حول حقوق الإنسان تفتقد أي رابط يمكن إثباته مع دعمه للإمبراطورية وتأييده للحرب الإمبريالية.

هذا مناسب ومريح بالطبع نظرا لأن الهوة بين الخطاب الأخلاقي المنمق والدفاع عن الإمبراطورية تسمح لاغناتيف بإنتاج العبارات المبتذلة الفارغة وكأنها تحتوي الإرشاد الأخلاقي الحقيقي. فالخيارات الأخلاقية الواقعية، التي تشمل دراسة التاريخ ومعايرات تقيس الاختطار الإنساني الحقيقي، لا تدخل المعادلة

أبدا. إذن، يمكن لاغناتيف أن يستخدم لغته الطنانة لوصف العالم بأنه أفضل حالا بدون صدام حسين، بدون الاضطرار للاعتراف بكلفة هذه النتيجة: خمسة وعشرون ألف عراقي قتلوا نتيجة هذا الصراع المسلح منذ بدء الغزو الأمريكي، ومات أكثر من مائة ألف ـ كما هو مرجح ـ نتيجة تبعات وعواقب الحرب الأمريكية[24]. ولم يقدم أبدا أي نوع من الحساب التفاضلي لتقرير ما إذا كان موت عشرات الآلاف من الضحايا أمر مبرر أخلاقيا. وبدلا من ذلك، تُعرض تفاهات محاسن التخلص من صدام حسين بدون حتى الإشارة إلى حجم المعاناة الإنسانية التي استتبعها لزوما مسار الفعل المفضل لدى اغناتيف ـ الحرب والاحتلال.

لكن اغناتيف لا يظهر اعتبارا كبيرا للناس العاديين في مناطق الصراع العسكري. فاهتمامه مركز على أمن الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص. يكتب مثلا، مجترا التفكير بـ«موطن الضعف» الجديد الذي تعاني منه أمريكا في العالم:

حين نظر مخططو البحرية الأمريكية جنوب قناة السويس، لم يجدوا أمامهم سوى خيارات سيئة. فجميع المحطات المحتملة لإعادة التزود بالوقود ـ السودان، الصومال، جيبوتي، ارتيريا، اليمن ـ تعتبر أماكن خطرة للسفن الحربية الأمريكية. وكما أظهر الهجوم على المدمرة «كول» بجلاء لا لبس فيه، لا يمكن لأي من الحكومات في محطات التوقف ذات الاستراتيجية الحيوية هذه أن تضمن أمن وسلامة زوارها الإمبراطوريين[25].

المركزانية الإمبريالية هنا فكرة معقدة ومتطرفة يصعب تخيلها. فما يهم فيما يتعلق بالقرن الإفريقي والمناطق المجاورة هو أنها غير آمنة من وجهة نظر إمبراطورية. أما النظرة المحدقة التي يخضع لها اغناتيف إفريقيا والشرق الأوسط فهي نظرة «مخططي البحرية الأمريكية». إذ أن هواجسهم وأولوياتهم ومدركاتهم هي المهمة. وليس في ذلك شذوذ عن القاعدة. فهو يختزل بانتظام

مشكلات العالم إلى قضايا تهم «أمننا وسلامتنا». في مقالة كتبها في «نيويورك تايمز» حول قرارات السنوات القادمة، يعلن: «الخيارات تتعلق بالمخاطر التي تستحق أن نجازف بركوبها حين يعتمد أمننا وسلامتنا على الجواب»[26]. ومع أنه يشير بين الحين والآخر إلى سلامة الآخرين، لكنه يفعل ذلك بطريقة انتهازية. فالشعوب الأخرى، كتلك الموجودة في القرن الإفريقي مثلا، تغيب عن النظر بانتظام في رواية وحسابات اغناتيف، مثلما رأينا في الفقرة التي أوردناها آنفا. وحين تعاود الظهور، إذا ظهرت أصلا، فإما أن تكون جماعات من الإرهابيين و«البرابرة» أو ضحايا بكماء يتحدث اغناتيف بلسانها.

يمكن لاغناتيف في الحقيقة أن يجسد «صبي إعلانات» للدعاية لمشاغل واهتمامات نظرية ما بعد الكولونيالية، وتركيباته البنائية الإمبريالية لـ«الآخر» تخضع طائعة بشكل فظ لثنائيات نحن/ هم والذات/ الآخر، التي انتقدها بحدة المؤيدون للنظرية[27]. وحتى محاولته التعامل مع مشكلة التضامن الإنساني، «حاجات الأغراب» (1984)، أسكتت وهمشت «الآخرين»، واستولت على أصواتهم واستغلتها لصالح غاياته. إذ ينطلق كتاب «حاجات الأغراب» من القلق من أن تكون خطابات الحقوق (من ذلك النوع الذي يعتنقه اغناتيف حاليا) «فقيرة كوسيلة للتعبير عن حاجات الأفراد للجمعية»[28]. ولأن أسه المنطقي قائم على الأفراد المذررين، يفتقر مبدأ الحقوق الليبرالية إلى لغة للتعبير عن المجتمعية البشرية والاعتماد المتبادل والتضامن الإنساني. هنالك بالتأكيد ميزة معتبرة في هذا التشخيص. لكن حين يتعلق الأمر بمناقشة هؤلاء «الآخرين»، يبدو حتى هذا العمل، الذي يمثل جهده الوحيد المكرس لـ«الأغراب»، أحادي المنطق تماما. ويبدو أنه عاجز عن الحوار مع المضطهدين في الجنوب، بل حتى عن سماع أصواتهم. وبدلا من ذلك يتكلم مع نفسه. ويعلمنا أن خارج «العالم المتقدم» هناك «أغراب على أبوابنا» فما إن تخطو خطوة خارج «منطقة الأمان ـ العالم المتقدم ـ حتى تلقاهم، بأيديهم الممدودة، وأجسادهم المهزولة، ومنظرهم الكئيب، صامتين أو صاخبين في

منطقة الخطر»(29). هذه الفقرة الغريبة طافحة بالصور المجازية الكولونيالية. فهؤلاء «الآخرون» الخطرون، الذين اختزلوا إلى أعضاء جسدية خرساء (يمدون أيديهم المهددة للإمساك بنا). يصدرون أصواتا مرعبة (صاخبة). أو يبقون «صامتين» (ولا فرق فعليا بين الصخب والصمت). وحين نأخذ بالاعتبار أن الكلام واللغة ملمحان مميزان للبشر، فإن هذا التشخيص يقتضي ضمنا أن هؤلاء الأغراب المقيمين خارج العالم المتقدم أدنى مرتبة من البشر ـ وهذا تلميح تأكد حين أعلن اغناتيف أن كل ما يجمعنا معهم هو ما «يجمعنا مع الحيوانات»[30].

لكن مايكل اغناتيف رجل طيب محترم. فإذا كان هؤلاء الناس غير قادرين على التحدث نيابة عن أنفسهم، فإنه سيحمل عبء التحدث باسمهم. فهو بالرغم من كل شيء ليس فاقدا للنطق. والكلمات، كما يشرح «هي التي تعطيني الحق بالتحدث باسم الأغراب»[31]. ولأنه غير قادر على اكتشاف بشر ناطقين بين «الآخرين» في منطقة الخطر (في القرن الإفريقي). فسوف يكون هو صوتهم الناطق. هذه الممارسة النمطية في النرجسية الإمبريالية. وهذا الافتراض الكولونيالي المسبق بأنه يعرف حاجات ورغبات «الآخر»، أصبحا علامة مميزة له. في وصفه لرحلة إلى أفغانستان، يأخذنا اغناتيف إلى لقاء عابر مع عامل بناء في كابول. يكتب: «من المبالغة القول أن عامل البناء يريدنا ـ نحن الكفار ـ هنا. لكن أجرؤ على القول أنه يعرف حاجته إلينا»[32]. وبالطبع لا يقدم دليلا لهذا الزعم. لكن بعد أن يحول هؤلاء «الآخرين» إلى كائنات بكماء، تختزل مشكلة الدليل إلى ما يختار اغناتيف أن يدعي نيابة عنهم.

قبل عشرين سنة، أعلن اغناتيف في «حاجات الأغراب» أن «هناك قلة من الافتراضات المسبقة في العلاقات الإنسانية أشد خطورة من فكرة أن إنسانا يعرف حاجات إنسان آخر أفضل منه. في السياسة، يعتبر هذا الافتراض مسوغا لتجاهل ما يفضله الآخرون ديمقراطيا ومبررا لتحقير وتحطيم الحرية»[33]. هذه السياسة الخطرة هي التي يمارسها بالضبط اغناتيف اليوم ـ والأخطار التي

يلمح إليها قد تفاقمت حدتها، باعتبار أن افتراضه المتغطرس يستخدم كذريعة لتبرير الإمبريالية والحرب.

يوصلنا ذلك كله إلى فكرة اغناتيف عن الأخلاق. لأن كاتبنا المحترم يكرر الزعم بأن أحكامه تتمحور حول الاعتبارات الأخلاقية. كتب يقول: «الأخلاق مهمة لتحديد الهوية التي ندافع عنها وتسمية الشيطان الذي نجابهه. النقطة المهمة في الأخلاق هي تمكيننا من مواجهة واقع الشر بدون الرضوخ لمنطقه، ومحاربته بأهون الشرين المنظم دستوريا، دون السقوط ضحية للشر الأعظم» (34). بمقدورنا بالتأكيد تحدي هذا التعريف ـ ماذا حصل لمسألة الحياة الفاضلة مثلا؟ ـ لكن دعونا نأخذه كما هو للحظة. ما يزعمه اغناتيف هو أن مبادئه الأخلاقية، الأخلاق التي تدفع به لاحتضان الإمبريالية العسكرتارية الأمريكية، تمكننا من محاربة الشر «بأهون الشرين المنظم دستوريا». وهذا بالطبع عودة إلى الزعم بوجود قيود أخلاقية مفروضة من قبل المؤسسات الحرة على الفظائع الأمريكية. الفظائع الأمريكية أهون الشرين، لأننا ـ كشعب حر ـ نقيدها بواسطة الكوابح والتوازنات الدستورية. إذن، دعونا نختبر مبادئ اغناتيف الأخلاقية المزعومة وفقا لهذه الأسس.

فظائعهم وفظائعنا: جدل الخير والشر عند اغناتيف

لسوف أبدأ بالسجل المرعب في فيتنام والهند الصينية، سيما وأن اغناتيف يستخدم مرارا وتكرارا معارضته لحرب أمريكا في فيتنام كدليل على أوراقه الثبوتية التقدمية. لكن ما يثير الفضول أن رواية اغناتيف لحقبة فيتنام تتحاشى ذكر حقائق أساسية مثل جرائم القتل الجماعي. فبالرغم من كل شيء، تتراوح التقديرات لعدد الذين ذبحتهم آلة الحرب الأمريكية بين مليونين وأربعة ملايين وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 1960 ـ 1975 (35). الأمر الذي يعتبر مذبحة جماعية ارتكبتها أقوى إمبراطورية تقنية ـ عسكرية في العالم بحق مجتمعات فلاحية بسيطة على الأغلب. ومن اللافت أن اغناتيف يتدبر أمر تناسي ذلك كله،

واصفا الكارثة الفيتنامية باعتبارها محاولة مخفقة «للحفاظ على جمهورية ديمقراطية في جنوب فيتنام»، في عملية تعديل وتنقيح تاريخية مريعة لا تتنازل حتى لذكر «النابالم»، أو المواد السامة المبيدة التي استخدمت لتعرية المناطق الغابية، أو مذابح المدنيين[36]. وفي الحقيقة، يبدو أن الاشمئزاز الأخلاقي من المعاناة الهائلة للشعب الفيتنامي لا يظهر في رواية اغناتيف للسبب الذي دفعه لمعارضة حرب فيتنام: ولا أي اهتمام معلن بالحقوق الديمقراطية لشعوب جنوب شرق آسيا[37]. بدلا من ذلك، يذكر أن ما أقلقه، وما دفعه إلى الانضمام إلى الاحتجاجات المناهضة للحرب، كان اعتقاده الراسخ «بعدم وجود وسيلة لإنقاذ حكومة فيتنام الجنوبية الضعيفة الفاسدة»[38]. لقد كانت الحرب الأمريكية على فيتنام كما يبدو قضية نبيلة تعرضت للفساد، هدفا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا (إقامة جمهورية ديمقراطية في الجنوب!) جرى العمل على تحقيقه بطريقة خرقاء. ويتعذر هنا أن يكون غياب المستعمَرين ـ معاناتهم، وطموحاتهم، ومقاومتهم ـ أكثر اكتمالا. وهذا (إلغاء حقيقة وجود «الآخرين» المستعمَرين) مضمون متكرر في دفاعات اغناتيف عن الإمبراطورية مثلما رأينا.

ومع ذلك، يمكن تقديم الحجة على أن فيتنام كانت استثناء، انحرافا ضلاليا عن الصراط. لهذا، دعونا نأخذ مثالا له ارتباطات واضحة ومباشرة (أكثر من سواه) مع احتلال الولايات المتحدة للعراق: السلفادور. الصلة هنا تتعلق بالأفراد والسياسة. فقد قام عدد من كبار المستشارين العسكريين الأمريكيين الذين قدموا النصح للحكومة العراقية في حربها ضد المتمردين، بشحذ خبراتهم المهارية في حملة محاربة التمرد في السلفادور بين عامي 1980 ـ 1991، حيث دعمت الولايات المتحدة الحكومة اليمينية في حربها الأهلية الوحشية ضد المتمردين اليساريين. الشخص المحوري المعني هو جيمس ستيل، القائد العسكري الأمريكي خلال فترة محاربة التمرد في السلفادور، الذي يقدم خدماته الآن في المعركة ضد المتمردين في العراق[39]. وعبر مهمة كان يؤديها في السلفادور، قاد ستيل القوات الأمريكية الخاصة التي وفرت التدريب والمشورة للجنود المؤيدين

للحكومة وفرق الموت شبه العسكرية. ومثلما هي الحال في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، كانت عمليات التعذيب، والانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان، وذبح المدنيين، من التكتيكات العادية/ الروتينية بالنسبة لهذه القوى المدعومة من الولايات المتحدة. ومثلما ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية:

بين عامي 1980 ـ 1991، شهدت السلفادور نزاعا مسلحا أدى إلى ارتكاب انتهاكات فظيعة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما فيها الإعدامات بدون محاكمة وغير ذلك من عمليات القتل غير القانونية، و«الاختفاء»، والتعذيب. وكان من بين الضحايا المدافعون عن حقوق الإنسان، وأعضاء النقابات العمالية، والمحامون، والصحفيون، ومعارضو الحكومة (فعلا أو افتراضا)، والمدنيون العزل الأبرياء الذين لم يتورطوا في النزاع بشكل مباشر. استهدفت قرى بأكملها من قبل القوات المسلحة وذبح سكانها. وسقط الأطفال ضحايا للإعدامات بدون محاكمة أو «اختفوا» كليا[40].

على نحو إجمالي، تعرض حوالي 75 ألف مدني للتعذيب والإعدام خلال النزاع، وذلك تبعا لتقديرات منظمة العفو الدولية. أما تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (1983) فوجد أن الجنود الذين تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة يتحملون مسؤولية الغالبية الساحقة من هذه المجازر والوفيات بين المدنيين، بما فيها اغتيال المطران روميرو، وأربع راهبات أمريكيات، وستة قساوسة يسوعيين. كما أكدت الأمم المتحدة أن أكثر من ثلثي الضباط والعسكريين الستين المدانين بارتكاب أكثر الفظائع دموية تدربوا في «كلية الأمريكيتين» التي تتخذ من فورت بيننغ (بولاية جورجيا) مقرا لها. وشارك عشرة من خريجي «الكلية» في المذبحة المروعة التي ذهب ضحيتها ألف مدني في قرية الموزوتي في السلفادور[41]. لكن لم يمنع ذلك كله الحكومة الأمريكية من تقديم ستة مليارات دولار على شكل مساعدات للحكومات السلفادورية وجنودها خلال الحرب الأهلية. وفي الحقيقة، يبدو أن واشنطن قد تشجعت بهذه التكتيكات

الوحشية، التي جرى تلقين وتدريس العديد منها في «كلية الأمريكيتين» واستخلصت من كتيبات وكالة المخابرات المركزية الإرشادية، أو من نصائح المستشارين العسكريين الأمريكيين على الأرض. بل عمل هؤلاء المستشارون بشكل مباشر مع الدكتور هيكتور انتونيو ريفالادو، طبيب الأسنان السلفادوري سيئ الذكر الذي لقب بـ«دكتور الموت» بسبب استخدامه الكماشات لقلع أسنان ضحاياه، قبل أن يعدموا[42].

لم تكن السلفادور حالة معزولة. ومثلما ذكر تقريران يتصفان بالشجاعة والجرأة أوردتهما صحيفة «بالتيمور صن» عام 1995، كانت الولايات المتحدة مرتبطة بصلات حميمة مع ممارسي عمليات التعذيب والقتلة المجرمين الذين يحظون برعاية الدولة في هندوراس، خصوصا الكتيبة 316، وهي وحدة عسكرية سرية ضمت فرق الموت. هنا، تتبدى رابطة أخرى مع العراق و«الحرب على الإرهاب»، نظرا لأن السفير الأمريكي في هندوراس آنذاك، جون نيغروبونتي، لعب دورا مركزيا في العراق مؤخرا، ثم عينه بوش مديرا للاستخبارات الوطنية عام 2005. وذلك بالرغم من حقيقة أن نيغروبونتي حاول، مثلما أشار مراسلو «بالتيمور صن»، إخفاء تورط الولايات المتحدة في عمليات «المطاردة، والخطف، والتعذيب، وقتل المشتبه بقيامهم بأنشطة هدامة» في هندوراس. وفي معرض وصفهم للممارسات الأمريكية ـ الهندوراسية، ذكروا أيضا:

وحدة الاستخبارات المعروفة باسم الكتيبة 316، استخدمت أجهزة الصدمة والخنق في عمليات الاستجواب. وكثيرا ما يعرى السجناء، وحين تنتفي الحاجة إليهم يقتلون ويدفنون في مقابر جماعية. والوثائق التي نزعت عنها السرية مؤخرا، وغيرها من المصادر الأخرى، تظهر أن وكالة المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية كانتا على علم بالعديد من الجرائم، بما فيها الاغتيال والتعذيب، لكن الولايات المتحدة تشبثت بدعمها للكتيبة 316 وتعاونت وتواطأت مع قادتها[43].

قد يعترض بعضهم بالقول إن اغناتيف لم يدرس الأمريكيتين ـ وهذا يشكل

في حد ذاته كشفا صادما حول شخص يبشر باسم الإمبراطورية الأمريكية. لكن، وكما لاحظت آنفا، لا يقتصر الأمر على الأمريكيتين فقط، لأن كل شخص ساعد وحرض القوات السلفادورية والهندوراسية المدانة بممارسة عمليات التعذيب والقتل الجماعي يعمل الآن باسم الولايات المتحدة في العراق. علاوة على ذلك، هنالك أشخاص آخرون ارتكبوا أولا جرائم موثقة في أفغانستان ـ التي لم يكتب عنها اغناتيف ـ قبل أن ينتقلوا إلى العراق. وهناك أيضا برعوا في فن التعذيب. لنفكر بالتقرير التالي الذي أوردته «نيويورك تايمز» حول جريمة قتل ارتكبها حراس أمريكيون هناك عام 2002:

حتى بالرغم من احتضار شاب أفغاني أمامهم، استمر السجانون الأمريكان في تعذيبه.

كان السجين نحيلا في الثانية والعشرين ويعمل سائق سيارة أجرة ومعروف باسم ديلفار، نقل من زنزانته في معتقل باغرام (بأفغانستان) في الساعة الثانية فجرا، لاستجوابه حول هجوم بالصواريخ على قاعدة أمريكية. حين وصل إلى غرفة التحقيق، قال المترجم إن رجليه ترتجفان بشكل خارج عن السيطرة وهو يجلس في الكرسي البلاستيكي وقد أصاب الخدر ذراعيه. إذ كبل رسغاه وربطا إلى أعلى الزنزانة معظم ساعات الأيام الأربعة الماضية.

طلب ديلفار جرعة ماء، فالتقط أحد المحققين، الأخصائي جوشوا كلاوس (21) سنة، عبوة ماء بلاستيكية كبيرة، لكنه أحدث ثقبا في قعرها أولا. كما قال المترجم، وحين حاول السجين فتح الغطاء بأصابعه الواهنة، اندلق الماء على ثيابه البرتقالية. ثم استعاد المحقق العبوة وبدأ يرش الماء على وجه السجين. صاح المحقق «هيا اشرب! اشرب»، والسجين يكاد يختنق.

وبأمر المحققين، حاول حارس إجبار الشاب على الركوع، لكن رجليه، بعد عدة أيام من الضرب المبرح، لم تمكناه من ذلك. وأبلغ المحقق ديلفار أن بمقدوره رؤية طبيب بعد الانتهاء من التحقيق. وحين أعيد أخيرا إلى زنزانته، أمر الحراس

بتقييده إلى سقفها.

قال المحقق كلاوس «اتركوه!».

مرت عدة ساعات قبل أن يفحص طبيب الإسعاف ديلفار. وبحلول ذلك الوقت كان قد مات وتخشبت جثته[44].

مرة أخرى نؤكد على أن مثل تلك الحادثة كانت واحدة من العديد من حوادث القتل التي تعرض لها الأفغان من قبل الجنود الأمريكان، والتي بذل المسؤولون الأمريكيون جهودا دؤوبة لإخفائها[45]. وكان سلوكهم هذا متوقعا تماما. ومما يجدر تذكره بالرغم من كل شيء أن ستة كتيبات إرشادية في «كلية الأمريكيتين» أيضا أوصت بشكل سافر بإعدام رجال حرب العصابات، والسجن اعتمادا على أدلة مزورة، واستخدام أساليب الإكراه والإجبار والابتزاز[47]. لكن اغناتيف يربط مصيره/ ويتحالف مع هذه الأنماط والمقاربات دون أي إشارة تلميحية إلى سجلاتها التاريخية ـ المتوفرة في المجال العام لكل من يريد أن يعرف. ويندفع للاستشهاد بأفغاني أو عراقي يؤيد الاحتلال الأمريكي، دون أن يتنازل لمناقشة أحوال الآلاف الذين تعرضوا للسجن أو التعذيب أو القتل[47]. فهو يتشبث بوثنه، بفكرته عن الإمبراطورية. ويجب ألا تتكدر بوقائع وحقائق تمويل وتدريب الولايات المتحدة لفرق الموت أو السجانين وأعمالهم الشريرة.

وماذا عن افتضاح الفظائع التي ارتكبت في «أبو غريب»؟ ما الذي سيقوله اغناتيف عنها، وهو المنشغل بهاجس حقوق الإنسان؟ لو بدأنا بالأدلة نجد أن الهيئة الدولية للصليب الأحمر تذكر في تقاريرها أن السجناء في «أبو غريب» تعرضوا لانتهاكات فظيعة، مثل تغطية رؤوسهم ووجوههم، وتقييد أيديهم فترات طويلة، والضرب بالأدوات الصلبة، والصفع، واللكم، والركل، والحرمان من النوم، والإذلال الجنسي، بما في ذلك الإجبار على الاستمناء أمام السجانات، وتشكيل أهرامات بشرية بأجسادهم العارية، إضافة إلى أشكال متنوعة من الانتهاكات النفسية التعسفية المتواصلة[48]. أما التقرير المكون من 171صفحة الذي

أصدرته هيئة عسكرية أمريكية برئاسة الجنرال جورج فاي فقد وصف بمزيد من التفاصيل حوادث وحشية تعرض فيها السجناء للاغتصاب، ودرجات حرارة قصوى، ووضعت حول رقابهم أطواق جرهم السجانون بواسطتها كالكلاب وهم عراة. وعذبوا بالصدمات الكهربائية على أعضائهم التناسلية. وبعد قراءة مئات الصفحات التي توثق الحالات التي تعرض فيها السجناء للضرب والإذلال، يستحيل على القارئ النزيه عدم استخلاص حقيقة وجود نظام منهجي للمعاملة الوحشية ومنطق للتعذيب ينفذان في المعتقلات، حيث يخضع السجناء لشعور قوي بالعزلة والعجز (وهما من الوظائف المهمة لتغطية العينين والوجه والرأس). ومن أجل كسر إرادة السجناء، يؤكد المحققون العسكريون والسجانون سيطرتهم المطلقة على مظاهر الحياة الأساسية كلها: الطعام، اللباس، النوم، التبول، التبرز، النور، الحرارة، التواصل الإنساني، الكرامة.

هذه الأساليب التكتيكية جزء من سياسة منهجية أعدها وشرح أسسها كتيب إرشادي أصدرته وكالة المخابرات المركزية عام 1963 بعنوان «استجواب مكافحة الجاسوسية»، وليست حالات متطرفة أو أفعال استثنائية ناجمة عن بعض «التفاحات الفاسدة». وفر هذا النص، الذي ظل دليلا مرجعيا للمحققين العسكريين الأمريكيين طيلة أكثر من أربعين عاما، النموذج المعياري الذي احتذته انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في «أبو غريب»[49]. وليس من المفاجئ إذن، حين يكشف اتحاد الحريات المدنية الأمريكية أن أساليب الاستجواب غير القانونية قد صادق عليها كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق[50]. أما منطق التعذيب الذي مارسه العسكر الأمريكان فقد صورته ايلين سكاري برؤية ثاقبة مشهودة في كتابها المهم «الجسد يتألم». تلاحظ الكاتبة أن التعذيب لا يسبب الألم فقط، بل يرسخ أيضا علاقة هيمنة تتحول فيها الضحية إلى كائن أخرس، مجرد جسد يعاني ويتوجع، بينما يستولي الجلاد على الكلام كله، ويبرز كصوت مفرد للقوة والسلطة. وتؤكد أن «الهيمنة المطلقة تتطلب أن تصبح أرضية

السجين مادية/ جسدية على نحو متزايد وأرضية الجلاد لفظية، بحيث يتحول السجين إلى جسد ضخم بدون صوت والجلاد إلى صوت ضخم.. بدون جسد» [51]. هذا هو بالضبط منطق التعذيب الذي يمارسه الجنود الأمريكيون ـ بالاقتران مع الإذلال الجنسي والقتل. إنه أيضا الواقع الحقيقي لمقولة «أهون الشرين» التي يتبناها اغناتيف، رغم رفضه الاعتراف بذاك الواقع، ناهيك من الدفاع عنه.

لا يصفح اغناتيف عن التعذيب طبعا. لكنه يتعامل معه كانحراف عن جادة الصواب، حين يشكل، كما رأينا، جانبا متسقا ومتوقعا تماما من السياسة الأمريكية الراسخة. أي نوع من الأخلاق تلك التي تعجز عن توقع نتائج لا أخلاقية مرجحة للسياسات التي نؤيدها وندافع عنها؟ ما الذي تعنيه لاغناتيف حين يعلن، بعد وقت طويل من أبحاثه المستفيضة حول الأخلاق: «أدرك الآن أن النوايا والمقاصد تشكل فعلا التبعات والعواقب»؟ [52]. الآن؟ كيف يمكن لمن قرأ ودرس وفكر بالأخلاق أن يعتبر اكتشاف أهمية النوايا والمقاصد كشفا ملهما جديدا؟ لكن حتى في حالة التشوش والارتباك حول النوايا/ المقاصد، فإن نظرة عابرة على السجل التاريخي تكفي لردع اغناتيف عن الاصطفاف مع العسكرية الإمبريالية الأمريكية وممارسات التعذيب التي تقوم بها. ولنفترض جدلا أنه الآن مصدوم ومكروب ومغموم بسبب الفضائح التي تكشفت مؤخرا، ولذلك ربما نتوقع منه أن يحاسب نفسه بشكل فعلي ونزيه. لكن، بدلا من ذلك، كانت ردود أفعال اغناتيف على الأدلة الدامغة التي تثبت الانتهاكات والتعذيب مراوغة في أفضل الأحوال. ففي البداية، حاول الإشارة إلى أن التكتيكات «التي لا تتجاوز حد الحرمان من النوم، والضوء الدائم أو الظلام الدائم، والضجيج المشوش، والعزلة» تشكل جميعا «وسائل إجبار وإكراه لا تعذيب، ولربما تجد تبريرها في مبدأ أهون الشرين» [53]. ومن اللافت أن هذا هو بالضبط التمييز الذي استخدمه وزير الدفاع رمسفيلد حين ادعى أن ما حدث في «أبو غريب» يشكل

«انتهاكا» لا «تعذيبا»[54]. يبدو أن القضية المفتاحية هنا هي هل مورس التعذيب المؤلم الجسدي أم لا[55]. أما حقيقة أن هذا التمييز لا تقبله المواثيق والمعاهدات الدولية حول التعذيب فيبدو أنها لا تقلق اغناتيف (ولا رمسفيلد). وعلى سبيل المثال، فإن «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الأخرى» (1984) التي وقعت عليها الولايات المتحدة، تعرف التعذيب بأنه «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف». ولربما أصبح ذلك أيضاً غير ذي صلة.

ما إن أصبح الدليل على التعذيب الجسدي والنفسي في «أبو غريب» دامغا ولا يدحض، حتى حاول اغناتيف اللجوء إلى استراتيجيات جديدة. شملت الأولى أسلوبا كتابيا طقسيا مترافقا مع موقف أمريكي انتصاري على طريقة ريغان. أما أكثر مقالاته تبريحا وكربا حول الفضائح التي تكشفت في «أبو غريب» مثلا، فقد استطاع أن يختتمها بملاحظة تعبر عن التكبر الإمبريالي. ففي معرض تعليقه على إطراء وامتداح رونالد ريغان في أعقاب موت الرئيس السابق، يقول: «من الأمور الجيدة أن ترغب أمريكا بأن تكون أفضل مما هي عليه، وأن يمنحها وفاة رئيس فسحة أسبوع لإحياء الإيمان بذاتها»[56]. فأمريكا المسكينة، التي هزتها فضائح «أبو غريب»، استعادت الآن الشجاعة للقيام بأعمالها الصالحة بفضل حدادها الجماعي على رئيس ميت. ولم يلمح أبدا إلى سجل ريغان في السلفادور أو هندوراس، على سبيل المثال لا الحصر. ولا فرق الموت، ومبيعات الأسلحة غير القانونية، وتغطية البيت الأبيض عليها: لا ليس لأي من الحقائق والوقائع التي حدثت في عهد ريغان وجود في عالم اغناتيف. وبدلا من ذلك يقوم بالترويج لعالم خيالي موهوم لا شيء فيه سوى مظاهر الاحتفال بعيد الاستقلال. فما يهم ليس عشرات الألوف الذين قتلوا أو «اختفوا» بفضل سياسات ريغان: المهم هو أن

الرئيس الذي «جعل الأمريكيين يستعيدون الثقة بأنفسهم» ربما يلهم ـ بموته ـ جولة جديدة من الاحتفاء بالذات في أمريكا. وبعد استرداد أمريكا وتخليصها من أخطائها، يتحول اغناتيف إلى الاستراتيجية الثانية، متابعا السير نحو وجهته كأنما «أبو غريب» مجرد هامش على ذيل القصة الحقيقية. في مقالة مكرسة لفضائع أشرطة الفيديو التي صورت عمليات الإعدام التي نفذها الإرهابيون في العراق، يشن اغناتيف هجوما لاذعا على «الإرهاب كفن إباحي»، ويظهر استحسانه لفكرة «الجلاد كإباحي». ونظرا لأن الجنود الأمريكيين ـ بالرغم من كل شيء ـ هم الذين التقطوا صور وأفلام الانتهاكات والإذلال في السجون العراقية، يكرس اغناتيف فقرة وجيزة واحدة (من بين إحدى وعشرين فقرة تشكل مقالته) لإباحية التعذيب. صحيح أنه يسجل نفوره من ممارسات الجنود الأمريكيين في السجن العراقي، لكن غرض مقالته هو دفن وإخفاء الانتهاكات الأمريكية والتقليل من أهمية التعذيب الذي مارسه الجنود الأمريكيون عبر الإشارة المضمرة إلى أن فظائعهم أسوأ من فظائعنا.

لربما يكون الأشد وقاحة أن تملص اغناتيف من الحمل الأخلاقي للتعذيب الذي مارسه الجنود الأمريكيون يتعارض مع مقولاته حول الموضوع في كتاباته الأخرى. ففي معرض صياغة حجته ضد التعذيب في كتابه «أهون الشرين»، استشهد بجين امري، وهو ناشط بلجيكي ضد النازية اعتقل، ثم عذب من قبل الشرطة السرية الهتلرية في أحد السجون البلجيكية، ثم على أيدي السجانين في معسكر اوشفيتز. ومثلما لاحظ اغناتيف بأسلوب مؤثر، فإن امري، وهو يتأمل في هذه التجارب المروعة التي وسمت بفظاعتها بقية حياته، «أصر على وجوب عدم النظر إلى التعذيب في الحالات الفردية كانحراف نفسي ـ جنسي يعاني منه جلاد معين، بل كمفتاح لتحديد هوية المجتمع المسؤول عنه»[57]. ومن الواضح أن الملاحظة الأخلاقية ذاتها يجب تطبيقها على الولايات المتحدة وممارسات التعذيب التي ترتكبها باسم الإمبراطورية. ولا يمكننا تجنب استنتاج قناعة

مفادها أن التعذيب يجب رؤيته «كمفتاح لتحديد هوية» المجتمع الأمريكي والإمبريالية الأمريكية، إلا إذا كنا على استعداد للمصادقة على تبني معيار مزدوج ولا شيء سواه. لكن كلما انتظرنا تشخيصا وتحليلا، يلوذ مفكرنا المتعبد في محراب الوثن الإمبريالي، الثرثار حين يضع الأجندات، بالصمت المطبق.

بالنسبة للمسؤولية الأخلاقية في هذا المجال، لنقارن تحليل (الراحلة) سوزان سونتاغ لصور «أبو غريب» والواقع الحقيقي الذي فضحته. كتبت سونتاغ تقول: «الصور هي نحن. أي أنها تمثل حالات الفساد الجوهرية لكل احتلال أجنبي إلى جانب السياسات المميزة لإدارة بوش». وعند سبر وتفحص حضور الجنود الأمريكيين المبتسمين إلى جانب السجناء العراقيين الذين يتعرضون للانتهاكات والإذلال، أضافت: «إذا أردنا مقارنة ما تظهره هذه الصور فسنجد بعضا من صور السود من ضحايا الإعدامات بلا محاكمة في الفترة الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع وثلاثينيات القرن العشرين، التي تظهر الأمريكيين مبتسمين ومكشرين عن أنيابهم تحت الجثة العارية والمشوهة لرجل أسود أو امرأة سوداء وقد شنقت على شجرة خلفهم»[58]. لقد استطاعت سونتاغ، برؤيتها الثاقبة ودقتها المشهودة، موضعة تعذيب السجناء العراقيين على أيدي الأمريكيين المبتسمين في تراث ممتد من العنصرية ـ في الوطن وخارجه. لكن مثلما يتجاهل دفاع اغناتيف عن الإمبراطورية تاريخ الولايات المتحدة في التعذيب، يتعامى كذلك عن تراث العنصرية الأمريكية (والغربية). ولم يلمح أبدا إلى الممارسات العنصرية في قلب التاريخ الإمبريالي لأمريكا، حتى حين لفتت صور «ابو غريب» انتباهنا إلى حقيقته المحرجة والمحزنة[59].

أخيرا، ولأن اغناتيف يستحضر حقوق الإنسان بمثل هذا الانتظام، دعونا أيضا نلاحظ دعوى منظمة العفو الدولية الموثقة توثيقا جيدا والتي تؤكد أن معتقل غوانتانامو هو بمثابة «غولاغ عصرنا الحالي». وبعد الاستشهاد بالاعتقالات العشوائية إلى أجل غير محدود، وإساءة معاملة السجناء، والمحاكم القراقوشية،

والتعذيب، كملامح مميزة لحرب الولايات المتحدة على الإرهاب، أعلنت المنظمة أن عددا يقدر بمائة وخمسة وعشرين من المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس ووزير الدفاع، يمكن مقاضاتهم ومعاقبتهم وفقا للقانون الدولي[60].

لكن لا شيء يهم في ذلك كله. ولربما أصبح من الماضي وتجاوزه الزمن. وعلى أية حال، يبدو واضحا أن لا شيء يمنع اغناتيف من قرع الطبول دفاعا عن الإمبراطورية الأمريكية ـ لا الأكاذيب، ولا الخداع، ولا العنصرية، ولا التعذيب، ولا الانتهاكات المنهجية المنظمة لحقوق الإنسان. فهو متشبث بكل عناد بالدفاع عن المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى حد توبيخ وتأنيب ممثلي الحزب الليبرالي الكندي في مؤتمره العام بسبب رفضهم ـ حتى الآن ـ المصادقة على خطة جورج بوش للدفاع الصاروخي البالستي (المعروفة شعبيا باسم «ابن حرب النجوم»). قال لهم محرضا: «لا نريد لقراراتنا أن تسبب شرخا في منظومة القيادة للدفاع عن أمريكا الشمالية»[61]. وهكذا، باسم مبدأ «أهون الشرين»، يحرضنا على تقوية بنية القيادة العسكرية لأعظم قوة عسكرية في العالم ـ التي تحتفظ بألفي رأس نووي على أهبة الاستعداد، كل منها أقوى بعشرين مرة من القنبلة الذرية التي دمرت هيروشيما ـ واتخاذ مزيد من الخطوات لتصعيد سباق التسلح وعسكرة الفضاء[62].

نرجسية إمبريالية، رعب إمبريالي

هذه هي إذن النقطة الأخيرة في الإمبريالية التي يدافع عنها مفكرنا العظيم. إذ تنطلق من عبارات ابتذالية وردية حول المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان، لتتركنا مع دفاعات تافهة خرقاء عن إمبراطورية تمارس التعذيب، وتستخدم لتبرير الحرب الخداع والأكاذيب، وتدوس على حقوق الإنسان، وتطلق سباق تسلح جديد. وفي المسار، يحطم المدافع عن الإمبراطورية المنطق، ويراوغ الدليل، ويزعم التفوق الأخلاقي لبني جنسه، ويؤبلس «الآخرين».

وهكذا نعود إلى جوزيف كونراد، فبالرغم من جميع مثالب «قلب الظلام»، عرف بالحدس تحولات وتغيرات الهوية الإمبريالية التي تميز أمثال مايكل اغناتيف. أما مفتاح تصوير كونراد فهو أن الإمبريالي يبدأ بالكذب على نفسه ـ حيث يزدري الواقع الحقيقي لصالح وثنه المعبود. ومهما بلغ عمق إيمان اغناتيف بترهاته حول الأخلاق وحقوق الإنسان، فإن من الواجب قياس مزاعمه المعلنة بالجرائم وممارسات التعذيب التي ارتكبها أولئك الذين سماهم المحسنين للإنسانية ـ الذين تملص من جرائمهم ودافع عنها بشكل غير مباشر. إن حديث اغناتيف عن الأخلاق ليس سوى تدريب في الوهم الخيالي الإمبريالي من النوع الذي كان مألوفا لدى كونراد. ففي معرض وصف الأحاديث الدائرة بين الوكلاء الاستعماريين في إفريقيا، مثلا، يعلن بطل كونراد، مارلو، «أنها لم تكن واقعية، كحال كل شيء آخر ـ مثل ادعاء الإنسانية وحب الخير من جميع الأشخاص المعنيين، وحديثهم، وحكومتهم». وفي الحقيقة، كما يشرح مارلو، بالرغم من مزاعمهم المحلقة في السحاب، «لم يكن الغرض وراءها سوى ذاك الذي يدفع اللصوص لكسر خزنة وسرقة محتوياتها»[63]. الشيء ذاته ينطبق ـ طبعا ـ على الإمبريالية الأمريكية اليوم. فوكلاؤها وعملاؤها يتبنون أيضا المبادئ الأخلاقية للصوص الذين يسرقون خزنة. لكن جرائمهم، مثل تلك التي ارتكبها المستعمرون في حقبة سابقة، أكثر مهارة وأكبر قدرة على الإقناع. وهم بالطبع يقدمون التقارير، ويلقون الخطب، ويصدرون البيانات والإعلانات حول الحضارة، والحرية، والديمقراطية. لكنهم يختلفون عن الكولونيالي المهووس في راوية كونراد، كيرتز، في أنهم لا يتوصلون إلى الحقيقة أبدا. إذ إن كيرتز، بعد أن يكرس سبع عشرة صفحة لتقرير باسم «الجمعية الدولية لقمع العادات الهمجية»، يسجل أخيرا رعبا حقيقيا. يحدث ذلك عند نهاية تقريره، «مناشدته المؤثرة لكل عاطفة غيرية» حسبما يصفها مارلو. فجأة، بدت الكلمات الختامية والرسالة التي تنقلها وكأنها «تسفعك، وضاءة ومرعبة، مثل وميض برق خاطف في سماء صافية: «اقض على الوحوش جميعا!»

في اللحظة التي كتب فيها هذه الكلمات، قبيل موته بقليل، «نظر [كيرتز] إلى داخله» ليكتشف أخيرا أن «روحه مجنونة»[65]. ومن الممكن تطبيق هذه الحقيقة الكونرادية على اغناتيف. فالدفاع عن الإمبراطورية ـ وجرائم القتل، والسلب والنهب، والتعذيب، والخداع ـ يغير المدافعين أنفسهم. ومهما كانت القيم التي زعموا ذات مرة أنهم يمتلكونها، فإن الواقع الحقيقي لما يدافعون عنه يستحوذ عليهم، ويحولهم إلى شيء آخر يختلف عن مقصدهم. هذا هو الموضوع المحوري في «قلب الظلام»، الذي يعتبر ـ كما أسلفت ـ تحذيرا للمدافع الغربي عن الإمبراطورية لأن دفاعه عنها يجعله متواطئا معها في الجنون والرعب والترويع.

مايكل اغناتيف متواطئ أيضا في الجنون والرعب والترويع. لكن يبدو أنه لا يعرف ذلك. فنرجسيته الإمبراطورية تبقى على حالها ولا تتأثر بشيء. وبينما ترتفع أعداد القتلى، ويتعرض المدنيون للقتل والتعذيب، يستمر هو في الإعلان عن أنه يعمل من أجل «وقف أعمال التعذيب، والضرب، والقتل، والاغتصاب، والاعتداء، وتحسين أمن وأمان الناس العاديين إلى أقصى درجة ممكنة». وهو يتدبر أمر إقناع نفسه بأنه الضحية، البطل الأخلاقي المقدام الذي خسر أصدقاءه بسبب تأييده للإمبراطورية[66]. وبلغ ولعه بتأملاته الذاتية الخيالية حد الاستمرار بعناد في استبدالها بالواقع الحقيقي، والانحناء الأعمى أمام وثنه المعبود، فكرته عن الإمبراطورية، صورته الذاتية المتخيلة. أما نتيجة هذه العملية النرجسية فهي إلغاء «الآخرين»، خصوصا أولئك الذين يربك الاعتراف بهم الاستغراق في الذات الإمبريالية[67]. لكن، وعلى شاكلة جميع المتعبدين في محراب أوثانهم، تخفي الصورة الذاتية النرجسية لاغناتيف هولا أشد بشاعة ـ حقيقة آلة حرب إمبريالية تدرب فرق الموت، وتعذب السجناء، وتذبح المدنيين. لربما لن يتمكن اغناتيف أبدا من رؤية الحقيقة الساطعة. لكن يجب علينا نحن أن نراها. يجب أن نستمر في «سماع الصيحة الهامسة الهادرة ــ الرعب! الرعب!»[68]. كما ينبغي علينا تكرارها، بشكل عاجل وصوت عال. وخلال ذلك، سوف نحتاج إلى متابعة العمل على فضح الخداع والمراوغة والمنطق المعذب لأولئك الذين يصدرون اعتذارات دفاعية عن الإمبراطورية.

هوامش

1ـ انظر:

Michael Ignatieff, Empire Lite: Nation-building in Bosnia, Kosova and Afghanistan (Toronto: Penguin Books, 2003), p. 121.

2- Michael Ignatieff, "I am Iraq," New York Times Magazine, 23 March 2003.

3- Michael Ignatieff, Empire Lite, p. 31.

4- Ibid., p. 32.

5ـ اعترف بوجود حدود مميزة لانتقاد كونراد للاستعمار. ومن بين أشياء أخرى، تظل رؤيته منطلقة من مركزانية أوروبية مؤمنة بتفوق ثقافتها، حيث لا يبرز الأفارقة كعناصر فاعلة في المقاومة والانعتاق، كما أن استخدامه لمجاز الظلام يؤكد المخاوف من السواد. وبالرغم من هذه المثالب والنواقص، تقدم «قلب الظلام» انتقادا مدمرا لفلسفة وممارسة الإمبراطورية. للاطلاع على تقييم مشوق لهذا النص، انظر:

Edward Said, "Two Visions in Heart of Darkness," in Said, Culture and Imperialism (London: Chatto & Windus, 1993), pp. 20-35.

6ـ انظر:

Joseph Conrad, Heart of Darkness (Harmondsworth: Penguin Books, 1995), p. 20.

7ـ أشهر وصفين للتوثين هما الفرويدي والماركسي. فبالنسبة لفرويد، ينكر المتوثن الذكر حقيقة الاختلاف الجنسي، بينما يشمل توثين السلعة بالنسبة

لماركس إنكار (أو تناسي) أصل إنتاج السلع في نشاط العمل البشري. حول هذه النقاط، انظر:

David McNally, Bodies of Meaning: Studies on Language, Labor and Liberation (Albany, NY: State University of New York Press, 2001), pp. 66-71.

8- Ibid., pp. 84, 112, 118.

9- Michael Ignatieff, "Time to Walk the Walk," National Post (Toronto), 14 February 2003.

الموقف الأساسي ذاته عبر عنه اغناتيف في مقالته:

"The American Empire: The Burden," New York Times Magazine, 5 January 2003.

10ـ انظر:

Michael Ignatieff, "Second, Sober Thoughts," Toronto Star, 26 March 2004.

11- Michael Ignatieff, The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), p. 163.

12- Michael Ignatieff, "Second, Sober Thoughts".

13- Michael Ignatieff, "The Terrorist as Amateur," New York Times Magazine, 14 November 2004, p. 52.

14- Ibid.

15- Ibid., p. 58.

16- Michael Ignatieff, Empire Lite, p. 17.

17ـ يستخدم اغناتيف تعبير «بربري» أو «برابرة» ثمان مرات في الصفحات الإحدى والعشرين الأولى من كتابه «إمبراطورية خفيفة الوطأة».

18ـ تتوضح اشتراكية اغناتيف الملطفة في كتابه:

A Just Measure of Pain: The Penitentiary in the Industrial Revolution, 1750-1850 (Harmondsworth: Penguin Books, 1978).

الديمقراطية الاجتماعية المعتدلة/الليبرالية الإصلاحية الاجتماعية هما أفضل وصف لكتابه:

The Needs of Strangers: An Essay on Privacy, Solidarity and the Politics of Being Human (Harmondsworth: Penguin Books, 1984).

أما الفرادنية الليبرالية ذات التوجه اليميني فهي الفكرة المهيمنة في كتبه التالية:

Human Rights as Political Idolatry (2001), Empire Lite (2003), and The Lesser Evil (2004).

ويتمظهر موقع اغناتيف على يمين الحزب الليبرالي الاتحادي الكندي في محاضرته المعنونة «القيم الليبرالية في القرن الحادي والعشرين» التي ألقاها أمام مؤتمر الحزب في الثالث من آذار/ مارس 2005.

19ـ انظر:

Michael Ignatieff, Human Rights as Political Idolatry (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), p. 9.

20ـ انظر:

"Liberal Values in the 21st Century."

للاطلاع على تعليق حول هذا الخطاب انظر:

Jeffery Simpson, "The Sound of a Liberal Past, and a Martine Future," Globe and Mail (Toronto), 5 March 2005.

21- Ignatieff, Human Rights, p. 173.

22- Ibid., p. 90.

23ـ انظر:

Windy Brown, "'The Most We Can Hope For...': Human Rights and the Politics of Fatalism," South Atlantic Quarterly, 103, 2004, p. 461.

24ـ تقدير عدد القتلى بحوالي 25الفا (حتى تموز/يوليو 2005) مستمد من موقع:

WWW.iraqbodycount.org .

حيث تتوفر تفاصيل المصادر. أما تقدير عدد الوفيات بمائة ألف فيعتمد على عملية مسح واسعة النطاق لمعدلات الوفيات أجراها مركز دراسات الكوارث الدولية الطارئة واللاجئين في كلية الصحة العمومية بجامعة جون هوبكنز (في بالتيمور). انظر:

"Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq: Cluster Sample Survey," published online 29 October 2004 at:

http://image.thelancet.com/extras/04art10342web.pdf.

25ـ انظر:

Ignatieff, Empire Lite, p. 12.

26- Ignatieff, "I am Iraq".

27ـ مع أنني أنتقد معظم النظرية مابعد الكولونيالية، إلا أنها نجحت غالبا في إظهار الأنساق والعمليات المميزة التي يتم بها تهميش المقموعين

وأبلسة المضطهدين في العالم. أما إخفاقاتها فتتعلق غالبا بالتصميص الشمولي الذي ينزع التاريخانية والمادية عن المشكلات الأساسية ـ مثل الإمبريالية والطبقة الاجتماعية ـ التي تشكل الظرف مابعد الكولونيالي. انظر على سبيل المثال:

E. San Juan, Jr., Beyond Postcolonial Theory (New York: St. Martin`s Press, 1999).

28- Ignatieff, The Needs of Strangers, p. 13.

29- Ibid., p. 29.

30- Ibid.

31- Ibid., p. 142.

32- Ignatieff, Empire Lite, p. 108.

33- Ignatieff, Needs of Strangers, p. 11.

34- Ignatieff, Lesser Evil, p. 167.

35ـ بحلول عام 1970، قتل ما لا يقل عن 1.4 مليون فيتنامي، إلى جانب 600 ألف من الكمبوديين. في السنوات الخمس التالية من الحرب قتل أكثر من نصف مليون فيتنامي آخر. ولربما تكون الأرقام الحقيقية أعلى. انظر:

Frances Fitzgerald, Fire in the Lake: The Vietnamese and the American in Vietnam (New York: Vintage Books, 1989), p. 537.

بالنسبة لتقديرات أعداد القتلى في كمبوديا (600 ألف قتيل)، انظر:

John Pilger, "A War in the American Tradition," The Independent (London), 15 October 2001.

36- Ignatieff, Empire Lite, p. 116.

37ـ هذه بالطبع هي البواعث المحركة لحركة مناهضة الحرب الفعلية في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الاشمئزاز الأخلاقي والمعارضة السياسية أسهما في إجبار الولايات المتحدة على الانسحاب من فيتنام. هذا صحيح كله، لكن لا علاقة له بالركائز الأخلاقية للمؤسسات الأمريكية. وفي الحقيقة، بنيت المعارضة المتزايدة للحرب في الهند الصينية، واستدامت، ونظمت من قبل اليسار المناهض للإمبريالية ذاته الذي يظهر اغناتيف نحوه هذا القدر الكبير من العداء. انظر على سبيل المثال:

Fred Halstead, Out Now! A Participant's Account of the American Movement Against the Vietnam War (New York: Monad Press, 1978).

38- Ignatieff, "I am Iraq".

39ـ انظر:

Peter Maass, "The Way of the Commandos," New York Times Magazine, 1 May 2005.

40- Amnesty International, El Salvador: Peace Can Only Be Achieved With Justice (2001).

في حين أن منظمة العفو الدولية لا تتهم المتمردين اليساريين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أنها تحمل الجيش السلفادوري وفرق الموت المرتبطة به (المدعومين من الولايات المتحدة) مسؤولية كبرى عن قتل المدنيين.

41ـ انظر:

Jack Nelson-Pallmeyer, School of Assassins: Guns, Greed and Globalization (New York: Orbis Books, 2001), pp. 27, 11; and Leslie Gill,

The School of the Americas: Military Training and Political Violence in the Americas (Durham: Duke University Press, 2004), p. 137.

في مواجهة المعارضة المتزايدة. غيرت «كلية الأمريكيتين» اسمها مؤخرا لتصبح «معهد العالم الغربي للتعاون الأمني».

42- Jack Nelson-Pallmeyer, School of Assassins, pp. 9-10.

43ـ انظر:

Gary Cohn and Ginger Thompson, "Unearthed: Fatal Secrets," Baltimore Sun, 11 June 1995, available online at:

www.geocities.com/revenerazy/baltimoresun.html .

44- Tim Golden, "In U.S. Report, Brutal Details of 2 Afghan Inmates' Deaths," New York Times, 20 May 2005.

45- Tim Golden, "Abuse Inquiry Bogged Down in Afghanistan," New York Times, 22 May 2005.

46ـ انظر:

James Hodge and Linda Cooper, "Roots of Abu Gharib in C.I.A techniques," National Catholic Reporter, 5 November 2004, p. 12.

47ـ بالنسبة لافتضاح علميات الإعدام التي نفذها الجنود الأمريكيون في العراق انظر:

Doug Struck, "Former Marine testifies to Atrocities in Iraq," Washington Post, 8 December 2004.

48- Mark Danner, "The Logic of Torture," in Abu Gharib: The Politics of torture (Berkeley: North Atlantic Books, 2004), p. 27.

49ـ كما لاحظ مارك دانر إضافة إلى هودج وكوبر. وثق تحقيق أمريكي جديد انتهاكات واسعة النطاق في معتقل غوانتانامو. انظر:

Neil A. Lewis and Eric Schmitt, "Inquiry Finds Abuses at Guantanamo Bay," New York Times, 1 May 2005.

50ـ انظر:

"Top Soldier in Iraq Okayed Illegal Methods, A.C.L.U. says," Globe and Mail (Toronto), 30 March 2005.

51- Elaine Scarry, The Body in Pain: The Making and Unmaking of the World (New York: Oxford University Press, 1985), p. 57.

52- Ignatieff, "Second, Sober Thoughts".

53- Ignatieff, Lesser Evil, p. 138.

54ـ انظر:

Adam Hochschild, "What's in a Word? Torture," New York Times, 23 May 2004.

55ـ عارض اغناتيف فعلا «الانتهاك النفساني»، لكن هذا يبدو متنافرا ومتناقضا، لأن معياره للتعذيب هو «المعاناة أو القسوة الجسدية». انظر المصدر السابق.

56- Michael Ignatieff, "Mirage in the Desert," New York Times, 27 June 2004.

56- Ignatieff, Lesser Evil, p. 42.

58- Susan Sontag, "Regarding the Torture of Others: Notes on What Has Been Done-And Why- to Prisoners by Americans," New York Times Magazine, 23 May 2004.

أوصي القارئ بمقارنة مقالة سونتاغ بأي من دفاعات اغناتيف عن الحرب على العراق واحتلاله في المجلة ذاتها. إذ إن الطبيعة السطحية والمبتذلة والمراوغة لتحليلاته تتبدى على الفور بالمقارنة مع الذكاء اللماح والحكمة الأخلاقية في مقالتها.

59ـ بالنسبة للعنصرية والإمبراطورية انظر كتابي:

Another World is Possible: Globalization and Anti-Capitalism (Winnipeg: Arbeiter Ring Publishing, 2002), ch. 4.

60- Amnesty International, Annual Report 2005, online at www.amnestyusa.org .

61- Ignatieff, "Liberal Values."

62ـ يدعي اغناتيف طبعا معارضة عسكرة الفضاء. لكن حتى جورج بوش يزعم ذلك أيضا، بالرغم من الأدلة الدامغة التي تثبت أن برنامج «الدفاع الصاروخي الباليتسي» يعسكر الفضاء. وفي الحقيقة، يقدم العديد من المؤيدين للبرنامج الحجة (ولديهم أسبابهم الوجيهة نوعا ما) على أن الفضاء قد جرت عسكرته فعلا وأن الولايات المتحدة تريد أن تكون القوة المهيمنة فيه. انظر على سبيل المثال:

The statements by editors for National Review and others at: www.missilethreat.com .

63- Conrad, Heart of Darkness, pp. 46, 55.

64- Ibid., pp. 83-84.

65- Ibid., p. 107.

66ـ لنلاحظ مصادقة المؤرخة مارغريت مكميلان المشجعة على ما أبداه اغناتيف من إشفاق على الذات واستدرار للعطف. انظر:

"It Takes Some Courage: He Lost Friends over his Support of the War on the Taliban."

انظر ايضا مراجعتها لكتابه:

Lesser Evil: "Terrorism: The Democratic Dilemma," Global and Mail (Toronto), 8 May 2004.

67ـ يميز فرويد فارقا مهما بين النرجسية الأولية، التي تعجز عن دمج حضور الآخرين في نظرتها إلى العالم، والنرجسية الثانوية، التي تحترم حاجات الآخرين بينما تحافظ على شعور صحي بالذات. وعندما اتهم اغناتيف بالنرجسية، فإن في ذهني النمط الأول من النرجسية. انظر:

Sigmund Freud, "On Narcissism: An Introduction," i Freud, On Meta-psychology, vol. 11 of the Penguin Freud Library (Harmondsworth: Penguin Books, 1991), pp. 59-9

68- Conrad, Heart of Darkness, p. 118.



-6-

الحنين إلى الإمبراطورية
تعديل التاريخ الإمبريالي للقوة الأمريكية

كولن مويرز

«السماح للإحباط، أو الحنين، باستمالتنا إلى النظام الإمبراطوري العتيق الطراز يعني تجاهل عنصريته، ووحشيته، ونهمه، إضافة إلى الخداع الذاتي لحكامه».

(كارل، اي. ماير: «غبار الإمبراطورية»).

«انا مؤيد اساساً للإمبراطورية. وفي الحقيقة اؤمن بأن الإمبراطورية اكثر ضرورة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بأي وقت مضى».

(نيال فيرغسون: الصنم:

نهوض وسقوط الإمبراطورية الأمريكية).

إعادة الدولة الإمبريالية إلى الوجود

المدافعون والمعتذرون عن الإمبريالية الجديدة، مهما قلنا عن الطبيعة الإيديولوجية لمشروعهم[1]، منخرطون أيضا في جدل مع بعضهم بعضا حول التوازن المناسب بين الجوانب العسكرية والاقتصادية للإمبراطورية. فالمسألة المهمة من منظورهم هي العثور على أفضل استراتيجية لتأمين المصالح الرأسمالية، وطنيا وإقليميا، في نظام عالمي مؤلف من دول محدودة الأراضي وانتشار لرأس المال لا محدود في إمكانياته. من حلول هذه المعضلة الإشكالية الدعوة للعودة إلى الشكل النظامي للإمبراطورية. فالإمبراطوريات النظامية من

النمط الذي شيدته جميع القوى الأوروبية الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي تفكك أخيرا بعد الحرب العالمية الثانية، حظي بميزة تجسدت في أن حدود رأس المال كانت إلى درجة ما تساير في توسعها الحدود الجغرافية للإمبراطورية[2]. بكلمات أخرى، إن ما اكتشفه المؤيدون للإمبريالية الجديدة هو أن الفصل بين القوة الاقتصادية والسياسية يفرز بعض التحديات الواقعية للرأسمالية العالمية ليس من السهل مواجهتها وحلها.

الفصل بين السياسة والاقتصاد نعمة ونقمة للرأسمالية في آن معا. نعمة، لأنه يمكّن الظلم الطبقي من التعايش مع العدالة المدنية الرسمية. إذ لم يكن ثمة حاجة في العصر الفيكتوري للخوف من إسقاط نظام الملكية حين توسع حق الاقتراع ليشمل «جمهرة البهائم» على حد تعبير بيرك. وأمكن للحقوق المدنية والسياسية أن تمتد أفقيا عبر المجتمع دون أن تهدد السلطات الخاصة للرأسماليين: ولم يكن بمقدور حقوق الديمقراطية والمواطنة الرسمية أن تؤثر في اللامساواة والاستغلال الطبقي[3]. لكن فصل الاقتصاد عن السياسة نقمة أيضا لأنه يؤسس الشروط اللازمة لفصل سلطة الدولة (المحدودة بأراضيها) عن منطق تراكم رأس المال (غير المقيد بحدود). وإذا كان منطق السلطة المقيدة بالحدود يشدد على الجوانب الدولتية السياسية والدبلوماسية والعسكرية للرأسمالية، فإن التراكم يؤكد على التدفق المنتشر والمنساب لرأس المال عبر الحدود الوطنية[4].

اختفاء الإمبراطوريات الرسمية (التي تحتل الأراضي) في النصف الثاني من القرن العشرين، وما استتبعه من فصل بين السلطة السياسية والامتداد الواسع لتراكم رأس المال، أفرز محاسن ومثالب خاصة به. فقد اعتبرت الإمبراطورية الأمريكية، بدءا من ودرو ولسون، أن من القضايا المسلم بها إمكانية تأمين الازدهار الاقتصادي دونما حاجة للتوسع الجغرافي واحتلال الأراضي[5]. والافتقار إلى شكل الإمبراطورية الرسمي أتاح للدولة الأمريكية تقديم نفسها

للعالم كقوة غير استعمارية أو حتى مناهضة للاستعمار. وتمكنت من «إخفاء طموحاتها الإمبريالية تحت قناع من العالمية المعنوية المجردة.. وإنكار أهمية الأراضي والجغرافيا في البيان المعبر عن السلطة الإمبريالية»[6]. لكن حراسة المصالح الأمريكية كانت لها تكاليفها وأخطارها. فمبدأ «الانفتاح الاقتصادي»[7] كان يعتمد إما على تعاون أنظمة الحكم المحلية المذعنة أو ـ عندما يفشل في ذلك ـ على عدد متزايد من «الحروب الصغيرة»، التي «يمكن أن نسميها حروبا إمبريالية»[8]، كما اعترف مؤخرا أحد المنافحين عن هذه الحروب. في القرن العشرين وحده، أرسلت الولايات المتحدة جنودها أو رعت قوى محلية للقتال في ستين من مثل هذه «الحروب الصغيرة».

اختطار «الحروب الصغيرة» التي تشنها الإمبراطورية يكمن في أنها قد تتحول إلى حروب كبرى، مما يؤدي إلى خطر مستدام من «الإفراط في التوسع الإمبريالي»، كما حدث في التورط المشهود للولايات المتحدة في فيتنام. الهزيمة الأمريكية الماحقة على أيدي الفيتناميين رسخت الشروط والأسس لـمتلازمة فيتنام» - أي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا يمكن ولا يجب أن تخوض حروبا لا تضمن الانتصار فيها. والنصر بالمعايير العسكرية يعني نشر قوة ساحقة، يفضل أن تكون ضد أعداء أضعف قدرة بكثير كما في حالة غزو غرينادا أو بنما. المبدأ الهادي ذاته طبق في حرب الخليج عام 1991. وربما كان من المبكر بالنسبة لجورج بوش الأب إعلان نهاية «متلازمة فيتنام» بعد الحرب الأولى على العراق نظرا لأن العدد المحدود من القتلى بين قوات التحالف لم يمكّن بشكل كاف من اختبار استعداد الرأي العام الأمريكي لقبول عدد أكبر من الخسائر في الأرواح. وثبت أن «متلازمة فيتنام» ما زالت حية وفاعلة في أعقاب الكارثة الصومالية عام 1993، حيث دحر أمراء الحرب المحليون 1200جندي أمريكي وأجبروهم على الانسحاب. أما «مبدأ كلينتون»، الذي هيمن على السياسة العسكرية طيلة السنوات المتبقية من عقد التسعينات، فقد سعى إلى تجنب الخسائر البشرية في

صفوف الجيش الأمريكي مهما كان الثمن. ولسوف يتم تأمين «الانفتاح» الاقتصادي، الذي جرى تبنيه الآن ضمن إيديولوجية «العولمة» المماثلة له في صيغتها الملطفة، بواسطة «المعادل الحديث لسياسة ـ البوارج الحربية ـ القديمة، أي من خلال صواريخ كروز والطائرات المسلحة بذخائر (ذكية) تمتلك قدرة فائقة على إصابة الأهداف بدقة»[9].

بدت «عولمة» حقبة كلينتون، مدعومة بوابل من النيران التي تصليها بين الحين والآخر صواريخ كروز، أو حملة قصف مدمرة برعاية حلف الناتو، أنها تمثل كل ما تتطلبه استدامة الهيمنة الأمريكية. وفي الحقيقة، بدت قوة الدولة العسكرية في حالة انحسار وتراجع إلى الخلفية. وتحت إدارة كلينتون، كان المجلس الاقتصادي القومي أكثر قوة من مجلس الأمن القومي، وأصبحت وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي الأداتين الرئيسيتين للسياسة الخارجية الأمريكية[10]. وبشرت اليد الخفية للسوق، بالترافق مع سياسة تدخلية «ناعمة/ لينة» وغير مرئية غالبا، بمقدم حقبة جديدة على ما يبدو. كان رئيس «مايكروسوفت» يحب أن يدعوها «الرأسمالية التي تنأى عن الاحتكاكات»[11]. أما أولئك الأكثر تأثرا وخضوعا لاستحواذ العولمة فقد نزعوا إلى الخلط بين عملية الليبرالية الجديدة لتصغير حجم الدولة الحربية وبين انحطاطها الكلي. بينما جعلت تدفقات رؤوس الأموال بمساعدة تقانات الاتصالات الجديدة نظام الدولة القديم فائضا عن الحاجة والعالم أكثر أمانا لشكل أكثر لطفا ورقة من الرأسمالية. أو هكذا بدا الأمر.

لكن بحلول نهاية التسعينيات، كانت الدولة تمر بفترة من إعادة التأهيل التدريجية. ففي نسختهم من «إعادة الدولة إلى الواجهة»، أصبح المفكرون من المحافظين الجدد أكثر انشغالا بدور قوة وسلطة الدولة في الحرب على الإرهاب وفي حماية المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة على النطاق الأوسع. في التسعينيات، أطلق فرانسيس فوكوياما مبدأ «نهاية التاريخ»، الذي أكد أن الرأسمالية الليبرالية قهرت جميع الإيديولوجيات المنافسة الأخرى: وأن كل ما تتطلبه «اليد الخفية» للسوق من أجل أن ينجح سحرها الحميد هو دولة لا

تتدخل إلا في الحد الأدنى وتلعب دور «خفير ليلي». وفقا للنظرية الليبرالية التقليدية المحبوبة. ثم بدأ لاحقا بوضع حكمة الليبرالية الجديدة المطلقة العنان موضع المساءلة. وقدم الحجة لصالح إعادة التوكيد على «تقنية بناء الدولة»[12]. يكتب فوكوياما قائلا: «بالنسبة لحقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. فإن القضية الرئيسة للسياسة العالمية لن تكون كيفية تشذيب الدولة بل بنائها.. فذبول الدولة ليس تمهيدا للطوباوية بل للكارثة»[13]. وفي النفس ذاته، يربط فيليب بوبيت ظهور ما يدعوه بـ«الدولة ـ السوق» (وهو تعبير لافت وفي محله) بانتصار الولايات المتحدة في الحروب المهمة والمفتاحية التي خاضتها في القرن العشرين[14]. أما نظام الدول ـ الأمم، والحق بتقرير المصير اللذين ارتكز عليهما مفهوم السيادة الوطنية، فقد وصلا إلى النهاية المحتومة. في المستقبل، سوف تستمد شرعية الدولة من قدرتها على تأمين المكافآت التي يقدمها السوق وحده لمواطنيها، لا على الرعاية الاجتماعية أو الرفاه أو المبادئ الديمقراطية. لكن السوق ذاته غير قادر على تنسيق التكتيكات الدفاعية المطلوبة لضمان وتأمين هذه النتائج. ودور «الدولة ـ السوق» هو بالضبط نشر ما يكفي من القوة العسكرية لإحباط التحديات التي تواجه المجتمعات القائمة على مبدأ السوق. يردد روبرت كاغان أصداء هذه المقولات والآراء، مقدما الحجة ضد ما يعتبره وهما أوروبيا ضلاليا مفاده أن العالم قد دخل «فردوسا ما بعد تاريخي من السلام والازدهار النسبي، وتحقق ـ السلام الدائم ـ الذي تحدث عنه ايمانويل كانط». لا أبدا. «فما تزال الولايات المتحدة غارقة في التاريخ، تمارس قوتها في عالم هوبز الفوضوي، حيث القواعد والقوانين الدولية غير موثوقة ولا يعتمد عليها، وحيث ما يزال الأمن الحقيقي (والدفاع عن القيم الليبرالية وترويجها) يعتمد على امتلاك القوة العسكرية»[15]. من السهل رؤية الانسجام والتناغم بين هذه الآراء الفظة الرافضة للمراقيل المفترضة التي تضعها الأفكار «العتيقة الطراز» حول سيادة الدولة والحق في تقرير المصير ـ إذا اعتبرنا أصلا أنها تشكل عائقا أمام الدول الإمبريالية ـ وبين مبدأ بوش حول «الحرب الاستباقية».

قد نظن أنها نتيجة غريبة، نظرا لأن ما يميز المحافظين الجدد كما هو مفترض عن أنصار «الواقعية» العتيقة الطراز في السياسة الخارجية، هو التزامهم بفرض الديمقراطية في شتى أرجاء العالم كترياق يقي من الإرهاب والتهديدات الأخرى التي تدهم هيمنة الولايات المتحدة. لكن التناقض ظاهري فقط: فالسهولة التي يستغني بها المحافظون الجدد وكتابهم عن المثل الديمقراطية الراسخة، مثل الحق في تقرير المصير، يجب أن تخبرنا شيئا حول فقر وتهافت مفهومهم عن الديمقراطية. فبالنسبة لهم، لا تتعلق عملية «بناء الدولة» بجلب الديمقراطية إلى المحرومين من الحق في الانتخاب. بل بشيء «مثل وفرة مفرطة من الديمقراطية ـ وفرة مفرطة من الشيء الجيد»، كما يحاجج فريد زكريا[16]. ووفقا لهذا الرأي، تجاوزت «الديمقراطية اللاليبرالية» الحرية، وهددت بتقويض حقوق الملكية والحريات الفردية. فالتحرك المتعجل نحو الديمقراطية، كما أظهرت «الدول الفاشلة» بوضوح في حقبة ما بعد الاستعمار، أدى إلى الحكم الاستبدادي المطلق.

أما الديمقراطية المقيدة دستوريا «فتتعلق بحدود السلطة: الديمقراطية تتصل بتراكمها واستخدامها. ولهذا السبب، اعتبر الليبراليون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الديمقراطية قوة يمكن أن تضعف الحرية»[17]. بكلمات أخرى، يجب ضمان الرأسمالية وسيادة القانون قبل السماح بأي تجارب خطرة في ميدان الديمقراطية الشاملة. وحين يسمح بها، يجب احتواء القوى الديمقراطية بعناية بحيث لا تهدد حكم رأس المال. لذلك، يؤكد زكريا أن على الولايات المتحدة قبول حقيقة أن رسالتها في الشرق الأوسط ليست إقامة الديمقراطية بل الليبرالية الدستورية[18]. رددت هذه الآراء مجموعة من مفكري المحافظين الجدد[19]. وتناغمت تماما مع استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش التي أكدت أن هناك «نموذجا مستداما وحيدا للنجاح على المستوى الوطني: الحرية، والديمقراطية، والمشروعات التجارية الحرة» يعتمد بشكل صارم على سيادة القانون، ومحدودية سلطة الدولة، والحقوق السياسية، واحترام الملكية الخاصة[20].

بعث الإمبراطورية من مرقدها على يدي نيال فيرغسون

على هذه الخلفية، لا تبعاً لأي رغبة جارفة بجلب الديمقراطية إلى المضطهدين في العالم، عاد تعبير «الإمبراطورية» إلى الواجهة وأصبح «الموضة» السائدة. ومثلما لاحظ فيفيك تشيبر: «لم يعد المعلقون والمنظرون ينؤون بأنفسهم عن كلمة إمبراطورية، بل أصبحوا يعتنقونها في الحقيقة ـ إضافة إلى الظاهرة التي تصفها»[21]. إن إعادة تأهيل خطاب الإمبراطورية والإمبريالية لدى التيار الغالب من المفكرين أطلق موجة من الكتابات التي تمجد فضائل إمبراطورية أمريكا غير الرسمية والمنافع التي قدمتها للبشرية الإمبراطوريات الرسمية في القرن التاسع عشر:

أعادنا قرن من الآمال الطوباوية الكارثية إلى الإمبريالية، ذلك الشكل المألوف والموثوق لحماية الأقليات الاثنية وجميع المعرضين للهجوم العنيف.. وبالرغم من تقاليدنا المناهضة للإمبريالية، وحقيقة أن الخطاب العام نزع الشرعية عنها، فقد هيمن واقع الإمبريالية على سياستنا الخارجية.. إذ إن ضعف ومرونة هذه الإمبراطورية غير التقليدية التي تقودها أمريكا سوف يشكلان قوتها[22].

جرى شرح وتفصيل فضائل الإمبراطورية الرسمية من قبل الكثيرين[23]، لكن المؤرخ البريطاني نيال فيرغسون هو بدون شك أشد المدافعين المعاصرين عنها حماسة. فبالنسبة له، يظل إحياء الإمبراطورية الرسمية الاستراتيجية المجدية والممكنة الوحيدة في عالم مكون من دول متشظية ومحدودة: «في غياب الإمبراطورية الرسمية، يجب أن نسأل عن مدى قدرتنا على وضع مهمة نشر الحضارة الغربية ـ أي الخلطة البروتستانتية ـ التأليهية الطبيعية ـ الكاثوليكية ـ اليهودية التي انبعثت من أمريكا الحديثة ـ في عهدة ديزني ومكدونالد»[24]. إن الحل لمشكلة طبيعة الدولة بأراضيها المحدودة في عصر رأس المال المعولم هو جعل حدود الدولة مشتركة مرة أخرى مع حدود رأس المال.

ومهما بدا مثل هذا المشروع غريبا في أعقاب نصف قرن من الكفاح ضد الاستعمار، فإن عمل فيرغسون لقي احتراما واسعا واعتبر مهما من قبل المعلقين في وسائل الإعلام على امتداد الطيف السياسي. ماكس بوت، أحد كبار المحافظين الجدد، ينسب إلى فيرغسون فضل تقديم:

حجة مقنعة لصالح الدور الإيجابي الذي لعبته الإمبراطورية البريطانية في تاريخ العالم. فقد صدّرت الرأسمالية الليبرالية، والديمقراطية البرلمانية، وسيادة القانون، واللغة الإنكليزية إلى مختلف أرجاء العالم.. وجعلت الموجة الكاسحة الأولى من العولمة والتجارة الحرة أمرا ممكنا. صحيح أن بريطانيا استفادت لكنها أفادت أيضا البلدان الأقل تقدما[25].

مجلة «الايكونوميست» هنأت فيرغسون على «توكيد.. الفضائل التي برأت البريطانيين من الإمبريالية المجرمة. فقد برزت الإمبراطورية بطريقة مقنعة كأفضل نظام عرفه العالم»[26]. ولربما نتوقع مثل هذا الدفاع من السياسيين المحافظين، لكن ما يدهش فعلا هو الترحيب الذي لقيه عمل فيرغسون من الصحافة الليبرالية الرئيسة أيضا. إذ يصف معلق في مجلة «اتلانتيك مونثلي» فيرغسون بأنه «المؤرخ البريطاني الأكثر موهبة والأغزر إنتاجا (بل هو مفرط في الإنتاج) بين أبناء جيله»[27]. حتى المعلقين المتشككين باعتدال اعتبروا أن كتابه الشهير «الإمبراطورية» «أتى في الوقت المناسب مع محاولة الأمريكيين التدرب على دورهم وفهمه في عالم ما بعد الحرب الباردة»[28]. مراجعة أخرى (في «NYTBR») كتبها المؤرخ جون لويس غاديز، تحكم على أهم الدروس المستخلصة من عمل فيرغسون بالقول «إن تفكيك الإمبراطوريات الرسمية والممارسة العالمية - تقريبا - لحق تقرير المصير قد فشلا حتى الآن في إنتاج عالم يسوده النظام والازدهار والمساواة كذلك الذي تطلع إليه الليبراليون منذ ودرو ولسون». ويختتم بالقول إن شكلا من أشكال الحكم الإمبراطوري ضروري بسبب ذلك وأن «الولايات المتحدة وحدها في موقع يؤهلها لتوفير وتأمين الدعم الوطني لمثل نظام الرعاية هذا»[29]. ويبدو أن خطاب الإمبراطورية أصبح هو الغالب.

في عدد من الكتب والمقالات، سعى فيرغسون لتقديم الحجة على أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التخلي عن التزامها التاريخي بالشكل غير الرسمي للإمبراطورية (أو يدعوه بـالإمبريالية المناهضة للإمبريالية.[30] لصالح نسخة القرن الحادي والعشرين من الإمبراطورية الرسمية. فأمريكا ، إمبراطورية لا تجرؤ على التلفظ باسمها . إمبراطورية في حالة إنكار،[31]. أما النجاح العظيم لإمبراطورية بريطانيا فكان متمثلا في استعدادها لإرسال أجيال من المسؤولين الاستعماريين وأفراد البعثات التبشيرية إلى مستعمراتها ـ النسخة الإمبريالية الليبرالية من المنظمات (الأهلية) غير الحكومية (NGOs)[32] ـ الذين كانوا على استعداد لقضاء حياتهم المهنية برمتها لتلبية حاجات الإمبراطورية. وعلى العكس من البريطانيين، فإن الأمريكيين ينجحون في الغزو والاحتلال لا الحكم والإدارة:

والسبب الرئيس يعود إلى أن الناخبين الأمريكيين ينفرون من ذلك النوع من الالتزام الطويل الأمد الذي يشير التاريخ بقوة إلى ضرورته اللزومية لتحقيق فترة انتقالية ناجحة نحو اقتصاد السوق والحكومة التمثيلية.. الأمريكيون يفتقرون إلى الذهنية الإمبراطورية ويفضلون الاستهلاك على التوسع العسكري[33].

الجهود الأمريكية في سبيل الحكم غير الرسمي ظلت خرقاء، تفتقد المهارة والحنكة على الأغلب: في البداية، نجاح عسكري مرتكز على استراتيجية الحرب المحدودة، يتبعه عادة تصعيد للقوة العسكرية بسبب قراءة خاطئة ومنقوصة للدعم المحلي، يؤدي حتما إلى شعور بالإحباط على الصعيد المحلي، ثم الانسحاب في نهاية المطاف[34]. أما حالات الضم المباشر أو الاحتلال لفترات طويلة، كما حدث في ألمانيا واليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فكانت أكثر نجاحاً[35]. لقد فشلت الولايات المتحدة في مطامحها الإمبراطورية حين حاولت خوض حروب احتلال محدودة، وحين يبدأ تأييد الرأي العام ـ كما في فيتنام ـ بالانحسار والتراجع، وتغيب القيادة التي تملك ما يكفي من القوة والتصميم[36]. خسارة

إيران عام 1979 لصالح الأصولية الثيوقراطية كانت بمثابة «فاجعة لا تعد تفرعاتها ولا تحصى»[37]. لقد شرعن نظام الخميني الإرهاب للجيل التالي من «الإسلاموية ـ البلشفية»[38]ـ وهو تعبير يفضله فيرغسون لوصف بن لادن و«القاعدة»[39]. لذلك أصابت إدارة بوش في زعمها بوجود صلة بين رعاية الإرهاب وسياسات بلدان مثل أفغانستان وكوريا الشمالية والسودان وسورية والعراق. وصدقت ايضا في ادعائها بأن صدام حسين ينتج أسلحة دمار شامل: وأن مزيدا من عمليات التفتيش عن الأسلحة لن تكون فعالة في العثور عليها، لذلك فهي محقة في غزو العراق: «السر المحير الوحيد هو لماذا لم تقم الولايات المتحدة بغزو العراق قبل عام 2003»[40].

الافتقار إلى أي دليل تجريبي يثبت هذه المزاعم (أو إنكارها الرسمي اللاحق) لا يبدو أنه يقلق فيرغسون. فقلقه الرئيس ناجم عن احتمال هروب إدارة بوش من العراق قبل إنجاز مهمتها الحيوية في «بناء الدولة/ الأمة» واستكمال إقامة اقتصاد السوق. ومن أجل منع حدوث ذلك، وضع لنفسه مهمة تثقيف وتعليم قادة «السلام الأمريكي»، ذوي العقول اللاتاريخية خلقيا الدروس والعبر من إمبراطورية بريطانيا. لكن توجب عليه إعادة كتابة التاريخ الإمبراطوري لكي يقدر تلاميذه قيمته.

تعديل وتنقيح التاريخ الإمبراطوري البريطاني

لا يعرض علينا فيرغسون تاريخ الإمبراطورية البريطانية بل يقدم تاريخ إمبراطورية للبريطانيين ـ وللأمريكيين بالطبع. أما حنينه إلى الإمبراطورية فليس من نوع عاطفي: إذ إنه لا يحدق إلى الماضي متشوقا إلى الأيام التي سبقت انطفاء مشعل الإمبراطورية البريطانية. فهو من الليبراليين الجدد و«حداثوي لا يشعر بالخجل»[41]. لكن بالرغم من هذه الهموم والاهتمامات المعاصرة، فهو «حكواتي» عتيق الطراز مفعم بذكريات عصر ولى زمانه لكتابة التاريخ

الإمبراطوري: صناع التاريخ «رجال عظام». مثل ليفينفستون ومكولي وونستون تشرشل حتما. تاريخه تاريخ إمبراطورية مكتوب بواسطة/ ولأجل «المنتصرين»: وأي اهتمام بحياة المهزومين يظل عرضيا ويقلص حجم واهمية تاثيراته السيئة بشكل منهجي. صحيح أنه يعترف بالأمور الكريهة ـ العبودية. مثلا (رغم أن من الصعب تصور أحد يظن أن العبودية ليست سيئة إلى هذا الحد ويؤخذ رأيه على محمل الجد) ـ لكنه ينسب، على عادته، فضل إلغائها إلى قرارات الإمبرياليين الحكماء لا إلى كفاح العبيد أنفسهم[42]. إذ تلعب مناهضة الاستعمار دورا تافها لا يذكر في إنهاء الإمبراطورية: وباستثناء بعض الإشارات العابرة إلى المستعمرين (بفتح الميم)، يظل هؤلاء كائنات بكماء. أما الحجة المقدمة لصالح الإمبراطورية البريطانية فهي أنها ببساطة افضل من سواها. لأن الإمبراطورية الأقل وحشية خيار أفضل إلى ما يبدو من عدم وجود إمبراطورية على الإطلاق.

لمنافع وجود الإمبراطورية البريطانية، خصوصا تلك التي قدمتها في مرحلتها الليبرالية (بين خمسينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين) صلة بانتشار العلاقات الرأسمالية الاجتماعية ـ الملكية، سيادة القانون، «الحكومة الرشيدة والإدارة السديدة»، الديمقراطية البرلمانية، وبدرجة أقل، المسيحية البروتستانتية، واللغة الإنكليزية[43]. ووفقا لفيرغسون:

أمام الأمريكيين الكثير لتعلمه ـ مقارنة بما هم على استعداد للاعتراف به ـ من أسلافهم البريطانيين الأكثر ثقة بأنفسهم، والذين قاموا بعد كوارث منتصف القرن التاسع عشر (المجاعة في أيرلندا والتمرد في الهند) بإعادة سبك إمبراطوريتهم لتصبح مشروعا ليبراليا اقتصاديا. اهتم بدمج وتكامل الأسواق العالمية بقدر اهتمامه بأمن الجزر البريطانية. استنادا إلى فكرة أن الحكم البريطاني يقدم منافع حقيقية على شكل تجارة حرة، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية الخاصة، والإدارة النزيهة، إضافة إلى استثمارات تضمنها الحكومة في البنية التحتية، والصحة العمومية و(جزء من قطاع) التعليم[44].

للإمبراطورية الليبرالية معنى منطقي اليوم لا في «لغة المصالح الأمريكية والغيرية» فقط[45]. بل يجب النظر إليها أيضا. كما الإمبراطورية البريطانية بعد عام 1850. باعتبارها تفيد الذين تحكمهم: ويجب رؤية الحكم الإمبراطوري بوصفه يعمم خيرا خالصا على رعاياه[46]. ففي أجزاء عديدة من العالم الكولونيالي السابق، خصوصا في إفريقيا، أصبح الناس في وضع أسوأ مما كانوا عليه تحت حكم الاستعمار[47]. ونظرا لأن معظم حجة فيرغسون التاريخية تعتمد على وصف يقدمه للحكم البريطاني في الهند، وفي الشرق الأوسط وإفريقيا (بدرجة أقل)، يجدر بنا أن نتذكر بعض الجوانب البارزة للحكم الإمبراطوري في هذه المناطق، خصوصا تلك المتعلقة بالمنافع المفترضة للرأسمالية، وسيادة القانون، و«الحكومة الرشيدة والإدارة السديدة».

الهند

التحديث والرأسمالية

يصعب اعتبار الهند زمن الاستعمار البريطاني نموذجا للفترة الانتقالية الناجحة إلى الرأسمالية الصناعية، وفقا لتفكير فيرغسون على ما يبدو. وفي الحقيقة، فإن حقبة الوجود البريطاني برمتها مثلت نمطا متأرجحا بين التقدم نحو/ والتراجع عن الضروريات الرأسمالية الجوهرية، بسبب الطبيعة «العسكرية ـ الاستبدادية»[48] في الغالب للدولة الإمبريالية. فخلال حقبة حكم شركة الهند الشرقية، كانت الثروة تعتمد غالبا على التجارة ومتطلبات الوضع. أما استخدام القوة العسكرية فكان أمرا محوريا للحفاظ على/ وتوسيع هذه الأشكال من الثروة. وبالرغم من محاولات تشجيع أشكال الملكية الخاصة والرأسمالية الزراعية، وجدت الشركة نفسها باستمرار تحت ضغط متطلبات ديونها والتكاليف الهائلة لإدارة الأراضي الشاسعة الخاضعة لسيطرتها. وبعد نقل السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية، استمرت الدولة الاستعمارية في

ضمان حرمان المنتجين المباشرين من منافع وفوائد الإنتاجية: فميزانية الدولة التي اعتمدت على الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية لم تنفق إلا أقل من 2٪ على الزراعة والتعليم و4٪ على الأشغال العامة، بينما ذهب ثلثها إلى الجيش والشرطة[49]. وحتى مع نجاح استيراد مبادئ الملكية الإنكليزية، فإن الرسوم والضرائب المجباة من قبل الدولة كانت تعني فشل انطلاقة عملية تحويل المزارعين وأصحاب الأراضي الهنود إلى مزارعين رأسماليين (صفار) تبعا للنموذج الإنكليزي: «كانت الدولة الاستعمارية تعي تماما أن هذا النوع من العلاقة يضر بالتقدم والتنمية، لكنها لم تفعل الكثير لإدخال رأس المال في علاقة منتجة مع ملكية الأراضي. وبذلك، شابهت الدولة الاستعمارية بيروقراطية زراعية تقليدية لا دولة رأسمالية»[50]. والتعطش لمرابح أكبر كان أيضا الدافع الرئيس لمزيد من التوسع المناطقي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومع ضم مساحات جديدة من الأراضي، زاد اعتماد الشركة على النخب التقليدية من ملاك الأراضي للحصول على الفوائض الاقتصادية من الفلاحين الخاضعين لهم. لكن لم تنجع أي من هذه الاستراتيجيات في التخفيف من حدة الأزمة المالية المتفاقمة التي كانت تحاصر الإدارة البريطانية قبل أن تضع انتفاضة عام1857 نهاية لحكم شركة الهند الشرقية إلى الأبد. ومثلما يلاحظ مايلي:

انعدام الأمن على حدودها الممتدة والرغبة في اقتناص عائدات جديدة شجعا على التوسع. والتوسع بدوره ولد التزامات مالية جديدة لا يمكن الوفاء بها إلا بمحاولة زيادة عائدات الأراضي. لكن الضغط على الولايات الهندية من أجل الحصول على الإتاوات، وعلى المناطق المستقلة من أجل عائدات الأراضي حرض على الثورة الداخلية وأضعف قدرة الاقتصاد الفلاحي في الهند على توليد موارد جديدة له. لذلك، تأرجحت حكومة الشركة بين عام 1820 ـ 1857 بين التوسع وإعادة التحصن، وكانت جهود الإصلاح بطيئة إلى درجة مؤلمة[51].

في الحقيقة، سيتكرر نمط التطور هذا، اللارأسمالي في جوهره، حتى بعد أن استلمت الحكومة البريطانية زمام الحكم المباشر من الشركة. وبالرغم من محاولات فصل الشكل الاقتصادي من إنتاج الثروة عن أشكاله السياسية والعسكرية وتشجيع الملكية الخاصة، ظل تهديد التمرد والتوسع في الأراضي يضعف باستمرار جهود إيجاد اقتصاد رأسمالي في الهند. ومن المفارقة أن قوة اقتصاد بريطانيا ذاتها نزعت إلى ممارسة ضغوط في التكلفة/ السعر على البضائع والسلع الهندية، لتدفع الأسعار نحو الانخفاض وتكبح النمو الاقتصادي. وشجع هذا بدوره على التراجع إلى الممارسات الإمبراطورية السابقة القائمة على العائدات المستخلصة عبر الوسائل اللااقتصادية:

لكن الإمبريالية الرأسمالية تطلبت أشكالا من الملكية تختلف عن تلك الملازمة للإمبراطورية اللارأسمالية القائمة على استخلاص العائدات، وشروطا تتيح لضرورات السوق تنظيم الاقتصاد. ولربما كان ذلك، حين نأخذ كل العوامل بعين الاعتبار، هو الاتجاه الذي حاولت الدولة الإمبريالية التحرك نحوه. لكن الظروف في الهند ومنطق الإمبراطورية ذاته ـ على الأقل، خطر التمرد الذي بلغ ذروته عام 1857 ـ أكدا باستمرار على سيادة وهيمنة الدولة العسكرية. فارتقاء الإمبراطورية البريطانية استمر في إظهار هذه النزعات المتناقضة، والتذبذب بين «التحديث» و«التقليد»، حيث عاكست ضرورات الرأسمالية باستمرار منطق الدولة العسكرية الإمبريالية، التي فرضت ضروراتها الخاصة بها[52].

لكن فيرغسون اختار عدم رواية هذه القصة. وأكد بدلا من ذلك على أنه في حين كانت المستعمرات الأخرى في حالة انحطاط وتراجع، فإن الهند «كانت في حالة ازدهار»، حيث استثمرت مبالغ ضخمة من رأس المال البريطاني في سلسلة من الصناعات الجديدة: «نسج القطن والجوت، استخراج الفحم وإنتاج الفولاذ»[53]. لكن هذا في أفضل الحالات، يمثل جزءا من الحقيقة، ولن يوافق على هذه الصورة الوردية للتطور الهندي سوى قلة قليلة من المؤرخين الاقتصاديين. فبعد عام 1860

ارتفعت صادرات المنسوجات البريطانية المصنعة ارتفاعا حادا. وغطت الواردات البريطانية حوالي ثلث الطلب على الملابس في البنغال وبيهار[54]. إذ إن حقبة التجارة الحرة كانت تلك التي هيمن فيها اقتصاد التصدير البريطاني القوي لا على الاقتصاد العالمي وحسب بل على اقتصادات المستعمرات البريطانية أيضا:

بين عام 1885 ـ 1913 استهلكت الهند خمسي إجمالي صادرات بريطانيا من السلع القطنية، اعتمادا على رسوم جمركية منخفضة حددت لمصلحتها. أما حصة الهند من الواردات البريطانية فانخفضت إلى حوالي 10٪ بحلول عام 1900، كما انخفضت حصة بريطانيا من إجمالي صادرات الهند من الثلث عام 1890 إلى الربع بعد عشرين سنة، أي أقل من أوروبا أو آسيا[55].

ومثلما يوجز ديفيز: «لم تهزم أنوال الهند والصين بواسطة المنافسة السوقية بقدر ما أجبر البلدان على تفكيكها بالحرب، والغزو، والأفيون، ونظام لانكشر المفروض فرضا (التعرفة الجمركية على اتجاه واحد للصادرات).. إن استخدام القوة لتصميم وترتيب اقتصاد عالمي ـ ليبرالي ـ هو محور ما كان يعنيه ـ السلام البريطاني ـ»[56].

المجاعة والتجارة الحرة

لكن الافتقار إلى التزام إيديولوجي لم يكن السبب وراء فشل الهند في التغلب على ديناميتها ما قبل الرأسمالية (في الجوهر) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد رأى المسؤولون الاستعماريون ـ في بريطانيا والمستعمرات ـ رسالتهم الحضارية، بأنها تقوم على نشر منافع «التحسن» الاقتصادي والتقوى المسيحية. إذ سعت «الرأسمالية النبيلة»[57] التي هيمنت على الإدارة الاستعمارية إلى ربط علاقات الملكية الاجتماعية الكامنة في صميم الثورة الرأسمالية الزراعية في إنكلترا القرنين السابع عشر والثامن عشر مع الأشكال الأحدث لرأس المال المالي والخدمي التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر. قرأ هؤلاء

المسؤولون ما كتبه جون لوك حول الملكية، والتسوير والتسييج، و«التحسين». كما كانوا من المؤيدين المتحمسين لنشر أحدث مبادئ الاقتصاد السياسي التي اعتنقها مالثوس وبينتام وميل. الإمبراطورية الليبرالية ـ التي يتبجح بها فيرغسون ـ لم تكتف بتشجيع التخلف الاقتصادي المزمن فقط، بل تتحمل مسؤولية موت الملايين جوعا خلال موجتين عارمتين من المجاعة اكتسحتا الهند بين عامي 1876 ـ 1879 وعامي 1896 ـ 1900.

أدت المجاعة الأولى (1876 ـ 1879) إلى وفاة عدد يتراوح بين 5.5 ـ 12 مليون شخص، وكانت معدلات الوفيات في أعلى مستوياتها في المناطق المخدمة بالسكك الحديدية. ومثلما أظهر مايك ديفيز بالتفاصيل المؤلمة، كان الالتزام المالي بالسوق الحر والعقائد المالثوسية المتزمتة هو الذي جعل المجاعة حكما بإعدام الملايين. بينما كان المسؤولون البريطانيون يشتكون بمرارة من «الإسراف المبذر» وهم يشحنون كميات ضخمة من الحبوب لتصديرها إلى خارج البلاد. لقد جرى التشبث بشكل منهجي وإجرامي بأحكام مالثوس، التي تعارض إطعام الفقراء والجياع لأن «أمنا الطبيعة لم تفسح أمكنة كافية على مائدتها»، من قبل جميع نواب الملكة في الهند، بدءا بليتون وانتهاء بكيرزون. ومثلما هي الحال في إنكلترا، اعتبرت إغاثة الفقراء في السنوات التي ينخفض فيها المحصول بمثابة منحدر زلق يؤدي إلى عمليات غوث دائمة. في الهند، قدم ليتون الحجة على أن «المبدأ القائل إن من حق الفقراء طلب الغوث وقت المجاعة.. يحتمل أن يؤدي إلى مبدأ حقهم بالمطالبة بالإغاثة في الأوقات كلها، وبالتالي يترسخ الأساس لنظام عمومي لإغاثة الفقراء، وهو أمر لا نستطيع التفكير فيه دون أن يتملكنا توجس خطير وجدي»(58).

حين أرسل ليتون السير ريتشارد تمبل للتعامل مع المجاعة في مدراس، تعرض هذا الأخير لضغط كبير من أجل إثبات تغلبه على أساليبه «المبذرة» القديمة عندما تصدى للمجاعة في البنغال وبيهار (حيث استورد نصف مليون طن من

الحبوب من بورما، فتجنب كارثة شاملة). ونتيجة لذلك، لم تظهر الأرقام الرسمية سوى ثلاث وعشرين حالة وفاة. أما مهمة تمبل فكانت تقليص النفقات من أجل تمويل الحرب في أفغانستان. وشرع بسرعة في تخفيض حصة الرز إلى أقل من نصف كيلو في اليوم. أي أقل بكثير من الكمية التي اعتبرتها السلطات الطبية ضرورية للبقاء على قيد الحياة، خصوصا في ظروف كان فيها ضحايا المجاعة محتجزون في معسكرات الأعمال الشاقة الإجبارية. وما عرف باسم «أجر تمبل» أدى إلى نسبة وفيات شهرية بلغت 94٪ : «تمثلت مهمة تمبل في جعل معونات الإغاثة مقيتة وكريهة وعديمة الفعالية بقدر المستطاع. وعبر اتباع تعليماته بحرفيتها وبكل حماس، أصبح في تاريخ الهند .. تجسيدا لاقتصاد السوق الحر وقناعا يخفي الإبادة الجماعية الاستعمارية»[59].

في ضواحي مدراس، هلك مليون ونصف المليون شخص على أقل تقدير: في ديكان توفي ربع السكان: في مدينة مدراس مات مائة ألف شخص جوعا حول المناطق المحظورة لمخازن الحبوب التي يحرسها الجنود. في المقاطعات الشمالية الشرقية والبنجاب، كان بالمستطاع تجنب المجاعة الأولى (1878 ـ 1879) لو تنازلت الحكومة عن جباية الضرائب على الأراضي. لكنها رفضت ذلك باسم مبدأ «الحكومة الرشيدة» والإدارة المالية السديدة. وأدت هذه السياسات بشكل مباشر إلى وفاة 1.25 مليون شخص من الفلاحين والعمال الفقراء. وأمر مساعدو ليتون الضباط «بإحباط أعمال الإغاثة بأي طريقة ممكنة.. فمجرد الكرب والمعاناة لا يعتبران سببا كافيا للبدء بأعمال الإغاثة»[60].

ولم يختلف الوضع بعد حوالي عشرين سنة خلال المجاعة الثانية 1896 ـ 1897، بعد تبني اللورد الجين السياسات الحاقدة ذاتها. ولم يقتصر الأمر على نهب أموال الإغاثة لتمويل الحرب الأفغانية فقط، بل استعدت الإدارة لتحويل مبالغ مالية ضخمة للاحتفال بالذكرى الستين لاعتلاء الملكة فيكتوريا العرش. ولم تسبب لها أعمال الشغب واغتيال أحد المسؤولين البريطانيين أي قلق بقدر ما

أقلقها تهديد المجاعة والطاعون موازنة المدفوعات البريطانية. وهذا، بالإضافة إلى الحظر الفرنسي، هو الذي استحث وزير الخارجية في لندن على إبلاغ نائب الملكة في الهند بأنه «أكثر اهتماما بالطاعون والمجاعة، فما إن نخسر السوق، أو نتركه جزئيا، حتى يصعب استعادته»[61]. أما اللورد كيرزون، الذي عين عام 1898، فقد شبه «أعمال الخير المبذرة» التي تتخذ شكل أعمال الإغاثة بـ«أعمال الجريمة العمومية»[62].

لم يكرس فيرغسون سوى بضعة أسطر هزيلة للسياسات الكارثية التي اتبعها المسؤولون البريطانيون خلال سنوات المجاعة، مع الإقرار بأن سياسات السوق الحر ربما فاقمت الأمور وزادتها سوءا. لكنه رفض انتقاد البريطانيين واتهامهم بأنهم لم يفعلوا شيئا لتجنب موت الجياع. كما رفض الرأي القائل إن أفعالهم يمكن ربطها بأعمال الإبادة الجماعية الحديثة على أساس أن ليتون لم يخطط لقتل ملايين الهنود، في حين أن عمليات الإبادة الجماعية النازية كانت متعمدة ومقصودة[63]. لكن يصعب تخيل نتيجة أكثر تعمدا من تلك التي سعى إليها ليتون وتمبل: فقد عرف الاثنان أن هناك إجراءات أخرى متاحة وأن من الممكن تجنب الجوع الجماعي (مثلما فعل تمبل من قبل في البنغال وبيهار)، ومع ذلك فعلا العكس. وفي الحقيقة، وحتى وفقا للمعايير المالثوسية، لم يكن مبدأ ترك «الطبيعة» تأخذ مجراها ينطبق على الوضع آنذاك. إذ إن تخفيض الحصص الغذائية، والإصرار على الأشغال الشاقة، وجباية الضرائب على الأراضي، لم تكن جميعا ستؤدي إلى نتيجة غير الارتفاع الحاد في معدلات الوفيات. وبدلا من النظر إلى مثل هذه الأفعال على حقيقتها ـ أعمال إبادة جماعية ارتكبتها الإمبريالية عامدة متعمدة ـ لم يزد ما قاله فيرغسون حولها عن السؤال البلاغي المنمق: «لكن هل سيكون الهنود أفضل حالا لو بقوا تحت حكم المغول؟ أو الهولنديين ـ أو الروس؟»[64]. في الحقيقة هنالك دليل دامغ يشير إلى أن المغول والهندوس حاولوا فعلا مواءمة حكمهم مع تقلبات الظروف البيئية والمناخية، خصوصا في المناطق المعرضة لخطر المجاعات. علاوة على ذلك، يقول ديفيز مؤكداً:

هنالك دليل مقنع يثبت أن الفلاحين والعمال الزراعيين أصبحوا أكثر عرضة للكوارث الطبيعية بعد عام 1850 حين دمجت اقتصاداتهم المحلية قسرا بالسوق العالمي. وما اعتبره مسؤولو الإدارة الاستعمارية والبعثات التبشيرية دورات قديمة متواصلة من التخلف كان بنى حديثة نموذجية من الإمبريالية الرسمية وغير الرسمية[65].

الحكم غير المباشر وتعزيز السلطات التقليدية

عززت السياسات التي اتبعها مسؤولو الإدارة الاستعمارية خلال سنوات المجاعة سلطات الزعماء «التقليديين» وغيرهم من الوسطاء، الذين أثروا على حساب مواطنيهم الفقراء. ويحب فيرغسون أن يفرق بين ما يدعى بالمرحلة الليبرالية للحكم غير المباشر الذي نادى به المؤرخ والسياسي وأحد مسؤولي الإدارة الهندية توماس بابينغتون مكولي (من حزب «الويغ» الذي عرف فيما بعد بحزب الأحرار) وبين المرحلة التي هيمن فيها المحافظون[66] والسياسات الاستبدادية التي انتهجها كيرزون. فقد شجع مكولي فكرة إيجاد «طبقة من الأشخاص، الهنود بالدم واللون، والإنكليز بالذوق والآراء والأخلاق والفكر والذكاء»[67]. أما مفتاح هذه الاستراتيجية فهو إنشاء نخبة متعلمة من الطبقة الوسطى ترتبط حظوظها مع أسيادها الإمبرياليين. وفي الحقيقة، صادفت استراتيجية مكولي بعض النجاح في البداية، حيث تمكنت بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر من إلحاق ستين ألف طالب هندي بالجامعات وحوالي مائتي ألف بالمدارس الثانوية التي تدرس باللغة الإنكليزية[68].

لكن تبين أن هذه الاستراتيجية تعاني من نقيصتين اثنتين. فمع مرور الوقت، تأثر ولاء المثقفين ومهنيي الطبقة الوسطى، بالرغم من مكانتهم وتمتعهم بالامتيازات، بالمشاعر المعادية للبريطانيين التي كانت تتنامى وتنتشر. وحتى التنازلات المتواضعة للحكم الذاتي على المستوى المحلي «كانت بمثابة تشجيع للمشاعر الوطنية والقومية»[69]. ثانيا، كانت فكرة إمكانية الحفاظ على مثل هذه

المعاهدة الاجتماعية في مواجهة القالب ماقبل الإمبريالي في جوهره للدولة والاقتصاد في الهند، فكرة غير واقعية. وفي الحقيقة، أصبح المجتمع الهندي أكثر تقليدية، وطبقية، وتخلفا على الصعيد الاقتصادي، كما كان عدد الهنود الذين اجتذبوا إلى المسيحية قليلا جدا. وتعاظم انبعاث الأشكال الأصولية من الهندوسية والإسلام، مما جعل الهنود أكثر «تدينا» مقارنة بحالهم قبل الحكم البريطاني. علاوة على ذلك كله، عززت المؤسسات الكولونيالية، كالمحاكم مثلا، النظام الطبقي من خلال الإحالة إلى الامتيازات الخاصة «القديمة» القائمة على المجتمعات المحلية القروية المكتفية ذاتيا[70]. وبدلا من أن تكون حقبة تقدمية وتحديثية من الحكم الإمبراطوري كما يعتقد فيرغسون، كان المجتمع الهندي خلال مرحلته الأكثر ليبرالية:

مجتمعا مؤسسا على تأبيد الفارق «الشرقي» حسب تعبير إدوارد سعيد. لقد غدت الهند مستعمرة زراعية تابعة تحت هيمنة بريطانيا الصناعية الميتروبوليتانية؛ حيث فقدت مؤسساتها الثقافية الأساسية قوتها وقدرتها و«ثبتت» في أشكال تقليدية لا تتغير: وأخضع «مجتمعها المدني» إلى هيمنة دولة استبدادية عسكرية. ولربما ينسب إلى الحكم البريطاني قبل التمرد فضل إحداث تغيير جوهري في المجتمع الهندي، لكن التغيير تحرك ضد توقعات «تحديثه» المنتظر وخلّفه مثقلا بميراث من «التخلف» توجب عليه التخلص منه لاحقا[71].

لهذا السبب، جرى الانتقال نحو شكل من الحكم غير المباشر كان أكثر شبها بالحكم العنصري في أعقاب انتفاضة عام 1857 في الهند وغيرها، تصلبت المواقف العنصرية تجاه جميع قطاعات السكان المحليين، خصوصا ذلك «النفور المفاجئ الذي حدث من المتعلمين والمتغربنين من أفراد المجتمعات المحلية الذين شكلوا تهديدا بقلب ـ الفارق ـ الذي يحافظ على التفوق البريطاني»[72]. وفيما بعد، أصبحت الابتعاد في المكان، وابتكار التقاليد الإمبريالية، مثل مراسم الاستقبال الاحتفالية الهندية، المستمدة من العادات والتقاليد والمراسم الإقطاعية

الإنكليزية والهندية المتخيلة، هي النظام السائد آنذاك. وكما لاحظ ليتون عام 1877بأسلوبه العياب المتهكم: «كلما ابتعدت باتجاه الشرق، تعاظمت أهمية الزينات والأعلام الملونة»[73].

باختصار، حافظ الحكم البريطاني في الهند على الاقتصاد ماقبل الرأسمالي بواسطة دولة «عسكرية ـ مستبدة» اعتمادا على تحالف مع العناصر الدينية والطبقية الأكثر تخلفا ورجعية في المجتمع الهندي. أما تشبثه المتزمت بالاقتصاد السياسي المالثوسي خلال الموجتين الكبيرتين من المجاعة اللتين اكتسحتا الهند في أواخر القرن التاسع عشر فقد أدى إلى موت ملايين الناس. ومع ذلك يستنتج فيرغسون من هذا التاريخ «أن من المؤكد تقريبا أن الحكم البريطاني قلص الظلم واللامساواة في الهند. وحتى لو لم ينجح البريطانيون في زيادة دخل الهنود، فإن الأمور ستكون أسوأ لو نجح التمرد في استعادة نظام المغول. فالصين لم تزدهر في ظل الحكام الصينيين»[74]. ليس هذا سوى تكتيك مألوف مصمم لتبرئة الحكم البريطاني وإعفائه من المسؤولية، لأن السيناريوهات الأخرى ربما ستكون أسوأ. وهو أيضا تشويه بشع للحقائق:

إذا جرى تكثيف تاريخ الحكم البريطاني في الهند ووضعه ضمن إطار حقيقة واحدة، فسوف تكون كما يلي: لم تتحقق أي زيادة في دخل الفرد بين عامي1757 ـ 1947... علاوة على ذلك، وفي عصر كيبلنغ، «نصف القرن الإمبراطوري المجيد» بين عامي 1872 ـ 1921، انخفض متوسط عمر الهندي العادي بنسبة 20٪. نتيجة تدهور في الأوضاع الصحية لم يكن له سابقة على الأرجح في تاريخ الحرب والغزو الطويل لشبه القارة[75].

تاريخ لا تاريخي: ميراث الإمبراطورية

سيطرت الإمبراطورية البريطانية في ذروة مجدها على ربع مساحة العالم تقريبا، أو حوالي 13 مليون ميل مربع من إجمالي كتلة اليابسة من العالم. أما

الروح الإمبريالية السائدة فكانت متعلقة بـ«رسالة حضارية» ستقوم على أساسها بتعليم شعوب الأرض «غير المتحضرة» وغير المسيحية فضائل الدين المسيحي، والملكية الخاصة، والديمقراطية البرلمانية، والتجارة الحرة. يؤكد فيرغسون أن «الدافع الإمبراطوري نجم عن جملة معقدة من العواطف والمشاعر: تفوق عرقي، أجل، لكن مع حماسة إنجيلية وحمية تبشيرية؛ منفعة وربح، ربما، لكن مع إيمان صادق بأن نشر ـ التجارة والمسيحية والحضارة ـ يصب في مصلحة رعايا مستعمرات بريطانيا في الأطراف مثلما هو لصالح المركز الإمبراطوري المتروبولي ذاته»[76]. مثل هذه الفقرات تقنّع ميل فيرغسون لأخذ «الإيمان الصادق» تبعا لقيمته الاسمية، مهما كانت العواقب والتبعات. الأمر هنا لا يقتصر على مجرد نظرة ساذجة ومحسوبة لإيديولوجية الإمبراطورية ـ «الرسالة الحضارية» كانت مجرد ترشيد وعقلنة لعثرات وأخطاء الإمبراطورية ـ بل تلطيف وحشية وقسوة الحكم الإمبراطوري. لقد اكتفى فيرغسون بستر جسد «الحكايات الأخلاقية» الإمبراطورية القديمة[77] بملابس جديدة تناسب الاستهلاك المعاصر. لكن الحكاية التي يرويها، بكل ما فيها من تشويهات وتحريفات وأنصاف حقائق، هي في صميمها أيضا لا تاريخية إلى حد كبير: إذا لا مكان في هذا السرد لمقاومة المستعمَرين ونضالهم الطويل الذي نجح في نهاية المطاف في إنهاء الحكم البريطاني[78].

في الحقيقة، يبذل فيرغسون جهده للتقليل من أهمية معارك النضال ضد الاستعمار. فتكاليف التنافس الإمبريالي أعظم أهمية بكثير[79]. وهذا تجاهل ذو مغزى أدى إلى عكس ميراث الاستعمار وتراث مناهضة الاستعمار. وسمح له بتكرار الكذبة القديمة بأن بريطانيا أسبغت على الأمة الهندية البليدة آلاء الإدارة الكولونيالية، ومنافع الديمقراطية البرلمانية، ونعم المواطنة. إن الميراث الحقيقي للإمبراطورية هو عكس ذلك في واقع الأمر. ومثلما يسهب إعجاز أحمد في الإثبات بالحجة والدليل:

الحقيقة.. أن الهند لم تصبح أمة من خلال الإدارة البريطانية. بل من سيرورة الحركة المناهضة للاستعمار. التي كانت داخليا أكثر ديمقراطية من الدولة الكولونيالية. حيث حشدت حوالي عشرين مليون أسرة فلاحية في الكفاح ضد الاستعمار: أما الإسهام البريطاني الرئيس في هذه العملية فكان. عند بداية الحرب العالمية الثانية وردا على «حركة اتركوا الهند». التزاما راسخا بتأييد محمد علي جناح وبالتالي تقسيم البلاد.. وعلى نحو مشابه. لم تكن للديمقراطية الهندية علاقة بـ«ميراث الإمبراطورية». فحتى قبل الاستقلال بسنة (1946). لم يشمل حق الاقتراع سوى أقلية ضئيلة من السكان. وبالتغاير مع ذلك. فإن أهم إنجاز سياسي - إن لم يكن الوحيد الذي يستحق الذكر - للدولة الهندية الحديثة هو أنها أصبحت جمهورية ديمقراطية علمانية بعد الاستقلال مباشرة.

الشيء ذاته ينطبق على المواطنة. التي وجدت فقط ضمن نطاق مجموعة الناس القادرين على منح القوانين والحقوق لأنفسهم. إذ لا يمكن لأحد أن يكون مواطنا في دولة استعمارية. والمواطنة ذاتها لا يمكن أن تكون نتيجة لما دعي بـ«ميراث الإمبراطورية». والهدف الدقيق للحركة المناهضة للاستعمار في الهند هو تأسيس المواطنة وإنشاء نظام دستوري لم يكن مستمدا من السلطة الاستعمارية بل من جمعية وطنية منتخبة. ولا يعتبر أي منها من «ميراث الإمبراطورية»[80].

علاوة على ذلك كله. أسهمت واسطة عقد الإدارة الاستعمارية - الحكم غير المباشر - في آفات وشرور ما بعد الكولونيالية التي يستخدمها فيرغسون اليوم ذرائع لتبرير الدعوة إلى العودة إلى الإمبراطورية الرسمية. فالحكم غير المباشر. الذي ابتدأ في الهند لكن جرت ممارسته عالميا تقريبا من خلال الإمبراطورية البريطانية. عمل على مأسسة ما وسمه محمود ممداني في الحالة الإفريقية بـ«الاستبداد اللامركزي» - شكل من الحكم له روابط وثيقة بالنظام العنصري تتجاوز ما يقر به عادة[81]. ومثلما هي الحال في الهند. اعتمدت السياسة على

التعيين والاصطفاء، وإذا دعت الضرورة، إيجاد نخب محلية سهلة الانقياد وعلى استعداد لتنفيذ وفرض إملاءات الإدارة الاستعمارية. في إفريقيا، استغل المسؤولون الاستعماريون التقاليد المحلية للسلطة اللامركزة مع نبذ الأشكال المعتادة للقيود على الحكم الاستبدادي. وجرى تبرير الحكم غير المباشر باعتباره شكلا متورا من الحكم التقليدي الحساس للثقافة الإفريقية. لكن الواقع كان مختلفا تماما. إذ إن «التقاليد والعادات» التي نالت إعجاب البريطانيين كانت مؤسسة على تشجيع الانقسامات الدينية والعرقية كجزء من الاستراتيجية التقليدية القائمة على مبدأ «فرق تسد»[82]. علاوة على ذلك، وكما أشار ممداني، لم يكن ثمة «شيء طوعي فيما يتعلق بالتقاليد والعادات خلال الحقبة الاستعمارية، وبدلا من أن يعاد إنتاج العادات والتقاليد الاستعمارية من خلال إباحتها اجتماعيا، فقد فرضت بسياط مجموعة من السلطات التقليدية ـ وإذا دعت الضرورة، بمدافع قوى الدولة المركزية»[83]. ولذلك، فإن الصراعات الاثنية والقبلية التي حلت نوائبها بإفريقيا بعد التحرر من الاستعمار ـ التي عارضتها حكومات الاستقلال لكن لم تتغلب عليها كلية ـ هي الميراث المباشرة للحكم الاستعماري. باختصار، قد يكمن أكثر إسهام لبريطانيا ديمومة في «المعوقات الموروثة للديمقراطية»، لا في تشكيل ميراث دائم من المواطنة الديمقراطية القائمة على المؤسسات الإدارية والسياسية التي يمكن محاسبتها[84].

طبقت سياسات مشابهة أفرزت النتائج ذاتها كما هو متوقع في الشرق الأوسط. فبعد الحرب العالمية الأولى، شرعت القوى الإمبريالية المنتصرة في تقاسم بقايا السلطنة العثمانية. وكان من نصيب بريطانيا فلسطين ـ حيث حبذت إنشاء دولة صهيونية ـ والخليج العربي والعراق؛ في حين حصلت فرنسا على سورية ولبنان. أما مصر فقد اعتبرت «مختبرا للحكم غير المباشر»[85]. كان البريطانيون يحكمون مصر فعلا منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 وظلوا هناك حتى عام 1952. وأعيد الآن تعريف الحكم غير المباشر بكلمة «انتداب» لتفادي

معارضة الولايات المتحدة للشكل الرسمي من الإمبراطورية وتلبية شروط عصبة الأمم[86]. تغير المظهر لكن بقي الجوهر على حاله. فقد أقام البريطانيون أنظمة بقيادة حكام مذعنين: في الحجاز، الشريف حسين وفي بالفرض: في العراق، «استوردوا» الأمير فيصل بن الحسين من مكة وأسسوا الحكم الملكي الهاشمي. ومن أجل فرض حكم الهاشميين لجأ البريطانيون إلى استخدام الغازات السامة لقصف السكان المحليين الذين قاوموهم، فأوقعوا 98 ألف إصابة بينهم[87]. ثم شرعوا في دعم البنى العشائرية المتفسخة من خلال إيجاد أملاك واسعة من الأراضي تحكمها طبقة من «الشيوخ». أما الهدف فكان كما يلاحظ بيتر غوان:

إحياء علاقات السلطة التقليدية المحتضرة، الأمر الذي أدى اقتصاديا واجتماعيا إلى تبعات وعواقب نكوصية، استخدمت كلية للأغراض السياسية الاستعمارية الحديثة، أي، إيجاد طبقة حاكمة تعتمد على القوة العسكرية البريطانية وبالتالي تلتزم بالمصالح الإمبريالية في المنطقة[88].

يظهر فيرغسون كل ذلك بشكل إيجابي. فهو يشبه التحدي الذي يجابه الأمريكيين في العراق اليوم بذلك الذي واجهته بريطانيا خلال احتلالها العسكري لمصر، الذي لم تعترف به رسميا، واستمر طيلة أربعة وسبعين عاما. أما الدرس الرئيس المستخلص من «محمية بريطانيا المقنعة» في مصر فهو أن «من الممكن احتلال بلد طيلة عقود من السنين، مع الإنكار المستمر والعنيد لأي نيـة لديك في ذلك. هذا معروف باسم النفاق. وهو أسلوب يجب على الإمبراطوريات الليبرالية اللجوء إليه أحيانا»[89]. لكن نظرة فيرغسون التهكمية، مهما كانت مقيتة ومنفرة، تعمي بصره أيضا عن حقيقة صارخة يتعذر مقاومتها. فطيلة تاريخ ما سمي بالإمبراطورية الليبرالية، بدءا بإثارة المشاعر الوطنية والقومية في الهند، مرورا بالثورات العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وصولا إلى القمع الوحشي بحق انتفاضة الماو ماو في كينيا في أواخر أيام الحكم الاستعماري البريطاني الرسمي[90]. واجه هذا الحكم مقاومة من السكان الذين

حكمهم[91]. وفي عالم مابعد انحسار المد الاستعماري، وجدت مقاومة الاستعمار تعبيرات مختلفة عن ذاتها ـ القومية، الشيوعية، ثم الأصولية الدينية مؤخرا. وبغض النظر عن مصادرها، حفرت مناهضة الاستعمار في عمق الذاكرة الجمعية للشعوب المستعمرة سابقا ولا يمكن أن تمحى لمجرد أن فيرغسون يهوى ذلك. ومثلما يلاحظ جيلبرت اشكار:

في هذه الأيام، حين يعادي سكان بلد محتل قوة احتلال ويعتبرونها كذلك، يصبحون أشد خطرا بكثير على المحتلين مقارنة بحالهم في القرن التاسع عشر أو حتى النصف الأول من القرن العشرين. فقبل قرن من الزمان كانت غالبية الشعوب المستعمرة تستسلم غالبا لمن يخضعها. ومنذ ذلك الحين انتبه الناس لمعارك النضال من أجل التحرر الوطني التي ميزت حقبة التحرر من الاستعمار. إضافة إلى أن مستويات التعليم، وبالتالي الوعي الوطني، أصبحت الآن على درجة نوعية أعلى[92].

قد يمثل ذلك الدحض النهائي لحجة فيرغسون برمتها لصالح الإمبراطورية الرسمية. ولربما يعتقد بأنه حل أشد مشكلات الإمبريالية العالمية المعاصرة إلحاحا وضغطا، أي كيف نجعل العالم آمنا للرأسمالية مع أنه مكون من دول متشظية. لكن حتى هنا، يفشل فيرغسون في تقدير المنافع والفوائد التي يقدمها نظام كهذا للرأسمالية. وحقيقة أن رأس المال قد انتشر فيما وراء حدود أي دولة مفردة، تجعل نظام الدول/ الأمم أمرا حتميا وضروريا[93]. أما حلم العودة إلى الإمبراطورية الرسمية فيماثل في لاواقعيته في هذا السياق حلم تأسيس شكل من أشكال «الحكومة العالمية». لذلك ليس الحل المزعوم الذي قدمه فيرغسون سوى خرافة، استحضرها ولفقها خيال لا تاريخي (وتلك نتيجة غريبة تصدر عن مؤرخ)، صمم بعناد على تجاهل البينات وتناسي الوصايا الواقعية للماضي، خصوصا من أولئك الذين ساعد كفاحهم النضالي على إسقاط الإمبراطورية.

كتب اورويل في روايته الشهيرة «1984»: «من يتحكم بالماضي يتحكم بالمستقبل. ومن يتحكم بالحاضر يتحكم بالماضي». وبالرغم من أننا لم ننحدر بعد إلى درك الجحيم المريع الذي صوره اورويل، إلا أن «الكلام الحديث» المشوه والملتوي أصبح كلي الحضور والتلفيق شائعا ومبتذلا. الأكاذيب وانصاف الحقائق التي تحبس الأنفاس تهيمن استعراضاتها على وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية المهذبة دون أن يشعر أحد بالحرج على ما يبدو. و ما يثير الذعر بشكل أكبر ربما أن الكثيرين يدركون أن زعماءهم يكذبون عليهم، لكنهم يختارون تجاهل ذلك لصالح مزيد من «الحكايات الأخلاقية» المريحة من النوع الذي يرويه فيرغسون[94]. فمن الصعب الاختلاف مع الحكم بأن إحيائية فيرغسون اللاتاريخية للإمبراطورية تدور برمتها حول صورة الذات الإمبريالية[95]. وبكلمات أخرى، لا يتمحور الجدل حول التاريخ بحد ذاته، بل الدور الذي تلعبه نسخة فيرغسون المصححة للأحداث لصالح أولئك الذين يشاركون بأحدث جولة من الغزو الإمبريالي: ترنيمة تتغنى بالأمجاد السالفة للإمبراطورية مصممة لإعلاء النبرة الأخلاقية للمشروع الإمبريالي المبهرج في هذه الأيام. لذلك، فهو في النهاية جدل لا حول حقائق التاريخ الإمبريالي ـ لأنها ظلت صارخة وواضحة طيلة عقود من السنين ـ بل حول نسخة من الماضي موجهة لأوهام وخيالات خداع الذات المستحوذة على أولئك الذين يتحكمون بالحاضر. لكن استعلاءهم الإمبريالي المتعجرف لا يضمن لهم أبدا التحكم بالمستقبل.

❖❖

هوامش

1ـ انظر مقدمة الكتاب.

2ـ مع أن لبريطانيا أيضا مصالح إمبراطورية واسعة في شتى أرجاء أمريكا اللاتينية، إلا أن هذه المنطقة لم تصبح أبدا جزءا رئيسا من إمبراطوريتها الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

3ـ انظر الفصل الذي كتبته الين مكسينز في هذا الكتاب

4ـ انظر:

David Harvey, The New Imperialism (New York: Oxford University Press, 2003).

5- Peter Gowan, Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance (London: Verso, 1999), p. 159.

6ـ انظر:

Harvey, The New Imperialism, p. 50.

7- Andrew J. Bacevich, American Empire (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003), p. 26.

8ـ انظر:

Max Boot, The Savage Wars of Peace (New York: Basic Books, 2002), p. xvi.

9- Bacevich, American Empire, p. 148.

10- James Mann, The Rise of Vulcans: The History of Bush's War Cabinet (New York: Penguin Books, 2004), p. xvi.

11ـ انظر:

Bill Gates, The Road Ahead (New York: Viking Press, 1995).

12- Francis Fukuyama, State-building: Governance and the World Order in the 21st Century (New York: Cornell University Press, 2004), p. 99.

13- Ibid., p. 120.

14- Philip Bobbit, The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History (New York: Alfred A. Knopf, 2003), p. xxi.

15- Rober Kagan, Paradise and Power: American and Europe in the New World Order (London: Atlantic Books, 2003), p. 3.

16- Fareed Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (New York and London: W. W. Norton and Company, 2003), p. 27.

17- Ibid., p. 102.

18- Ibid., p. 152.

19- Kagan, Paradise and Power, p. 154; Bobbit, The Shield of Achilles, p. 639; Robert D. Kaplan, Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos (New York: Random House, 2002), p. 83.

يمتدح نيال فيرغسون فريد زكريا ويهنئه على «كتابه الجسور والطموح» لأنه أشار إلى أن «سلطة الجماهير قد نمت على حساب النخب التي حكمت أمريكا ذات يوم». انظر:

Ferguson, "Overdoing Democracy," New York Times book Review, 14 April 2003, p. 9.

كما كرر جوهريا الحجة ذاتها في أحدث كتبه:

Colossus: The Price of America's Empire (New York: The Penguin Press, 2004), pp. 179-180.

20 ـ وردت في:

Mann, The Rise of Vulcans, p. 329.

21- Vivek Chibber, "The Good Empire," Boston Review, http://bostonreview.net/br30.1/chibber.html , p. 1.

22- Kaplan, Warrior Politics, p. 149.

يجند كابلان «فضائل المحارب» التي تكلم عنها هوبز ومكيافيللي ومالثوس ضد الكوزموبوليتانية «الطوباوية» في التراث الكانطي. فبالنسبة لصناع السياسة في الإمبراطورية الأمريكية «يأتي إبراز القوة أولا؛ والقيم ثانيا» (p. 61).

23ـ يكتب فوكوياما قائلا إن أشهر الأمثلة التاريخية الناجحة لعملية بناء الدولة تأتي من تاريخ الاستعمار الأوروبي: «نجح البريطانيون أكثر من سواهم في إقامة مؤسسات قادرة على البقاء في عدد من مستعمراتهم، مثل الخدمة المدنية الهندية والأنظمة القانونية في سنغافورة وهونغ كونغ، التي ينسب إليها فضل وضع الركائز المتينة لديمقراطية ما بعد الاستقلال في حالة الهند، والنمو الاقتصادي في حالتي سنغافورة وهونغ كونغ». تلك لازمة مألوفة لدى المدافعين عن الميراث التاريخي للإمبراطورية. ومثلما سنقدم الحجة فيما يلي، لم يخطر على بال هؤلاء على ما يبدو أن المؤسسات الديمقراطية التي تشكلت في فترة ما

بعد الاستقلال (مهما كانت محدودة) بواسطة الدول المستقلة، مثل الهند، لم تتجز بسبب بل بالرغم من تركة الحكم الإمبراطوري الثقيلة.

24- Niall Ferguson, Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power (New York: Basic Books, 2002), p. 310.

25ـ انظر:

Max Boot, "Imperial Ambitions: How Britain Won and Lost the World," Weekly Standard, 24 February 2003.

26- The Economist, 22 March 2003.

27- Atlantic Monthly, April, 2003.

28- Margaret MacMillan, "Queen Victoria's Secret," New York Book Review, 20 April 2003, p. 12.

29- John Lewis Gaddis, "The Last Empire, for Now," New York Times Book Review, 25 July 2004, p. 14.

30- Ferguson, Colossus, p. 78.

31- Ferguson, Empire, p. 317.

32- Ibid., p. 98.

33- Ibid., pp. 28-29.

34- Ibid., 48.

35ـ يقدم فيرغسون دفاعا مذهلا عن رغبة الجنرال ماك ارثر في إنهاء الحرب الكورية بإلقاء خمسين قنبلة ذرية على المدن الصينية: «من الناحية السياسية، أخطأ في الحساب. لكن هل كان مخطئا في السؤال

الاستراتيجي المتعلق بكيفية كسب الحرب في كوريا؟ على الأقل، يمكن تقديم الحجة على صوابية رأيه.. وإثباته جزئيا. فالحرب المحدودة لم تنجح في ضمان نهاية للحرب: وحده التهديد باستخدام السلاح الذري فعل ذلك». انظر:

Colossus, pp. 91-92.

36- Ibid., p. 99.

37- Ibid., p. 117.

38- Ibid., p. 121.

39-Ibid., p. 120.

40- Ibid., p. 154.

41ـ انظر:

Jon Wilson, "Niall Ferguson's Imperial Passion," History Workshop Journal, 56 (1), 2003, p. 180.

42ـ انظر الجدل بين فيرغسون وبرنارد بورتر في:

The London Review of Books, 19 May 2005 and 2 June 2005.

43- Ferguson, Empire, pp. 303-4.

44- Ferguson, Colossus, p. 25.

45- Ibid., p. 27.

46- Chibber, "Good Empire,", p. 2.

47- Ferguson, Colossus, p. 173.

48- C. A. Bayly, Indian Society and the Making of the British Empire (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

49- Burton Stein, A History of India (Oxford: Blackwell Publishers, 1998), p. 263.

50- Kaiwar quoted in Mike Davis, Late-Victorian Holocausts: El Nino Famines and the Making of the Third World (London: Verso, 2001), p. 324.

51- Bayly, Indian Society, p. 120.

52- Ellen Meiksins Wood, Empire of Capital (London: Verso, 2003), p. 115.

53- Ferguson, Empire, p. 164.

54- Bayly, Indian Society, p. 200.

55- Robin J. Moore, "Imperial India 1858-1914," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 441.

56- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 295.

57- P. J. Cain and A. G. Hopkins, British Imperialism: Innovation and Expansion 1688-1914 (New York: Longman Publishing, 1993).

58- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 33.

59- Ibid., p. 37.

60- Ibid., p. 52.

61- Ibid., p. 152.

62- Ibid., p. 162.

63- Ferguson, Empire, pp. 157, 181.

64- Ibid., p. 182.

65- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 288.

66- Ferguson, Empire, p. 173.

67- Macaulay quoted in ibid., p. 158.

68- Ibid., p. 158.

69- Moore, "Imperial India," p. 433.

70- D. A. Washbrook, "India, 1818-1860: The Two Faces of Colonialism," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 397-398.

71- Ibid., p. 399.

72ـ انظر:

Peter Burroughs, "Imperial Institutions and the Government of Empire," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 182.

73- Lytton, quoted in ibid., p. 183.

74-Ferguson, Empire, p. 182; Ferguson, Colossus, p. 196.

75- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 312.

76- Ferguson, Colossus, p. 208.

77- Wilson, "Imperial Passion," p. 176.

78ـ في مراجعته لفيلم فيرغسون الوثائقي الذي امتد ست ساعات واعتمد عليه كتاب «الإمبراطورية»، يلاحظ ولسون أن «ستة من غير

الأوروبيين ذكروا فقط بالاسم: غلام حسين خان، جاغات بوس، جورج وليام غوردون، موتيلال نهرو، مهندس كي. غاندي» (ibid., p. 177.).

79ـ انظر:

Ferguson, Empire, p. 246.

في كتابه حول الحرب العالمية الأولى «رثاء الحرب» (1999)، لم يكن «الرثاء» للمذبحة البشرية التي حصلت، بقدر ما كان للعبء المالي للحرب الذي جعل الإمبراطورية البريطانية غير قادرة على الاستمرار. فقد كان من الممكن تجنب الانحطاط التدريجي الذي أصاب القوة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى لو فهم السياسيون البريطانيون والأوروبيون أن العوامل التي تجمع بين بريطانيا وألمانيا أكثر من تلك التي تفرق بينهما. وإقامة حلف أنغلو ـ ألماني «لم يكن أمرا مرغوبا فقط بل ممكنا أيضا». وكان على بريطانيا «عدم التورط» وبالتالي إنقاذ إمبراطوريتها من الانهيار المالي النهائي.

80- Aijaz Ahmad, "The Politics of Literary Postcoloniality," Race and Class, 36(3), 1995, p. 4.

81- Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), p. 48.

82-Burroughs, "Imperial Institutions," p. 179

83- Mamdani, Citizen and Subject, p. 51.

84- Ibid., p. 25.

85- Karl E. Mayer, The Dust of Empire: The Race for Mastery of the Asian Heartland (New York: Century Foundation Public Affairs, 2003), p. 19.

86- David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East (New York: Avon Books, 1989), p. 283.

87- Gowan, Global Gamble, p. 164.

88- Ibid., p. 167.

89- Ferguson, Colossus, p. 222.

90ـ قدر عدد سكان كيكويو بحوالي 1.5 مليون نسمة احتجزوا جميعا لإجهاض انتفاضة الماو ماو في كينيا. وفي إحدى الدراسات التي نشرت مؤخرا، جادلت المؤرخة كارولين الكينز في صحة العدد الرسمي للضحايا (11 ألف قتيل)، مؤكدة أن الرقم أعلى بكثير. وخلال قمع التمرد كان البريطانيون روادا في استخدام التكتيكات الاستعمارية، مثل «المحاصرة في القرى» (التي تبناها الأمريكيون فيما بعد في فيتنام على شكل «القرى المحمية») حيث حوصر شعب كيكويو في 804 قرى. كما جمع الضباط الاستعماريون صورا التقطت داخل معسكرات الاعتقال، أظهر العديد منها عمليات التجويع والتعذيب التي تذكر بما حصل للذين اعتقلوا وعذبوا في «أبو غريب». انظر:

Caroline Elkins, Imperial Reckoning: The Untold Story of Britain's Gulag in Kenya (New York: Henry Holt and Company, 2005), pp. xv, 259-260, 287.

في المقدمة التمهيدية لكتاب «الإمبراطورية»، يصف فيرغسون بأسلوب عاطفي وجداني طفولته في الستينيات في كينيا: «بفضل الإمبراطورية،

تمحورت ذكريات طفولتي المبكرة حول إفريقيا في عهد الاستعمار.. كان زمنا سحريا، طبع بشكل لا يمحى في وعيي منظر صيد القرود، وأغنيات نساء كيكويو، ورائحة أول زخات من المطر، وطعم المانجا الناضجة» (p. xv.). لكنه لم يشر إلى مضمون الأغنيات.

91ـ لربما يكون عجز دعاة الإمبراطورية الليبرالية من أمثال فيرغسون عن تقدير قوة هذه الحركات متصل بعجز أعم يعاني منه الليبراليون ويمنعهم من تقدير أهمية وفعالية الروابط التي تجمع الناس بالأرض والمكان. للاطلاع على هذه الحجة انظر:

Uday Singh, Liberalism and Empire (Chicago: University of Chicago Press, 1999).

ومن المؤكد أن الإمبراطورية الرسمية في المخيال الليبرالي كانت على الدوام مرتبطة بعمق بفكرة مختلفة عن الأرض وما تمثله، الا وهي فكرة «الأرض المسيجة/ المسورة» والأملاك الخاصة.

92- Gilbert Achcar, Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine and Iraq in a Marxist Mirror, trans. Peter Drucker (New York: Monthly Review Press, 2004), pp. 41-42.

93ـ انظر:

Wood, Empire of Capital, p. 141.

94ـ حول هذه النقطة انظر:

"A Interview with Slavoj Zizek." Left Business Observer, August 2003.

95-Chibber, Empire, p. 16.

-7-

حين تكون القوة حق
التفجعات القديمة، الخدمات الشتراوسية، الإعفاءات الأمريكية

ثوم وركمان

مقدمة

تركز على الباحثين والمفكرين من أتباع ليو شتراوس انتباه شعبي متنام في السنوات الأخيرة. ومقالة ايرل شوريس المعنونة «كذابون لنام» التي نشرت في «مجلة هاربر» في صيف عام 2004 تشهد على هذا الانسحار المتزايد بكتابات شتراوس والأوساط الأكاديمية التي استمدت إلهامها من فكره. أكد شوريس أن «الشتراوسية» هي «الأسوأ في السياسة الأمريكية». وفي مسعى منه للعثور على مغزى في الدعاوى الزائفة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، ركز على الالتزام المثقف بالكذب والغش والخداع الذي يكمن كما افترض في صميم هذا التراث الفكري[1]. وبالفعل، طفا الشتراوسيون، إذا جاز لنا استخدام هذا الاسم، على السطح في الأخبار ـ بول ولفوويتز، ريتشارد بيرل، ليون كاس، فرانسيس فوكوياما، الان كيز، ايرفنغ كريستول، على سبيل المثال لا الحصر ـ وهؤلاء المفكرون تميزوا بالصراحة التامة فيما يتعلق بميراثهم الفكري[2]. كما اعتبروا أيضا مهندسي وراسمي أجندة السياسة الداخلية والخارجية لإدارة بوش، بما في ذلك مبدأ الفعل الاستباقي المثير للجدل. لكن من وجهة نظر معينة، لربما يعاب على المهتمين بالتأثير الشتراوسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة عدم

فهمهم للتاريخ بصورة كافية. فما تعلمناه طيلة القرن العشرين هو أن سلوك الولايات المتحدة لم يكن متوقفا على الميول السياسية لإدارتها الحاكمة. الرؤساء الجمهوريون والديمقراطيون يأتون ويذهبون، ولا يبدو أن لذلك علاقة وثيقة بمسلك أمريكا، كما قد يذكرنا أي مواطن في نيكاراغوا، التي تدخلت الولايات المتحدة في شؤونها أو أرسلت جنودها لغزوها أكثر من عشر مرات في القرن الماضي. في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت الإدارات الديمقراطية على القدر نفسه من تلهف الإدارات الجمهورية على شن الحروب ـ والشاهد حرب فيتنام قبل عام 1968. وحتى ولاية كارتر تزامنت مع تدخل سياسي وعسكري واسع النطاق من قبل الولايات المتحدة في العديد من مناطق العالم الساخنة، خصوصا إفريقيا الجنوبية ومنطقة جنوب شرق آسيا. وفي حين أن المبادئ المعقلنة تظهر وتختفي ـ «مبدأ الاحتواء» في ذروة الحرب الباردة، أو مبدأ ريغان حول «التراجع» في الثمانينيات، أو «مبدأ الضربة الاستباقية» الذي تبناه بوش في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ـ فإن تدخلات الإمبراطورية لم تتفاوت كثيرا في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، شهدنا مؤخرا عملية إحياء للرأي القائل إن الإدارات تؤثر في السياسة، حيث اصطف «اليسار» الأمريكي خلف المرشحين الديمقراطيين في صيف عام 2004 من أجل عكس وتحسين المصائر الأمريكية في العراق.

هنالك سبب وجيه يدعونا للحذر من احتشاد القوى الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، والاهتمام الشعبي بالحضور «الشتراوسي» في أعلى مناصب إدارة بوش، نظرا لتأطر الأمرين كليهما (الاحتشاد والاهتمام) بنظرة حميدة وطوعية للممارسات الإمبريالية الأمريكية. إن تنمية موقف راسخ ونقدي فيما يتعلق بسياسة الإمبراطورية الأمريكية يجب أن يستهدف أكثر من مجرد الإمبريالية الراقية ـ ذلك النمط الرقيق واللطيف من الإمبراطورية المؤسس بصورة مبهمة على فكرة الحروب «العادلة» و«الظالمة»، أو الأعداء

«الحقيقيين» و«المزيفين»، أو فلاسفة المداهنة الذين يتصفون بـ«الابتذال» أو «الرقي». وانطلاقا من ذلك كله، يجري التوكيد هنا على أن الفكر «الشتراوسي» يستحق التمحيص النقدي لأنه يسهم في المعنى الإيديولوجي الضمني للإمبراطورية، ويساعد في تأسيس الرؤى المشتركة للمحاورين الذين يعتنقون علنا سياسات مختلفة، ويعين في تشكيل إجماع يبعث على الثقة ويزيل الشك ويكمن في صميم معظم الحياة الفكرية الغربية[3]. وعند البدء بتفكيك المزاعم «الشتراوسية» حول الحرب والإمبراطورية، من المفيد ملاحظة النتيجة الأساسية التي توصل إليها كينيث والتز في كتابه التحريضي المثير «نظرية العلاقات الدولية»، ألا وهي زعمه بأن النظام الثنائي القطبية يعتبر أكثر النظم استقرارا وثباتا في التحالفات الدولية[4].

لقد شكل الكتاب جزءا مهما من عملية إحياء الواقعية في فكر العلاقات الدولية في ثمانينيات القرن العشرين، كما ساعد نقد الكتاب أيضا في نشر ما دعي بـ«الجدل الثالث»، الذي وسع نطاق الأسس الفكرية في هذا المجال[5]. من الممكن تجاهل النتيجة التي توصل إليها والتز فيما يتعلق بالقطبية الثنائية، باستثناء حقيقة أن نقد روبرت كوكس له، الذي أتى بأسلوب يذكر بتوكيد ماركس في «الإيديولوجية الألمانية» على أن الحاجات الاجتماعية للطبقة الحاكمة سوف تشجع على هيمنة الأفكار التي جرت المصادقة على صحتها باعتبارها «قوانين أبدية»[6]، جلب الانتباه إلى الطبيعة الإيديولوجية للنتائج التي استخلصها. يكتب كوكس قائلا: «هنالك سمة من التفاؤل الساذج الذي لا تخطئه العين في نظرية نشرت في أواخر السبعينيات واستنتجت أن نظام القطبية الثنائية يمثل أفضل العوالم الممكنة. لقد تركت اللحظة التاريخية علامة لا تمحى على هذا العلم الشمولي كما زعم»[7]. اجتذبت هذه الملاحظة الوجيزة انتباه الوسط الأكاديمي المشتت حول الحرب إلى العلاقة العميقة والوثيقة بين الحياة الفكرية وارتقاء العلاقات الاجتماعية للسلطة/ القوة داخل وعبر المجتمعات.

هنالك حساسية مشابهة تتصل بالرابطة بين مزاعم المعرفة والعلاقات الاجتماعية للسلطة/ القوة يستهدي بها هذا التقييم للأفكار «الشتراوسية» حول الإمبراطورية. فالكتاب المتأثرون بالتراث «الشتراوسي» يشتركون بالآفاق الظواهراتية نفسها باعتبارهم حداثيين متأخرين. آفاق تشمل الإمبريالية المتمركزة في الشمال، خصوصا في واشنطن ولندن، وحروب محبطة تلقي بظلالها الثقيلة على غالبية بلدان العالم الأخرى. لكن الفكر الشتراوسي في جوهره يستحثنا على تلطيف حكمنا على هذا العالم ذاته ـ وفي الحقيقة، قبوله بمعايبه وإخفاقاته كلها. وتنصحنا الكتابات الشتراوسية بالقول إن نهوض الإمبراطوريات هو وظيفة طبيعية لضعفنا البشري وميلنا العاطفي للقوة/ السلطة. فالإمبراطورية هي نتيجة طبيعية للبشر بصفتهم بشرا: أما إدانة الحرب أو الإمبراطورية بشكل يفتقد الحصافة والحكمة فتعني إدانة جزء طبيعي من ذواتنا. إذن، في عصر الإمبراطورية هذا، نهض المفكرون «الشتراوسيون» لتزويدنا بـالقوانين الأبدية» الاعتذارية للحياة العالمية. لكن موقعهم عند قدمي «الإمبراطور» أقل أهمية من حقيقة أنهم يحتشدون في ممرات ومباني المعاهد والمؤسسات الأكاديمية. ومثلما سنرى، لا يبلغ تقديمهم لمعنى ضمني إيديولوجي للإمبراطورية الأمريكية أكثر من إعادة صياغة النظرية الواقعية للسياسة الدولية، أي وجهة النظر التي هيمنت على ميدان العلاقات الدولية طيلة عقود من السنين، كما يعترف الآن الكتاب الذين يضمهم التراث «الشتراوسي».

لكن الإسهام الفكري الشتراوسي الأكثر تورطا في الدفاع عن الحرب والإمبراطورية، هو إعادة صياغة أعمال القدماء في قالب متصلب لتصبح اعتذارات دفاعية عن سيرورة التاريخ الحديث. فقد حشر ثوسيديديس على وجه الخصوص في قالب يظهر فيه وكأنه مفكر نموذجي ضمن الرؤية الشتراوسية للحياة الدولية. والمفكرون الشتراوسيون يقدمون الحجة على أن المؤرخ العظيم أدرك الحدود المقيدة للبشر حين سبر واقع حياة الهيلينيين في الحرب، تماما كما أقروا في القرن العشرين بالطبيعة الحقيقية للبشر وهم يرون اضطراب التاريخ

المعاصر. وسوف نقدم الحجة هنا على تعذر استخدام ثوسيديديس لتوفير الفكر التأسيسي الذي يطبعن الحرب والإمبراطورية. لا يمكن الدفاع عن القراءة الشتراوسية لثوسيديديس، وهي تستحث على التأمل في الضرورات الفكرية للإمبراطوريات الحديثة. لقد اهتم القدماء بالتأكيد بالحرب والإمبراطورية، وظهرت لديهم بين الحين والآخر نزعة شكوكية حول طبيعة الحياة الدولية. ومثلما أعلن رحالة كريت في افتتاحية الكتاب الأول من «قوانين» أفلاطون: «السلام مجرد اسم. أما الحقيقة فهي أن المدن ـ الدول منخرطة وفقا للقانون الطبيعي في حرب دائمة غير معلنة مع بعضها بعضا». لكن المفكرين اليونان، خصوصا ثوسيديديس، لم يصادقوا على هذه النزعة الشكوكية. وفي الحقيقة، تابع الكتاب الافتتاحي لـ«قوانين» أفلاطون الوارد ذكره آنفا، ليهاجم ويفكك هذا الرأي الشكوكي. ولم تعتبر وجهة النظر التي تبناها المفكرون القدماء الحرب والإمبراطورية من الملامح الضرورية أو الجوانب الحتمية للحياة الدولية. أما حقيقة أن الشتراوسيين يجدون قوة دافعة لآرائهم لدى ثوسيديديس على وجه الخصوص والمفكرين الكلاسيكيين عموما فهي في غير محلها، سيما وأن آراء القدماء النقدية، التي صيغت بالرغم من كلية وجود الحرب والإمبراطورية، يمكن أن تشكل مصدر إلهام لنا في عصرنا المضطرب.

التطبيع الشتراوسي للإمبراطورية

كان ليو شتراوس مؤرخا للفكر السياسي وناقدا للحداثة. واعتقد أن الادعاءات المعقلنة للحداثة تقيد بشكل حاد تقديرنا لتعليقات المفكرين القدماء، وتضعف ما تحمله في ركابها نمطيا من عرف تقليدي وحكمة، وتحرم مجتمعنا من دفة التوجيه بالضبط حين تبز قدراتنا التقانية جميع الحقب السابقة من التاريخ البشري. ليو شتراوس مشهور أيضا بزعمه أن المفكرين العظام كلهم كتبوا للعامة والخاصة، أي للاستهلاك العمومي بأسلوب يحافظ على الأساطير والأوهام المندمجة في أي مجتمع، وبطريقة فلسفية أكثر صدقا لا يميزها سوى

القراء العارفين. ويعتنق المفكرون الذين يكتبون ضمن التراث الشتراوسي عموما معظم رؤى شتراوس ذاته، وأسهموا في الفكر المحافظ المعاصر في أمريكا عبر تناول موضوعات واسعة تتراوح بين الجنسانية والحرب الحديثة[8]. التركيز هنا سيكون على الطبيعة الفكرية في جانب محدد من الفكر الشتراوسي، أي وجهة نظره المتعلقة بالحرب والإمبراطورية. يمكن أن نبدأ بتفكيك هذه المنطقة من الفكر الشتراوسي عبر التصدي لمفهومه للتاريخ السياسي، وهو مفهوم استمد إلهامه من كتابات المؤرخ اليوناني القديم ثوسيديديس[9]. زعم شتراوس أن التاريخ السياسي يشرع في كشف الحقائق الأبدية المتعلقة بالتاريخ البشري من خلال التنقيب الدقيق في أسسه وركائزه. أما المشاهدة التجريبية الدقيقة والتأمل الأريب الفطن فيشكلان أدوات المؤرخ السياسي، ويتمتعان بأهمية حاسمة في توليد المعرفة والحكمة. ولا يعتبر المؤرخ السياسي طرائق التفكير التي لا تعتمد على المشاهدة ولا تنغمر في التاريخ كما يتكشف فعلا، خصوصا الفلسفة، مفيدة جدا حين يتعلق الأمر بتوليد رؤية ثاقبة لسيرورة التاريخ البشري[10]. بكلمات أخرى، فإن الأرضية المؤسسة للتاريخ بالنسبة للمؤرخ السياسي هي الفطرة، ومنهجه تجريبي على الأغلب.

عند هذه النقطة، يشترك المزاج الفكري للتاريخ السياسي والتحليل السوسيولوجي الحديث في الافتراض ذاته، أي في فكرة أن حقائق البشرية يجب كشفها من خلال الدراسة المباشرة للبشر أنفسهم. لكننا نعلم أيضا أن المؤرخ السياسي يلتفت إلى الداخل، ويفسر سيرورة التاريخ البشري بالإحالة إلى «طبيعتنا البشرية»، التي تعتبر ثابتة أو لامتغيرة. أي أن المؤرخ السياسي يقتفي أثر تاريخ العالم بالعودة إلى خصائص الطبيعة البشرية الدائمة نسبيا. وتصدر عن هذه الطبيعة البشرية الثابتة أو اللامتغيرة سلسلة من المعايير السلوكية الإجبارية أو القهرية، وترسخ بالتالي أطر وحدود التاريخ الفعلي: إذن، ليست قصة البشرية، خصوصا الحرب والإمبراطورية، سوى تعبير تمثيلي

عن طبائعنا البشرية[11]. وجرى كشف الحقيقة العارية للإمبراطورية والحرب عبر كشف التاريخ الطبيعي ـ إن شئتم ـ للتاريخ البشري. كتب شتراوس يقول إن ثوسيديديس يعتبر «الطبيعة البشرية بمثابة الأرضية الصلبة لجميع تأثيراتها»[12]. ليس من السهل رؤية هذه العلاقة، لأن المؤرخ السياسي يدرك أن التاريخ خليط مزيف، يحجبه غطاء الغلو، ولبوس المزاعم، وبالتالي ينبغي اكتشاف الطبيعة المؤسسة للبشر في خضم جيشان الادعاءات التاريخية المصطنعة. لكن في المثال الأخير، يعتبر المؤرخ السياسي العالم تمظهرا للطبيعة البشرية التي لا يمكن في نهاية المطاف تعديلها أو ترويضها بشكل كاف. إن حكمة المؤرخ السياسي تأتي أخيرا لتخبرنا أن مسار التاريخ متجذر في طبائعنا الحبيسة.

ما هي الدروس المحددة للتاريخ التي يستخلصها المؤرخ السياسي النموذجي ثوسيديديس من تحليل الحرب البيلوبونية وفقا للفكر الشتراوسي؟ نعلم أن التاريخ في أعمق مستوياته مؤطر مجازيا بالتفاعل بين «الحركة» و«السكون»، «التعارض الجوهري» بين تلك القوى التي تحرك العالم وقوى الاستقرار والنظام والهدوء النسبي[13]. تسير هذه القوى في اتجاهين متكاملين: اتجاه أنطولوجي أكثر امتدادا يبدو فيه التوتر الأساسي وهو يتخلل العالم الطبيعي برمته، واتجاه تاريخي أكثر محدودية متعلق بالطبيعة البشرية و«المدن ـ الدول»[14]. وبالطبع يركز ثوسيديديس على الاتجاه الثاني، وخصوصا على لعبة الحركة والسكون في التاريخ البشري. علاوة على أن الفهم المجازي للتاريخ البشري باعتباره توترا متعاكسا ومتضادا بين الحركة والسكون، مرتبط بعدد من الموضوعات المشتقة من التاريخ، بما في ذلك البربرية واليونانية، والانسجام والتنافر المدني، والقوة البحرية والقوة البرية، والقلة والكثرة، والأهم: الجسارة الأثينية والاعتدال الإسبارطي، كمعنى ضمني في أعظم التوترات المتعارضة جميعا: الحرب والسلم. لقد كانت الحرب البيلوبونية حركة عظيمة في الحقيقة، بل أعظم حركة هزت أركان العالم القديم.

في التفسير الشتراوسي، تجذرت الاستعارات المجازية للحركة والسكون، التي مثلت التوترات التاريخية، في الصراع البشري بين رغبتنا في العدالة وخضوعنا المذعن للإكراه والإجبار[15]. فيما يتعلق برغبتنا في العدالة، تدرك دراسة ثوسيديديس الأهمية التي تضعها البشرية على «الحق» (أو احترام القانون الدولي)، رغم توكيدها على أن تأثيره ضعيف عند تطبيقه على شؤون الدول. وبالنسبة لخضوعنا للإكراه، تعترف الدراسة بأن الزعماء السياسيين لا يفوتون فرصة لزيادة قوة دولهم لأسباب تتصل بالخوف على وجه الخصوص، إضافة إلى أخرى ناجمة عن الطمع والشرف، وأن حقيقة هذه الدوافع الحتمية «تكره» أو تضبط الدول جميعا في علاقاتها مع بعضها بعضا. إذن، تظهر الحياة الدولية هذا التوتر بين «الرغبة في العدالة» ـ التي تنزع إلى السكون ـ و«الإكراه» ـ الذي يميل إلى الحركة ـ وليس كل منهما سوى تعبير عن طبائعنا البشرية الحبيسة. هذا التفاعل بين الحركة والسكون، والعدالة والقوة، يشيد التاريخ بدءا من صفحاته الافتتاحية. فهو أساسا وصف للطبيعة البشرية كما تتمظهر خلال العصر الهيليني.

بهذا المعنى أكره تنامي القوة الأثينية الإسبارطيين على السير في طريق الحرب. لكننا نعلم أيضا أن الأثينيين أكرهوا على إجبار إسبارطة وحلفائها. بكلمات أخرى، قدر على الأثينيين، المدفوعين بالحاجة ذاتها لتوسيع قوتهم وسلطتهم إزاء المدن ـ الدول الأخرى في العالم الهيليني وخارجه، تنبيه وإيقاظ العصبة البيلوبونية. والخوف أكره الإسبارطيين على الاستجابة لتنامي قوة أثينا، خوف متجذر في الحسابات والاعتبارات الطبيعية التي انبثقت من طبيعة علاقات القوة في الشؤون الدولية. أما المشهد المرعب للعلاقات الدولية الذي عبر عنه مبعوثو أثينا في ميلوس قبيل ذبح الذكور البالغين في الجزيرة وسبي نسائها وأطفالها (القوي يحكم الضعيف كلما أمكنه ذلك ـ وهو المبدأ الذي أصبح يعرف بـ«الأطروحة الأثينية»)، فقد أكده ثوسيديديس. وهو يعبر عن أكثر الحقائق جوهرية فيما يتعلق بطبيعة الحياة الدولية. لكنه مبدأ للعلاقات الدولية، ولا

يقتصر فقط على تبرير النزعة التوسعية الأثينية. ومثلما كتب ليو شتراوس: «توكيد الأثينيين على ما يمكن أن ندعوه بالحقوق الطبيعية للقوي، كحق يمارسه الأقوى بالضرورة الطبيعية، ليس مبدأ للإمبريالية الاثينية: إنه مبدأ عالمي شامل: ينطبق على إسبارطة مثلا إضافة إلى اثينا»[16]. عند هذه النقطة، تشابه القراءة الشتراوسية لثوسيديديس من جميع الجوانب القراءة المعيارية له في ميدان العلاقات الدولية، وهي صلة يقر بها الآن كاملة الكتاب الشتراوسيون المتأخرون، بمن فيهم ريتشارد بيرل وبيتر اهرنسدورف. واحد من أبكر التعبيرات عن هذا الفهم للعلاقات بين الأمم ـ المعروف باسم الواقعية في ميدان العلاقات الدولية ـ أتى من هانس مورغنثو، زميل ليو شتراوس في جامعة شيكاغو، في عمل شهير له بعنوان «السياسة بين الأمم»[17]. في هذا الكتاب، عرّف ثوسيديديس بوصفه مفكرا رأى الطبيعة الواقعية الأساسية للحياة الدولية بكل وضوح، ويفترض معظم التفكير بالعلاقات الدولية منذ ذلك الحين أن ثوسيديديس ألهم الفكر الواقعي (للعلاقات الدولية) في القرن العشرين[18].

يؤطر هذا التوتر الأساسي بين «الحق» و«القوة» المناقشات والمجادلات حول ثوسيديديس التي دارت بين الذين قبلوا تعاليم ليو شتراوس الأساسية. فالمفكر اليوناني يعبر عن سياسة القوة في الحياة الدولية، ويدرك المعضلات التي تواجه رجالات الدولة في العلاقات الدولية، الذين يأخذون في اعتبارهم «طبعا» الجوانب الأخلاقية أو الإنسانوية لحياتنا. نحن عاجزون عن مقاومة إغراء المصلحة والقوة، مثلما نحن عاجزون عن مقاومة التفكير بالحق والعدل. فطبائعنا الأساسية تجرنا نحو اتجاهين مختلفين، لكن رجال الدولة كلهم يدركون أن اعتبارات العدالة ضعيفة نسبيا في شؤون الأمم. وكما عبر بانغل بأسلوبه الأنيق: «بالرغم من أن وصف ثوسيديديس للحرب الطاحنة والمرعبة بين أثينا وإسبارطة، إلا أنه نما في قرائه واقعية مذعنة، تدرك الضعف اللزومي للعدالة بين الأمم، لكن دون تهليل لتلك الرؤية»[19]. لم يتخل الفكر الشتراوسي أبدا عن فكرة أن ثوسيديديس فهم الحقيقة الدائمة للأطروحة الأثينية. وزعمت أن نورتون بأن

الكتابات الشتراوسية المتأخرة التي تقلب رأسا على عقب تفسيرا مبكرا وأكثر اعتدالا لثوسيديديس كناقد للإمبراطورية لصالح آخر يراه مؤيدا لأثينا الإمبريالية. تفتقد كلية الالتزام الصادق بالنصوص المعرفية ذاتها[20]. ومهما قال المفكرون الشتراوسيون في محاضراتهم في جامعة شيكاغو، فإن النصوص الشتراوسية تبرز استمرارية مؤثرة حين يتعلق الأمر بثوسيديديس وتطبيع الإمبراطورية كليهما. ولربما على العكس من ذلك، يؤكد الفكر الشتراوسي المتأخر على ما دعي بالجانب «الأخلاقي» من الحياة بشكل يتجاوز حتى كتابات شتراوس ذاته في هذا السياق. الكاتب الشهير كليفورد اوروين، الذي وضع دراسته عن المؤرخ القديم تحت عنوان «إنسانية ثوسيديديس»، يبرز أهمية التوتر بين اعتبارات القوة والعدالة، ويساوي بين «الإنسانية» والكفاح لإدخال العدالة في ممارسة العلاقات الدولية. أما التلميح في عنوان العمل فيستحق الذكر نظرا لحقيقة أن الكاتب يعود مرارا وتكرارا وبصدق وأمانة إلى الحقيقة المركزية للأطروحة الأثينية التي تكمن كما يفهم في مركز التاريخ. لكن وفقا للشروط الشتراوسية، ينبغي أن لا تضلل القارئ الطبيعة الخداعية المتعمدة لعنوان اوروين، لأن عليه اعتباره بمثابة رد على نقد متوقع من القراء الأغرار الذين يفتقدون المعرفة والخبرة، رد مؤطر بطريقة لا تعرض للشبهات الأركان الشتراوسية الأساسية فيما يتعلق بالتاريخ البشري، والحرب والإمبراطورية، وسياسة القوة، والأطروحة الأثينية.

عمليا، يتعذر تمييز الفكر الشتراوسي حول الإمبراطورية عن قراءته لثوسيديديس. إذ يضم عمل المؤرخ القديم واحدا من أعظم دروس وعبر التاريخ. الإمبراطورية والحرب حقيقتان لا مفر منهما في الحياة الدولية. لقد قبل ثوسيديديس فكرة أن العالم لا يمكن تغييره: يمكن أن يكون أكثر أو أقل ابتذالا، لكن يستحيل تغييره. حنكة بيركليس مفضلة على خسة كليون. لكن في نهاية المطاف ينصحنا ثوسيديديس من خلال «البشرية البسيطة» و«واقعيته الكئيبة

لكن البشرية»، بالإذعان للطبيعة الواقعية الأساسية للحياة الدولية. ويصبغ الفكر الشتراوسي كله فكرة أن اللازمة الطبيعية لحكمة المؤرخ التاريخي هي تخفيف حدة حكمنا على الحرب والإمبراطورية. فالحكم الصارم يساوي كره الذات أو الإدانة العبثية لطبائعنا ذاتها. والمؤرخ السياسي في أي حقبة زمنية يرفض بعناد مثل هذا الازدراء غير المباشر للبشر. وحذر ليو شتراوس قراءه من مغبة إطلاق أحكام جائرة على حقائق الحياة الدولية التي كشفها المؤرخ العظيم.«لربما يمكن القول إن موضوع التاريخ السياسي هو القوة البشرية، لكن القوة ينظر إليها بتعاطف»[21]. وفي الحقيقة هنالك عناصر في الشتراوسية تتحول إلى إعجاب صفيق بالعظمة المزعومة للحرب والإمبراطورية، وإنجازاتهما الدائمة وميراثهما: «يسلم التاريخ السياسي بصحة اعتبار الحرية والإمبراطورية من أعظم أهداف البشرية (ولا يفتقد هذا الافتراض المنطق) ـ وأنهما محل إعجاب مشروع»[22].

الوصول إلى الإمبراطورية عبر ثوسيديديس

هل يمكن قراءة ثوسيديديس باعتباره مؤرخا يدافع ـ بالصدفة ـ عن الإمبراطورية الأمريكية؟ خلال القرن الماضي دار جدل مثير حول تفسير تاريخ ثوسيديديس للحرب البيلوبونية. وتشكل قطبا هذا الجدل مع نشر كتاب كورنفورد «تاريخ وأساطير ثوسيديديس» (1907)، وكتاب كوشران «ثوسيديديس وعلم التاريخ» (1929)[23]. على جانب كورنفورد من الجدل، يتبدى الزعم القائل إن الحرب البيلوبونية التي أرخ لها ثوسيديديس تأخذ شكل مأساة وفقا لتراث اسكيلوس، بينما تؤكد القراءة المقابلة أنه كان مراقبا علميا وفقا لأسلوب أبوقراط وديمقرايطوس[24] وبحسب الرأي الأول، استخدم المؤرخ الكبير التقنيات الدرامية لانتقاء واصطفاء، وإعادة صياغة الأحداث بطريقة يرفضها المؤرخون المعاصرون. بينما يعتبر الثاني ثوسيديديس مراقبا حياديا للطبيعة الإنسانية والتاريخ البشري ضمن روح العلم الحديث. وفي حين أن الرأي الأول يرى أن ثوسيديديس بث في روايته للحرب البيلوبونية الحكم والإدانة، فإن الرأي الثاني

أكثر ميلا لاعتبار المؤرخ الكبير ناقلا موضوعيا للحقائق المتعلقة بالطبيعة البشرية والتاريخ الإنساني بغض النظر عما يعتقده ويفضله.

ينجذب الفكر الشتراوسي بكل وضوح نحو القراءة «العلمية» للتاريخ. فقد أنكر ليو شتراوس قراءة كورنفورد لثوسيديديس، خصوصا الصلة التي أقامها بين مذبحة ميلوس وهزيمة أثينا في صقلية، باعتبارها «قصصا تسر السامع»، أي أنه يرفض أطروحة كورنفورد باللغة التي استخدمها ثوسيديديس للهجوم على هيرودوتس[25]. وأكد شتراوس أن ثوسيديديس «لاذ بالصمت حول الآلهة أو ما هو ليس ببشري»، لكنه يظهر مرارا أن ميلنا إلى الإيمان بالآلهة يمكن أن يفرز تأثيرا عميقا في مسار الأحداث[26]. وبالتالي، فإن تأييد ثوسيديديس القوي لفضيلة الاعتدال ـ حكمة دلفية (نسبة لمجمع الآلهة في دلفي) تقبع في صميم الثقافة القديمة ـ يجب اعتباره شكلا من الفهم الفطن المؤسس على قراءته الحصيفة للتاريخ. ولم يكن تأييد ثوسيديديس لفضيلة الاعتدال براغماتيا خالصا بطبيعته، بل إنه يوازن حبه لإسبارطة مع تأييده لما أبدته أثينا من جراة وبسالة وتصميم، حسبما يؤكد شتراوس. فالدول تواجه حدودا طبيعية في العلاقات الدولية يفرضها «منطق» الحياة الدولية، وهذا يشجع على الاعتدال: لكن الدول تميل أيضا إلى التوسع واختبار حدودها المقيدة كما فعلت أثينا. يظهر ثوسيديديس إعجابه بأثينا وإسبارطة كلتيهما. لكن في حين أن إعجابه باعتدال إسبارطة يتبدى في صفحات النص، إلا أن تأييده لأثينا، كما يعلمنا شتراوس، لا يظهر «إلا بين سطور نصه»[27]. بالنسبة لأغراضنا، تعتبر هذه الملاحظات أقل أهمية لأنها تدمج التأويلية الشتراوسية التبسيطية فيما يتعلق بالخاصة/ العامة بالدوغمائية. وفي الوقت ذاته هي أكثر أهمية لأنها تتيح لنا إبراز الزعم الشتراوسي بأن فضائل ثوسيديديس، أي تأييده المعلن لاعتدال إسبارطة وامتداحه المضمر لجرأة وبسالة أثينا، تقوم على أسس متجذرة في الفطرة البشرية حصرا.

ينكر الفكر الشتراوسي فكرة وجود جوانب ميتافيزيقية سامية في أسلوب تفكير ثوسيديديس. إذ لا يمكن لمعايير التاريخ السياسي إلا أن تكون سياسية

وتاريخية: والجدال الشتراوسي يتركز على أن جوهر التاريخ السياسي يعتمد على الاقتناع بأن الحياة الدولية لا تتأثر بالمعايير السامية، ولا تظهر مثل هذه اللحظات في التاريخ أبدا. وفي الحقيقة، تواجه حكمة الفيلسوف اختطار دونيتها أمام حكمة المؤرخ السياسي طالما تتصف الأولى بالسذاجة من حيث انقطاع صلتها التاريخية بموضوعها. يؤكد شتراوس أن «الفلسفة [بالنسبة لثوسيديديس] ليست لها نقطة دخول إلى الحياة السياسية.. فالحرب البيلوبونية.. مستقلة كلية عن الفلسفة»[28]. ومن أجل التشديد على هذا الجانب من التاريخ السياسي، يؤكد شتراوس أن أفلاطون اعتقد بقدرة الفلسفة على تشكيل الحياة السياسية بشكل مباشر، وبالتالي، فإن حكمه على الحياة السياسية أكثر صرامة، كما يقال لنا. لكن، وعلى العكس من ذلك تماما، لا يضمر ثوسيديديس مثل هذه المعتقدات، وحكمه على السياسة صامت أو معتدل. هنالك أمور في الحرب البيلوبونية ربما يمقتها، مثل الديماغوجي الاثيني كليون، وأخرى يبدي إعجابه بها، مثل الاعتدال الإسبارطي، لكنه لم يحجم عن تقديم الحقائق المتعلقة بطبيعة التاريخ البشري بغض النظر عن مدى تاثيرها الكريه والجارح في الآذان المهذبة والأذواق الرفيعة.

مع أن هناك دعوات ظهرت على مر السنين لتجنب قراءة ثوسيديديس بشكل حصري في إطار أي من القطبين التفسيريين[29]. فإن فرضية هذه المقالة تقوم على أساس أن القطبية التفسيرية ذاتها مؤطرة بفهم للعلم والمعرفة والحقيقة خاص بنا نحن الحداثيون المتأخرون. ففي هذا الجو ما بعد النيتشوي، يدق مثل هذا الإسفين بين الحكم والعلم، بين أفكار الخير والصلاح والدعاوى المتعلقة بالحقائق السوسيولوجية التي لم يفسدها الزمن، بين اللحظات السامية للفكر وجوانب الفهم الأكثر واقعية وقربا إلى الفطرة. لقد أعاد انتقاد نيتشه المعادي للميتافيزيقيا إنعاش وإحياء رفض الحداثة للفلسفة الذي بدأ بشكل جدي مع مادية هوبز وهجومه اللاذع على «المدارس والمذاهب». وعلى وجه الخصوص،

رسخ إنكار نيتشه للأساس السامي للمعرفة (مذهب الشك أو المنظور الذاتاني النيتشوي) ورفضه للأساس المتعالي للأخلاق (العدمية)، قطيعة حادة في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، وسيكون من الصعب التقليل من أهمية تأثيرها في القرن الماضي. وبحسب تعبير ايريك فويغلين، يمكن جوهرة الحداثة ذاتها فيما يتعلق بـ«بفطريتها الراديكالية»: نحن نتقدم وكأن من الممكن الفصل بين جانبي الكينونة والفكر بشكل صارم وسريع، وغالبا نحو تطوير وجهات نظر أحادية الجانب (كتلك التي تبناها هوبز أو نيتشه) حول تشكيلة متنوعة من الموضوعات الفلسفية والتاريخية[30].

الزعم المتكرر بأن ثوسيديديس مال على الأرجح إلى واحد أو آخر من هذين القطبين يكشف المزيد عن نزوعنا إلى الإصرار على الفصل الجذري بين اللحظات الفطرية والسامية للفكر بدلا من الكشف عن أفكار المؤرخ القديم نفسه[31]. يجب علينا تخفيف حدة هذا الفصل الصارم وعدم الإصرار على أنه قد وجه بهديه الطبيعة التحليلية للتقاليد التراثية الفكرية في الأزمنة الغابرة. وبالتالي، يمكن أن نبدأ بتقديم نقض وجيز يعاكس القراءة الشتراوسية لثوسيديديس عبر تذكر ملاحظات الفريد نورث وايتهيد: «هذه الفكرة حول المؤرخين، حول التاريخ الخالي من الأحكام الأخلاقية المسبقة، الذي لا يعتمد على المبادئ الميتافيزيقية والتعميمات الكونية، ليست سوى وهم من نسج الخيال» [32]. تعرض هذه المقالة للتحليل رأيا مفاده أن ثوسيديديس لم يتجاهل أفكار الخير والصلاح ولم يرجئ الحكم على الأفكار المتعلقة بـ«الحياة المعيوشة بشكل صحيح»، بقدر ما روى تاريخ الصراع بين الإمبراطوريتين الإسبارطية والأثينية. إن تاريخ ثوسيديديس يرسخ بشكل واضح الخطوط الأساسية للسلوك المثالي الذي نادرا ما نقابله في عالم تطحنه الحرب. لقد استهدى ثوسيديديس بشعور كوني التوجه: فالتاريخ متشرب بإحساس بعالم أصبح سيئا. ولم يكتف أبدا بقياس الأشياء، كما يفعل من يتبنى المذهب التجريبي ويصمم على كشف الحقائق السوسيولوجية أو البشرية في العالم: التاريخ لم ينحصر أبدا في الفطرة.

والطبيعة التحليلية للحرب البيلوبونية لا تعتمد على إلغاء الجوانب الأكثر سموا للفكر وفقا لأسلوبنا نحن (الحداثيون المتأخرون). وقراءة التاريخ بهذا الشكل تعني تفسيره بطريقة تركز على ادعاءاتنا الفكرية ـ ادعاءات جذبت انتباه العين النقدية لوايتهيد وسواه ـ لا على عمل ثوسيديديس.

تؤكد هذه المقالة على أن أعمق اللحظات الإيديولوجية لقراءة الشتراوسيين لثوسيديديس هي (وفي هذا مفارقة) رفضهم الحداثي للعنصر السامي/ المتعالي في التاريخ، وهذا خطأ تفسيري يفترض انقطاعا حادا بين التأمل الميتافيزيقي والسوسيولوجيا التجريبية، وهو رفض اتكأ في نهاية المطاف على الزعم بأن المؤرخ اكتفى بكشف الحقائق حول الطبيعة البشرية ونزوعها للحرب والإمبراطورية. تجذب قراءتهم الانتباه لأن الفكر الشتراوسي مغرم بجني ثمار الفكر القديم من أجل فضح شرور الحداثة. ومن هنا أتت مفارقة قراءتهم الإيديولوجية لثوسيديديس القائمة على تأويله وتفصيله ليناسب آراءهم. من موقف حداثي متميز. ومن المفارقة أيضا أن الفكر الشتراوسي رأى بين الحين والآخر مدى خرق الإنكار المتفاخر لفكرة الحكم في العلم الاجتماعي الحديث [33]. فالخطأ التفسيري للحداثة يمنع المفكرين الشتراوسيين من رؤية مدى غنى عمل ثوسيديديس، ويؤدي على وجه الخصوص إلى إنكارهم لدعوى وجود جوانب كونية أو ميتافيزيقية سامية في التاريخ. حين نحرر أنفسنا من مثل هذه القيود التفسيرية، ونفكك العناصر المتشابكة في فكر المؤرخ القديم، يمكن أن نبدأ برؤية أن الجوانب الميتافيزيقية السامية للتاريخ توفر مصدرا لنقد الحرب والإمبراطورية، وترسخ استمرارية بين المؤرخ والفعل الانعكاسي الشاعري للعصر. ومع أن الاهتمام الأول لمفكري عصر ثوسيديديس انصب على سلامة واستقرار المدن، خصوصا بلوى التعصب الفئوي الذي يمكن أن يؤدي إلى النزاع الأهلي، إلا أن مسألة الحرب والإمبراطورية برزت في تفكيرهم. ومن المؤكد أن الميل للاحتفاء بالحرب أو حتى تمجيدها كان يحوم في الجو، كما يبدو واضحا في الفقرة التالية المأخوذة من «الإلياذة»:

على الرجال الذين أصدر زوس حكما عليهم، شيبا وشبانا،

أن يصلوا بحروبنا الدموية إلى الخاتمة المريرة

إلى أن نسقط ونردى، حتى أخر رجل[34].

لكن هذا التيار الثقافي لم يترجم إلى استسلام وإذعان أمام الحرب والإمبراطورية لدى معظم المفكرين الإغريق. فالفرض الرئيس لملاحظاتهم عموما يشير بقوة إلى أنهم اعتبروا الحرب على الأغلب مرضا عضالا. وتظهر هذه السمة المتوارثة للنقد القديم في مسرحية يوريبيديس «امرأة طروادة». تفتتح المسرحية بتفجع بوسيدون (إله الزلازل والبحر) على تدمير طروادة ونهبها. وبذلك يعيد يوريبيديس صياغة الحدث الجلل للماضي كأعظم مناسبة للحزن والبؤس:

كم أنتم عميان،

أنتم يا من تدوسون المدن وتدمرونها،

وتتركون المعابد في وحشة مقفرة،

وتخربون القبور، الحرمات التي لم تطأها قدم،

حيث يرقد أموات الأقدمين:

لسوف يختطفكم الموت سريعا![35].

في العصر ذاته، زعم الشاعر الهزلي اريستوفانيس أن السلام الدائم الذي ينتقل من جيل إلى جيل أمر طبيعي وممكن. في مسرحيته «الاخاريون»، أول مسرحيات السلام الشهيرة (التي تشمل «السلام» و«ليزيستراتة»)، منح البطل ديكايبوليس (الذي يعني اسمه «المدينة العادلة») ثلاثة خيارات لعقد سلام خاص مع إسبارطة (تخيلوا مسرحية تدور حول مزارع من نبراسكا يفاوض صدام حسين لعقد معاهدة سلام خاصة بينهما!). وكل عرض للسلام يتبدى مجازيا على شكل قربة مليئة بالنبيذ:

ديكايوبوليس: هل هي لديك؟

امفيثيوس: أجل، هنا ـ ثلاثتها ـ تذوقها. هذه معتقة لخمس سنوات.

خذ رشفة.

ديكايوبوليس: اف! [يبصق الخمر ويبعد القربة عنه].

امفيثيوس: ما الخطب؟

ديكايوبوليس: إنها مقززة! تفوح منها رائحة الزيت وأحواض السفن.

امفيث: [يقدم له قربة أخرى أكبر حجما] حسنا. جرب المعتقة عشر سنوات.

ديكايوبوليس: [بعد تذوقها] لا. هذه طعمها لاذع. أراهن أنها بحاجة إلى مزيد من البعثات الديبلوماسية، ومحاولة إقناع الحلفاء بإرسال جنودهم حين يندلع القتال مرة أخرى.

امفيثيوس: [يقدم له القربة الثالثة] آه، الآن، هذه هي الحقيقية. ثلاثون سنة، في البر والبحر.

ديكايوبوليس: [يعب من القربة، ويرسم بالتدريج ابتسامة هائلة على وجهه] وحق أعياد ديونيسيوس كلها! لها مذاق شراب الآلهة وطعامها[36].

تذكر قربة الخمر الأولى ديكايوبوليس بالأنشطة الأثينية الإمبريالية، مثل صناعة السفن، ويربط الثانية في ذهنه باستراتيجيات بناء التحالفات خلال الهدنة، ولذلك يرفضهما معا. الثالثة وحدها، المترعة بخمر يناسب طعام الآلهة المقدس، والذي تعتق على مدى جيل كامل، هي المقبولة للمزارع الأثيني. النقطة الأساسية تؤكد على إمكانية إقامة سلام دائم، سلام لا ينشأ ويتعزز إلا حين تمنح الأجيال الأكبر عمرا فرصة نسيان الحرب الراهنة والأجيال الأصغر عمرا النضج في بيئة يخيم عليها السلام.

تعبـر هذه الأمـثلة الشـاعـرية عن عـواطف وأحـاسـيس لم تكن اسـتثنائيـة في تعليـقـات وآراء الأقـدمين. ويمكن الزعم بأن الشـعـراء من أمـثـال اسكيلوس وسوفوكليس ويوريبيديس واريستوفانيس، والمؤرخ هيرودوتس، والفلاسفة، مثل أفلاطون وأرسطو، جمعتهم هموم ومخاوف جدية من الحرب والإمبراطورية، لاسيما إمبراطوريتي فارس وأثينا. أما الإدانة الشديدة والجدية للحرب في ثلاثية اسكيلوس «اوريستيان»، أو تقريع اريستوفانيس الذي لا يلين للديماغوجيين الأثينيين خلال بعض مراحل الحرب البيلوبونية، وإعادة عرض هذه المواضيع ذاتها في وقت لاحق في مسرحية «ليزيستراته»، أو تصوير هيرودوتس التراجيدي للمخططات الإمبراطورية الفارسية، أو انتقاد أفلاطون التأملي للإمبراطورية، فتشهد جميعا على هذا القلق العام لدى المفكرين الهيلينيين. وعند النظر إليهم معا، نرى أنهم شنوا هجوما انتقاديا مستداما على الحرب والإمبراطورية، كل من موقعه الفكري المتفرد.

تاريخ ثوسيديديس يتوافق مع هذا التراث. واللافت أن روايته للحرب لها مسحة تراجيدية شاعرية، خصوصا في فصولها الأخيرة. فالأسلوب التراجيدي يعتمد في أكثر مستوياته جوهرية على فكرة النظام الكوني بحدوده المحرمة. وضمن هذا الكون ينبغي على الجنس البشري الانتباه وعدم انتهاك النظام الطبيعي، لأن هذا الانتهاك يحتم استدعاء أياد تصحيحية. وتقدم لنا التراجيديا، كشكل أدبي، موضوعا (على مستوى الفرد أو الأمة) يرضخ لإغراء المغالاة في التفاخر والتكبر، أي المبالغة في التفاؤل، وهو شعور متجذر في صلب العجز عن إدراك مكان المرء في النظام الطبيعي للأشياء. في الحالة النمطية، تقوم الآلهة بوظيفة الحامي الخارق القدرة للنظام الطبيعي للأشياء، خصوصة الربة نيميسيس. أما البطل التراجيدي (أو الأمة) فيعاني في مواجهة هذا الانتهاك من انقلاب القدر عليه، ويفهم ذلك باعتباره انتقاما للآلهة من البشر الفانين المتكبرين.

في التاريخ، تبع المذبحة الأثينية في ميلوس مباشرة وصف الحملة على صقلية. لقد هزت المذبحة أثينا في الصميم، وأي قارئ للتاريخ سيعرف أن القوات الأثينية المرعبة تلقت هزيمة منكرة في صقلية. وعلى الفور، يؤكد ثوسيديديس أن الأثينيين حين شنوا حملة صقلية «كانوا غالبا لا يعرفون حجم الجزيرة وعدد سكانها، من الهيلينيين والأهالي، ولم يدركوا أنهم يخوضون حربا صعبة تماثل في ضخامتها حربهم ضد البيلوبونيين»[37]. وبالرغم من تحذيرات نيسياس من حماقة العدوان البعيد المدى والواسع النطاق، إلا ان الأثينيين ثملوا بأمجادهم وتكبروا وتجبروا، وتشبثوا بالهجوم على صقلية. وحين استعدت «هذه القوة المكلفة والأنيقة المظهر من الجنود الهيلينيين، التي لم يكن لها شبيه حتى ذلك الوقت» لركوب السفن، يخبرنا ثوسيديديس أن جمهرة من الناس احتشدت على الشط «لرؤية المشهد وإبداء الإعجاب بالطموح اللامحدود للحملة». صبت أقداح الخمرة، وتليت الصلوات، وانطلق الأسطول الرائع «الأوسع مدى» نحو الكارثة[38]. أصيب الأثينيون المتغطرسون بهزيمة مهينة في سيراكيوس، ولسوف يخسرون الحرب البيلوبونية أمام إسبارطة في نهاية المطاف.

يستمر سرد ثوسيديديس ضمن تراث التاريخ التراجيدي لهيرودوتس. ففي هذا الإطار يعرض تاريخ هيرودوتس نهوض وسقوط أربعة أباطرة فرس متتابعين، بدءا بقورش عام 559 ق.م وانتهاء باحشويروش الذي تلقى هزيمة ساحقة ونهائية في بلاتايا في صيف عام 479 على أيدي الجنود الإسبارطيين. وكان كل ملك في الإمبراطورية الفارسية ــ قورش (559 ــ 529 ق.م)، قمبيز (529 ــ 522)، داريوس (521ــ 486)، وابنه احشويروش (486 ــ 465) ــ يتبع دورة محددة مؤلفة من ترسيخ الحكم، والتوسع، ثم الهزيمة العسكرية قرب نهاية حكمه. وكل هزيمة تكون نهائية وماحقة لا قيامة بعدها: وتأتي في أعقاب مشورة حكيمة تنصح الإمبراطور المعني بإعادة النظر في خططه التوسعية: ويبدو كل إمبراطور بمثابة انتهاك حي ومجسد لقواعد وحكم الآلهة في دلفي، مثل «اعرف نفسك» و«لا تبالغ في

التطرف»، حيث يستسلم للاعتقاد بأنه نصف إله، وأن توسع مملكته ليست له حدود طبيعية. وفي لحظة استيلائه الطائش على أراضي الآخرين تنقلب حظوظه بشكل دراماتيكي. وحكاية هيرودوتس للغزوات الفارسية موضوعة في قالب قصة أباطرة أتوا من النأي واستحقوا عقاب الآلهة[39]. لكن ثوسيديديس يتحرر أيضا من إسار هيرودوتس وقيد الفعل الانعكاسي للشعراء. إذ لم تعد الآلهة تظهر بشكل سافر في ميدان المعركة كما فعلت في «إلياذة» هوميروس. كما لا تظهر رغباتها بشكل غير مباشر على هيئة وحي أو أحلام مثلما كانت الحال عند هيرودوتس. فقد بهتت غالبا في الصورة التي رسمها ثوسيديديس: وتبدو اليد التصحيحية للربة نميسيس أشبه بقوة تصحيحية مبهمة ومتجذرة في نظام الوجود. أما العنصر الميتافيزيقي السامي لدى ثوسيديديس، إذا استخدمنا اللغة التكميلية، فلا يتقلص إلى مستوى حضور أو غياب الماورائي في شكل مجسد.

لا تحرس شرطة الآلهة النظام الكوني في التاريخ. لكن الشعور بوجود نظام صحيح ومناسب للأشياء أمر واضح لا لبس فيه، كون فيه تراتبية واضحة وإحساس جلي بحدود لا يمكن انتهاكها. في بعض الأحيان ميز ليو شتراوس بين «الآلهة» و«القانون الإلهي» و«الإلهي»، في مناقشاته لثوسيديديس، وهي مناقشات كان ينبغي أن تفتح الباب أمام إدراك الجوانب الميتافيزيقية السامية في فكر ثوسيديديس في صلتها بالكينونة كما تدرك على أوسع نطاق، لكنها لم تتجاوز ذلك أبدا[40]. يمكن رؤية إحساسات ثوسيديديس الكونية حين نلاحظ أن السرد في التاريخ يرسخ أولوية وتفوق العنصر العقلاني للكينونة على العنصر الشهواني أو الحيواني، وبالتالي فهو يمجد فضائل الاعتدال وضبط النفس والامتناع عن المبالغة التي تصدر عن هذا التفوق والأولوية. أما الموقع السردي لهذه الإحساسات الكونية فهو الفكرة المنبعثة من البشر التي تتخلل التاريخ، فكرة تعبر عن التوتر بين الأبعاد الشهوانية لوجودنا وامتلاكنا للمنطق والعقل: فمعنى كوننا بشرا هو أن نتموضع وجوديا في منطقة وسطى بين قطب الشهوات المجردة التي

نتقاسمها مع باقي الحيوانات وقطب السمة الإلهية من العقل المحض[41]. ولا يمكن لنا تجاهل البعد الشهواني برمته، لكن في الشخص الفاضل أو القائد الكفء، يجب إخضاع الشهوات والأهواء والعواطف إلى الجانب المتأمل والمتفكر من النفس. هذا التوتر الوجودي الذي يقع في صميم الكائن البشري فُهم ثقافيا بأنه صراع بين اللوغوس (الكلام العقلاني المفكر) والعمل (الفعل). ففي القائد الصالح الكفء يشمل التوازن بين القول العقلاني والفعل الهيمنة الظاهرة للأول، وحين يكون التوازن صحيحا تمتلك مُثل دلفي أفضل فرصة للحفاظ عليها. القائد الصالح الكفء يجب أن يكون مفكرا ومتأملا ومترويا، ولا يندفع متعجلا بطيش وتهور للفعل. وفضيلة الاعتدال هي النتيجة الطبيعية للتوازن المثالي في الشخص. والمهم أن هذا الإحساس بالصلاح والفضيلة يعبر عنه بالحدوس الميتافيزيقية، ويعبر عن التناغم بين الكائن البشري والنظام الكوني للأشياء. ولسوف يعيد أفلاطون فيما بعد صياغة هذه الأفكار التقليدية (أو المعتقدات) في نظرية معرفة فلسفية.

لقد صاغ أفلاطون تقسيما ثلاثي الأطراف للنفس أو الروح: العنصر الشهواني والعنصر الروحاني والعنصر العقلاني، تتصل بكل منها فضيلة سامية ـ الاعتدال، الشجاعة، الحكمة. فالشخص الفاضل يتميز بامتلاكه روحا منظمة بشكل صحيح مع عنصر عقلاني/ منطقي يحكم العنصر الشهواني، إضافة إلى عنصر روحاني يوفر المساعدة والعون. والأهم أن الصيغة الأفلاطونية تحافظ بشكل صارم على روح الثقافة القديمة، وبالتالي فإن الشخص الذي يستسلم للشهوانية المنفلتة من عقالها لا يمكن أن يكون فاضلا أو عادلا، أي بالتعبير الأفلاطوني، لن يصل إلى حافة الفضيلة الشاملة للنفس المنظمة بالشكل المناسب.

فكرة ثوسيديديس عن الشخص الفاضل أو القائد الصالح، على العكس من فكرة أفلاطون، ليست مؤسسة على نظرية معرفية فلسفية سامية أو متعالية، بل تعتمد على إحساسات ميتافيزيقية حول النظام الصحيح للأشياء كما يعبر عنها

من خلال المعتقدات الثقافية التقليدية. فالشخص الفاضل يوازن بين القول المنطقي والفعل بشكل صحيح مع إعطاء الأول الأفضلية والتفوق. ويكشف التاريخ عن عدد من القادة الصالحين والزعماء الأخيار في مسار السرد. بمن فيهم الملك الإسبارطي اركيداموس. وثيميستوكليس. وبيركليس. وديودوتس. ونيسياس في الجانب الأثيني. لكن هؤلاء القادة المتميزين بالتفكير العميق والاعتدال الحصيف، غابوا تدريجيا عن النظر نتيجة تأثير القادة المتصفين بالتعجل والتهور والاندفاع بدون تبصر، والذين يهاجمون كل فكرة تتعلق بالتأمل المتروي والحوار العقلاني[42]. إن صفات القيادة المتجذرة في العناصر الأدنى مرتبة للكائن البشري تندمج في الديماغوجي، الذي يتصف بالاندفاع والطيش والتهور، ويشبع شهوات جماهير العامة، أو يسيطر عليها أو يتلاعب بها، من أجل مكاسبه الشخصية ودون أن يشعر بوخز الضمير ـ الديماغوجي الأثيني النموذجي الذي يظهر في رواية ثوسيديديس للحرب هو كليون[43]. تعرض الأثيني الشهير الذي صعد إلى السلطة بعد موت بيركليس لهجوم متواصل من الشاعر الكوميدي اريستوفانيس، خصوصا في مسرحيته «فرسان». لكن بالرغم من هجمات اريستوفانيس الهجائية كلها، فإن ثوسيديديس هو الذي وجه أخطر تهمة للقائد الشهير. وتبدو سمات التطرف وعدم الاعتدال جلية في الجدل الذي دار حول ضرورة إلغاء قرار الحكم على جميع الرجال الميتيليين بالموت بسبب انتفاضة قام بها بعضهم.

اعترض كليون على إلغاء أي قرار متخذ رغم حقيقة انزعاج الأثينيين منه. وجسد خطابه اللاتوازن بين القول المنطقي والفعل. وهذا من السمات المميزة للديماغوجي. يقدم ثوسيديديس كليون كقائد كان «مشهورا بين الأثينيين بشخصيته العنيفة»[44]. وهو ينتقد الأثينيين لأنهم «مولعون بالاستماع للخطب»، إضافة إلى فشلهم في سلوك مسلك الإمبراطوريين: «أنتم مجرد ضحايا لمتعة الاستماع التي تستحوذ عليكم، وأشبه بجمهور يجلس أمام قدمي محاضر محترف لا في برلمان يناقش شؤون الدولة»[45]. مثلما كان يوبخهم. ويزعم أن أفضل عقاب هو حين «تتبع الأعمال الانتقامية الجرم على الفور». لكن الأثينيين للأسف «يكتفون بالاستماع لوصف وبيان» الفعل. ويحذر

بأسلوب كاشف من أن الكلام المنطقي لا ينسجم مع الإمبراطورية: «أما بالنسبة للخطباء الذين يدخلون السرور على مستمعيهم بحججهم وبراهينهم، فيجب أن يقصروا منافساتهم على موضوعات أقل أهمية، لا على مسألة قد تضطر فيها الدولة إلى دفع ثمن باهظ لمتعها السطحية»[46].

حين وقف خصم كليون، ديودوتس، ليؤيد إلغاء القرار الأصلي، شرع على الفور في مهاجمة الافتراضات الأساسية لخصمه:

أنا لا ألوم أولئك الذين اقترحوا حوارا جداليا جديدا حول موضوع ميتيلين، ولا أؤيد الرأي الذي سمعناه، فمن الأمور السيئة تكرار مناقشة القضايا المهمة. إن التعجل والغضب، برأيي، هما من أصعب العوائق المعرقلة للمشورة الحكيمة ـ التعجل الذي يرافق الحمق عادة، والغضب الذي يمثل علامة مميزة للعقول البدائية والضيقة[47].

وفي مسعى منه لتقرير المسار المناسب للسياسة، يشدد ديودوتس على أهمية الحث والإقناع والحجة النزيهة، وتجنب الشك في نوايا الناس، والصدق والبساطة في الكلام، والثقة، والتعاطف والرحمة، خصوصا في الحالات التي تكون فيها الظروف قاهرة. يوجز كلام ديودوتس جوهريا الخطوط الرئيسة للتوازن المثالي بين القول المنطقي والعمل، ومن ثم قدراتنا التأملية من ناحية، وشهواتنا وعواطفنا من ناحية ثانية، وتوفر احتجاجاته واعتراضاته نموذجا للقائد الصالح الكفء[48].

عند هذه النقطة يجب التوكيد على أن الزعم الشتراوسي بأن القائد الصالح الكفء يواجه خيارا جوهريا بين المصالح من جهة والحق من جهة ثانية، وأن الحق بشكل إلى حد ما إنسانيتنا، يعاني من شرخ خطير[49]. إذ لا يعرض ثوسيديديس أبدا مشكلات القيادة الصالحة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة السديدة لشؤون الدولة بلغة خارجية لا تتصل بدراما الروح. فالقائد الصالح الكفء لا يواجه خيارات طوعية بين المصلحة من جهة والحق من جهة أخرى،

وكـأنما هذه الخيـارات منبتـة الصلة عن التـوتر الوجـودي الكامن في صـمـيم الكينونة الإنسانيـة. لا شيء في أسلوب تفكير ثوسيـديديس يروج لفكرة أن نسيج التجربة يتحلل ويتخذ شكل خيارات حول «المصلحة» و«الحق». بل إن الكفاح من أجل قيادة رشيدة هو كفاح تخوضه الروح/ النفس ـ أي داخل الكينونة الإنسانية حين تفهم بشكل سام ومتعال ـ وطبيعة ذلك الكفاح ليست متوقفة على الخلطة المشوشة من الخيارات الفورية التي تظهر في الحالة التاريخية الطارئة. والأهم أن الأولوية تعطى للعقل كقطب جاذب في هذا الكفاح: وعلى القائد الصالح الكفء أن يتمتع بالتفكير التأملي العميق ـ نقطة. انتهى. إن السياسة الحكيمة والمعتدلة تنبثق من الاعتبار والتبصر والتأمل والتروي.

في الفرض العام، تعتبر «الحرب البيلوبونيـة» تاريخا لانحطاط وتدهور حال القادة الصالحين الأكفاء القادرين على تبني سياسات معتدلة مترعة بالتفكير المتأمل المتروي ومصاغة بعناية. وتفاقم هذا الانحطاط بسبب الطاعون في أثينا واندلاع نزاع أهلي في شتى أرجاء العالم اليوناني. ومثلما كتب ثوسيديديس عن الحرب الأهلية في كورسايرا:

ما اعتاد الناس وصفه بالعمل العدواني المتهور أعتبر الآن شجاعة ينتظر أن يتحلى بها عضو الحزب: والتفكير بالمستقبل والتروي مجرد طريقة أخرى للاتهام بالجبن: وأي فكرة حول الاعتدال مجرد محاولة لتقنيع الشخصية الفاقدة للرجولة: والقدرة على فهم مسألة من جميع جوانبها أمر لا يناسب العمل على الإطلاق[50].

شملت علامات هذه الرثاثة في الحياة السياسية الأثينية انحطاطا في القوة الكابحة للعرف والتقليد، والمغالاة في التباهي والرضا الذاتي، والأنانية والطموح الزائد، والأمل الوهمي، والافتقار العام للتبصر والتدبر، والافتتان والشغف[51]. أما نقطة تجمع هذه الإخفاقات فقد حددت بشكل مثير ومؤلم المزاج السردي العام للحوار حول ميلوس والجدل حول صقلية. إذ منع سكان ميلوس خيار الاستسلام للأثينيين. وفي مسار الحوار زعم الأثينيون أن احتمال وقوف الآلهة إلى جانبهم يماثل وقوفها إلى جانب سكان الجزيرة[52]، لكنها عاقبت هؤلاء لمجرد

أنهم أملوا بالأفضل[53]. وعنفوا أهل الجزيرة بسبب إخفاقهم في رؤية أن الإسبارطيين لن يأتوا لنجدتهم[54]، وسخروا من قلة الجرأة والجسارة لدى الإسبارطيين[55]. هزم سكان الجزيرة أمام الأثينيين طبعا . لكن أي قارئ سوف يدرك المفارقة الساخرة في مثل هذا التعنيف الذي يأتي من دولة سرعان ما ستفتن بفكرة توسيع إمبراطوريتها. وتعتمد بشكل سافر على الأمل، وتفشل في اتباع النصائح والتحذيرات، وتعاني من نقص خطير في التبصر والتدبر، حين تفتح بتعجل وتهور جبهة ثانية للحرب في صقلية[56].

ناشد نيسياس الأثينيين وهو يحاول إقناعهم بالعدول عن الحملة الصقلية: «تذكروا أن النجاح يأتي من التبصر، ولا يناله أحد بالتمني»[57]. وفي الحقيقة، يمكن تقديم الحجة على أن تدخلات نيسياس خلال الجدل حول الحملة الصقلية تشكل لحظة الذروة في التاريخ. لأن النتيجة الناجمة عن القيادة الصالحة الرشيدة، والحوار المتفكر الدقيق، والسياسات الحصيفة المتروية، هي اعتدال مسلك الدولة، ووجود هذه السمات والنسق يمنعها من الانزلاق نحو تضخيم وتوسيع إمبراطوريتها بدون ضوابط. أما انحطاط القيادة الصالحة الرشيدة وتدهور حالها فيتزامنان مع التطرف والمغالاة في مسلك الدولة؛ والتاريخ يعقد صلة واضحة بين القيادة الصالحة الرشيدة، والسياسات المتبصرة الحصيفة، والاعتدال. يتخلل ولع ثوسيديديس باعتدال الإسبارطيين العمل برمته، وامتداحه لبركليس يربط بشكل جلي ذكاءه وتبصره بالاعتدال[58]. كما أن كلام ديودوتس في الجدل حول ميتيلين مشبع أيضا بروح الاعتدال والتحفظ والامتناع عن المبالغة. ومن الأمور الكاشفة أن نيسياس حين نهض ليحذر مواطنيه الأثينيين من مغبة التوسع المنفلت من عقاله، سلم بحقيقة أنه لا يستطيع إقناعهم بالعدول عن مغامرتهم بالحجة البرهانية. ولا يمكن للمرء إلا أن يقارن ورطة نيسياس المأزقية بمديح ثوسيديديس السافر لبيركليس: «ومن المؤكد أنه [بيركليس] حين كان يرى أنهم [جماهير العامة] يبالغون في الثقة

بالنفس، يعيد إليهم إحساسا بالأخطار التي تدهمهم: وعندما كانوا يشعرون بالإحباط دون سبب وجيه يعيد إليهم هذه الثقة»[59]. لكن نيسياس افتقد تلك الملكات القادرة على الإقناع في لحظة كان فيها جمهور العامة مترع بالثقة المفرطة بالنفس، واختار بدلا من ذلك التركيز على الاستحالة اللوجستية للمهمة: «أعلم أنه لا يوجد لدي كلام يملك ما يكفي من القدرة على تغيير شخصياتكم، وسيكون من العبث نصحكم بحماية ما لديكم وعدم المخاطرة بما تملكون من أجل احتمال مشكوك فيه في المستقبل. لذلك سوف أقتصر على إظهار حقيقة أن هذا التوقيت خاطئ للقيام بمثل هذه المغامرات وأن أهداف طموحاتكم لن تتحقق بسهولة»، كما اعترف نيسياس وفقا لثوسيديديس[60]. وحين نهض للكلام مرة أخرى، بذل جهدا يائسا لتضخيم مسألة المتطلبات اللوجستية للحملة. لكن الأثينيين المغرورين «أصبحوا أشد حماسة من قبل»، وجرت الموافقة على حملة صقلية. وكان ثوسيديديس قد أخبرنا بأن بمقدور بيركليس منع ارتكاب «خطأ» الحملة الصقلية[61]، لو كان حيا يرزق.

في اللحظات الفاصلة بين خطابي نيسياس (اللذين يمثلان ذروة الحدث) نهض السياسي المهيب والجنرال اللامع السيبياديس لتقديم الحجة لصالح الحملة الصقلية، ويصوره ثوسيديديس كشخصية مسرفة وأنانية، تطالب بإلحاح بالتوسع غير المنضبط للإمبراطورية الأثينية:

وليس من الممكن بالنسبة لنا أن نحسب بالضبط، مثل مدبرات شؤون المنازل، حجم الإمبراطورية الذي نريد. والحقيقة أننا بلغنا مرحلة نحن مجبرون فيها على التخطيط لفتوحات جديدة والتشبث بما لدينا، لأننا معرضون لخطر الخضوع لسلطة الآخرين إلا إذا جعلناهم تحت سلطتنا[62].

في اللحظة الحاسمة من التاريخ عبر عن «الأطروحة الأثينية» شخص هو التجسيد الحي للإسراف والإباحية والتطرف والمغالاة. ويستحثنا حكم التاريخ على تمييز الصلة الرابطة بين انحطاط القيادة الرشيدة من جهة واستمرارية الحرب،

خصوصا الحملة الصقلية، من جهة أخرى. أما تأملات بلوتارك حول كفاح نيسياس فقد استهدت بقراءته الدقيقة لمثل هذه الصلات في عمل ثوسيديديس:

في هذا الوقت أيضا، بدأ السيبياديس يتحول إلى مركز قوة في أثينا. ولم يكن ديماغوجيا بشكل كلي مثل كليون. لكن مثلما يقال إن خصوبة التربة المصرية تنتج الترياق الشافي والسم القاتل، كذلك كان هو واحدا من أصحاب تلك الطبائع الاستثنائية، حيث امتلك إمكانيات هائلة للخير والشر في آن معا، وأنتج أعمق وأوسع التغيرات نطاقا في الشؤون الأثينية. أما النتيجة فكانت عدم امتلاك نيسياس الوقت الكافي، حتى بعد التخلص من كليون، لجلب الاستقرار إلى السياسة الأثينية أو المواءمة بين الاختلافات داخل المدينة. وما إن تمكن من وضع شؤون بلاده على طريق الأمان والسلامة حتى اكتسحته قوة طموح السيبياديس كالموجة العارمة، وأعادت كل شيء إلى هياج وفوضى الحرب[63].

إن انحطاط القيادة الرشيدة، ومن ثم إطالة أمد الحرب، والنزعة التوسعية الأثينية، كانت جميعا خارج تخوم أسلوب الحياة الصحيح كما رسخه النظام العام للأشياء. وهذه الروابط تعطي التاريخ أرضية كونية سامية ـ صحيح أنها غامضة وغير دقيقة بالتأكيد، وتفتقر إلى صرامة أفلاطون الفلسفية، لكن لا يمكن أن نخطئها بالرغم من ذلك. أصبحت تأملات ثوسيديديس حول الحرب الهيلينية تتمتع بمكانة تاريخية محتملة أو محدودة. فعبر تأسيس النقاش حول الحرب على ركائز ميتفيزيقية سامية أعطى مسحة من الزيف لمشاهداته الواقعية حول الحياة المشوهة المثقلة بالهموم والبلايا التي تكشفت أمامه ـ مشقات الحرب التي صورت بأسلوب يثير الشجن في مسرحية اريستوفانيس «الأخارنيون»، خصوصا في الخاتمة، حين يحاول تاجر من ميغاري بيع بناته، بعد أن تخفين بهيئة خنازير صغيرة، من أجل شراء بعض فصوص الثوم، مع أن الثوم كان من الصادرات المشهورة للمدينة قبل اندلاع الحرب. يتعمد ثوسيديديس ترك انطباع مفاده أن العالم الذي رآه أمامه، حيث يدمر الهيلينيون بعضهم بعضا، لم يكن عالما يعيش

بصدق بمعنى أنه ينسجم مع النظام الصحيح للأشياء. ومثلما يمكن القول بالأسلوب الدارج إن الحرب كانت بالنسبة لثوسيديديس أمرا واقعيا جدا لكن خاطئا. أما مقياس الحرب فلا يمكن أن يكون الحرب ذاتها: ومن خلال تأطيرها المأساوي الاصطلاحي نعلم أن الأحداث العاصفة التي شكلت الحرب البيلوبونية كانت خارج تخوم الحياة المعيوشة بالأسلوب الصحيح، وأن الحرب تحتم تقديم رواية وصفية لها لأنها حدثت لكن كان يجب ألا تحدث. وما كان صحيحا فيما يتعلق بالحرب البيلوبونية ـ تلك الأفكار والسلوكيات والأحداث المعاصرة التي ناقشها توسيدديس بمثل هذا الفنى والحكمة والبصيرة الثاقبة ـ كان خاطئا أيضا فيما يتصل بالخطوط الرئيسة المأساوية للتاريخ ونصحه للقارئ بأن هذه السلوكيات.. الخ نفسها، تفشل في التوافق مع متطلبات عالم يتكشف كما ينبغي. لذلك، فإن الاستفادة من ثوسيديديس على مستوى مشاهداته الفنية التجريبية، أي أخذه وفقا لقيمته الظاهرية التجريبية فقط، يؤدي إلى تقدير محدود لعمله المرجعي وذلك نتيجة الإخفاق اللزومي في ملاحظة الحالة المرضية أو الطارئة للعالم الذي افترضه أمامه.

علاوة على ذلك، تنصحنا المناقشة الآنفة أيضا بأن نتمتع بالحساسية تجاه غنى الجانب التجريبي أو السوسيولوجي لثوسيديديس[64]. فهو يتحدث عن الطبيعة البشرية بأسلوب أبوقراط، طبيعة تستجيب لمنبه مثير معين بطرائق متوقعة[65]. لكن لا يجري التشديد على أهمية صفات الثبات والديمومة في طبائعنا. فمن الواضح أن فكرة ثوسيديديس عن البشر ترسخ أهمية كبح جماح «طبائعنا» من خلال التفكير التأملي العقلاني. ويبدو أن مفهوم الطبيعة البشرية الثابتة مقيد جدا نظرا لمدى وغنى تفكير ثوسيديديس: إذ يجب على مفهوم الطبيعة البشرية أن يخلي مكانه لفكرة الكائن البشري كما جرت مناقشتها آنفا. فأشياء مثل الطاعون والنزاع الأهلي يمكن أن تطلق طبائعنا الطبيعية والكريهة نوعا ما من عقالها وذلك عبر تدمير التقاليد وتقويض ركيزة التفكير الحصيف

والتأمل العميق[66]. ويمكن لهذه التطورات أن تمارس تأثيرا نافذا في طبيعة الحياة الدولية، مما يوحي بأن ثوسيديديس قبل بوجود نوع من الانسياب الخالي من العقبات ضمن المدينة والعلاقات بين المدن ـ الدول[67]. وإذا كان ثمة انسيابية في إنسانيتنا فلا بد من وجود نوع من الإنسانية في طبيعة الحياة الدولية ـ وبالتالي يستحيل التوكيد نيابة عن المؤرخ على أن للعلاقات بين الدول كافة نكهة واقعية. التاريخ يخبرنا بأن الحياة الدولية كانت نزاعة للصراع والحرب في القرن الخامس قبل الميلاد لأن الهيلينيين لم يخضعوا ذواتهم الطبيعية بأسلوب مخلص لكينونتهم البشرية. وان الأطروحة الأثينية هي تعبير مرضي عن المدن المضطربة. كان من الممكن للأشياء، وتوجب أن تكون، أكثر سعيا نحو السلام؛ ولا بد أن يكون العالم الأفضل تنظيما أكثر سلاما وطمأنينة.

خاتمة

يمكن القول صراحة أن الكتاب الذين اتبعوا التراث الشتراوسي يؤكدون على أن الإمبراطورية نامية طبيعية لـمنطق، الحياة الدولية كما كيفتها واشترطتها «طبائعنا». ويزعمون أن المؤرخ القديم ثوسيديديس يجسد نسخة رائدة من تفكيرهم حول حتمية الإمبراطورية. ويمكن القول إن القراءة الشتراوسية لتاريخ ثوسيديديس يتعذر تمييزها عن فهمهم للتاريخ. إذ يمكن العثور على أصل وتطور التاريخ برمته في الطبيعة البشرية الجوهرية. وهذه الطبيعة البشرية مكونة من دوافع حتمية لا بد منها ـ الخوف، الطمع، الشرف ـ تشكل طبيعة الحياة الدولية، والتاريخ برمته في الحقيقة. ومع أننا مهتمون بالعدالة في العلاقات بين الأمم، إلا أننا ندرك في نهاية المطاف أن اعتبارات القوة تهيمن على الحياة الدولية. وفي النهاية، تسعى الدول إلى القوة/ السلطة، والقوة/ السلطة ـ الأطروحة الأثينية كما تبدت بشكل سافر في الحوار حول ميلوس ـ تعبر عن حقيقة بسيطة فيما يتعلق بأسباب الحرب والإمبراطورية. ولذلك، وعلى شاكلة ثوسيديديس، يجب ألا نطلق على الحرب والإمبراطورية حكما قاسيا، لأن هذا يعادل تجاهل

طبائعنا الأساسية، وإنكار الحقائق البشرية التي تحدد وتؤثر في طبيعة الحياة الدولية، كما يزعم الفكر الشتراوسي.

لقد قدمنا الحجة هنا على استحالة الاستيلاء على ثوسيديديس باسم المشروع الفكري الشتراوسي، لأن المؤرخ اليوناني أصدر حكما جديا ورصينا يتهم الحرب البيلوبونية ويدين تجاوزاتها ومغالاتها. ومع ذلك، تعمل المزاعم الشتراوسية حول الإمبراطورية على ترقية نظرة شكوكية للحياة الدولية إلى مستوى النظرية، نظرية لا تتأسس بشكل واع على تقدير كبير لطبيعتها الاصطلاحية وأصولها التاريخية، بل على «تلفيق» للعالم اعتمادا على عملية سبر سطحية ظاهراتية للتاريخ وحساسية تجاه متع ومسرات القوة. لماذا نهتم بنظرية تطبّع الإمبراطورية؟ لماذا ننشغل بالقراءة الشتراوسية لثوسيديديس؟ لأن النظرية تعطي إحساسا بالاستمرارية التاريخية، وربما الحتمية، للإمبريالية الأمريكية؛ وتعرض حكما منطقيا للشبهة حين لا يحتمل تعرضه لها؛ والأهم في نهاية المطاف، لأن القراءة تقوم بدورها في مساعدة الطبقة الرأسمالية على الاستمرار في استراتيجياتها المتراكمة المتجددة عالميا، وبالتالي «تغيير طبيعة» الطبقة العاملة في أمريكا الشمالية. لدي شكوك بأن المؤرخ الأثيني حين ألف تاريخه «للعصور كافة»، لم يكن يتصور أن مستشاري البلاط سوف يتملقون زعماءهم وهم يحملون معهم نسخة من التاريخ، لكن أعتقد فعلا أنه كان سيدرك بسرعة أن جهودهم لها علاقة وثيقة بكفاح جماهير العامة.



هوامش

1ـ انظر:

Earl Shorris, "Ignoble Liars," Harper's Magazine, June 2004, pp. 65-71.

2ـ ثمة رواية أشبه بالمسامرة لكنها مقنعة حول الصلات الشتراوسية مع إدارة بوش من شخص خرج على التقليد المتبع. انظر:

Anne Norton, Leo Strauss and the Politics of American Empire (New Haven, Conn: Yale University Press, 2004).

3ـ وبالتالي، فإن تركيزنا ينصب على العلماء الباحثين لا صناع الأخبار، بمن فيهم ليو شتراوس ذاته وتلامذته الذين يحتشدون في الوسط الأكاديمي الحديث، خصوصا في جامعة شيكاغو وجامعة تورنتو.

4- Kenneth N. Waltz, Theory of International Relations (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979).

5ـ للاطلاع على مراجعة لهذه التطورات انظر:

Y. H. Ferguson and R. W. Mansbach, The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics (Upper Saddle River, NJ.: Prentice Hall, 2003).

6ـ انظر:

Karl Marx, The German Ideology (Moscow: Progress Publishers, 1976), p. 67.

7- Robert W. Cox, "Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory," in NeoRealism and its Critics, ed. R. O. Keohane (New York: Columbia University Press, 1986), p. 248.

8ـ للاطلاع على موجز ممتاز لهذه العلاقة انظر:

Shadia B. Drury, Leo Strauss and the American Right (New York: St. Martin's Press, 1999), especially chs 4 and 5.

9ـ النص الرئيس المستخدم هنا هو:

Leo Strauss, "Thucydides: The Meaning of Political History," in The Rebirth of Classical Political Rationalism: An Introduction to the Thought of Leo Strauss, ed. Thomas L. Pangle (Chicago: University of Chicago Press, 1989), pp. 72-102.

10ـ يتحدث المفكرون الشتراوسيون فعلا عن «الشموليات»، لكنهم يعنون بها ببساطة الملامح الدائمة للطبيعة البشرية أو النزعات الثابتة في التاريخ البشري. أما لغة كليفورد اوروين فتعتبر كاشفة في هذا السياق: «يستهدف ثوسيديديس التعبير عن بارامترات الحياة السياسية، وأنماطها الدائمة وبالتالي المعضلات الدائمة أيضا». انظر:

The Humanity of Thucydides (Princeton, NJ.: Princeton University Press, 1994), p. 4.

11ـ انظر على وجه الخصوص:

Strauss, "Thucydides: Meaning," p. 84.

12- Leo Strauss, The City and the Man (Chicago, Ill.: Rand McNally, 1964), p. 159.

13ـ انظر المناقشة في:

Ibid., especially pp. 154-163, quote from p. 156.

14- Ibid., p. 159.

15ـ انظر المناقشة في:

Ibid., pp. 174-192.

16- Ibid., p. 191.

17ـ انظر:

Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1973).

18ـ الفكر الشتراوسي حول ثوسيديديس مفسر عبر استخلاص «صمته الكاشف» وكشف «أعمق طبقة» من فكر المؤرخ القديم (بالاقتباس من كتاب شتراوس «المدينة والإنسان»، ص 152 و231) بطريقة متسقة مع قراءته النخبوية المبهمة للنصوص، والتأويل الشتراوسي الغريب المبين في كتاب شتراوس:

Persecution and the Art of Writing (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1952.

19ـ انظر:

Thomas L. Pangle and Peter J. Ahrensdorf, Justice Among Nations: On the Moral Basis of Power and Peace (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1999), p. 31.

20ـ انظر:

Norton, Leo Strauss and the Politics of American Empire, p. 200.

21- Strauss, "Thucydides: Meaning," p. 37.

22- Ibid.

23- F. M. Cornford, Thucydides Mythistoricus (London: Edward Ar-

nold, 1907) and C. N. Cochrane, Thucydides and the Science of History (London: Oxford University Press, 1929).

24ـ من المعتقد أن هناك مجموعة تضم اكثر من سبعين عملا عرفت باسم المؤلفات الأبوقراطية كتبها عدد من الأطباء الذين قدموا مشاهدات فيزيولوجية دقيقة فيما يتعلق بالعلل والأمراض. ديمقرايطوس (460 ـ 370 ق.م) كان من أعظم المفكرين العارفين حيث كتب حول تشكيلة متنوعة من الموضوعات، بدءا بالموسيقى وانتهاء بالتاريخ، لكن لم يبق من أعماله سوى شذرات متفرقة.

25ـ في كتابه «المدينة والإنسان»، شن شتراوس هجوما شديدا ومسهبا على هذه الصلة (ص 192 ـ209).

26- Ibid., p. 161.

27ـ انظر:

Strauss, "Thucydides: Meaning," p. 96.

من اللافت، بالمناسبة، أن أكثر القراءات سطحية في العلاقات الدولية قد توصلت إلى النتيجة ذاتها حول ثوسيديديس عبر التركيز على بضع فقرات مفتاحية وتجاهل جملة النص. انظر على سبيل المثال:

Michael W. Doyle, "Thucydides' Realism," Review of International Studies, 16 (1990), p. 223.

28- Strauss, "Thucydides: Meaning," p. 99.

29ـ انظر على سبيل المثال:

W. P. Wallace, "Thucydides," Phoenix, 18(4), Winter 1964, pp. 256-257.

30ـ انظر مناقشة ايريك فويغلين «للفطرة الراديكالية» في:

The New Science of Politics: An Introduction (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1952), especially ch6.

31ـ حتى بعد نشر عمل كوشران، ظهر نقد مفاده أن الطريقة العلمية لا تحول دون الاعتبارات الميتافيزيقية والأسئلة الأفلاطونية فيما يتعلق بـ«الحياة الصالحة». لكن النقطة المهمة في ورقة البحث هذه هي أن مثل تلك الاعتبارات أمر حتمي لا مفر منه. انظر:

A. W. Gomme, "Thucydides and Science," Classical Review, 44(4), September 1930, p. 124.

حتى أفضل التحليلات التي تناولت ثوسيديديس ارتكبت للأسف الخطأ ذاته وانحدرت إلى مستوى القراءة الفطرية المجردة للتاريخ. انظر:

G. E. M. de Ste. Croix, The Origins of the Peloponnesian War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1972).

32- A. N. Whitehead, Adventures in Ideas (New York: Macmillan, 1961), p. 4.

33ـ بالنسبة لحساسية ليو شتراوس تجاه الأفكار المتعلقة بـ «الصلاح» وطبيعة «التاريخانية»، انظر:

"What Is Political Philosophy?," in What is Political Philosophy? And Other Studies (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1959), pp. 9-55.

علاوة على ذلك، تشير هذه التوريات إلى واحد من أشد التناقضات جوهرية في الفكر الشتراوسي كله الذي يظهر على السطح عند تفحصنا لاستيلائه على ثوسيديديس باسم الإمبراطورية، الا وهو شغفه بالقدماء،

الميتافيزيقيين ونيتشه المعادي بشدة للميتافيزيقيا، وتلك عواطف مشتركة لا يمكن الحفاظ عليها بالمشاعر الفلسفية. للاطلاع على وصف مترع بالرؤى الثاقبة للشغف الشتراوسي بنيتش ـ وصف يتمحور حول السياسة المحافظة لأعمال الشتراوسيين ـ انظر:

Shadia B. Drury, The Political Ideas of Leo Strauss (New York: St. Martin's Press, 1988), ch. 9.

34ـ انظر:

Homer, The Iliad, trans. Robert Fagles (Harmondsworth: Penguin Books, 1990), 14.105-107.

35- Euripides, The Trojan Woman, trans. Gilbert Murray (New York: Oxford University Press, 1915), p. 16.

تتحدث هذه المسرحية بالذات وبشكل مباشر عن المشاعر الشعبية في أثينا، خصوصا مخاوف الجماهير من الهجوم الذي شن مؤخرا على جزيرة ميلوس والمجادلات المستمرة حول الحملة الصقلية. وفي الحقيقة، فإن موضوع المسرحية وثيق الصلة وراهن إلى حد غياب الأحداث تقريبا. وكما يكتب فيليب فيلاكوت: «العرض راهن إلى حد أنه يجذب الانتباه بالتأكيد بدون مساعدة الحبكة؛ ومن الواضح أن المؤلف شعر بأنه حر في تطوير موضوع انعكاسي لا تثقله الإثارة أو المفاجأة». انظر:

"Introduction," The Bacchae and other Plays (Harmondsworth: Penguin Books, 1954).

36- Aristophanes, The Acharnians, trans. Alan H. Sommerstein (Harmondsworth: Penguin, 1986), pp. 57-58.

37ـ انظر:

Thucydides, The Peloponnesian War, trans. Rex Warner (Harmondsworth: Penguin Books, 1954), VI. 1.

38- Ibid., VI. 31.

39ـ يتفجع هيرودوتس على الحرب قائلا: «لا يوجد إنسان يبلغ به الحمق حد تفضيل الحرب على السلام: ففي أحدهما يدفن الأبناء آباءهم، وفي الآخر يدفن الآباء ابناءهم». انظر:

The Histories, trans. David Greene (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1987), 1. 87.

40ـ انظر:

Leo Strauss, "Preliminary Observations on the Gods in Thucydides? Work," in Studies in Platonic Philosophy, ed. Thomas L. Pangle (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1983), p. 96.

41ـ مع أن اعتبار روايات ثوسيديديس كلها بمثابة «تراجيديات» يدين بالفضل إلى عمل كورنفورد، إلا أن موضوعاته كثيرا ما قدمت بشكل مغلوط ومنقوص. للاطلاع على عرض مختلف للعديد من الموضوعات المحورية ـ العقل والعاطفة، المنطق والعمل، انظر:

David Bedford and Thom Workman, "The Tragic Reading of the Thucydidean Tragedy," Review of International Studies, 27, 2001, pp. 51-67.

أما ورقة البحث هذه فتتمحور على فكرة ثوسيديديس حول البشر لاستخلاص العظمة الكونية من التاريخ. وتؤكد أن عمل كورنفورد فشل في القيام بذلك بشكل كاف.

42ـ في الحقيقة، كما يخبرنا وينسبير، لا يقلل هذا الرأي حول القائد الصالح الكفء الذي يعكس ميول الطبقة الأرستقراطية، من أهمية ملاحظاتنا حول مقاصد ثوسيديديس. بل إن جذور تفكيره منفصلة تماما عن تعبيراته الأدبية التي أراد إيصالها. انظر:

A. D. Winspear, The Genesis of Plato's Thought (New York: S. A. Russell, 1940), pp. 216-217.

للاطلاع على وصف أشمل للأصول الطبقية للفلسفة اليونانية القديمة، انظر:

E. Wood and N. Wood, Class Ideology and Ancient Political Theory: Socrates, Plato, and Aristotle in Social Context (New York: Oxford University Press, 1978).

43ـ للاطلاع على معاينة شاملة وممتازة للديماغوجية في السياق السياسي الأثيني، انظر:

M. I. Finley, "Athenian Demagogues," Past and Present, 21 April 1962, pp. 3-24.

44- Thucydides, The Peloponnesian War, III. 36.

45- Ibid., III, 38.

46- Ibid., III, 40.

47- Ibid., III, 42.

48ـ للاطلاع على قراءة مشابهة للجدل حول ميتيلين، انظر:

A. Andrews, "The Mytilene Debate: Thucydides 3.36-49," Phoenix, 16(2), Summer 1962, pp. 64-85.

49ـ أعتقد أن هذا ما عناه اوروين بالإنسانية، بالرغم من ملاحظة افتقاره إلى الوضوح في هذا الجانب. انظر:

Simon Hornblower, "Humane Thucydides," Classical Review, 47(1), 1997, pp. 31-32.

50- Thucydides, The Peloponnesian War, III. 82.

بالنسبة للطاعون الذي أصاب أثينا، انظر:

II. 55-65.

51ـ جرت معاينة هذه الموضوعات من قبل كورنفورد، رغم عدم إجرائه مناقشة واضحة للفكرة البازغة حول البشر. انظر:

Thucydides Mythistoricus.

52- Thucydides, The Peloponnesian War, V. 105.

53- Ibid., V. 103.

54- Ibid., V. 105.

55- Ibid., V. 107.

56ـ للاطلاع على الصلات المباشرة بين معالجة ثوسيديديس للجدل حول ميلوس ويوريبيديس التراجيدي، انظر:

Grace Harriet Macurdy, "The Fifth Book of Thucydides and Three Plays of Euripides," Classical Review, 24(7), November 1910, pp. 205-207.

57- Thucydides, The Peloponnesian War, VI. 13.

58ـ يكرس ثوسيديديس قسما كاملا لسياسة بيركليس، وخلافا لأفلاطون وأرسطو، اللذين يرجعان الديماغوجية إلى وقت أبكر، فإن النقطة المفصلية بالنسبة للمؤرخ هي عالم ما بعد بيركليس. انظر:

The Peloponnesian War, VI. 13.

أما أفلاطون فيرجع بدء الانحطاط إلى وقت مبكر ويمتد إلى ميلتيادیس، وثيمستوكليس، وسايمون، وبيركليس. انظر:

Plato, Gorgias, trans. W. C. Helmbold (Indianapolis, Ind.: Bobbs-Merill, 1952), pp. 75-82, 502-507.

كما قدمت الحجة أيضا على أن مديح ثوسيديديس لبيركليس كان مقيدا. انظر:

E. Melian Stawell, "Pericles and Cleon in Thucydides," Classical Quarterly, 2(1), January 1908, pp. 41-46.

59- Thucydides, The Peloponnesian War, II. 65.

60- Ibid., VI. 9.

61- Ibid., II. 65.

62- Ibid., VI. 18.

63_ انظر:

Plutarch, The Rise and Fall of Athens: Nine Greek Lives (Harmondsworth: Penguin Books, 1960), p. 217.

64_ جرى الاقرار بالتأثير السوسيولوجي للقدماء على مر الأجيال، لكن لم يقدر ثوسيديديس حق قدره عموما. فقد كان التشديد مركزا على التأثير النافذ لأرسطو في كتاب مثل ماركس وفيبر، لاسيما نظرية ماركس حول الاقتصاد السياسي. انظر على سبيل المثال:

George E McCarthy, Classical Horizons: The Origins of Sociology in Ancient Greece (Albany, NY: State University of New York Press, 2003).

حيث لا يذكر ثوسيديديس إلا فيما ندر. لكن ثوسيديديس، لاسيما في الكتاب الأول، هو الذي يبتكر ـ إلى حد ما ـ التحليل السوسيولوجي، أي أنه ينظم مناقشته حول افكار تعتبر ماركسية (التحليل الأساسي للطبقات والفئات الطبقية) ومالثوسية (لافتراضات الأساسية حول حدود النمو السكاني التي تؤثر في سلوك الهجرة والتنقل)، وتجتمع هاتان الديناميتان للتأثير في العلاقات بين المدن. لكن في الحقيقة، لا يمكن جمع فكر ثوسيديديس بالطريقة التي تسمح فيها فلسفة أفلاطون وأرسطو بصقل التصنيفات والمفاهيم السوسيولوجية التي تحظى بأهمية محورية لفهم شرور وقيود الحداثة.

65ـ انظر على سبيل المثال:

D. L. Page, "Thucydides' Description of the Great Plague at Athens," Classical Quarterly, 47(N.S.3), 1953, pp. 97-119.

66ـ يكرر ثوسيديديس ذلك مرارا. انظر على وجه الخصوص:

Thucydides, The Peloponnesian War, II. 53.

67ـ مع أن ذلك يقع خارج نطاق هذه المقالة، إلا أن ثوسيديديس يعرض في مختلف فصول الكتاب الأول من «الحرب البيلوبونية»، على وجه الخصوص، روايته عن العالم الذي أغرق اليونان في حرب كاسحة ومدمرة، ويزعم أن طبيعة الحياة الدولية سيالة، فالحروب تأتي وتذهب نتيجة تصميم العلاقات الطبقية وطبيعة دساتير الحكم في أي منطقة. وفي لغة مألوفة مرة أخرى، لا يعمل ثوسيديديس على تشيئة الحياة الدولية، لكنه يعتمد على الحياة التي لا تعترضها الصعوبات داخل المدن المتطورة من ناحية، والعلاقات بين المدن من ناحية أخرى. وحين نعرف في نهاية المطاف أن المدى المتنامي للإمبراطورية الأثينية سبب الذعر لدى الإسبارطيين، تعلمنا المقدمة بأن النخب في الإمبراطورية البيلوبونية كانت في مأزق، وشعرت بضرورة اتخاذ فعل إجرائي.

-8-

مدح الإمبراطورية
الليبرالية الجديدة في ظل السلام الأمريكي

آدم هنية*

في الأشهر التي أعقبت غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، صدرت سلسلة من الأوامر العسكرية (التي لم تحظ إلا باهتمام قليل) في بغداد من قبل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة (آنذاك)، السفير بول بريمر. الأمر رقم 39، الموقع في 2003/9/19، سمح بخصخصة حوالي مائتين من المشاريع المملوكة للدولة، بعقود تمتد أربعين سنة على الأقل. وأصبح من المحظور بين عشية وضحاها تقييد الملكية الأجنبية في أي قطاع من الاقتصاد العراقي باستثناء التنقيب عن المواد الطبيعية. أما الأمر رقم 37 فقد حدد المعدل الضريبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسية بـ 15٪ بالضبط، دون تمييز بين الشركات والأفراد. وبذلك، يدفع الفلاح العراقي الفقير النسبة ذاتها من الضريبة التي تدفعها شركة «بكتل» الأمريكية المتعددة الجنسية، التي منحت عقد إدارة نظام شبكات المياه الذي جرت خصخصته في العراق. وأعطيت الشركات الأجنبية، بموجب القرار 39، حق سحب حصص الأرباح والأرباح والاستثمارات من البلاد دون قيود. وقبل ذلك، وقع بريمر قانون تحرير التجارة الذي ألغى جميع التعريفات، والرسوم الجمركية، وضرائب الواردات، ورسوم الترخيص وسواها من الرسوم الإضافية المفروضة على السلع والبضائع التي تدخل/ أو تخرج من العراق، وجميع القيود التجارية الأخرى التي يمكن أن تطبق على مثل هذه السلع. الأمر رقم 17 زود أي

(*) يود الكاتب أن يعبر عن شكره لفريغ البو، وسام غهدين، وكولن مويرز، وانانيا مكرجي- ريد، ورفيف زيادة، على الملاحظات العديدة والاقتراحات المفيدة حول مختلف مسودات هذا الفصل.

شركة أجنبية بالحصانة أمام القانون العراقي نتيجة «الأعمال التي تؤديها بموجب أحكام وشروط العقد».

توفر هذه الأوامر العسكرية رؤية لافتة للخطوط العريضة المميزة للإمبريالية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. فما يؤسس عملية «إعادة الإعمار» العراقية ـ كما أصبحت تعرف ـ هو المشروع الاقتصادي لليبرالية الجديدة. هذا المنطق، الذي استمد جذوره الإيديولوجية من النظرية الليبرالية الكلاسيكية، وعلم الاقتصاد النمساوي والنقدي، هيمن على السياسة الاقتصادية الدولية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. أما وصفاته فأصبحت مألوفة الآن في شتى أرجاء الأرض: الخصخصة، تخفيض الإنفاق العام والحكومي، تقليص الحواجز المعيقة لتدفقات رأس المال في مختلف بلدان العالم، فرض ضرورات وآليات السوق على مجالات الأنشطة البشرية كافة. وبالرغم من أن عددا من الاقتصاديين البارزين قد ابتعدوا عن التزمت في وجه الأزمات المالية التي تفجرت في أواخر التسعينيات والبدايات المبكرة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا النموذج (البراديم) الاقتصادي الليبرالي الجديد يبقى على حاله فعليا في أوساط صناع القرار السياسي ومعظم المؤسسات الأكاديمية.

يدفع النظامَ الإمبريالي الراهن في الجوهر منطقٌ اقتصادي ـ وتلك حقيقة يقر بها صراحة المؤيدون الإيديولوجيون البارزون لتفوق الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية. ويقدم العراق نموذجا توضيحيا مثاليا لهذه الرابطة الحميمة بين الليبرالية الجديدة والإمبريالية. أما الأهمية الدلالية لحالة العراق فتكمن في الأسلوب الذي شكلت فيه القوة العسكرية الأمريكية دافعا محفزا وشموليا لليبرالية الجديدة.

يستقصي هذا الفصل الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة وصلتها بالتوسع العالمي للقوة الأمريكية. ومن النقاط التي يركز عليها بؤرة اهتمامه الخاص حجة واحد من أبرز اقتصاديي الليبرالية الجديدة، ألا وهو ديباك لال،

الذي لقيت أعماله تشجيعا واسع النطاق في الأوساط الحكومية الأمريكية والمؤسسات الاستشارية للمحافظين الجدد. وتعد كتابات لال دراسة حالة مثالية لفهم البرنامج الاقتصادي الراهن للإمبريالية. فمخرجاته غزيرة وضخمة، حيث كرس عشرين عاما من الكتابة والتدريس للدفاع عن الرأسمالية. كان كتابه «فقر التمية الاقتصادية» (1983) عبارة عن هجوم أولي بالغ الأهمية الدلالية على فكرة الأنماط التنموية الحكومية التي ميزت النظريات الاتكالية وبعض نسخ الماركسية. نشر الكتاب واحد من أكثر المعاهد الاستشارية الليبرالية الجديدة تأثيرا ونفوذا في بريطانيا، «معهد الشؤون الاقتصادية»، ولقي تأييدا فوريا من صحافة المؤسسة البريطانية وكبريات المجلات الاقتصادية المرموقة. جمعت لال روابط وثيقة بالمؤسسات الاستشارية الرئيسة للمحافظين الجدد عموما، و«معهد أمريكان انتربرايز »، و«معهد آدم سميث»، و«معهد الحرية» على وجه الخصوص. وعمل مستشارا لوزارات المالية في كوريا الجنوبية، وبريطانيا، وأستراليا، وزيمبابوي، وسريلانكا.

تشير الفرضية المحورية لهذا الفصل إلى أن الليبرالية الجديدة لا بد أن تفهم باعتبارها أكثر من مجرد إيديولوجية اقتصادية يمينية مؤسسة على افتراضات مغلوطة أو مجموعة من الخيارات السياسية المصممة لإثراء النخب العالمية الثرية. بل إن المشروع الإمبريالي لليبرالية الجديدة يعبر عن المنطق المنهجي للواقع المادي والاجتماعي الراهن لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويمكن أن نعرف الكثير عن هذا الواقع من الأسلوب المعبر عن الدفاع عن النظام. ولسوف نستقصي فيما يلي هذا الواقع، والدفاع عن الإمبريالية من قبل مناصري الليبرالية الجديدة، وذلك من خلال المفهوم الماركسي عن «دورة رأس المال».

لال: النظام الاقتصادي الدولي «الليبرالي»

قبل بضعة شهور من غزو العراق، نظم أحد أبرز المعاهد الاستشارية للمحافظين الجدد، «معهد أمريكان انتربرايز» سلسلة محاضراته لـ «تكريم هنري

وندت»، حملت هذه المحاضرات السنوية، اسم أحد أمناء المعهد، وكبير المدراء التنفيذيين السابقين لثاني أكبر شركة أدوية في العالم. «غلاكسو ـ سميث كلاين». وألقى ديباك لال، أستاذ دراسات التنمية الدولية في جامعة كاليفورنيا (في لوس أنجلوس)، والمستشار السابق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر الثمانينيات، خطابا لخص مجموعة من الأفكار الأساسية.

لسوف تشكل محاضرة لال التي حملت عنوان «دفاعا عن الإمبراطورية»، الركيزة المؤسسة لكتابه: «في مدح الإمبراطوريات: العولمة والنظام»[1]. أما حجته فكانت واضحة لا لبس فيها: من الأمور العاجلة والملحة أن تحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها العالمية وتؤسس إمبراطورية عالمية. ولم يستخدم لال تعابير غامضة: «إحجام الأمريكيين المستمر عن إدراك أن دورهم هو إمبراطوري الآن يجعل من الصعب عليهم مناقشة المهمات الإمبراطورية التي يجب أن يتولوها بشكل عقلاني. الكلمات مهمة. ولا يفيد التفكير الواضح تجنب تسمية الأشياء بأسمائها»[2].

تتبع حجة لال منطقا اقتصاديا كلاسيكيا جديدا وصريحا: ينخرط الناس في مبادلات لإشباع حاجاتهم المحددة ذاتيا. ولن يفعلوا ذلك إذا لم يؤمنوا بأن هذه الحاجات ستلبى وتشبع. وحين يستطيعون القيام بذلك بشكل حر فسوف تعم الفائدة على الكل. لذلك، فإن عمل السوق الحر الذي لا يعيقه عائق سوف يشجع على مضاعفة السعادة والمتعة إلى أقصى حد لأنه يضاعف عدد التفاعلات التبادلية التي تحدث إلى الحد الأقصى. وبالتالي، يتصل الازدهار والسعادة على المستوى العالمي اتصالا مباشرا بانتشار علاقات التبادل الرأسمالية التي لا تحدها قيود. وكلما زادت المساحة التي تشتغل فيها هذه العلاقات التبادلية بشكل متحرر من أي تدخل، تعاظم الازدهار الناجم عنها.

بالنسبة لديباك لال، ليس تاريخ الاقتصاد العالمي أساسا سوى قصة المحاولات المتلاحقة لمضاعفة مساحة السوق إلى الحد الأقصى وذلك من خلال

إيجاد «نظام اقتصادي ليبرالي دولي». أول هذه المحاولات جرت تحت ظل الإمبراطورية البريطانية، التي كانت «مفيدة جدا للعالم، خصوصا لأفقر مناطقه. رأيت لأول مرة اندماجا للعديد من بلدان العالم الثالث في اقتصاد عالمي، وما تبع ذلك من تحفيز للنمو المكثف الحديث»[3].

في أعقاب انحطاط الإمبراطورية البريطانية، فشل العالم في ابتكار «نظام اقتصادي ليبرالي دولي» جديد. وبدلا من ذلك، تبنت حكومات العالم الثالث ما وصفه لال بـ «عقيدة سيطرة الدولة». وحاولت توجيه السياسة الاقتصادية من خلال تدخل الدولة والسياسات الاقتصادية الكينزية. وبالنسبة للال كان ذلك خطأ فادحا. فقد كانت الدول «نهّابة ومفترسة» بشكل محتوم، وحاولت اقتناص الثروة لأغراضها الخاصة. وأوجدت سياساتها سلوكا «يسعى للاستئجار». وذلك حين حاول الوكلاء الاقتصاديون تحقيق المكاسب عبر احتكارات الدولة وفسادها.

بدلا من سيطرة الدولة (على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) يجب حصر دورها في نطاق ضمان نزاهة «قواعد اللعبة» وتمكين السوق الحر من أداء وظيفته، كما يحاجج لال. وينبغي حصر إجراءاتها في توفير النظام والقانون، والأمن القومي، وحماية الملكية. أما البقية فينبغي تركها للأفراد (في القطاع الخاص). ويعتقد لال أن «الدور الرئيس للدولة ليس مضاعفة الخير الاجتماعي إلى أقصى حد، بل الحفاظ على إطار من القواعد يترك فيه الأفراد أحرارا للسعي نحو تحقيق غاياتهم الخاصة»[4]. فـ «الحكومة الرشيدة هي التي تشجع الوفرة والثروة من خلال سياسة ترويج الحرية الطبيعية عبر ترسيخ قوانين العدالة التي تضمن المبادلات الحرة والمنافسة السلمية، بينما تترك عملية تحسين الأخلاق إلى المنظمات الأهلية (غير الحكومية)»[5].

ووفقا لديباك لال، تداعت حقبة «سيطرة الدولة» وتفككت خلال الثمانينيات مع مقدم الليبرالية الجديدة. وساعدت الولايات المتحدة في دعم المؤسسات العابرة للحدود الوطنية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف فتح

أسواق العالم. وفي أعقاب أزمة الديون في الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفييتي، تبنى العالم الثالث العولمة، التي يعرفها لال بأسلوب كاشف بأنها إيجاد حيز اقتصادي مشترك[6].

تحت مظلة الهيمنة الأمريكية الراهنة، يرى لال صلة مباشرة بين وجود بنية إمبريالية ما فوق قومية والحفاظ على «نظام اقتصادي ليبرالي دولي». أما دور الإمبراطورية فهو ضمان التدفق الحر للتجارة مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي. ويمكن لهذه البنية الإمبراطورية أن تربط بين «الدول المكتفية ذاتيا في الماضي والحيز الاقتصادي المشترك»، وضمن هذا الحيز الاقتصادي المشترك سوف تعم الفائدة على الجميع من «المرابح المتبادلة الناجمة عن التجارة التي ألمح إليها آدم سميث.. وبالرغم من سمعتها السيئة حاليا، فقد شجعت الإمبراطوريات السلام والازدهار والرخاء»[7].

من أجل حدوث ذلك، يجب وضع الدول بشكل كامل تحت السيطرة الإمبراطورية. يشدد لال هنا على القوة الإجبارية، مغايرا بينها وبين أي أفكار «لينة/ ناعمة» حول الهيمنة: «الإمبراطوريات بحاجة إلى أن تميز عن الهيمنة المجردة. فهي تسعى للسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية لحلفائها، أما الهيمنة فتقتصر على السياسة الخارجية فقط»[8]. بكلمات أخرى، يجب إجبار الدول على تبني سياسات السوق الحر بغض النظر عما تفضله. وحين لا يمتثل العالم بإرادته واختياره للوصفة الليبرالية الجديدة، فإن من الضروري أن تضمن إمبراطورية ما هذه النتيجة بالقوة.

يخدم المبدأ الذي تنشره إدارة بوش هدف «الحفاظ على السلام [الأمريكي] الضروري للعولمة»[9]. وبالنسبة لديباك لال، يجب عدم التقليل من جدية الخطر القادم من أولئك الذين يعارضون انتشار العلاقات التبادلية المتحررة من العوائق:

> يمكن رؤية الحرب على الإرهاب باعتبارها مجرد استطالة [للدفاع عن السوق الرأسمالي]. لكن من الأفضل رؤية الإرهابيين، رغم أهدافهم

الألفية الطوباوية، بوصفهم قراصنة الماضي.. فأهدافهم الرئيسة موجهة لا لحياة الضحايا بقدر بنية السوق الحر التحتية المعقدة للعالم الحديث. فهم محاربون ضد العولمة.. مثلهم مثل الناشطين من أعضاء المنظمات الأهلية الذين ينظمون المظاهرات في بورتو اليغري ضد قمم منتدى دافوس. كلاهما يجب مقاومته[10].

ومع ذلك، يرى لال «عقب أخيل الإمبراطورية الأمريكية». ففي حين أوجدت الولايات المتحدة «البنية العسكرية لإبراز قوتها.. إلا أنها فشلت في تشييد البنية الإدارية الإمبريالية التكميلية والضرورية لإدارة إمبراطورية»[11]. أما الدروس والعبر فيجب استخلاصها من الإمبراطورية الرومانية: «مع نمو طبقة كوزموبوليتانية من التقنيين والمدراء التنفيذيين المتدربين أساسا في أمريكا (المرتبطين بها ثقافيا وشخصيا على الأغلب) الذين يعملون في العديد من البلدان المختلفة.. [ظهرت] نواة نخبة اقتصادية وسياسية - رومانية - عالمية.. يمكن أن تدير هذه الإمبراطورية الأمريكية الجديدة»[12].

الجذور المادية والاجتماعية للإيديولوجية الليبرالية الجديدة

بالنسبة لأقسام كبيرة من حركات مناهضة العولمة ومناهضة الحرب، تعتبر رؤى مثل تلك التي يقدمها لال بمثابة مؤشر على قوة مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد المؤثرين في سياسة البيت الأبيض. ووفقا لهذا الإطار، فإن الجولة الراهنة من السياسة أحادية الجانب و«الحرب الدائمة» الأمريكية متمنطقة بحماسة مسيحيانية يمينية روجت لها مؤسسات استشارية مثل «مشروع القرن الأمريكي الجديد» و«معهد أمريكان انتربرايز»، وشجعها أفراد مثل بول ولفوويتز وريتشارد بيرل. أما انتصار هذا التيار الإيديولوجي فيعد تفسيرا لصعود وهيمنة القوة العسكرية الأمريكية. والمشكلة تكمن في بوش وأعضاء إدارته، إضافة إلى شركائهم التجاريين في شركات النفط والمؤسسات الاستشارية التابعة للمحافظين الجدد.

لكن هذه الحجة تلقي وهجا ورديا ساطعا على معظم تاريخ القرن العشرين. ومثلما تعرف شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط حق المعرفة، لا تشكل الإمبريالية الملمح الاستثنائي الإبداعي لـ«الإمبريالية الجديدة». وفي الحقيقة، فإن الصيغ الكلاسيكية المناهضة للإمبريالية التي تشكلت في البدايات المبكرة من القرن العشرين تبدو أكثر تبصرا وقدرة على التوقع في عالم اليوم مقارنة بأي وقت مضى. وكتابات روزا لوكسمبرغ، وفلاديمير لينين، ونيكولاي بوخارين، ورودولف هيلفردنغ، توضح معالم مميزة وملامح محددة من إمبريالية هذه الأيام. لقد خضع معظم العالم الآن لهيمنة تكتلات عملاقة من رأس المال منظمة بواسطة النواة الإمبريالية. ولا تعني مركزة وتركيز رأس المال سوى أن كل صناعة تخضع فعليا لتحكم حفنة من الشركات. بينما يمثل الإفقار الجماعي في الجنوب المستغل، إلى جانب التركز الضخم للثروة في الشمال، المعلم اللافت والكاسح للاقتصاد العالمي. في حين اتسعت الهوة الفاصلة بين الأكثر فقرا والأكثر غنى على ظهر الكوكب بشكل غير مسبوق في التاريخ البشري.

علاوة على ذلك كله، ومثلما أشار جون بيلامي فوستر مؤخرا، ظهر «إجماع لافت على افتراضات وأهداف أساسية»[13] فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية من قبل الجناحين الليبرالي والمحافظ كليهما من النخبة في الولايات المتحدة. والبرنامج السياسي الراهن لجورج بوش يتمتع بدعم عريض من كلا الحزبين ويعتمد على النجاحات الإمبريالية التي تحققت في حقبة كلينتون.

لكن من الواضح أن شيئا ما قد تغير فعلا في الربع الأخير من القرن العشرين. نحن نعيش في عالم أحادي القطب تبدو فيه القوة العسكرية للولايات المتحدة متمتعة بتفوق لا يضاهى ولا يمكن تحديه نسبيا. وفي حين أن التوترات قائمة بين دول أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وتكتلات رأس المال، إلا أن التفوق العسكري الأمريكي الحاسم يلغي على ما يبدو أي احتمال باندلاع حرب «ساخنة»

بين الدول الإمبريالية، على الأقل في المدى القريب. لقد شهدت العقود القليلة السابقة أيضا تسارعا واسع النطاق في ما عرّفه كريستيان بالويكس بتدويل رأس المال[14]. وعمليات الإنتاج والاستهلاك تخترق العالم الآن وتشمل مجموعة كبيرة من الحيزات الوطنية المختلفة والأنشطة متبادلة الاعتماد لوحدات رأس المال المنظمة دوليا. رأس المال المدول هذا ـ الواقع تحت هيمنة التمويل على وجه الخصوص ـ يسعى للحصول على أعلى معدلات العوائد على الاستثمار، ويتحرك بسرعة بين المناطق الجغرافية، ويمقت الحواجز المعيقة لحركته الحرة.

ترافق تدويل رأس المال مع تأثير عالمي شامل تقريبا للعقيدة الليبرالية الجديدة. فقد أخذت الحكومات في مختلف أرجاء العالم تتبنى السياسات المشجعة للمشاريع «الحرة»، وأسواق رأس المال المتحررة، وتلغي الضوابط والقيود، وتخصخص القطاع العام، وتقلص الإنفاق في المجال الاجتماعي. كيف ينبغي أن نفهم هذا التقبل العالمي للنموذج (الباراديم) الليبرالي الجديد؟ إحدى الحجج ترى الليبرالية الجديدة ـ الشكل المهيمن للتيار الغالب في علم الاقتصاد ـ كسياسة اختارتها المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع القبول الطوعي أحيانا والإجباري غالبا بالوصفات الاقتصادية الليبرالية الجديدة من قبل معظم الحكومات في مختلف بلدان العالم (ما يدعى بـ «إجماع واشنطن»)، تمكن رأس المال من التحرر من إسار قيوده المناطقية، ليتمتع الآن بالقدرة على الوصول إلى أي مكان في العالم.

انتقادات كهذه تتهم الليبرالية الجديدة بالاعتماد على افتراضات مغلوطة مصممة لإثراء النخب الحاكمة عبر آليات مثل دفع الأجور إلى الانخفاض وتقليص القطاع العام. أما سطوة الليبرالية الجديدة ـ مثلما يحاجج العديد من المنتمين إلى يسار وما بعد الكينزية ـ فهي عاقبة لانتصارها في الجدل الإيديولوجي مع الكينزية خلال السبعينيات والثمانينيات. على سبيل المثال، يرى بالي أن انتصار الليبرالية الجديدة أصبح ممكنا عبر إضعاف التماسك الداخلي

للكينزية بسبب الانقسامات الإيديولوجية بين نسختيها الأوروبية والأمريكية [15]. أما التحدي فيكمن، وفقا لمنظري هذا المعتقد، في إظهار وكشف الافتراضات المغلوطة لليبرالية الجديدة. ومن ثم يمكن إعادة بناء/ والدعوة إلى منظور بديل اجتماعي الأساس للتعامل مع «إخفاقات السوق» المحتومة للنموذج الليبرالي الجديد.

لكن من الضروري اعتبار المشروع الإمبريالي الليبرالي الجديد بقيادة الولايات المتحدة أكثر من مجرد خيار أو استراتيجية إيديولوجية للطبقة الرأسمالية (أو جزء منها). ومثلما لا تعتبر الإمبريالية ابتكارا جديدا، كذلك تعتمد الليبرالية الجديدة على مجموعة من الأفكار الكلاسيكية الجديدة التي ظلت حاضرة ردحا طويلا من الزمن. فالليبرالية الجديدة مؤسسة جوهريا على نظرة ليبرالية كلاسيكية جديدة للطبيعة البشرية، ممتزجة بإيمان راسخ بالسوق استمدته من مدرسة الاقتصاد النمساوية.

المنظومة الاعتقادية الليبرالية الجديدة

ثمة مسلمة بديهية أساسية في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد تتجسد في الافتراض بأن الوحدة التحليلية الأساسية للتجمعات الأكبر حجما مثل المجتمع والأمة هي الفرد المكتفي ذاتيا ـ «العامل الاقتصادي الفردي» وفقا للعبارة البليغة التي يستخدمها التيار الغالب في علم الاقتصاد. إذ تدفع الأفراد كلهم أساسا رغبة في مضاعفة مكاسبهم الذاتية إلى الحد الأقصى. وهذا الدافع هو الذي يحدد «السلوك العقلاني الرشيد». وباتباع آراء آدم سميث، يعتبر الباعث المحفز على «التبادل والمقايضة» معلما عابرا للتاريخ يميز الطبيعة البشرية[16]. والناس يعملون على تلبية حاجاتهم من خلال الانخراط في التبادل التجاري ـ بيع وشراء السلع والبضائع. ولأن هذه الحاجات محددة ذاتيا، ولن يشارك أحد عن طيب خاطر في هذا التبادل إذا لم يعتقد بأنه سيربح ويستفيد، فإن المرابح والمكاسب تعم الجميع بشكل غير مقصود في مسار العملية. ولذلك، سوف يشجع عمل

السوق الحر الذي لا تعترضه العقبات على مضاعفة المنفعة إلى الحد الأقصى لأنه يضاعف عدد التفاعلات التبادلية التي تحدث إلى أقصى حد.

بالنسبة لاقتصادي الكلاسيكية الجديدة، تعتبر الرغبة الفردية في الاستهلاك القوة الدافعة للتقدم البشري. وهذا التوكيد تجسده في الأدبيات الاقتصادية عبارة «سلطة المستهلك». ففي كل يوم نشارك في عملية تصويت ديمقراطية على خيارات إنتاج المجتمع وذلك حين ندخل السوق لنشتري بضائعنا ونظهر رغباتنا بكل حرية. هذا الرأي حول الاستهلاك يحظى بأهمية مفتاحية في النظرة الكلاسيكية الجديدة/ الليبرالية الجديدة للعالم. استهلاكنا يدفع ويحرك الإنتاج. والسوق يلبي حاجاتنا لأننا نظهر ما نريد في كل مرة نذهب للتسوق، وانتشار التقدم البشري يمكن مساواته بحجم السوق.

من أجل تثبيت هذه النتيجة المستخلصة، ينبغي تقديم عدد من الافتراضات المقيدة إلى أقصى حد. إذ يجب أن يعتبر الفرد وحدة معزولة ومكتفية بذاتها كليا ـ افتراض اقتصاد الكلاسيكية الجديدة الذي تعبر عنه مقولة «لا عوامل خارجية». هذه وجهة نظر تحليلية لا غنى عنها أبدا: فبدونها، لا يمكن اعتبار ما يفضله الفرد القوة الدافعة الأساسية التي تنطلق منها العمليات الاقتصادية اللاحقة كلها. وإذا كان ما يفضله الفرد بحد ذاته متعلقا بعامل خارجي بالنسبة له أو ناتج عنه، فإن اللبنة الأساسية لن تبقى الفرد المكتفي ذاتيا. هنالك عامل آخر يوجد على مستوى يتجاوز من حيث الأهمية الجوهرية تفضيلات الفرد، ألا وهو ضرورة اعتبار أن الفرد والمجتمع يشكل كل منهما الآخر.

وعلى نحو مشابه، من الضروري الافتراض أن المشاركين في السوق جميعا يملكون معرفة كاملة بظروف وأوضاع السوق (ما هو متوفر، المنتجات المتنافسة، وكم تبلغ كلفتها). وإذا كانت المعرفة ناقصة لن تكون هناك صلة ضرورية بين ما يختاره الأفراد والمنافع والمكاسب التي يحصلون عليها نتيجة ذلك الخيار. وفي هذه الحالة، قد لا يؤدي خيار الفرد إلى أفضل نتيجة[17].

الافتراض الثالث هو المنافسة المثالية والكاملة، حيث يكون المشاركون في السوق جميعا ملزمين بقبول سعر السوق. وإذا استطاع بعضهم تحديد السعر والتأثير في سعر سلعة معينة من خلال قوتهم في السوق (أي قدرتهم الاحتكارية)، فإن سعر السوق لا يعكس التفضيلات الفردية الذاتية. بل إجراءات المنتجين.

من الواضح أن هذه الافتراضات لا تصلح ولا تصمد في الواقع، فالأسواق الحقيقية احتكارية وتعاني من العديد من العيوب والنواقص، والناس يتأثرون بسلسلة واسعة من العوامل. وهذا يعني بالنسبة لبعض الاقتصاديين من التيار الغالب السماح للدولة بالتدخل من أجل زيادة الرفاه الاجتماعي، وتغير نتائج التوزيع، والتصدي لـ«إخفاق السوق». وقد يشمل هذا التدخل إجراءات ضريبية، أو برامج إنفاق عمومية، أو تدخل المصرف المركزي في السياسة النقدية، أو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

لكن معظم الليبراليين الجدد يعترضون بشدة على هذه المحاولة لـ«إصلاح السوق». وهم يؤمنون، وفقا للمدرسة النمساوية للاقتصاد التي يستمدون منها إلهامهم، بأن السوق سوف ينزع آليا لإفراز أفضل وأنسب النتائج. وبالتالي، تعارض هذه المدرسة عموما أي محاولة لإصدار أحكام أخلاقية على نتائج الرفاه الاجتماعي: الحكم الوحيد على رفاه الفرد هو الفرد المعني، ولا يحق لمراقب خارجي تحت أي ظرف من الظروف أن يحكم على فائدة أو عقلانية قرار يتخذه الفرد: فهو المحكم الوحيد فيما يتعلق بما إذا كانت أحواله جيدة أم سيئة[18]. لذلك، فإن من الخطأ أخلاقيا استخدام الدولة لفرض أي «نموذج دولتي منمط» على النتائج الاجتماعية.

يرفض لال على سبيل المثال إمكانية إطلاق أي أحكام قيمة على نزاهة النتائج أو التوزيع أو الظلم الاجتماعي، إذ لا يمكن برأيه الحكم أخلاقيا إلا على العملية التي يتم خلالها تحقيق النتيجة. وهو ينكر صراحة وجوب أخذ المساواتية

أو مسائل التوزيع بالاعتبار عند الحكم على الأداء النسبي للبلدان. «[الأحكام على الرفاه الاجتماعي اعتمادا على حجم وتوزيع الدخل القومي] يجب تأسيسها على القبول بالمساواتية إما كضرورة أخلاقية بدهية أو مقبولة شموليا. ومن المتعذر الدفاع عن أي من الموقفين»[19]. أو:

نحن ننكر وجود قواعد أخلاقية مساواتية شاملة يمكن أن نلجأ إليها عند تعريف العدالة الاجتماعية.. فليس كافيا تفحص التوزيع القائم للدخل والأملاك والتوصية بتغييره على أساس ابتعاده عن معيار ما للمساواة. وما يعادل ذلك في الأهمية الحكم على ما إذا كانت عملية إعادة التوزيع الإجبارية الناجمة للدخل أو الأملاك تنسجم مع الغايات الأخلاقية الأخرى، مثل الحرية والمساواة[20].

بالتغاير مع مقاربة «فشل السوق»، يعرض لال وغيره من الليبراليين الجدد حلا مختلفا للافتراق الواضح بين الظروف القائمة في العالم الحقيقي وافتراضات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. وبينما يؤكد هؤلاء على أن هذه الافتراضات عبارة عن أشكال وصيغ مثالية لا توجد في الواقع، إلا أنهم يقدمون الحجة على وجوب أن نطمح للاقتراب ما أمكن من السوق الحر المثالي، لأن الامتناع عن فعل أي شيء سيكون على الأرجح أفضل من محاولة إصلاح «نواقص وعيوب» السوق هذه. وفي الحقيقة، هنالك احتمال لأن تؤدي أي محاولة لإصلاح «نواقص وعيوب السوق» إلى نتيجة لن تكون الأنسب أو الأفضل. وأي شكل من أشكال تدخل الدولة، مثلا، يولد سلوك «السعي للاستئجار»، وبالتالي «تسييس مصادر الدخل»[21]. أما الحل فهو ترك السوق الحر يفعل أعاجيبه ويمارس سحره من خلال ارتقائه المحتوم نحو المثال.

يقدم لال الحجة، حين يفكر ـ مثلا ـ بتطبيق نظام تعويم معدل الصرف، على أن نظاما كهذا يمكن من تحسين السلوك إلى أفضل مستوى بواسطة أفراد عقلانيين يشاركون عن طيب خاطر في التبادل. وهؤلاء الأفراد:

سوف يتمكنون عبر سلوك حقائبهم المالية من اختيار العديد من التوليفات المحتملة لمعدلات الصرف، ونسب أسعار السلع المتبادلة إلى غير المتبادلة، وخيارات الاستهلاك الحالية إزاء المستقبلية. ولن يتصل إلا بعض من هذه العوامل بالخيارات التي ينبغي عليهم اتخاذها إذا التزموا بأسعار الصرف الثابتة. توليفات الأسعار الثابتة هذه مفتوحة دوما حتى تحت نظام المعدل المرن. فإذا لم يتم اختيارها من قبل من يوصلها إلى الدرجة الفضلى، يمكننا الافتراض بأن الخيار البديل هو الأفضل. بكلمات أخرى، يعتبر الالتزام بمعدل صرف ثابت (أو بقواعد محددة لإدارة عملية تعويم العملة) قيدا معيقا، وسوف يقلص بالضرورة مدى خيارات الاستهلاك حاضرا ومستقبلا[22].

توكيد لال الأساسي هو أن خيارات «عوامل التحسين إلى الدرجة الفضلى» سوف تؤدي دوما إلى نتائج مفيدة للجميع. والدليل الذي يقدمه هو أن هذه هي الخيارات التي اتخذت وبالتالي لا بد أن تكون أفضل القرارات. وبرأينا، ليس ذلك كله سوى لغو تكراري دائري. إضافة إلى أن هذا الموقف يضم افتراضا مسكوتا عنه حول كيفية اتصال العالم الحقيقي بالنموذج المثالي. وبسبب «النواقص والعيوب» الموجودة، فإن السوق الحر حين يترك ليمارس وسائله الخاصة، سوف ينزع آليا (يرتقي) نحو اتجاه معين لتقليص حدة هذه العيوب والنواقص. تتكرر تنويعات من هذه الحجة مرارا في المقاربة الكلاسيكية الجديدة. وفي الحقيقة فإن معظم الأدبيات الاقتصادية الراهنة مكرسة لشرح وتفسير كيف يطور العالم الحقيقي تلقائيا مؤسسات قادرة على تقليص «عيوب ونواقص» السوق بصورة آلية.

من أجل ذلك كله، ليست الليبرالية الجديدة في التحليل النهائي سوى توكيد على إيمان قائم على افتراضات مغلوطة. ويمكن أساسا اختزالها إلى اعتقاد (غير مثبت بالبينة) بأن الانتشار الحر للعلاقات التبادلية سوف يعطي آليا أفضل نتيجة، عبر التبعات غير المقصودة للأعمال والتصرفات والسلوكيات الأنانية. أما

أفضل طريقة للوصول إلى تلك القناعة فهي تقديم سلسلة من الافتراضات التي لا تنسجم مع العالم الحقيقي.

في حين أن افتراضات واستنتاجات وقناعات الليبرالية الجديدة مغلوطة، إلا أن السؤال الباقي هو من أين أتت هذه الأفكار. من المؤكد أنها لم تنبثق من رؤوس اقتصاديين من أمثال دبياك لال. إذن، ما الذي أنتج في النظام الرأسمالي فكرة إيديولوجية كالليبرالية الجديدة، وكيف اتصلت هذه الإيديولوجية بالشكل الراهن من الإمبريالية؟

دورة رأس المال

تؤكد وجهة النظر الليبرالية الجديدة على أن الغرض من الإنتاج في الرأسمالية هو التبادل، وأن خيارات الاستهلاك الفردي تدفع وتوجه هذا الإنتاج. لكن الواقع نقيض ذلك تماما: هدف الإنتاج الرأسمالي هو مراكمة الربح، والإنتاج هو الذي يشكل خياراتنا الاستهلاكية.

إحدى طرق تصوير هذه العملية الإنتاجية أشارت إليها فكرة كارل ماركس عن دورة رأس المال. لقد فهم ماركس الرأسمالية كنظام مدفوع بقوة السعي للربح مع نزعة متأصلة فيه لتوسيع حدوده المكانية وتقليص المسافة الزمانية بين الأماكن[23]. لذلك يمكن تفسير الإيديولوجية الاقتصادية الرأسمالية في ضوء الدافع المستمر لتوسيع المدى المكاني لرأس المال، الذي تجسده عبارة ماركس التحريضية عن النزعة إلى «إفناء المكان بالزمان»[24]. ويمكن فهم الرأسمالية باعتبارها عملية من الحركة المستمرة في المكان والزمان، حيث يبدأ الرأسمالي بمبلغ من المال (م) يتم تبادله مقابل السلع (س)، بما فيها قوة العمل (ق ع) ووسائل الإنتاج (المواد الخام، المصانع..الخ)(و إ). تجتمع هذه كلها في عملية الإنتاج (إن)، لإنتاج سلعة لها قيمة مرتفعة (س*)، يمكن بعدئذ تبادلها مقابل مبلغ مرتفع (م*)[25]. تصور الدورة أيضا العلاقات الاجتماعية

الرأسمالية الأساسية ـ يستخدم العمال من قبل رأس المال من أجل إنتاج سلعة (س*) تزيد قيمتها عن قيمة السلعة (س).

م.. س.. إن (ق ع + و ا).. س* .. م*

إذا قبلنا هذا العرض للعمليات التي تدفع تراكم الربح في المكان والزمان، نفهم بكل وضوح الملامح الجوهرية المميزة للإيديولوجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة الداعمة للإمبريالية الجديدة الراهنة. فالأرباح المتزايدة تعتمد على مضاعفة عدد السلع التي تخضع للتحول (م س إن س* م*) إلى أقصى درجة، وعلى زيادة السرعة التي يمكن لرأس المال أن يتحرك بها عبر هذه الدورة. علاوة على ذلك، من الضروري ضمان أن تبقى الدورة سليمة لا تنقطع. وبالتالي يمكن تلخيص منطق الدورة بأربعة عناصر أساسية:

1) مضاعفة مجال النشاط البشري المطوق بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية إلى أقصى حد.

2) الحفاظ على نظام لحقوق الملكية الخاصة.

3) تقليص أي قيود أو حواجز تعيق تدفق رأس المال إلى الحد الأقصى.

4) دور الدولة الرأسمالية كضامن للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية[26].

السوق دائم التوسع

الرأسمالية نظام مدفوع جوهريا بتراكم الأرباح. فكلما أحدقت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية بمزيد من الأنشطة البشرية، تعاظم الربح. في عمله المؤثر حول المضامين المكانية لتراكم رأس المال، يشير ديفيد هارفي إلى أن «النزعة إلى إلغاء الحواجز المكانية تغدو مفتاح فهم الانتشار السريع لتدوير رأس المال في شتى انحاء المعمورة»[27]. أما توسع رأس المال في العالم الثالث (الأطراف) فيمكن رؤيته، كما يصفه هارفي، كـ«تثبيت مكاني ـ زماني» للأزمات

المحتومة والمتكررة في المركز المهيمن[28]. إذ «إن إمبراطورية التجارة الحرة، التي يناصرها لال وغيره، تعكس هذه النزعة الأساسية لرأس المال للتوسع عبر العالم. في العقود الأخيرة كان التوسع الأكثر إثارة للانتباه على هذا المستوى انتشار علاقات التبادل الرأسمالية في الاتحاد السوفييتي السابق، وأوروبا الشرقية، ثم في الصين.

وصف كريستيان بالويكس هذه العملية بأنها تدويل رأس المال[29]. وشدد على أن تدويل رأس المال لا ينبغي أن يفهم باعتباره زيادة في الطبيعة المتعددة الجنسيات لرأس مال الشركات أو حتى بوصفه الحركة الدولية المتزايدة لرأس المال، بل يجب رؤية التدويل في ضوء دورة رأس المال، وتحديدا زيادة انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. أما الأسباب الكامنة وراء التدويل فهي «الحاجة إلى إنتاج، وإعادة إنتاج، والتوسيع المستمر للعلاقة الرأسمالية الأساسية، العلاقة الطبقية»[30].

تظهر إلى جانب تدويل رأس المال نزعة باتجاه تركيزه ومركزته. إذ تصبح الأحجام المتزايدة لرأس المال متركزة في أيدي حفنة قليلة من الرأسماليين، متموضعة عموما في البلدان الأكثر غنى. وجرى تحديد هذه الظاهرة في النظريات الكلاسيكية التي قدمها لينين، وبوخارين، وهيلفردينغ، باعتبارها ذات أهمية محورية بالنسبة لتطور الإمبريالية. ومع خضوع رأس المال لسيطرة حفنة من التكتلات الضخمة، يسعى للتوسع عبر العالم بحثا عن مرابح أكبر.

تتبدى مركزة وتركيز رأس المال بكل وضوح في هيمنة حفنة من الشركات على قطاعات اقتصاد العالم كافة. لنعاين قطاع الغذاء مثلا: هنالك خمس شركات تسيطر على 90٪ من تجارة الحبوب في العالم، وست شركات تتحكم بحوالي 80٪ من سوق مبيدات الآفات الزراعية العالمية، وثلاث شركات تسيطر على 85٪ من سوق الشاي العالمي، وشركتان تهيمنان على نسبة 50٪ من تجارة الموز العالمية، وثلاث شركات تسيطر على 80٪ تقريبا من سوق السكاكر والحلوى. في بريطانيا تسيطر

أربع شركات على 75٪ من تجارة التجزئة. وفي مجال وسائل الإعلام والترفيه، تهيمن تسعة تكتلات كبرى على حوالي 80٪ من صناعة الموسيقى في العالم[31].

لا يصبح رأس المال ممركزا ومركزا في شركات معينة فقط، ولكن في مناطق جغرافية محددة أيضا. وهذا هو السبب وراء التطور المكاني غير المتكافئ الذي يناسب الرأسمالية الحديثة، وينعكس ضمن وبين البلدان والمناطق[34]. وتبعا للحقيقة اللافتة التي لا يمكن إنكارها، تفاقمت حالة عدم المساواة على مستوى العالم وتوسعت باستمرار طيلة المائة والخمسين سنة الأخيرة من التاريخ الرأسمالي. وهذه الملاحظة تغاير بشكل صارخ توقعات الليبرالية الجديدة بحدوث تقارب والتقاء وتوازن. وفي الحقيقة فإن التقارب الذي تستهدفه السياسات الليبرالية الجديدة على مستوى العالم هو بالضبط الذي سبب التباعد، السمة المميزة للاقتصاد العالمي هذه الأيام[33].

لكن انتشار رأس المال يقتضي أكثر من مجرد التوسع الجغرافي. ولربما الأكثر أهمية في دلالته في الحقبة الراهنة الاختراق العميق المتزايد لرأس المال للعديد من مجالات النشاط البشري المتنوعة. هذه العملية معروفة باسم التسليع (أي تحويل المزيد والمزيد من المواد التي نصنعها ونستهلكها إلى أشياء تنتجها وتبيعها الأعمال والمشاريع التجارية الرأسمالية).

ظلت هذه نزعة مستمرة للرأسمالية طيلة تاريخها. على سبيل المثال، شهدت خمسينيات القرن العشرين اختراق رأس المال مجال الإنتاج المنزلي. فالأدوات المنزلية، والأغذية المحضرة مسبقا، وغيرها - التي تمثل أنشطة كانت تؤدى في الأسرة وخارج إطار العلاقة الاجتماعية الرأسمالية الأساسية - أصبحت هدفا للدافع الربحي وخضعت لتحكم الصناعة الرأسمالية.

يتمظهر هذا الدافع اليوم في إحدى السياسات المحورية التي تدعو إليها الليبرالية الجديدة: الخصخصة، وهي محاولة لـ (إعادة) تسليع مجالات النشاط

البشري التي ظلت جزئيا خارج/ أو لم تخضع بعد للدافع الربحي. ومن العوامل المفتاحية للسيطرة الإمبريالية اليوم برنامج الخصخصة الشاملة لأصول وممتلكات العالم الثالث وموارده الطبيعية. في البلدان الرأسمالية المتقدمة، تعتبر خصخصة القطاعات التي تديرها الدولة أمرا محوريا بالنسبة للإجراءات التقشفية لليبرالية الجديدة، التي تمرحلت غالبا على شكل «تشريك» أو «شراكات بين القطاعين العام والخاص»[34].

يجسد تسليع المياه مثالا صارخا على هذه العملية. فأكبر ثلاث شركات مياه في العالم ـ «Suez» و«Veolia Environment» الفرنسيتان، و«R.W.E.A.G» الألمانية ـ تقدم خدماتها لأكثر من 300 مليون نسمة في أكثر من مائة بلد. ومن المتوقع أن تسيطر هذه الشركات الثلاث على أكثر من 70٪ من أنظمة المياه في أوروبا وأمريكا الشمالية بخلال عقد من السنين[35]. وأصبح تزويد المياه في شتى أرجاء العالم الثالث ملكا حصريا للشركات المتعددة الجنسية الكبرى. في بوليفيا مثلا، منح ائتلاف «Aguas de Tunary» ـ الذي تسيطر عليه اثنتان من الشركات المتعددة الجنسية: «بكتل» الأمريكية و«اديسون» الإيطالية ـ في عام 1999 امتياز استخراج وتوزيع المياه لمدة أربعين عاما في مقاطعة كونشامبابا. وفي أعقاب مشروع الخصخصة هذا، ارتفع سعر المياه بنسبة 400٪[36].

يجسد العراق أيضا مثالا توضيحيا لعملية الخصخصة التي تنادي بها الليبرالية الجديدة. وحتى قبل بدء الغزو، وضعت الخطط لخصخصة قطاعات كبيرة من الاقتصاد العراقي. بل إن عملية رسم الخطط للخصخصة خضعت هي ذاتها للخصخصة، حيث منحت شركة «بيرنغ بوينت» (BearingPoint) الأمريكية (التي كانت في البداية قسما من شركة «K.P.M.G. Accounting») عقد توجيه وإعادة بناء الاقتصاد العراقي. وقدرت قيمة العقد في كانون الأول/ ديسمبر 2003 بأكثر من 240 مليون دولار. أما ظاهرة استخدام الشركات الخاصة المتعددة الجنسية لتوجيه عملية تطبيق الليبرالية الجديدة فهي نتاج لـ«الإصلاحات»

الليبرالية الجديدة. فازت شركة «بيرنغ بونيت» بأول عقد لها في السلفادور في أوائل التسعينيات. وعملت في صربيا على خطة لإعادة تصميم وتنظيم النظام المصرفي وتطبيق الإصلاحات المالية الليبرالية الجديدة. وفي الجبل الأسود وكوسوفو، عملت على تطبيق أنظمة جديدة في مجال الضرائب، والمصارف، والمعاشات التقاعدية، وخصخصة مرافق الطاقة، ووضع أنظمة وقواعد للأنشطة التجارية[37].

شملت خطة الشركة بالنسبة للعراق عرض الموانئ، والطرق، والمصارف، والماء والكهرباء، والمدارس، وحتى إنتاج وطباعة الكتب المدرسية، للخصخصة. ومثلما لاحظنا آنفا، حظرت الأوامر العسكرية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة التي تديرها الولايات المتحدة، وضع أي قيود على الملكية الأجنبية. وسمحت للشركات المتعددة الجنسية بإخراج أرباحها كاملة من البلاد، إضافة إلى فرض أدنى معدلات ضريبة على الشركات المتعددة الجنسية في العالم. وفي واقع الأمر تمتعت الشركات الأجنبية المنخرطة في أنشطة إجرامية أو احتيالية بالحصانة الكاملة أمام القانون العراقي حين تنفذ عقودها في العراق.

كانت النتائج المترتبة على هذه الخصخصة كارثية حتى الآن. فشركة «بكتل»، على سبيل المثال، منحت أحد أضخم العقود بعد الحرب: عقد شامل لإعادة بناء كل شيء: بدءا بالمدارس والطرق وشبكات المياه وانتهاء بالمستشفيات. العقد حدد بوصفه يشمل «كلفة الإنتاج إضافة إلى معدل ثابت للربح» - أي تحسب الأرباح كنسبة من النفقات: كلما زادت تكلفة العمل ارتفعت الأرباح. وشجع هذا الترتيب على انتشار الاحتيال والغش والتزوير على أوسع نطاق، حيث اكتفت الشركات بزيادة تكاليفها ثم قدمتها للحكومة الأمريكية. في حين أن معظم الأداء كان أدنى من المستوى المطلوب، لأن الشركات أنجزت عملها بأسرع ما يمكن دون اهتمام بالجودة. وذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» (في 2005/4/10) أن أربعين منشأة ومصنعا للمياه والصرف الصحي والكهرباء، أعادت شركة «بكتل»

تجديدها لم تعد تعمل بالشكل المناسب. وشهدت بغداد زيادة ضخمة في معدلات وفيات الأطفال والأمراض الناجمة عن المياه الملوثة بسبب الخلل في معامل معالجة المياه والصرف الصحي. «توجب على تلاميذ المدارس الخوض في برك من المياه الآسنة الزنخة قبل دخولهم الصفوف. بينما كانت العائلات تسبح، وتصطاد، وتحصل على مياه الشرب من مياه نهري دجلة والفرات الملوثة»[38].

إحدى المؤسسات المفتاحية التي تعتمد عليها السيطرة الإمبريالية، المؤسسة العسكرية الأمريكية، وجدت نفسها تتعاقد مع شركات خاصة للقيام بعملياتها. أما عدد المتعاقدين التابعين للشركات العسكرية الخاصة العاملين في العراق فبلغ حدا غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، حيث يتجاوز عدد الجنود البريطانيين ويشكل ثاني أكبر طرف مساهم في القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق بعد البنتاغون. وثلث ميزانية الحرب الشهرية ينفق على المتعاقدين التابعين للشركات الخاصة. وتهيمن على هذه العقود شركات مثل «هاليبرتون» و«دين كورب» و«فينيل» و«بلاك ووتر»، في مجالات مثل تدريب قوات الشرطة، والخدمات اللوجستية، والبناء، وحتى الاستجواب داخل السجون[39].

بدأت عملية خصخصة الوظائف والأعمال العسكرية بالترادف مع انطلاقة الليبرالية الجديدة في أواخر الثمانينيات. ففي عام 1992، دفع وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني المؤسسة العسكرية باتجاه التعاقد مع الشركات الخاصة لتنفيذ عملياتها اللوجستية في أعقاب توصيات دراسة سرية (كلفت تسعة ملايين دولار) أجرتها شركة «كيلوغ، براون & روت» التابعة لشركة «هاليبرتون». عين ديك تشيني مديرا تنفيذيا في «هاليبرتون» عام 1995، وظل يشغل المنصب حتى أصبح نائبا للرئيس عام 2000. ولدى شركة «ك. ب & ر» الآن عقد لوجستي مع المؤسسة العسكرية الأمريكية بقيمة 13 مليار دولار لإطعام وإسكان ونقل الجنود[40]. والمفارقة أن «هاليبرتون» تأسست بقرار ينتهك حقوق الملكية الرأسمالية. فقد سرق هاليبرتون (الذي كان يحمل لقب ايرل) معلومات براءة الاختراع من رب عمله السابق، ارنولد بيركنز، وأسس الشركة عام 1919[41]

الحق في الملكية

يعني التسليع والخصخصة الهيمنة على مجالات متزايدة للنشاط البشري بدافع الربح. ولذلك فمن الضروري تأسيس نظام لحقوق الملكية:

1) يضمن حقوق امتلاك هذه السلع.

2) يمنع الاستخدام غير المقيد للمواد التي تقع خارج نطاق الإنتاج الرأسمالي عبر تحويلها إلى سلع بشكل إجباري. لهذا السبب، فإن نظاما من حقوق الملكية القابل للتطبيق بالقوة هو المرافق «القانوني» المستمر للنظام الإمبريالي.

هنالك حجة نافذة ومؤثرة قدمها هيرناندو دي سوتو دفاعا عن حقوق الملكية الرأسمالية، حيث أكد أن نظاما لحقوق الملكية الرسمية يعتبر آلية مشابهة «لمصنع كهرمائي»، لأنه يمكن من الاستفادة من الطاقة الكامنة لرأس المال[42]. ويعتقد دي سوتو أن الناس في العالم الثالث يعانون من الفقر بسبب تعذر إثبات ملكية ما لديهم من أملاك (بيوت، متاجر صغيرة، معدات..). فالعديد من سكان أحياء الفقر مثلا ليست لديهم عقود استئجار أو أي دليل يثبت ملكيتهم للمكان الذي يعيشون فيه. ولذلك لا يمكن استخدام هذه الملكية كضمان إضافي عند التقدم بطلب الحصول على قرض أو إيجاد شهادات ملكية يمكن بعد ذلك شراؤها وبيعها في الأسواق الثانوية[43]. وحين يتم الاعتراف رسميا بالملكية عبر الصكوك، فإنها لن تكتفي بضمان الدين فقط بل توفر حلقة وصل في تاريخ ائتمان المالك، ومكانا لتحصيل الديون والضرائب، ونقطة توزيع للمنافع[44].

وبالتالي، فإن الفقراء ـ برأي دي سوتو ـ فقراء لأنهم يفتقدون الوسائل الكفيلة بتحويل أملاكهم إلى رأس مال بسبب غياب نظام مناسب للملكية[45]. وفي حين أن هاييتي قد تكون أفقر بلد في النصف الغربي من العالم، حيث سيطر على تاريخها استعمار نهاب سلاب ونظام الرق، إلا أن قيمة العقارات

الريفية والحضرية التي ليس لها صكوك ملكية تقدر بمبلغ 5.2 مليار دولار وفقا لدي سوتو[46]. فإذا دخلت الشقق السكنية، والمنشآت التجارية، وغيرها من الأملاك «غير القانونية» في أحياء الفقر المنتشرة في هاييتي، السوق عبر نظام يعطي صكوك الملكية للمالكين، فإنها لن تحتاج إلى أي معونات خارجية.

وفي معرض إعادة التوكيد على أسطورة الرواد، يمتدح دي سوتو عزم وتصميم المستوطنين الأوائل في أمريكا الشمالية الذي علّموا حدود مزارعهم بمجرد وضع اليد عليها واغتصابها. ومن الطبيعي أن يتجنب اي ذكر للدمار الذي حل بالسكان الأصليين وسرقة معظم أراضي القارة نتيجة لعمليات الإبادة الجماعية. ويختار بدلا من ذلك التعبير عن إعجابه «بوفرة الأراضي في أمريكا الشمالية البريطانية التي منحت المستوطنين الأوائل فرصا لا يمكن تخيلها في أوروبا التي غادروها»[47]. وبالنسبة لدي سوتو، يكمن سر تفوق وهيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي في نظام قانوني عمل بالتدريج على دمج وتكامل/ والاعتراف بحقوق الملكية «غير القانونية» هذه، ليؤسس نظام ملكية موحدا اعترف بحقوق مغتصبي الأراضي وأوجد «الأسواق المتوسعة ورأس المال الضروري لمله محرك النمو الاقتصادي بالوقود»[48].

بتعبير أكثر بساطة وصراحة، يشير مضمون تأسيس نظام حقوق الملكية الذي ينادي به دي سوتو إلى ضرورة إدخال أملاك العالم الثالث الواسعة التي تعتبر الآن «غير قانونية» أو تقع خارج نطاق علاقات الملكية الرأسمالية، في رأس المال العالمي. ونظرا للمستويات غير المتكافئة في القوة التي توجد في السوق حاليا، فإن نتيجة مثل هذا الدمج ستكون على الأرجح انتقال تلك الملكية من الفقراء إلى الأغنياء.

يستهدف دي سوتو إدخال الأملاك الفردية التي تقع خارج نطاق السوق في نظام حقوق الملكية الرأسمالية. ويمكن رؤية حجة موازية في القوانين والاتفاقيات

الدولية في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية، والتجارية، والخدمية. وتهدف هذه القوانين إلى منع الاستخدام غير المقيد للسلع التي يمكن الوصول إليها بحرية، وهي عملية وصفها هارفي باعتبارها مرحلة جديدة من «تسييج الأراضي المشاعة»[49].

يقدم الأمر رقم (81) الصادر عن قوات الاحتلال الأمريكية في العراق، مثالا توضيحيا نموذجيا لهذا الإفراط في القوة الإمبريالية، والتسليع، وحقوق الملكية. ووفقا لديباجته، استهدف الأمر 81 «إقامة اقتصاد السوق الحر المتميز بنمو اقتصادي مستدام من خلال تأسيس قطاع خاص نشط»[50]. وسعى إلى «إحداث تغير مهم في نظام حقوق الملكية الفكرية العراقي كضرورة لتحسين الوضع الاقتصادي لشعب العراق». وأقر على وجه الخصوص بأن الشركات والمقرضين وأصحاب المشاريع الحرة بحاجة إلى بيئة نزيهة وفعالة ويمكن التنبؤ بما يحدث فيها لحماية ملكيتهم الفكرية.

يحظر الأمر (81)، من بين أشياء أخرى، على المزارعين، الاحتفاظ بالبذار التي اشتروها من السوق من موسم لآخر، وستصبح الغراس المتنوعة أملاكا خاصة (تملكها شركات زراعية كبرى) ولن يسمح للمزارعين بغرس/ أو الاحتفاظ ببذار الغراس المسجلة وفقا للقانون الجديد[51]. في العراق، مهد الزراعة البشرية، أصبح التقليد المتوارث منذ عهود (حيث يحتفظ المزارعون بالبذار من موسم لآخر) مخالفا للقانون، وذلك مع تحول حياة النبات نفسها إلى ملكية خاصة للشركات الزراعية المتعددة الجنسية.

مثال تسليع المياه وثيق الصلة هنا أيضا. نظرا لحقيقة أن مليار إنسان يفتقرون إلى الماء الصالح للشرب في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، ووفقا للبنك الدولي، مازلنا «بحاجة للعمل مع الزعماء السياسيين في بعض الحكومات الوطنية للابتعاد عن مفهوم الماء المجاني للجميع»[52]. كلمات أخرى، إذا كان الماء سيصبح سلعة مربحة، فإن من الواجب حصر استعماله في أولئك القادرين على شرائه.

الاتفاقيات الدولية مصممة لقوننة هذه القيود المفروضة على الاستعمال عبر تهديد الحكومات بالعقوبات الاقتصادية إذا عرقلت قدرات الشركات متعددة الجنسية على جني الأرباح. ووفقا للاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات الموقعة عام 1995 مثلا، قد تواجه الحكومات عقوبات اقتصادية إذا طبقت معايير تستهدف ضبط جودة المياه أو اتخاذ إجراءات للحفاظ على المياه لأنها قد تؤثر في قدرة الشركات على جني الأرباح[53]. في حالة خصخصة المياه البوليفية المذكورة آنفا، حظر القانون رقم 2029 على سكان كوتشامبابا استعمال مياه الآبار و الينابيع الطبيعية في المنطقة. والفلاحون الذين اعتادوا على مر القرون استعمال المياه التي توفرها الطبيعة مجانا أصبح من المطلوب منهم فجأة الحصول على ترخيص إذا أرادوا جمع مياه الأمطار في أراضيهم[54].

إلغاء الحواجز أمام تدفق رأس المال

العنصر الثالث في البرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد هو إزالة المعوقات أمام التدفق الحر لرأس المال. يتبدى ذلك في الدعوات إلى «التجارة الحرة» عبر تخفيض التعرفة الجمركية وغيرها من الحواجز المعيقة لحركة السلع ورأس المال. وكتتويج على الأطروحة التي تقول إن التبادل نافع ومربح للأطراف كلها، تقدم نظرية التجارة الكلاسيكية الجديدة الحجة على أنه طالما ظلت التجارة بين البلدان متحررة من القيود فإن المنفعة ستعم الجميع. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن نظرية التجارة المعيارية «هي أقوى رؤية ثاقبة في علم الاقتصاد»[55]. أما وصفات السياسة المنبثقة من مثل هذه المقاربة فتشمل إلغاء حصص الاستيراد، وتخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية على البضائع والسلع المستوردة، وامتناع الدولة عن تقديم الدعم للقطاعات «غير التنافسية» أو البضائع المعدة للتصدير، وتقليص القيود الناظمة للتجارة والاستثمار.

تتبع النظرية الليبرالية الجديدة مقاربة «عامل القدرة الطبيعية» لمسألة التجارة الخارجية. ويؤكد هذا النموذج الحجة القائلة إن على الأمم التخصص في تلك

السلع التي يمكن أن تعرضها بأرخص الأسعار. وبسبب اختلاف الموارد الطبيعية، ومستويات المهارة، والقدرات التقانية، وتكاليف العمل، فإن للبلدان أسعارا مختلفة لكل من هذه السلع. ووفقا للمقاربة المعيارية، إذا صدر كل بلد ما يمكن أن يعرضه بأرخص سعر، فإن الأسعار المختلفة في كل بلد تنزع بمرور الوقت إلى التعادل. فالبلدان التي تملك وفرة من رأس المال ستجد أن تكاليف رأس المال تبدأ بالارتفاع وتنخفض تكاليف العمل، والعكس صحيح بالنسبة للبلدان التي أصيبت للأسف بلعنة وفرة عرض العمالة الرخيصة لكن بدون رأس مال.

أشار العديد من المنتقدين إلى أن هذه المقاربة في الجوهر عبارة عن تبرير للوضع القائم. فبدون استقصاء الأسباب التي أدت إلى أن تصبح بعض البلدان «ذات كثافة رأسمالية» وأخرى «ذات كثافة عمل»، تنزع نظرية التجارة المعيارية الحتمية التاريخية عن العملية التي يرتقي عبرها الشكل الراهن من التراتبية العالمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الانتقال الهائل للثروة من خلال الرق وسرقة الموارد الطبيعية الذي أدى إلى إفقار معظم البلدان المستعمرة ليست له صلة بالتوزيع الراهن للعوامل ضمن نظرية التجارة المعيارية[56].

لكن أنور شيخ أشار إلى أن أكثر الانتقادات راديكالية للتجارة الحرة يسلم بصحة الافتراضات الأساسية للنموذج (البارديم) الكلاسيكي الجديد باعتباره صائبا ضمن مجالها الخاص، مفضلا انتقاد الافتراضات الأساسية الضرورية لإثبات النظرية[57]. وبالتغاير مع ذلك، قدم أنور الشيخ حجة مقنعة على أن التجارة الحرة تؤدي إلى اتساع هوة الفقر بسبب المنافسة الحرة بين الدول لا بسبب مشكلات تواجه الافتراضات الأساسية. أما الجانب المحوري في حجته فهو نظرية المال المختلفة عن المقاربة الكلاسيكية الجديدة المعيارية.

وفقا لنظرية التجارة المعيارية، يعتمد السبب الذي يجعل التجارة تبادلية المنفعة على حركة الأسعار. فإذا تبادل بلدان تجاريا مع بعضهما بعضا وكان بمقدور أحدهما إنتاج بضائع وسلع أرخص ثمنا من الآخر، فسوف يملك فائضا

تجاريا، ولذلك تتدفق الأموال إليه لأنه يبيع أكثر مما يشتري. ومع مرور الوقت، سوف يسبب هذا التدفق من الأموال ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات في الاقتصاد الأكثر إنتاجية إما من خلال الحركة الصاعدة في معدلات الصرف أو عبر ارتفاع مستوى الأسعار العام نتيجة التضخم[58].

يؤكد أنور شيخ أن هذه النظرة المعيارية لنظرية التجارة تعتمد على نسخة من نظرية المال الكمية الليبرالية الجديدة. حيث يعدل حجم المال بشكل آلي مستوى الأسعار في البلد. وتتعامل المقاربة الليبرالية الجديدة مع المال كمجرد طريقة لتسهيل المقايضة بين سلعتين. ويغاير أنور شيخ ذلك مع النظرية الماركسية للمال، حيث يعتبر شكلا من أشكال رأس المال. وبهذا المعنى، لا يمكن التعامل مع تبادل السلع بين البلدان كتبادل المواد والأشياء. إذ يجب أن تفهم هذه العملية باعتبارها مرتبطة بشكل وثيق مع دورة أوسع لرأس المال. لذلك، فهي تشمل تدفقات رأس المال الأخرى، على شكل رأسمال مالي عبر الاقتراض والإقراض على الصعيد الدولي، أو على شكل رأسمال ينتج قيمة بمعنى الاستثمار في المصانع وغيرها[59].

التأثير الرئيس لزيادة حجم المال ـ رأس المال (نتيجة فائض تجاري مستمر مثلا) لن يكون ارتفاعا في الأسعار كما توقعت نظرية المال الكمية، بل زيادة في حجم رأس المال المالي القابل للإقراض. وهذا سيؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة وتوسع في الإنتاج في البلد الذي يملك فائضا تجاريا. وبشكل آخر، قد يختار الرأسماليون الباحثون عن الربح إقراض رأس المال المالي المتوفر إلى الخارج بحثا عن مرابح أعلى. لكن البلد الذي يعاني من عجز تجاري سيواجه معدل فائدة أعلى وذلك مع هروب رأس المال المالي منه، ليصبح أكثر ندرة. وبسبب تفاوت معدل الفائدة بين البلدين، سوف يقرض البلد الأكثر إنتاجا الأقل إنتاجا، مما سيغرقه في حالة مزمنة من المديونية[60]. ولأن المال شكل من أشكال رأس المال بالضبط، فإن عاقبة سياسات التجارة الحرة التي ينادي بها الليبراليون الجدد سوف تكون مفاقمة مديونية بلدان العالم الثالث للمركز الرأسمالي المتقدم. أما قبضة الديون الخانقة

لغالبية سكان العالم فتؤكد هذا التوقع. وذلك على العكس من الاختبارات التجريبية لنظرية التجارة الليبرالية الجديدة(61). في حين تخدم الدعوات لإلغاء التعريفات، والتبرير المقدم على شكل نظرية تجارة معيارية، في تسهيل قدرة رأس المال المالي ورأس المال السلعي/ البضاعي على التحرك بسرعة بين مختلف المناطق الجغرافية، وبالتالي زيادة كمية ومعدل انتقال الثروة من أفقر البلدان إلى أغناها.

فرض «الإصلاحات» الليبرالية الجديدة

من خرافات «العولمة» أن الأمة ـ الدولة لم تعد مهمة. لكن النظام العالمي الرأسمالي مؤسس على استغلال واستخلاص الربح. وعجزه عن تلبية الحاجات الإنسانية الحقيقية يعني أن النظام الاجتماعي القائم يولد دوما معارضة ومقاومة، ولذلك يجب الحفاظ عليه بالقوة. يتمظهر ذلك على مستوى النظام العالمي في دعوة ديباك لال الولايات المتحدة إلى «تحمل العبء الإمبراطوري المتمثل في الحفاظ على السلام العالمي»[62].

أما على مستوى الأمة ـ الدولة، فإن جهاز الدولة مطلوب من أجل السيطرة على تناقضات النظام الجزئية لمصلحة تلك الإمبراطورية. ومثلما أكد ليو بانيتش وسام غيندين في كتابهما حول الإمبريالية، فإن عملية إعادة البناء الليبرالية الجديدة «تبدؤها» الدول بشكل إفرادي، تحت نفوذ وتأثير الدولة الأمريكية[63]. فالدولة تمثل عاملا حاسما في ضمان تهيئة الظروف المناسبة لتراكم رأس المال.

يحظى دور التدفقات المالية ومعدلات الصرف العائمة بأهمية متزايدة للحفاظ على نظام عالمي تراتبي، بينما تلعب الحركة غير المقيدة لرأس المال دور الضابط قبالة جهاز الدولة المحلي. وتصبح السياسات الحكومية النقدية والمالية موضوعا «لتصويت مستمر بالثقة» من قبل الأسواق المالية الدولية. وحين ترفع القيود عن تدفقات رأس المال على المدى القصير يصبح من الأصعب على نحو متزايد بالنسبة للدول الاستمرار في السياسات الداخلية الهادفة إلى تعزيز

التراكم الوطني من خلال آليات السيطرة على النقد أو الصرف. وبدلا من ذلك، يطلب من الدول أداء الوظيفة المحددة لها كجزء من دورة رأس المال الدولية. فإذا لم تؤد المطلوب منها تواجه اختطار هروب رأس المال وانهيار العملة.

رافق تدويل وظائف ومهمات الدولة تدويل رأس المال[64]. وفي حقبة الليبرالية الجديدة أصبحت الدولة (المحلية) أكثر مشاركة في الحفاظ على التدوير الدولي لرأس المال، وهي عملية ترسم سياستها الاقتصادية الداخلية. أما تلك القطاعات التابعة لجهاز الدولة الداخلي المعنية بالتدويل فقد أصبحت تتمتع على نحو متزايد بالاستقلالية فيما يتعلق بقدرتها على اتخاذ القرار وخرجت من أي سيطرة محلية وطنية[65].

في المجادلات الراهنة حول الإمبريالية والإمبراطورية، كثيرا ما اختزلت العلاقة بين الدول على الصعيد المفهومي إلى وجهات نظر متعارضة تشدد إما على الاعتماد المتبادل أو التنافس. لكن مثل هذا الانقسام لا يعبر بشكل كاف عن القوى المتناقضة التي تنشط داخل النظام العالمي، ومن الأفضل والأكثر دقة فهم حضور الميول المزدوجة نحو التوحد والتنافس بين القوى الإمبريالية[66]. فرأس المال منظم مناطقيا على مستوى الأمة ـ الدولة (وعبر التكتلات التجارية الإقليمية)، لكن مداه عالمي في الوقت ذاته، وثمة مصلحة مشتركة بين الكتل الرأسمالية المختلفة في الحفاظ على استقرار النظام ككل.

ولذلك، فإن البلاغة الخطابية حول «الدول الفاشلة» هي اللازمة السياسية الطبيعية لليبرالية الجديدة. وفي هذا الصدد، يقدم ديباك لال مثالا لافتا حول كيفية قيام منطق النظام بتوليد إيديولوجية لا عقلانية ولا تاريخية. وباتباع المقاربة المعيارية للتجارة الحرة وفكرة عامل القدرة الطبيعية باعتباره المحدد الرئيس للتخصص التجاري لأي بلد، يقدم لال الحجة على أن السبب الذي يجعل مناطق كأفريقيا والشرق الأوسط تضم هذا العدد الكبير من «الدول الفاشلة» هو أنها وهبت موارد طبيعية توفر باعثا منبها لا يقاوم للغرائز «النهابة المفترسة» لدى

نخب الدولة. بكلمات أخرى، يكمن السبب وراء الفقر الاقتصادي المدقع الذي يعاني منه سكان هذه المناطق في الموارد الهائلة للثروة المجانية التي تنعم بها.

على مستوى من المستويات، تعتبر حجة لال صائبة جزئيا. فالإفقار الجماعي الكاسح للعالم الثالث هو نتيجة الغرائز النهابة المفترسة المتأصلة لا في شعوب العالم الثالث بل في أسيادها من المستعمرين. والحل الذي يقدمه للمشكلة يوفر مثالا واضحا على رؤيته لدور الإمبراطورية في حقبة الدول الفاشلة. أولا، يقترح نقل ملكية «المناجم والآبار» إلى هيئة دولية يدعوها «صندوق الموارد الدولي» (لربما يتكون من تكتل يضم صندوق النقد والبنك الدوليين). وعندئذ يمكن للإصلاح السياسي للبلد أن يرتكز على استخدام الموارد الطبيعية. في حالة العراق، يحاجج بالقول:

> ليس ثمة سبب يدعو لجمع أجزاء هذه الدولة المصطنعة معا. فهي لا تشكل أمة. أما السبب المدرك الوحيد لإبقاء العراق موحدا فهو ثروته النفطية، المتمركزة في الشمال تحت سيطرة الكرد، وفي الجنوب تحت سيطرة الشيعة.. ومن الحلول المقترحة وضع عائدات ثروة العراق النفطية بيد «صندوق الموارد الدولي».. وإنشاء ثلاث مناطق مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي[67].

يعترف لال بأن الأمم التي تم الاستيلاء على مواردها الطبيعية بهذه الطريقة قد تحتفظ برغبة في استعادة ثروتها. في عام 2004، حين كان يلقي خطابا أمام مؤتمر «معهد كاتو» في روسيا حول دور المنظمات الدولية، سأل لال: كيف يمكن منع «النهابين المفترسين» من مهاجمة/ والاستيلاء على «المناجم والآبار» التي تولد المال عند تأجيرها؟ أما جوابه فكان:

> هنا تحظى القدرة العسكرية الجريئة لقوة إمبراطورية أو ائتلاف من مثل هذه القوة بأهمية حاسمة. إذ يمكن لها أن تتبع نموذج الصين خلال حقبة الحرب الداخلية. ويمكن تأجير الشركات الأجنبية أراض ومناطق تستطيع حمايتها

بواسطة قوات شرطة تابعة لها، مقابل حقوق ملكية تعود لصندوق الموارد الدولي». لكن حتى الحل بالخصخصة هذا يتطلب من القوة الإمبراطورية إبقاء «الأساطيل الحربية وحراس الفوركا»* على أهبة الاستعداد. في حال قرر أحد «النهابين المفترسين» المحليين تحدي [الشركات الخاصة] المسيطرة على هذه المناجم[68].

بكلمات أخرى، هنالك بعض البلدان في النظام العالمي الراهن تفتقد دولها آليات الانضباط والضبط المطلوبة لتسهيل النهب الإمبريالي. ولذلك يجب خصخصة وظائف ما يدعى به الدول الفاشلة، من قبل الشركات الدولية ـ بدعم ومساندة من قوة الجيش الإمبراطوري إذا اقتضت الضرورة.

تناقضات النظام

إذن، يمكن فهم البرنامج الاقتصادي لليبرالية الجديدة في ضوء دورة رأس المال واللحظات المختلفة التي تدفع مراكمة الربح. ولا يقتصر الأمر على مجرد إيديولوجية مركبة ومشوشة ومصممة لإضعاف وإفقار الفقراء، أو نقل الثروة إلى الأغنياء. لكنها تعبر عن الدافع المتأصل في رأس المال لتوسيع مداه المكاني، وتسريع حركته، وإنشاء نظام ضابط يضاعف انتزاع الثروة من أولئك الذين ينتجونها إلى أقصى حد. يجب على البلدان تحديدا متابعة المسمى للأسواق «الحرة» والتجارة «الحرة». أما تدخل الدولة في السوق فينبغي تقليصه إلى الحد الأقصى وحصره غالبا في ضمان الحفاظ على نظام لحقوق الملكية وحرمة العقود. ومع زيادة تدويل رأس المال، تحظى الأمة ـ الدولة بأهمية محورية في تأمين الحيز الاقتصادي للحاجات المتراكمة لرأس المال المدول. لكن هذا الفهم لليبرالية الجديدة لا يعبر إلا عن جانب واحد من حركة رأس المال. فهو يتجاهل ـ تحديدا ـ نقطة شدد عليها ماركس باستمرار الا وهي أن حركة رأس المال توجد حواجزها المعيقة وبالتالي تحمل على الدوام إمكانية حدوث الأزمات.

التوسع المكاني لرأس المال واختراقه المتزايد لمختلف مجالات النشاط البشري بوجدان الحواجز المعيقة أمامه. لأن الرأسمالية معنية بتراكم الربح، لا بتلبية الحاجات البشرية. وبمقدورنا رؤية هذه النزعة تشتغل في الاقتصاد العالمي اليوم. ففي حقبة الليبرالية الجديدة يترافق تخفيض الأجور والإفقار مع مضاعفة الأرباح إلى أقصى حد. وكجزء من الدافع إلى مراكمة الثروة، توجد الرأسمالية بشكل آلي حالة من الإفقار (الاقتصادي) الواسع النطاق. فمن ناحية، تحاول تخفيض مستوى الأوضاع المعيشية (وبالتالي القوة الشرائية) لطبقتها العاملة، لكنها تريد، من ناحية أخرى، من هؤلاء العمال أنفسهم شراء سلعها.

إذن، في حين تحاول الرأسمالية مضاعفة الربح إلى أقصى حد من جهة، فهي تنزع من جهة أخرى إلى مضاعفة الفقر إلى الحد الأقصى، مما يجعل احتمال حدوث الأزمات أمرا حتميا لا مفر منه، وذلك مع تصادم التراكم المفرط والتطور اللامتكافئ بالحواجز التي انتصبت بسببهما[69]. يتمظهر ذلك في ارتفاع حجم الديون، والبطالة المتفشية، ومعدلات الربح الراكدة عبر العالم. كما يسبب شكلا محددا من الأزمات الخاصة بالنظام الرأسمالي: ظاهرة الكميات الضخمة من السلع الكاسدة والعاجزة عن إيجاد مشترين في عالم يعمه الفقر والعوز. وتصبح مشكلة تلبية الحاجات ـ خلافا لأي مرحلة في التاريخ البشري ـ مشكلة ناجمة عن زيادة الإنتاج لا قلة الإنتاج.

النفقات الرأسمالية الضخمة المطلوبة للإنتاج والابتكارات التقانية، بالإضافة إلى تقادم هذه التقانات بسرعة نسبيا (والحاجة إلى تجديدها باستمرار) في بيئة من التراكم المفرط، فاقمت المخاطر الكامنة في الإنتاج الرأسمالي. وحاول الليبراليون الجدد مراوغة هذا التثبيت المكاني للحظة الإنتاجية في دورة رأس المال عبر توزيع أعباء إعادة تحديد الموقع المكاني على شبكة من الموردين المنتشرين في شتى أنحاء العالم. وبهذه الطريقة، تمارس الضغوط التنافسية عملها عبر أمم ـ دول مختلفة، مما يؤدي إلى عملية من «التقشف التنافسي» وذلك مع تورط الدول

والشركات في تشجيع الاستثمار على البقاء ضمن حدودها[70]. وبالتالي، يتحمل عبء التثبيت المكاني لرأس المال الإنتاجي موردون صغار، والدولة، والعمال لا رأس المال المتنقل عالميا. ومثلما أكد هارفي وغيره، تتشكل الجغرافيا الاجتماعية البشرية بواسطة موجات من تثبيت/ وإلغاء تثبيت الأسعار حول هذه البنى المكانية إضافة إلى الكفاح الاجتماعي الذي يندمج بصورة محتومة حولها.

السرعة المتزايدة التي يتحرك بها رأس المال عبر دورته تولد عددا من التناقضات المهمة. ومثلما أشار ماركس، في حين أن «زمن التدوير يعتبر في حد ذاته حاجزا يعيق التحقق»، إلا «دورة رأس المال [هي]التي تحقق القيمة»[71]. تتضح هذه الضغوط بكل جلاء اليوم. فالأزمات المالية المتكررة الناجمة عن رأس المال المضارب والمتنقل بسرعة داخل وخارج المناطق المختلفة، دفعت الاقتصاديين للتحذير من أخطار تعويم أسعار الصرف وغياب السيطرة على رأس المال. فعلى مستوى الفرد، تنتج السرعة المتزايدة التي يتحرك بها رأس المال عبر دورته آثارا مثل دوام تعزيز النزعة الاستهلاكية عبر الحملات الدعائية المسعورة، وثقافة الوجبات السريعة، وتقليص دورات حياة المنتج بالابتكار المستمر، والطبيعة الكلية الحضور للسلع التي تستعمل مرة واحدة، وظاهرة ثقافة المبيعات الدائمة، والسرعة في العمل، وشعور القلق العام الذي يعبر عنه شعار «ليس لدي ما يكفي من وقت».

من الآليات التي حاولت الرأسمالية ـ تاريخيا ـ من خلالها توجيه هذه النزعات نحو الأزمة استخدام الائتمان. فالائتمان وسيلة لتجاوز الحواجز الناجمة عن الطلب الضعيف والإنتاج المفرط عبر الحصول على مقدم لقيمة لم تتحقق بعد[72]. كما أن زيادة تكاليف آلية توفير نفقات العمل والتقانة الجديدة تعطي زخما محفزا للنمو في الائتمان. لهذا السبب، يلعب التمويل دورا مهما في دورة رأس المال، وهي ظاهرة عرفها في وقت مبكر المنظرون المنتقدون للإمبريالية، مثل هيلفردينغ ولينين وبوخارين، باعتبارها دالة على زيادة مركزة وتركيز رأس المال

على المستوى العالمي. لهذا السبب كثيرا ما فهمت الليبرالية الجديدة بوصفها محاولة من قبل رأس المال التمويلي لإعادة بسط هيمنته في أعقاب الأزمة البنيوية وانخفاض عائد الأرباح في سبعينيات القرن العشرين[73].

في عالم اليوم، يعتبر الائتمان عاملا حاسما لاستمرار الاقتصاد العالمي في أداء وظيفته، حيث المستهلك الأمريكي هو المصدر الوحيد فعليا للطلب المؤثر. ويجب الحفاظ على هذا الطلب من خلال زيادة مستويات الدين المنظمة عبر معدلات فائدة منخفضة وإغراء وإغواء المستهلكين الأمريكيين بالاستمرار في مستوى استهلاكهم عن طريق رهن بيوتهم، وسهولة الحصول على قروض، والإعفاء من الدفعة الأولى. أما السؤال المتعلق بمتى سيتم الوصول إلى الحدود الطبيعية لهذه العملية والتشعبات الناجمة عنها فهو قضية تدخل على نحو متزايد في صلب الجدل الاقتصادي السائد[74].

خاتمة

الليبرالية الجديدة برنامج اقتصادي متمحور حول الخصخصة، والحد الأدنى من تدخل الدولة في السوق، وتقليص جميع الحواجز المعيقة للتجارة وتدفقات رأس المال، وتعويم معدلات الصرف، ومضاعفة انتشار السوق وتوسيعه إلى أقصى حد ممكن. وبالعودة إلى الحجج الكلاسيكية التي يمكن العثور عليها في أعمال آدم سميث، تعتبر الليبرالية الجديدة مجرد توكيد على أن التبعات غير المقصودة للأنشطة والسلوكيات الأنانية للأفراد في السوق سوف تفرز أفضل النتائج. وكل ما هو مطلوب مجرد نظام يحافظ على حرية التبادل، أي يضمن حقوق الملكية وحرمة العقود.

لكن الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة خاطئة في الجوهر. فالفرد ليس وحدة معزولة مكتفية بذاتها كليا. ورغباتنا الفردية لا تنبثق مكتملة التشكل من بئر قديمة مخفية داخلنا، بل تتشكل وتتقرر ـ كما تثبت الموارد الطائلة التي

تتفق على الإعلانات الدعائية ـ بواسطة تفاعلاتنا مع الآخرين والمجتمع الأوسع. السوق لا يهتم بتلبية الحاجات البشرية. فهدفه الرئيس هو مراكمة الربح. ومن خلال السعي لمضاعفة الربح إلى أقصى حد، يشوه ويحرف وينكر فعليا حاجاتنا الحقيقية كبشر.

لكن الليبرالية الجديدة ليست مجرد إيديولوجية زائفة مؤسسة على افتراضات مغلوطة لا تتوافق مع العالم الحقيقي. ففي حين يمكن إثبات أن النتائج التجريبية للسياسة الليبرالية الجديدة كانت كارثية بالنسبة للعالم، إلا أن الليبرالية الجديدة ليست مجموعة عشوائية من القرارات السياسية. بل إن ضرورة مراكمة الأرباح هي التي تزود هذه الإيديولوجية بالأساس المادي. أما نمط الإنتاج الرأسمالي فهو مدفوع بواسطة ضغط لا يتوقف باتجاه مثال عالمي بدون حدود وبدون احتكاكات (لـ «المراكمة والمراكمة»، حسب تعبير ماركس). لذلك، يمكن رؤية الليبرالية الجديدة كانعكاس إيديولوجي لذلك الضغط. وباعتبارها البرنامج الاقتصادي المهيمن، تكمن جذور الليبرالية الجديدة في القوى المادية والاجتماعية المؤسسة لإعادة إنتاج النظام نفسه. وفي المرحلة الإمبريالية الراهنة، تستهدف الليبرالية الجديدة، كتعبير عن تدويل دورة رأس المال هذه، إلغاء الحواجز المكانية والزمانية المعرقلة لهذه التدفقات الدولية لرأس المال.

تنبثق من هذا التحليل نتيجة مستخلصة على قدر كبير من الأهمية. فأنماطنا الاستهلاكية تعتمد على الطريقة التي ننظم بها الإنتاج. لقد أصبح من الممكن تصور إحداث تغيير في الطريقة التي تكّون بها مجتمعنا من أجل تلبية حاجاتنا البشرية فعلا. والتراكم الهائل للثروة والمعارف التقنية والعلمية المتاحة للبشرية اليوم تجعل هذه الرؤية ممكنة تماما. كما أن حقيقة الأزمة البيئية تجعلها ضرورة جوهرية لا غنى عنها.

لكن ما يقف حجر عثرة في طريق أي مجتمع يخطط بشكل ديمقراطي لتلبية الحاجات البشرية الامتيازات التي يتمتع بها أولئك الذين يجنون الأرباح من دورة

رأس المال هذه. لم تمض سوى سنوات قليلة على بداية القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك يمكننا رؤية التبعات المريعة والعواقب الوخيمة لنظام عالمي شيد حول المسعى المنفلت لتحقيق الربح. لكن النظام ذاته يولد دوما معارضة ومقاومة. والخراب الاجتماعي الذي يرافق انتشار الإمبريالية الليبرالية الجديدة يواجه مقاومة متصاعدة في شتى أنحاء الأرض. وهذا التناقض بالضبط هو الذي يدعم انبعاث الإمبراطورية الأمريكية ويؤدي إلى ظهور دعوات كتلك التي أطلقها لال إلى الولايات المتحدة لتحمل «العبء الإمبراطوري»[75]. فإذا لم يقبل العالم عن طيب خاطر حركة رأس المال غير المقيدة ينبغي فرضها عليه بالقوة. أما الشركاء الذين لا يستغني عنهم بالنسبة لـ«الحرية» الاقتصادية فتجسدهم مدافع العسكر الأمريكان. لأن الأزمة والمقاومة هما «الشبحان» الملازمان دوما لـ«نجاحات» الليبرالية الجديدة. ومثلما قال برتولد بريخت: هذا التناقض هو الذي يزودنا بالأمل.



هوامش

1ـ انظر:

Deepak Lal, In Praise of Empire: Globalization and Order (new York: Palgrave, Macmillan, 2004).

2- Ibid., p. 212.

3- Ibid., p. 207.

4ـ انظر:

Deepak Lal and H. Myint, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth (Oxford: Clarendon Press, 1996), p. 49.

5- Ibid., p. 38.

6- Lal, In Praise of Empire, p. 206.

فهم لال للعولمة باعتبارها إيجاد حيز اقتصادي مشترك فكرة مهمة تغاير المقاربات الأخرى التي تربط مسألة العولمة بمدى السيادة الوطنية وحسب. ومثلما أشار فريدمان وكاغارليتسكي، فإن الخرافة القائلة إن حقبة العولمة يمكن حجزها بقدر معين من السيادة، تعرضت منذ أمد بعيد للتشكيك من قبل الناشطين في العالم الثالث الذين يعرفون أن قوة راس المال الإمبريالي لا تتوقف عند حدود الأمة ــ الدولة. انظر:

A. Freedman and B. Kagarlitsky, The Politics of Empire: Globalization in Crisis (London: Pluto Press, 2004).

7- Lal, In Praise of Empire, p. 205.

8- Ibid., p. 205.

9- Ibid., 210.

10- Ibid., p. 211.

11- Ibid., p. 201.

12- Ibid., p. 26.

13ـ انظر:

J. Bellamy-Foster, "The New Age of Imperialism," in Pax Americana: Exposing the American Empire, ed. J. Bellamy-Foster and R. McChesney (New York: Monthly Review Press, 2004), p. 169.

14ـ انظر:

Christian Palloix, "The Internationalization of Capital and the Circuit of Social Capital," in International Firms and Modern Imperialism: Selected Readings, ed. Hugo Radice (Harmondsworth: Penguin, 1975).

15- T. Palley, "From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2005).

16- Deepak Lal, Culture, Democracy and Development (New York: National Council of Applied Economic Research, 1999), p. 7.

17ـ انظر:

E. Hunt, Property and Prophets: The Evolution of Economic Institution and Ideologies (New York: Harper & Row, 1976), p. 148.

18ـ يتغاضى الاقتصاديون النمساويون عن الاعتراض القائل إن هذا المنظور بحد ذاته عبارة عن حكم أخلاقي، حكم يعتمد على قبول التفضيل المعياري للوضع القائم.

19- Lal and Myint, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth, p. 27.

20- Ibid., p. 28.

21- Lal, In Praise Of Empire, p. 147.

22ـ انظر:

Deepak Lal, "A Liberal International Economic Order: The International Monetary System and Economic Development," Princeton Essays in International Finance, 139, 1980, p. 28.

23ـ انظر:

Karl Marx, Grundrisse (Harmondsworth: Penguin Books, 1973).

24- Ibid., p. 539.

25ـ هذا تمثيل تخطيطي لرأسمال واحد بنقطة بداية عشوائية «م» (لذلك يفترض وجود المال وبالتالي علاقات اجتماعية رأسمالية سابقة على بدء الدورة). ويمكن توسيعه ليشمل الائتمان، والقيمة المتدفقة بين مختلف المناطق الجغرافية.

26ـ ثمة حاجة لمزيد من التحليل التفصيلي ليشمل عوامل أخرى مثل دور المال (والفرق بين القيمة الاسمية للعملة وتكاليف إنتاجها)، والائتمان، والتمويل، في الحفاظ على الدورة إضافة إلى تأثير التبادلات بين

مختلف المناطق الجغرافية.

27ـ انظر:

D. Harvey, The Limits to Capital (London: Verso, 1999), p. 418.

28ـ انظر: Ibid.

انظر أيضا:

D. Harvey, "The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2004).

29ـ انظر

Palloix, "Internationalization of Capital."

30- Ibid., p. 74.

31ـ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول التركيز في القطاع الغذائي والزراعي، انظر:

ActionAid International, Power Hungry: Six Reasons to Regulate Global Food Companies (Johannesburg, 2005); B. Vorley, "Food Inc.: Corporate Concentration from Farm to Consumers" (UK Food Group, 2003);

بالنسبة لوسائل الإعلام والترفيه، انظر:

R. MCChesney, Rich Media Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times (Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1999) and http://www.mediachannel.org.

32ـ انظر:

E. Mandale, Late Capitalism(London: Verso, 1983); N. Smith, Uneven Development: Nature, Capital and the Production of Space (Oxford: Basil Blackwell, 1999).

33ـ انظر:

G. Albo, "Contesting the New Capitalism," in Varieties of Capitalism, Varieties of Approaches, ed. David Coates (London: Palgrave, 2005), pp. 63-83.

34ـ بالإضافة إلى فرص السعي للربح التي توفرها الخصخصة، تمنح هذه السياسية الليبرالية الجديدة أيضا مكاسب سياسية مهمة كجزء من إعادة تشكيل الصراع الطبقي وأنماط حكم الدولة في المركز الرأسمالي المتقدم. تضعف الخصخصة قوة نقابات القطاع العام التي ظلت تقليديا قوية خلال الحقبة الكينزية. كما تستهدف تعزيز إحساس برأسمالية «حملة الأسهم» وتذويت المعايير التنافسية في العامل، حيث يستند التماهي مع الشركة على العائدات من امتلاك الأسهم وقدرة الشركة على المنافسة على الصعيد الدولي. للاطلاع على دراسات حالة تستكشف هذه المفاهيم، انظر (بالنسبة للتجربة البريطانية):

P. Arestis and M. Sawyer, "The Neoliberal Experience of the United Kingdom," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluot Press, 2005), pp. 199-207;

وبالنسبة للولايات المتحدة:

Wally Seccombe, "Contradictions of Shareholder Capitalism Downsizing Jobs, Enlisting Savings, Destabilizing Families," in Socialist

Register 1999: Global Capitalism vs. Democracy, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin Press, 1999), pp. 193-216;

وبالنسبة لكندا:

G. Albo and J. Jensen, "Remapping Canada: The State in the Era of Globalization," in Understanding Canada: Building of the New Canadian Political Economy, ed. W. Clement (Montreal: McGill University Press, 1997), pp. 215-239.

35ـ انظر:

M. Barlow and T. Clarke, The World Bank,s Latest Market Fantasy (Polaris Institute, January 2004), http://www.globalpolicy.org (accessed March 2005).

36- The American Association of Jurists and the Europe - Third World Center, 1 March 2005, "The Water War Continues in Bolivia," www.aidc.org (accessed March 2005).

37- Center for Public Integrity, "Windfalls of War - Bearing Point Inc.," http://www.publicintegrity.org (accessed January 2005).

38ـ انظر:

T. Christian Miller, "Under Fire: The Rebuilding of Iraq," Los Angeles Times, 10 April 2005, p. A1.

39- Michael Dobbs, "Halliburton's Deals Greater Than Thought," Washington Post, 28 August 2003, p. A01.

40- "About Halliburton," http://halliburtonwatch.org/about_hal/logcap.html (accessed January 2005).

41ـ انظر:

J. Rodengen, The Legend of Halliburton (Fort Lauderdale, Fla.: Write Stuff Syndicate, 1996), p. 20.

42ـ انظر:

Hernando De Soto, The Mystery of Capital (New York: Basic Books, 2000), pp. 46-47.

43- Ibid., p. 6.

44- Ibid., p. 7.

45- Ibid., p. 16.

46- Ibid., p. 33.

47- Ibid., p. 111.

48- Ibid., p. 150.

49ـ انظر:

Harvey, "The 'New' Imperialism."

في إشارة إلى حركة التسييج في بريطانيا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الأراضي المشاعة بعيدة عن متناول الفلاحين والمزارعين، مما أجبرهم على ترك الزراعة والعمل في المصانع المقامة حديثا.

50- Coalition Provisional Authority, "Patent, Industrial Design, Undisclosed Information, Integrated Circuits and Plant Variety," CPA Order no. 81, 26 April 2004,

http://www.iraqcoalition.org (accessed November 2004).

51- Focus on Global South and GRAIN, "Iraq's New Patent Law: A declaration of War against Farmers," October 2004, http://www.grain.org (accessed February 2005).

52- P. Bond, "Principles, Strategies and Tactics of Decommodification in South Africa," Links Journal, 22. 2002, pp. 32-41.

53ـ انظر:

S. Shrybman, "Thirst for Control - New Rules in the International Water Grab," The Blue Planet Project (Canada: Council of Canadians, 2002).

54- M. Barlow, "Desperate Bolivians Fought Street Battles to Halt a Water-for-profit Scheme. The World Bank Must Realize Water Is Basic Human Right," Globe and Mail (Toronto), 9 May 2000.

55- World Trade Organization, "Understanding the WTO: The Case for Open Trade,"

http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact3_e.htm (accessed January 2005).

56ـ انظر:

Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (Washington, D.C: Howard University Press, 1982).

57- Anwar Shaikh, "Foreign Trade and the Law of Value - Part One," Science and Society, 43, 1979, pp. 281-302; "Foreign Trade and

the Law of Value - Part Two," Science and Society, 44, 1980, pp. 27-57; "Economic Mythology of Neoliberalism," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2004), pp. 41-49.

58- B. Ohlin, "The Theory of Trade," Heckscher-Ohlin Trade Theory, ed. H. Flam and M. J. Flanders (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1991), pp. 146-152.

59ـ انظر:

Shaikh, "Foreign Trade - Two," p. 301.

60- Shaikh, "Foreign Trade - One."

61ـ انظر على سبيل المثال:

W. Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Reexamined," proceeding of the American Philosophical Society, XCVII, 1953, pp. 3-39.

62ـ انظر:

Lal, In Praise of Empire, p. 215.

63- L. Panitch, "Globalization and the State," in The Social Register 1994: Between Globalism and Nationalism, ed. R. Miliband and L. Panitch (London: Merlin, 1994), pp. 60-93. L. Panitch and S. Gindin, "Global Capitalism and American Empire," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2003), pp. 1-42.

64- R. Cox, Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History (New York: Colombia University Press, 1987).

65- Albo, "Contesting."

66ـ انظر:

G. Albo, "The Old and New Economics of Imperialism," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2003), pp. 88-113, and S. Savran, "Globalization and the New World Order: The New Dynamics of Imperialism and War," in The Politics of Empire: Globalization in Crisis, ed. A. Freeman and B. Kagalitsky (London: Pluto Press/ T.N.I., 2004), pp. 140-163.

67- Lal, In Praise of Empire, p. 202.

68- Deepak Lal, "The Threat from International Organizations to Economic Liberty," prepared for "A Liberal Agenda for the New Century: A Global Perspective Conference," Cato Institute, The Institute of Economic Analysis and the Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, 9-8 April 2004, Moscow, p. 20. Available at http://www.icc.ru/liberalconf/149982 (accessed January 2005).

69ـ انظر:

S. Clarke, "Class Struggle and the Global Overaccumulation of Capital," in Phases of Capitalist Development, ed. R. Albritton et al. (New York: Palgrave, 2001), p. 80.

70- G. Albo and J. Jensen, "Remapping Canada: The State in the Era of Globalization," in Understanding Canada: Building of the

New Canadian Political Economy, ed. W. Clement (Montreal: McGill University Press, 1997), pp. 215-239.

71- Marx, Grundrisse, p. 543.

72- Marx, Grundrisse.

73- انظر:

A. Saad-Filho, "Introduction," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2005), pp. 9-10.

74- الجدالات التي دارت بين نورييل روبيني وبراد سيستر وغيرهما تقدم مثالا جيدا على هذه الاهتمامات لدى التيار الغالب من الاقتصاديين. وهنالك مجموعة مختارة منها على موقع:

http://www.stern.nyu.edu/globalmacro/.

75- انظر:

Lal, In Praise of Empire, p. 215.



-9-

قوة ناعمة أمريكية
أم
إمبريالية ثقافية أمريكية؟

تانر ميرليز

اليسار يعارض الإمبريالية الثقافية الأمريكية

قبل خمس وعشرين سنة تعرضت الأنساق والعمليات التي تشير إليها عبارة «الإمبريالية الثقافية الأمريكية» للانتقاد من قبل المعادين للإمبريالية قبل الاحتفاء بها من قبل المحافظين الجدد في أمريكا، حيث اعتبرت جزءا من العالم الحقيقي لا نظرية فقيرة هزيلة. ولم تدرج في الخطاب الليبرالي الجديد تحت اسم القوة الناعمة الأمريكية.

في سبعينيات القرن العشرين، هيمنت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية على طاقات إنتاج وتوزيع وسائل الإعلام والثقافة والمعلومات على المستوى العالمي. وسعت الدولة الأمريكية، متسلحة بمبدئها الأيديولوجي المنادي بالتدفق الحر للمعلومات ـ وهو مبدأ يمجد السمات الحرة والديمقراطية لسوق وسائل إعلام عالمي تحكمه الشركات ـ إلى تعزيز احتكار شركات وسائل الإعلام الأمريكية للسوق العالمي عبر فتح نظم الاتصالات الوطنية في الدول المتحررة من الاستعمار أمام البرمجة التقانية ـ الرأسمالية والتجارية الأمريكية. وبدعم من الدولة الأمريكية، مارست الشركات الأمريكية (بمساعدة النخب المحلية) الضغط من أجل خصخصة البنى التحتية لنظم الاتصالات الوطنية، وأغرقت بوسائل إعلامها التجارية الأسواق البازغة للدول المتحررة من الاستعمار. وبث القيم والإيديولوجيات والصور الأمريكية في شتى أرجاء العالم.

في هذا الوقت، انشغل العديد من العلماء والباحثين المناهضين للإمبريالية إضافة إلى بيروقراطيي هذه الدول بعواقب وتبعات نظام اتصالات عالمي كان يتطور لخدمة المصالح الاقتصادية لشركات وسائل الإعلام الأمريكية وسياسة الحرب الباردة التي انتهجتها الدولة الأمريكية على الصعيد الخارجي. في عام 1971، وقبل الانقلاب الذي رعته وكالات المخابرات المركزية في تشيلي ووصول الديكتاتور الجنرال بينوشيه إلى السلطة، كتب ارييل دورفمان وارماند ماتيلارت (وهما عالمان متخصصان بالاتصالات في تشيلي استمدا إلهامهما من الأهداف الاشتراكية لحكومة الوحدة الشعبية بزعامة الليندي) كتابا بعنوان «كيف نقرأ دونالد دوك*: الإيديولوجية الإمبريالية في رسومات ديزني الهزلية»[1]. قرأ المؤلفان رسومات ديزني الهزلية باعتبارها أدوات ووسائل للإمبريالية الثقافية الأمريكية. فهي، كما أكدا بالحجة، لجوجة تلح على بيع البضاعة لتتغلب على الفردانية الاستحواذية المميزة لأسلوب الحياة الأمريكية.

وتشير ضمنا إلى أن الإفراط في النزعة الاستهلاكية هو السبيل إلى السعادة، وتصور غير الأمريكيين (على شاكلة العديد من النصوص الكولونيالية) كمتوحشين وبدائيين ثقافيا.

ثمة مناقشة أكثر دقة وتفصيلا للإمبريالية الثقافية الأمريكية أجراها الباحث المختص في الاقتصاد السياسي هيربرت شيللر، الذي درس في جامعات المركز الإمبريالي. وصف شيللر جهود شركات وسائل الإعلام الأمريكية ومساعي الدولة الأمريكية لتشكيل نظام الاتصالات العالمي وفقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية باعتبارها إمبريالية ثقافية أمريكية: أي «جملة العمليات التي يدخل بها المجتمع إلى النظام العالمي الحديث وكيف تتعرض طبقته المهيمنة للإغواء والجذب والضغط والإجبار، وأحيانا للرشوة، من أجل تشكيل مؤسسات اجتماعية توائم أو حتى تروج قيم وبنى المراكز

(*) بطة كرتونية ثرثارة ومزعجة وطائشة من ابتكار والت ديزني. (م)

المهيمنة للنظام»[2]. وبالنسبة لشيللر، دمجت الإمبراطورية الأمريكية أمما ـ دولا مختلفة باعتبارها من الأطراف وذلك من خلال إنشاء بنية تحتية تقانية تشجع الخضوع للسيطرة السياسية والاقتصادية الأمريكية. وفي مجال الإيديولوجيا والثقافة، عززت وسائل الإعلام الأمريكية هذه العملية حين بثت في «صورها التخييلية ورسالاتها المعتقدات ووجهات النظر التي تقيم وتعزز ارتباطات جمهورها بالطريقة التي توجد بها الأشياء في النظام بمجمله»[3].

بالنسبة لدورفمان وماتيلارت وشيللر، والعديد من المنتقدين الآخرين، تعني الإمبريالية الثقافية الأمريكية في نهاية المطاف تصدير الشكل الرأسمالي/ التجاري لنظام وسائل الإعلام الأمريكي إلى العالم، والهيمنة الاقتصادية والإيديولوجية لنظام الاتصالات العالمي بواسطة الشركات الأمريكية، ومجانسة ودمج العالم مع العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية لرأسمالية عالمية تتوسع بقيادة الولايات المتحدة. قيل إن للإمبريالية الثقافية الأمريكية تأثيرات عديدة. فقد تحول سكان العالم في شتى أرجائه إلى سلع جديدة لشركات الدعاية الأمريكية ومستهلكين جدد لشركات وسائل الإعلام الأمريكية، وتلاشت قدرات الدول «المتحررة» حديثا من ربقة الاستعمار وشعوبها على إنتاج وسائل إعلام تتمتع بالاستقلال الذاتي وتمثل هذه الدول والشعوب أمام بقية العالم. وسرعان ما أصاب الضعف والوهن الكفاح من أجل الاستقلالية الثقافية، التي تحظى بأهمية محورية في النضال ضد الاستعمار في سبيل السيادة السياسية والاقتصادية، وذلك في مسعى هذه الدول والشعوب لتجاوز بقايا التركة التاريخية للاستعمار البريطاني والديناميات البازغة للإمبريالية الجديدة الرأسمالية، نتيجة غياب نظام اتصالي وثقافي مستقل.

وكما يقال أيضا، أدى إنتاج وتوزيع واستهلاك وسائل الإعلام والمعلومات التي تفتقد التكافؤ والتوازن والتماثل، وتتدفق غالبا من الشمال إلى الجنوب، من المركز الإمبريالي الأمريكي إلى باقي الأطراف في العالم، إلى حالة من الاتكالية

الثقافية. ففي غياب الوسائل المالية والتقانية الضرورية لتمثيل الهويات الثقافية للدول المتحررة من الاستعمار. ونقل تطلعاتها وطموحاتها للاستقلال السياسي ـ الاقتصادي إلى العالم. أصبحت معتمدة على نقل التقانة. وشبكات المعلومات. والمعرفة الحرفية القادمة من الإمبراطورية الأمريكية. وفي الوقت ذاته. جرى دمج الفوارق والتقاليد واللغات الثقافية في موجة كاسحة منتجة إلكترونيا بواسطة وسائل الإعلام الأنغلو ـ أمريكية المروجة للنزعة الاستهلاكية.

تحولت الانتقادات المنوعة للإمبريالية الثقافية الأمريكية. الآتية من داخل وخارج المركز الإمبريالي. إلى خطاب جماعي راديكالي علت نبرته في عدد من مؤتمرات القمة الدولية في أواخر السبعينيات. الأمر الذي وفر الدعم المعنوي لبيانات «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات» من قبل حركة عدم الانحياز. ومن خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). قدم «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات» تصورات حول/ وكافح من أجل تأسيس نمط تعددي ومتكافئ ومتوازن لإنتاج وتوزيع المعلومات على الصعيد الدولي. وفي مسعى منهم نحو بديل لإيديولوجية السوق الحر التي تتبناها الإمبراطورية الأمريكية. واحتكار وسائل الإعلام العالمية. استخدم المفكرون والمثقفون والاشتراكيون وصناع السياسة المتعاطفون مع/ أو المؤيدون لحركة عدم الانحياز. الإمبريالية الثقافية كشعار سياسي على الصعيد الوطني. لإلهام وتشجيع النضال من أجل السيادة الثقافية. وعلى الصعيد الدولي. لتقديم الحجة والبينة لصالح إقامة نظام اتصالات عالمي ديمقراطي ومتنوع ثقافيا.

إذن. كانت عبارة «الإمبريالية الثقافية الأمريكية» سياسية وانتقادية وحاسمة في السياق التاريخي لإنتاجها واستخدامها: فهي تكشف حالات الظلم الحقيقية المخبأة تحت المبدأ الإيديولوجي المنادي بالتدفق الحر للمعلومات الذي تتبناه أمريكا. واستخدمت كأداة سياسية من قبل المناهضين للإمبريالية. في أوائل الثمانينيات. تعرضت الإمبريالية الثقافية الأمريكية كشعار سياسي للهجوم. ففي

الوقت الذي خرجت فيه إدارتا تاتشر وريغان من «اليونسكو»، وشنتا حربا دعائية بدعم من الشركات على اقتراحات البلدان المتحررة من الاستعمار فيما يتعلق بـ«النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات»، ودفعتا بشكل عدواني باتجاه عولمة سياسة الاتصالات الليبرالية الجديدة. جعل العديد من الباحثين الأنغلو ـ أمريكيين في مجال الدراسات الثقافية ومنظري الاتصالات فكرة الإمبريالية الثقافية قضية إشكالية.

بحلول التسعينيات، تعرض مفهوم الإمبريالية الثقافية المناهض للإمبريالية لمقاومة شديدة وانتقاد واسع النطاق. ففي حقبة ما دعي بنهاية التاريخ، حين ظهرت أمريكا كقوة عظمى وحيدة في العالم، نشر جون توملينسون كتابه «الإمبريالية الثقافية: مقدمة نقدية»، أخضع فيه مفهوم الإمبريالية الثقافية إلى عملية تفكيك منهجية، ليعلن أن «فكرة الإمبريالية الثقافية تعرضت لانتقاد شديد، ونتيجة لذلك لم تعد ذائعة ومنتشرة كموقف نقدي في الأوساط الأكاديمية في التسعينيات مقارنة بحالها في الثمانينيات والتسعينيات»[4]. وبالنسبة لتوملينسون، خلطت فكرة الإمبريالية الثقافية الأمريكية السيطرة الاقتصادية بالهيمنة الثقافية متجاهلة التعقيدات الهجينة للثقافة، ورسمت صورة ازدرائية تحط من قدر المستهلكين في العالم الثالث، وأشار ضمنا إلى أن مفهوم الإمبريالية الثقافية بحد ذاته متصل جوهريا ببعض المشاريع الإمبريالية أو الاستعمارية الغربية. وقدم الحجة على أن «الجدل الذي نهتم به متموضع بشكل لا مفر منه في ثقافة الغرب المتقدم.. فالإمبريالية الثقافية عبارة عن خطاب نقدي يشتغل عبر تمثيل الثقافات التي يدافع عن استقلاليتها ضمن شروطه الثقافية الغربية (المهيمنة)»[5].

غالبا ما تعتمد انتقادات كهذه على صور كاريكاتورية، مفهومية واختزالية، للإمبريالية الثقافية الأمريكية، وتفتقد الفهم التاريخي والسياسي الكافي للموضوع. ومع ذلك، فقد وفرت الركيزة المؤسسة لنزع الشرعية كليا عن المفهوم

النقدي للإمبريالية الثقافية الأمريكية، الذي استبدل في نهاية المطاف بتوصيفات أكثر إيجابية للعولمة الثقافية في التسعينيات. إدارة كلينتون أعلنت هي أيضا ظهور نظام ثقافي عالمي للأشياء، نظام ما بعد إمبريالي وما بعد قومي. وفي السنة ذاتها التي قام بها كتاب توملينسون بإعادة وسم الشعار السياسي المناهض للإمبريالية، الذي تمثله الإمبريالية الثقافية الأمريكية، بأنه مفهوم إشكالي بالنسبة للأكاديميين الأنغلو ـ امريكيين، بدأت مجموعة حسنة التنظيم والتمويل من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة تشير إلى أفرادها علنا بأنهم من الإمبرياليين الثقافيين الأمريكيين. وفي حين أن فكرة العولمة الثقافية اللامركزية واللاإقليمية بدأت تحل محل الواقع الذي وصفته خطابات الإمبريالية الثقافية الأمريكية، إلا أن المفكرين من المحافظين الجدد كانوا يوصون بالإمبريالية الثقافية كمنهج للسياسة الخارجية الأمريكية.

اليمين يؤيد الإمبريالية الثقافية الأمريكية.

في عام 1991، نشر أحد مفكري المحافظين الجدد بن واتنبرغ كتابه «الأمة العالمية الأولى»، قدم فيه الحجة على أن انهيار الاتحاد السوفييتي منح الإمبراطورية الأمريكية فرصة ذهبية لعولمة أسلوب الحياة الأمريكية بشكل جرئ وجسور: «الأمريكيون وحدهم لديهم شعور بحمل الرسالة والجرأة الضرورية للانخراط في الترويج، الحميد لكن النشط والفعال، لثقافة عالمية. نحن أقدر الإمبرياليين الثقافيين في التاريخ»[6]. وفي مقالة «الإمبراطورية الأمريكية البازغة»، التي نشرت بعد ست سنوات، قال ايرفنغ كريستول: «بدون نية واضحة أو إدراك كامل، أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على العالم عسكريا وثقافيا. وفي يوم من الأيام سوف يتنبه الشعب الأمريكي لحقيقة أننا أصبحنا أمة إمبريالية»[7]. فالعالم، برأي كريستول، يريد/ ويحتاج إلى قيام إمبراطورية. ولسوف تكون هناك تحديات، لأن افتقار الإمبراطورية الأمريكية إلى روح تبشيرية مسيحية أصيلة، جعلت زعامتها الأخلاقية العالمية معرضة

للهجوم. ومع ذلك، كان كريستول مدركا للتأثير الثقافي العالمي الذي يمارسه مجتمع أمريكا ما بعد الحداثي. وعلق معبرا عن فطنة ووعي: «إرسالياتنا التبشيرية تعيش في هوليود»[8].

في مقالة نشرت عام 1997 تحت عنوان جريء يبلغ حد الوقاحة: «في مدح الإمبريالية الثقافية»، أعلن ديفيد روثكوب أن الإمبراطورية الأمريكية ركيزة أساسية لا غنى عنها لإدارة شؤون العالم. وبذلك، فإن من الضروري بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية أن تقوم بكل همة ونشاط بعولمة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن الدولة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية بحاجة إلى «الفوز بمعركة تدفق المعلومات على مستوى العالم، والهيمنة على موجات الأثير كما هيمنت بريطانيا العظمى على البحار ذات مرة»[9]. وتابع قائلا:

من مصلحة الولايات المتحدة التأكد من أن العالم إذا كان يتجه نحو استعمال لغة مشتركة، أن تكون الإنكليزية. وإذا كان يتحرك نحو اتصالات مشتركة تحافظ على معايير السلامة والجودة، أن تكون أمريكية: وإذا أصبحت أجزاؤه مرتبطة بالتلفزيون والمذياع والموسيقى، أن تكون البرمجة أمريكية: وإذا ظهرت قيم مشتركة، أن تكون قيما يرتاح إليها الأمريكيون. ليست هذه مجرد طموحات بسيطة عقيمة. فالإنكليزية تربط العالم. وتقانات وخدمات المعلومات الأمريكية تقف في مقدمة العوامل التي تمكن العولمة. وإتاحة الوصول إلى أضخم اقتصاد في العالم هي «الجزرة» التي تقود الأمم الأخرى إلى فتح أسواقها. وفي الحقيقة، ومثلما تعتبر الولايات المتحدة القوة العظمى العسكرية الوحيدة المتبقية في العالم، كذلك فهي القوة العظمى المعلوماتية الوحيدة في العالم[10].

إذن، في سبيل عولمة وتعميم الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي، فإن الدولة والشركات الأمريكية بحاجة إلى الهيمنة على الاتصالات

والمعلومات والبنى التحتية لوسائل الإعلام في العالم. مما سيضمن الهيمنة الأمريكية في المستقبل ويساعد على دمج الأمم ـ الدول الأخرى في الراسمالية العالمية. وبالتالي، يجب أن تساعد الإمبريالية الثقافية الأمريكية (كما هي الحال في الماضي) الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وذلك وفقا لبعض الإمبرياليين من المحافظين الجدد.

عمل المحافظون الجدد بانتظام على عقلنة الإمبريالية الثقافية الأمريكية عبر الالتجاء إلى اعتقادين إيديولوجيين اثنين. أولا، الاعتقاد باستثنائية أمريكا وفرادتها (فكرة أن المؤسسات والقيم الأمريكية هي الأفضل في العالم) عقلن عملية تصدير هذه المؤسسات والقيم إلى بقية أرجاء العالم باعتبارها مسؤولية أمريكا الأخلاقية، فهي هديتها إلى العالم. ثانيا، الاعتقاد بعالمية وشمولية أمريكا (فكرة أن المؤسسات والقيم الأمريكية تعكس المصالح الحقيقية والجمعية لسكان الكوكب الأرضي) عقلن عملية تصدير هذه المؤسسات والقيم إلى العالم باعتبارها قوة تقدمية للتحديث العالمي. لكن تحت ستار الإيديولوجيتين التوامين (استثنائية وفرادة أمريكا، عالمية وشمولية أمريكا) كمنت رغبة واقعية في الحفاظ على الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية ـ والراسمالية العالمية ـ في القرن الحادي والعشرين. قدم اثنان من المفكرين الفرنسيين، بورديو وفاكوانت، الحجة على أن الإمبريالية الثقافية تتطلب «القوة لتعميم الخصوصيات المرتبطة بتراث تاريخي واحد عبر جعلها تدرك خطأ بوصفها كذلك»[11]. إن تعميم صورة تجميمية خاصة للثقافة الأمريكية من قبل المحافظين الجدد طيلة عقد التسعينيات يحدد هويتهم باعتبارهم من دعاة الإمبريالية الثقافية[12].

لكن بالرغم من أن المحافظين الجدد يفاخرون بكونهم من دعاة الإمبريالية الثقافية الأمريكية، إلا أن ممارسة الإمبريالية الثقافية كأسلوب تكتيكي في السياسة الخارجية تحتل بالنسبة لهم المرتبة الثانية في الأهمية بعد مبدأ

استخدام القوة العسكرية من جانب واحد[13]. وعكست استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش[14]، والسياسية الخارجية التي انتهجتها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. الركائز الإمبريالية المؤسسة لإيديولوجية المحافظين الجدد. وأصبح العراق المسرح الجيوسياسي الذي تمارس على خشبته المبادئ الأساسية لعقيدة المحافظين الجدد أمام أنظار العالم: الضربة العسكرية الاستباقية، تغيير النظام وبناء الدولة، محاولة تصدير الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية المصنوعة في الولايات المتحدة، الترويج العالمي لأمريكا باعتبارها قوة إمبريالية خيرة ونافعة.

لكن مثل هذه الإمبريالية الجسورة الجريئة عرضت للخطر صورة أمريكا بوصفها قوة مناهضة للإمبريالية. وفي حين أن السياسة الخارجية الأحادية الجانب التي تتبناها إدارة بوش تبهج المنظرين الإيديولوجيين من المحافظين الجدد[15]، إلا أنها مكروهة ومحتقرة وتتعرض للتحدي العلني من قبل معظم المتنورين في شتى أرجاء العالم. قال إيمانويل فالترستاين، بعد أن أخذ بالاعتبار التحول العالمي في صورة أمريكا: «اكتسبت الولايات المتحدة طيلة القرنين الماضيين قدرا كبيرا من السمعة الجيدة والرصيد الإيديولوجي لكنها تستنفد رصيدها هذه الأيام بسرعة أكبر حتى من سرعة تبديد فائضها الذهبي في الستينيات»[16]. حتى توماس فريدمان، المهلل للعولمة والمؤيد المتحمس للإمبريالية الأمريكية، اعترف والحزن يملؤه: «لم يمر علي وقت في حياتي تعرضت فيه أمريكا ورئيسها لمثل هذا الكره في العالم كهذه الأيام»[17].

المشاعر المتعاظمة من العداء العالمي لأمريكا أشرت على أزمة تعاني منها هيمنة أمريكا على العالم، أو زعامتها الأخلاقية والمعنوية. فالجهد الذي تبذله الإمبراطورية الأمريكية للهيمنة على العالم يشمل عملية توازن دقيقة بين استراتيجيات الإكراه والإجبار وبين تلك التي تحاول الحصول على الموافقة والقبول المنظم. فاحتلال الإمبراطورية الأمريكية للعراق لم يفشل في نشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط فقط، بل قامت به بدون موافقة عالمية

كافية على استراتيجية الإكراه والإجبار هذه. ونتيجة لذلك، تداعت المصداقية الأخلاقية للإمبراطورية الأمريكية. ولربما استخفت الدعاية حول أسلحة الدمار الشامل، وخدعة تغيير النظام تبعا لمبدأ الفعل الاستباقي نصف الشعب الأمريكي، لكنهما لم تنجحا في خداع العالم. كما فشل خطاب الإمبراطورية «خفيفة الوطأة» حول حقوق الإنسان في محاولته المتأخرة لتنظيم موافقة عالمية على الزعامة السياسية التي تبين أنها مزيفة ومزورة.

اعترف بعض المحافظين الجدد بأزمة الهيمنة العالمية الأمريكية في السنوات التالية على غزو العراق. روبرت كاغان قدم الحجة على أن الولايات المتحدة عانت، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، من أزمة في الشرعية الدولية [18]. وقدمت بعض التفسيرات لذلك. على سبيل المثال، أكد جوشوا مورافتشيك أن العداء لأمريكا يزداد ويتفاقم لأن الدولة الأمريكية تخلت عن الأسلحة الإيديولوجية التي استخدمها لخوض الحرب الباردة: «تمويل وكالة المعلومات الأمريكية خفض مرارا وتكرارا وذلك مع عمل الانعزاليين المحافظين وصقور الميزانية كفريق واحد مع النسبويين الليبراليين المعادين للدعاية الأمريكية» [19]. وبالنسبة لمورافتشيك، هنالك حاجة لإعادة تذخير أجهزة دعاية الإمبراطورية الأمريكية للفوز مرة أخرى بالموافقة الدولية على زعامة أمريكا للعالم: «يجب أن نقوم بحملة تستهدف أوروبا والعالم لشرح رأينا حول استخدامات القوة الأمريكية» [20].

دخول خطاب القوة الناعمة الأمريكية

في هذا المجال السياسي والتاريخي، ينتقل الجدل حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية من اليسار إلى اليمين. حيث تؤدي النزعة العسكرية لإدارة بوش التي تستمد إلهامها من المحافظين الجدد إلى أزمة في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وتسعى هذه الهيمنة المأزومة لتقديم حل وهمي على شكل أسلحة جديدة من الإقناع الإيديولوجي. ولربما يمكن الافتراض هنا أن المحافظين الجدد، نظرا

لإيمانهم الراسخ بتفوق وسيادة أسلوب الحياة الأمريكية، سوف يقدمون مزيدا من الحجج الواضحة لصالح الإمبريالية الثقافية الأمريكية ـ الاستخدام الأداتي الفعال لموارد أمريكا الاتصالية والثقافية التي لا تضاهى لتقوية وتعزيز وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وقد نفترض أيضا أن المفكرين والباحثين اليساريين، نظرا لانتقاداتهم الراديكالية لمختلف أبعاد وجوانب الإمبريالية الأمريكية، سوف يحاولون (على شاكلة الهجمات الانتقادية القديمة التي شنوها على الإمبريالية الثقافية الأمريكية) تقديم تفسير نقدي مقنع للطرائق التي اتبعت لإعادة تذخير أجهزة الدعاية التابعة للإمبراطورية الأمريكية.

وبالرغم من وفرة الخطابات التوكيدية والمجادلات النقدية حول الإمبريالية الأمريكية حاليا، لم تعاود الظهور الخطابات التوكيدية والمجادلات النقدية حول الإمبريالية الثقافية بحد ذاتها. لكن، ومنذ عام 2001، قدم عدد من المفكرين الليبراليين الجدد الحجج التي تمتدح هيمنة أمريكا الاتصالية والثقافية، مثل كتاب جوزيف ف. ناي «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية»[21]، وكتاب لي ارميستيد «عمليات المعلومات: الحرب والواقع الحقيقي للقوة الناعمة»[22]، وكتاب ماثيو فريزر «أسلحة الترفيه الشامل: القوة الناعمة والإمبراطورية الأمريكية»[23]. ويتحمل هؤلاء الكتاب مسؤولية ظهور خطاب جديد دعي بالقوة الأمريكية الناعمة، يعتبر دفاعا اعتذاريا عن الإمبريالية الثقافية الأمريكية، كما سيكشف هذا الفصل.

يمكن تعريف الدفاع الاعتذاري بثلاث طرق: أولا، كتعبير عن ندم على مخالفة أو أذية أو إساءة؛ ثانيا، كدفاع منهجي عن مبدأ أو تفسير لحقيقة أو عدالة أمر ما؛ ثالثا، كبديل فقير هزيل[24]. وناي، وارميستيد، وفريزر، ليسوا جميعا سوى مدافعين اعتذاريين تبعا للطريقتين الثانية والثالثة. يؤيد خطاب القوة الناعمة الأمريكية استخدام وكالات الاتصالات الحكومية والشركات العامة المتخصصة في مجال وسائل الإعلام لإعادة تأسيس وتوسيع هيمنة أمريكا العالمية عبر تصدير القيم الثقافية الأمريكية. ويلجأ كل واحد من الكتاب الثلاثة إلى معايير

أخلاقية وشمولية وسياقية مريبة، لعقلنة عمليات وتأثيرات القوة الأمريكية الناعمة. كما يمثل خطاب القوة الناعمة بديلا هزيلا قدمته الليبرالية الجديدة للخطاب النقدي حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية. ومن خلال تأييد ما انتقدته نظرية الإمبريالية الثقافية الأمريكية ذات يوم باسم البدائل اليسارية والاشتراكية السياسية، يمثل خطاب القوة الناعمة الأمريكية حلا وهميا لأزمة الشرعية التي تعاني منها الإمبراطورية الأمريكية.

جوزيف ناي: القوة الناعمة الأمريكية كهيمنة عالمية أمريكية

عمل جوزيف ناي ذات يوم معاونا لمساعد وزير الخارجية في عهد إدارة كارتر، ثم مساعدا لوزير الدفاع في إدارة كلينتون. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تحدى ناي الحجج التي تؤكد أن القوة الأمريكية تمر بمرحلة انحطاط. فقد شدد على أن أمريكا، بالرغم من الوقائع الجديدة للعولمة، ما تزال القوة العظمى في العالم. ومنذ أن أصبح عميدا لكلية إدارة الحكم (بجامعة هارفارد)، توقف ناي عن المشاركة في سياسة الدولة الرسمية بالوتيرة ذاتها. لكن ناي، في تعليقاته في المجلات والفصليات والشبكات الاستشارية السياسية، شجع بإلحاح استخدام القوة الناعمة كوسيلة للحفاظ على موقع القوة العظمى الذي تحتله أمريكا. أما أحدث نص كتبه: «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية» فهو أكثر المناقشات تفصيلا وأشد الحجج تأييدا للقوة الناعمة الأمريكية.

يصف ناي القوة الناعمة بثلاث طرائق متعالقة. أولا، يفسر القوة الناعمة بأنها الهوية الوطنية لأمريكا، مجمل القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بأمريكا: «تنبثق [القوة الناعمة] من جاذبية ثقافة بلد من البلدان، ومثله السياسية، وسياساته»[25]؛ القوة الناعمة تمثل «شخصية [أمريكا] الجذابة، وثقافتها، وقيمها السياسية، ومؤسساتها، وسياساتها»[26]؛ «القوة الناعمة تنمو خارجة من ثقافتنا [الأمريكية]، من قيمنا وسياساتنا المحلية، ومن سياستنا الخارجية»[27]. الهوية الوطنية الأمريكية، كما شيدها

ناي، تشمل الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الفردية، والثروة، والتجارة الحرة[28].

ثانيا، يصف ناي القوة الناعمة بأنها وسيلة غير إجبارية تجهد الدولة الأمريكية من خلالها لتنظيم أو الحصول على موافقة الدول والمنظمات والشعوب غير الأمريكية على القيم المرتبطة بالهوية الوطنية الأمريكية (القوة الناعمة في المثال الأول). فالقوة الناعمة «هي قدرة [الدولة الأمريكية] على الحصول على ما تريد من خلال الاستمالة لا الإكراه أو دفع المال»[29]. «ودعوة الناس لا إجبارهم»[30]، لأنها تملك «المقدرة على الجذب»[31]. أما الأدوات المركزية للقوة الناعمة التي تملكها الدولة الأمريكية فهي وكالات الاتصال والثقافة الحكومية وشركات الإعلام. وتشمل أجهزة القوة الناعمة الحكومية: مكتب الدبلوماسية العامة (وزارة الخارجية)، محطة صوت أمريكا الإذاعية، الجامعات، المؤسسة العسكرية (بما فيها عمليات الحرب النفسية)، وكالة المخابرات المركزية (CIA). وتضم شركات القوة الناعمة الأمريكية: هوليود ومحطات التلفزة، وسائل الإعلام الإخبارية، المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، الشركات الأمريكية وما تنتجه من سلع، وسوق الفن.

في الوصف الثالث الذي قدمه ناي، تشير القوة الناعمة إلى شيء متعلق بالهيمنة الإيديولوجية الأمريكية أو الهيمنة العالمية. إذ تصف القوة الناعمة المدى الذي تدرك عنده أمريكا أخلاقيا ومعنويا باعتبارها الزعيمة العالمية الشرعية من قبل الدول والمنظمات والشعوب الأخرى (اللاامريكية): «تعتمد القوة الناعمة لبلد من البلدان بشكل رئيس على ثلاثة مصادر: ثقافته (في الأماكن التي تجتذب فيها الآخرين)، وقيمه السياسية (حين يمارسها ويحققها داخليا وخارجيا)، وسياساته الداخلية والخارجية (حين تعتبر شرعية وتتمتع بسلطة مرجعية أخلاقية)»[32]. هنا، تبدو القوة الناعمة (باعتبارها موافقة على زعامة أمريكا العالمية المشروعة أخلاقيا) كتأثير مرغوب أو نتيجة للقوة الناعمة بالمعنى الثاني: استراتيجيات

وأدوات الدولة الأمريكية للإقناع الإيديولوجي، وجهدها في ميدان الاتصالات وثقافة الإعلام لتكوين وتنظيم موافقة دولية على قيم الهوية الوطنية الأمريكية.

يعقلن ناي القوة الناعمة الأمريكية عبر استثمارها في وظيفتين أخلاقيتين اثنتين. فالالتزام الأخلاقي الأول للقوة الناعمة الأمريكية هو تخليص العالم من شرور شبكات الإرهاب[33]. وبذلك فهي منحازة إلى ضرورات إدارة بوش الأمنية على الصعيدين الوطني والعالمي. أما الواجب الأخلاقي الثاني لها فهو مساعدة الشرق الأوسط على التحديث بشكل أكثر كفاءة[34]. وبالتالي تحميل أمريكا عبء الرجل الأبيض من جديد، أي حمل رسالة حضارية جديدة. والحل السياسي الذي يقترحه ناي لمشكلة عداء الشرق الأوسط الواضح للحداثة هو القوة الناعمة، التي يجب أن تثقف وتعلم الناس حول النوايا الطيبة والمقاصد الخيرة والعادلة لأمريكا. ويوصي ناي بأن تعمل البعثات الديبلوماسية (التبشيرية) العامة للقوة الناعمة الأمريكية مع قناتي «الجزيرة» و«العربية» من أجل الرد على ما يشعر أنه تغطية مشوهة ومحرفة للتدخل الأمريكي، وشرح السياسات الخارجية الأمريكية بشكل أكثر فعالية، و«تطوير استراتيجية بعيد المدى للمبادلات الثقافية والتعليمية تنمي مجتمعا مدنيا أكثر غنى وانفتاحا في بلدان الشرق الأوسط»[35]. وعلى شاكلة الانتلجنسيا الكولونيالية في الإمبراطورية البريطانية التي عملت على عقلنة الاستعمار الثقافي كجزء من الرسالة الحضارية لجلب «الآخر» المتخلف إلى الحداثة، يتخيل ناي أن أمريكا والقوة الناعمة الأمريكية قادرتان على جلب التنوير إلى الشرق الأوسط.

يشابه النسق والتأثير اللذان يشير إليهما خطاب القوة الناعمة الذي يتبناه ناي النسق والتأثير اللذين وصفهما الخطاب المنتقد للإمبريالية الثقافية الأمريكية. إذ إن أجهزة الاتصالات الحكومية وشركات الإعلام تصدر إلى العالم القيم الأمريكية وتشرعنها أمام الجمهور في شتى أرجائه. أما التأثير المثالي لهذه العملية فهو تنظيم موافقة دولية على القيم الأمريكية، وترسيخ الشرعية

الأخلاقية لأمريكا كقوة عالمية عظمى، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة (مما يستدعي إعادة تركيب مختلف التشكيلات الاجتماعية وفقا للصورة الأمريكية). لكن عبر إنكار وجود إمبراطورية أمريكية وتعميم التعددية الثقافية الأمريكية كفعل انعكاسي لثقافة عالمية بازغة، يحاول ناي تمييز خطابه حول القوة الناعمة عن خطاب الإمبريالية الثقافية الأمريكية.

يؤكد ناي في حجته أن «الولايات المتحدة بالتأكيد ليست إمبراطورية بالطريقة التي نفكر بها بالإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأن الملمح الجوهري لمثل هذه الإمبريالية كان السيطرة السياسية المباشرة»[36]. ويفضل ناي التعبيرات اللطيفة المؤانسة مثل التفوق الأمريكي، والزعامة الأمريكية، والقوة العظمى الأمريكية، على فكرة الإمبراطورية الأمريكية المهددة. لكن بالرغم من أنه لا يحبذ فكرة الإمبراطورية الأمريكية، إلا أنه لا يعترض كما ما يبدو على الهيمنة الأمريكية العالمية التي لا تضاهى: «المؤسسة العسكرية الأمريكية لها امتداد عالمي وقواعد منتشرة في مختلف أصقاع الأرض»، و«الاقتصاد الأمريكي هو الأضخم في العالم»[37]، و«حوالي نصف أكبر خمسمائة شركة في العالم أمريكية»[38]، و«الولايات المتحدة ربما تكون أقوى من أي نظام سياسي آخر منذ عهد الإمبراطورية الرومانية»[39].

وعبر إنكار وجود إمبراطورية أمريكية، يقوض ناي الركائز المفهومية للإمبريالية الثقافية الأمريكية ويحاول تجنب الانتقادات الحادة من أولئك الذين قد يضعونه في صف واحد مع المحافظين الجدد. لكنه يوجز بأسلوب بليغ الهيمنة الثقافية العالمية الاستثنائية لأمريكا: «الإنكليزية]الأمريكية [لغة مشتركة كاللاتينية»[40]؛ وأمريكا هي «المصدر الأول في العالم للأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية»[41]؛ و«عدد الكتب التي تنشرها يفوق عدده في أي بلد آخر»[42]؛ و«مبيعات سوق الموسيقى تفوق بمرتين سوق اليابان التي تحتل المرتبة الثانية»[43]؛ و«أعداد المقالات العلمية في المجلات تفوق بأربع مرات أعدادها في

اليابان التي تأتي بعدها»[44]: وتستضيف 28٪ من «طلاب الجامعات الذين يدرسون خارج بلادهم والبالغ عددهم 1,6 مليون طالب»[45].

توضح الأدلة التجريبية كهذه قوة ومدى اتساع الصناعة الثقافية الأمريكية على مستوى العالم. لكن لا ينبغي الخلط بين الهيمنة الثقافية الأمريكية والإمبريالية الثقافية الأمريكية المولعة بالحرب والغزو والتي هددت بأمركة أو تدمير الثقافات المحلية. لماذا؟ يشير ناي ضمنا ـ مثله مثل العديد من مفكري التحديث الأمريكيين الذين يحكمون على تقدم العالم التاريخي، وتطوره، وواقعه، وفقا للتعريفات والمثل والمعايير الأمريكية ـ إلى أن أمريكا تمتلك ثقافة استثنائية وشاملة وعالمية تعكس تنوع العالم. ويقدم الحجة على أنه «حين تشمل ثقافة بلد ما قيما وسياسيات واهتمامات عالمية/ شاملة يشترك بها الآخرون، فهي تزيد احتمال الحصول على النتائج المرغوبة بسبب علاقات الجذب والواجب التي توجدها.. الولايات المتحدة تستفيد من ثقافتها العالمية/ الشاملة»[46]. ويهتف مؤكدا: «ظلت أمريكا على الدوام أرض الهجرة. وثقافتها ومجتمعها المتعدد الاثنيات يعكسان العديد من مناطق العالم المختلفة. لقد استعارت أمريكا بشكل حر من تشكيلة متنوعة من التقاليد، والهجرة تحافظ على انفتاحها أمام بقية العالم»[47].

تعميم ناي للمجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات مفيد إيديولوجيا: فهو يحيّد بشكل استباقي الحجج المقدمة لصالح السيادة الثقافية الوطنية أو الإقليمية (من قبل نقاد الإمبريالية الثقافية الأمريكية غالبا)، ويضعف مبدأ الاختلاف الثقافي من خلال اعتبار التعددية الثقافية الأمريكية النموذج الأصيل لثقافة عالمية بازغة. يشعر ناي أن المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات يشمل، ويمتص، ويمثل حاليا كل شيء، وكل شخص، وكل مكان آخر. والثقافة العالمية تعكس المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات، مثلما يعكس المجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات الثقافة العالمية. وباتباع منطق ناي التعميمي (العالم كان، وهو الآن، ويصير

أمريكيا، فلماذا نكابد عناء تغييره؟)، تضعف فكرة انتقاد الإمبريالية الثقافية الأمريكية وتأثيراتها الوبيلة الكامنة (إنكار أو محو الثقافات اللاأمريكية) ويتعذر الدفاع عنها.

إنكار ناي لوجود إمبراطورية أمريكية وتعميمه للمجتمع الأمريكي المتعدد الثقافات يساعدانه على تمييز شعار القوة الناعمة الأمريكية الذي يتبناه عن الإمبريالية الثقافية الأمريكية والخطاب الانتقادي لها. ومن خلال خطاب القوة الناعمة الأمريكية، يعقلن ناي مكانة أمريكا كقوة عالمية عظمى. ويسوغ ترويج ونشر الدولة الأمريكية للقيم والثقافة الأمريكية في العالم، بينما يحاول التمييز بين سياسته ووصفات السياسة الخارجية التي يقدمها المحافظون الجدد في إدارة بوش. لكن في ختام النص الذي كتبه ناي، يبهت الخط الفاصل بينه وبين المحافظين الجدد:

> كنا أكثر نجاحا في ميدان القوة الصلبة، حيث استثمرنا أكثر، ودربنا أكثر، وامتلكنا فكرة أوضح عما نفعله. كنا أقل نجاحا في مجالات القوة الناعمة، حيث عانت دبلوماسيتنا العامة من نقص مؤسف في الكفاءة، وأوجد إهمالنا للحلفاء والمؤسسات شعورا باللاشرعية بدد قدراتنا على الجذب والإغراء.. ولسوف يعتمد نجاح أمريكا على تطويرنا لتوازن أفضل بين القوة الصلبة والناعمة في سياستنا الخارجية[48].

يكشف هذا النص السياسة الواقعية التي خففت حدتها وقنّعت في مختلف فصول الكتاب بالموقف المؤيد لتعددية الأطراف والدبلوماسية. لكنه يفشل في ذلك في الخاتمة، مثله مثل الكثيرين من الديمقراطيين الليبراليين الجدد، الذين يميزون بين تكتيكات وأهداف سياستهم الخارجية وبين سياسة المحافظين الجدد القائمة على إبراز القوة الصارخة السافرة، ويغطونها بعبارات دبلوماسية منمقة وملساء مثل «القوة الناعمة» و«زعامة أمريكا». ومن الواضح أن ناي يؤيد حكم أمريكا للعالم، ويقدم طريقة لتعزيز هدف الدولة الإمبريالية المهيمنة في إقامة

توازن بين استراتيجيات الإجبار والإكراه واستراتيجيات الإقناع الإيديولوجي (أو الإمبريالية الثقافية).

لي ارميستيد:

القوة الناعمة الأمريكية في قالب عمليات المعلومات الأمريكية

استخدمت القوى الإمبريالية الدعاية (الجهد الواعي والمقصود لحث الناس وإقناعهم بالتفكير والتصرف بأسلوب معين) وطبقة من الدعائيين (الذين ينظمون الحملات الدعائية) لتحقيق أهداف استراتيجية[49]. عمل لي ارميستيد مدرسا لحرب المعلومات في كلية هيئة الأركان المشتركة. ثم انتقل إلى ميدان الدعاية (في الجيش) لصالح الإمبراطورية الأمريكية. أما الآن فهو مرشح لنيل الدكتوراه من جامعة اديث كوان (في بيرث باستراليا)، ويكتب أطروحة حول عمليات المعلومات الأمريكية باعتبارها قوة ناعمة أمريكية. وهذا أيضا موضوع لكتيب إرشادي حرره مؤخرا بعنوان «عمليات المعلومات: الواقع الحقيقي للقوة الناعمة».

النص الذي كتبه ارميستيد كان موجها أصلا لتعليم الجيل التالي من الدعاة العسكريين المروجين للإمبراطورية الأمريكية[50]. كما قصد منه تنسيق مسلك وتصرف «مكتب التأثير الاستراتيجي» (الذي لم يعمر طويلا)، وهو وكالة تابعة لوزارة الدفاع استهدفت في البداية إنتاج وبث ونشر الدعاية السوداء (الأكاذيب الرسمية) في العالم لمجابهة الانتقادات الموجهة لأمريكا من المؤسسات الإخبارية الأجنبية. والرغم من الانتقاد العام الذي انتشر على نطاق واسع للمكتب وأدى إلى إغلاقه رسميا (أو بالأحرى إعادة تشغيله تحت اسم آخر لم يكشف عنه على الملأ بعد)، الأمر الذي ألفى سبب وجود «عمليات المعلومات»[51]، إلا أن هذا النص يصف كيف عملت المؤسسة العسكرية الأمريكية على مفهمة وعقلنة القوة الناعمة الأمريكية، ووكالات الاتصالات العسكرية المسؤولة عن شن حرب القوة الناعمة ضد الشعوب اللاأمريكية، واستراتيجيات وتكتيكات حرب القوة الناعمة الأمريكية في سياق الحرب على الإرهاب.

يعرف ارميستيد القوة الناعمة بأنها «قدرة (أ) على دفع (ب) إلى عمل شيء ما كان ليفعله لولاه»[52]. وبالنسبة له، تعتبر القوة الناعمة (أو عمليات المعلومات الاستراتيجية) أشد الأدوات فاعلية وتأثيرا في السياسة الدولية[53]. أما بروز البنى التحتية للمعلومات العالمية، وتقانة الاتصالات الضاغطة للزمان والمكان، والوسائط الرقمية، فقد جعل من عمليات المعلومات سلاحا في ترسانة الدولة الأمريكية.

تكمن أصول مفهوم عمليات المعلومات في وثيقتين نزعت عنهما المؤسسة العسكرية الأمريكية السرية مؤخرا: «رؤية مشتركة 2010»[54]، نشرت عام 1996، و«رؤية مشتركة 2020»[55]، نشرت عام 2000. تصف الوثيقتان عمليات المعلومات بأنها مجمل الأعمال التي تستخدمها الدولة الأمريكية للتأثير في معلومات ونظم معلومات الخصم، بينما تدافع عن/ وتعزز معلوماتها ونظم معلوماتها. أما الهدف المعلن لعمليات المعلومات فهو تحقيق سيطرة كاملة على مساحة المعركة الإقليمية واللاإقليمية للبنية التحتية للمعلومات العالمية. يوافق ارميستيد على ذلك بالقول: «أصبحت بيئة المعلومات العالمية ساحة معركة تستخدم فيها تقانة عصر المعلومات.. لإيصال مضمون مهم ومؤثر من أجل تشكيل المدركات، والتأثير في الآراء، والتحكم بالسلوك»[56]. ويتمثل الفرض والتأثير المثالي للسيطرة الأمريكية على المدركات والآراء والسلوك على مستوى العالم في الفوز بـ«التفوق المعلوماتي» العالمي، الذي يعرف بأنه قدرة الدولة الأمريكية على «جمع، وصياغة، ومعالجة، ونشر سيل متدفق لا ينقطع من المعلومات، بينما تستغل أو تدمر قدرة الخصم على القيام بالشيء نفسه»[57].

وبذلك اعتبرت عمليات المعلومات أداة إيديولوجية للسياسة الخارجية الأمريكية، ويؤكد ارميستيد أن «القدرة المعلوماتية، أكثر من أي مكون آخر للقوة، أداة حاسمة فعلا لإنتاج سياسة خارجية [أمريكية] فعالة في هذه الحقبة الجديدة»[58]؛ و«المعلومات تحتل بسرعة موقع الصدارة في إدارة السياسة

الخارجية [الأمريكية].. ويجب أن تفهم كما هي حقا: سلاح»[59]. ويعتقد ارميستيد ان الدولة الأمريكية كلما أسرعت في تطوير أسلحة معلومات للسيطرة على/ والتعامل مع تدفق المعلومات (على شكل استخبارات عسكرية، ودعاية، وأطوال موجات إلكترونية، و بيانات حاسوبية)، تضاعف احتمال فوزها بالصراعات الدولية المستقبلية ونجاحها في تحقيق التفوق المعلوماتي على الصعيد العالمي.

يقدم ارميستيد نظرة عامة ومفصلة للوكالات الحكومية، والمكاتب، والمجالس الأمريكية التي يمكن أن تلعب دورا في عمليات المعلومات الهجومية والدفاعية التي تقوم بها الدولة الأمريكية. وبالإضافة إلى التوصية بإنشاء وكالة داخلية أكثر كفاءة وتنسيق حكومي لعمليات المعلومات، يوجز ارميستيد عددا عن استراتيجيات عمليات المعلومات الدفاعية والهجومية. فعمليات المعلومات الدفاعية تشمل جمع المعلومات الاستخبارية، ومكافحة التجسس، والترصد، بحيث يمكن للدولة الأمريكية معرفة ورصد وإضعاف أعمال وأفعال أعدائها واستراتيجيات المعلومات التي يتبعونها[60]. أما عمليات المعلومات الهجومية فهي أكثر تعقيدا، وتشمل خمس استراتيجيات.

يوصي ارميستيد بشن هجوم على شبكة كمبيوترات الخصم، باعتباره أول استراتيجية معلومات هجومية. فالهجوم عبارة عن «استراتيجية معلومات تشوش، أو تنكر، أو تزدري، أو تخرب المعلومات المخزنة في شبكة كمبيوترات العدو، أو الكمبيوترات والشبكات ذاتها»[61]. وبعد تناول مسألة «كيف يلعب الفضاء دورا حيويا في جميع جوانب العمليات العسكرية [الأمريكية]»[62]، يناقش ارميستيد الاستراتيجية الثانية لعمليات المعلومات الهجومية: تعميق ومضاعفة عسكرة الفضاء من قبل الدولة الأمريكية، والتسليع المستمر للفضاء من قبل الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية والمتخصصة في وسائل الإعلام، والترصد، والتقانة المتقدمة. أما الهدف من هذا المشروع فهو «تطوير

استراتيجية أفضل للتعامل مع توفر التقانة الفضائية في الخارج، مع الحفاظ على هيمنة الأمة على الفضاء»[63]. استراتيجية المعلومات الهجومية الثالثة التي اقترحها ارميستيد هي الحرب الإلكترونية، أو قيام الدولة الأمريكية بتوجيه أو استخدام الطاقة الكهرومغناطيسية للسيطرة على/ أو مهاجمة الحقل الكهرومغناطيسي لكيان معاد[64].

الاستراتيجية الرابعة لعمليات المعلومات الهجومية التي ناقشها ارميستيد هي «إدارة الإدراك الدولي»، أو ما يشار إليه رسميا بالمعلومات العمومية الدولية. وهذه تشمل توليفة تجمع الشؤون العامة وجهود الدبلوماسية العمومية التي تنسقها وزارة الخارجية الأمريكية. وتسعى هذه الاستراتيجية لتعريف الشعوب بالثقافة الأمريكية، وحث وإقناع الجمهور اللاأمريكي بربط مصالحه مع السياسة الخارجية الأمريكية، ومواجهة وسائل الإعلام الدولية التي تنتقد أمريكا في تغطيتها للأخبار. يناقش ارميستيد المعلومات العسكرية الدولية باعتبارها الاستراتيجية النهائية لعمليات المعلومات. فهي كما يؤكد «اختزال مفيد للعمليات النفسية أو إدارة الإدراك»[65]. وتستخدم من قبل المؤسسة العسكرية الأمريكية «لتشكيل وصياغة مدركات الناس، خصوصا عقول أفراد العدو»[66]. وبالنسبة له، فإن عمليات المعلومات الخمس هذه أو استراتيجيات القوة الناعمة العسكرية تكمل أو توفر بديلا للهجمات الحركية المباشرة أو الإكراه والإجبار بالقوة العسكرية.

لا تتدخل عقلنة ارميستيد للقوة الناعمة الأمريكية (كعمليات معلومات عسكرية) في تعميم دعاوى الاستثنائية الأمريكية المتفردة. فهو يوجز ـ دون نقد ـ مبدأ هاديا لإدارة حرب المعلومات الأمريكية. أما الاستخدام الأداتي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل حكومة ما لتشكيل وصياغة المدركات، والتأثير في الآراء، والتحكم بالسلوك، فليس مادة لكتب الخيال العلمي الرخيصة التي ظهرت في السبعينيات، ولا أفلام نظرية المؤامرة، بل هو الدرس الذي تقدمه بيداغوجيا ارميستيد للدعاية. وهو لا يلجأ إلى معايير جامعة/ شاملة لعقلنة القوة الناعمة

الأمريكية. لكنه يكتفي بتفسيرها كاستجابة ضرورية لأزمة الأمن على الصعيدين الوطني والدولي التي عصفت بأمريكا في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر.

وفي معرض الرد على أزمة الأمن القومي بعد الحادي عشر من سبتمبر. يؤكد ارميستيد على وجوب مواجهة الدولة الأمريكية لاستراتيجيات المعلومات التي يتبناها «الإرهابيون على الإنترنت، والدول المارقة، والميليشيات الأجنبية، والأعداء داخل حدود أمريكا، إضافة إلى استعراض الفرص المتاحة من تنظيم حملة معلومات منسقة بالشكل المناسب»[67]. إذ يتوجب على الدولة الأمريكية «تطوير استراتيجية عمليات معلومات وطنية شاملة من أجل الحرب العالمية على الإرهاب، ومواصلة جهودها لتطوير سياسة اتصالات استراتيجية فعالة تذكر صراحة أعمال الولايات المتحدة وتنقل بوضوح نواياها إلى الأصدقاء والأعداء على حد سواء»[68]. ثم يهتف فجأة: «يجب الآن دمج مكونات القوة الوطنية كلها في استراتيجية معلومات مرضية للقوة الناعمة تتميز بحسن التخطيط والتصميم والتنفيذ»[70]. ولذلك، يلجأ ارميستيد إلى سياق أزمة الأمن القومي التي أصابت أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب العالمي من أجل عقلنة وترشيد القوة الناعمة الأمريكية.

وعبر هذه العقلنة للقوة الناعمة الأمريكية (كعمليات معلومات عسكرية)، يناقض ارميستيد مبادئ أمريكا المزعومة حول نظام حر وتعددي وديمقراطي لوسائل الإعلام التجارية. فالنموذج المثالي لنظام وسائل إعلام السوق الحر، الذي لا يخضع لقواعد وأنظمة الدولة، أو السيطرة السياسية الحزبية، ولا يتأثر بالتدخل الدعائي للمؤسسة العسكرية، تقوض كليا في توصيات ارميستيد. وبعد إنكار تآكل الحريات المدنية الأمريكية وتأييد تجنيد المؤسسة العسكرية لوسائل الإعلام التجارية من أجل أغراض الدعاية الحكومية، يعبر ارميستيد عن قلقه قائلا:

> الانفتاح والحرية اللذان يجعلان الحياة في أمريكا ثمينة وغالية إلى هذا القدر بالنسبة لمواطنيها يضعفان دفاعاتها أيضا لتصبح عرضة لحرب

المعلومات التي يشنها أعداؤها.. إن القوانين ذاتها التي تحمي حقوقنا المدنية تمكن أعدائنا من العمل في الخفاء، بين ظهرانينا.. هنالك الآن جدل خطير حول تقليص الحريات المدنية مقابل الأمن.. ومع أن هذا الشعور بالقلق استقر ـ إلى حد ما ـ في نفوس عامة الشعب الأمريكي، إلا أن الأمة نسيت على ما يبدو ضرورة التعاون بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام خلال حالات الطوارئ على المستوى الوطني، وهي ممارسة شاعت خلال الحرب العالمية الثانية. ومن السهل توجيه اللوم إلى افتقار وسائل الإعلام الإخبارية إلى الحذر والسرية اليوم. وعلينا كأمة أن نعمل بشكل أفضل[71].

يبدو أن «العمل بشكل أفضل» يعني قبول دعاية الدولة والمؤسسة العسكرية كوظيفة ضرورية للأمن القومي الأمريكي. وبعد أن يتجاهل إيديولوجية السوق الحر التي اعتنقها أنصار نظام وسائل الإعلام التجارية في الولايات المتحدة، الذي استخدم تهديد الحكومة الكبيرة لأبلسة الجهود العامة المبذولة لإصلاح وتنظيم وسائل الإعلام، يقدم ارميستيد الحجة على أنه «في عمليات المعلومات المعاصرة، يجب أن يحدث تكامل واندماج بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص»[72]. وهذا «يعني اندماجا وتنسيقا، أفقيا وعموديا، لا يقتصر على الوزارات والوكالات الحكومية في الولايات المتحدة، بل يشمل الوحدات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضا»[73]: كما ينبغي إدارة عمليات المعلومات «من القمة إلى القاعدة، بقيادة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي لضمان مشاركة الوكالات كلها»[74].

كانت لرغبة ارميستيد في تقليص الحرية المفترضة للصحافة التجارية الأمريكية بواسطة بنية دعائية توتاليتارية مضامين مريعة تنذر بالشؤم لوسائل الإعلام الإخبارية اللاأمريكية أيضا. فقناة «الجزيرة» (القطرية)، التي ربما تكون شبكة البث الوحيدة في المنطقة التي تجسد نموذجا لمثل التعددية والانفتاح التي

تتبناها وسائل الإعلام التجارية الأمريكية، هي حسب تفكير ارميستيد «منافس في السوق للعمليات النفسية والشؤون العامة الأمريكية يبث في الشرق الأوسط»[75].
لقد مثلت تغطية «الجزيرة» الانتقادية لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وتعليقاتها الانتقادية أيضا للسياسة الأمريكية مشكلة بالنسبة لارميستيد. وكأنما ليجعل «الجزيرة» الهدف التالي لعمليات المعلومات الأمريكية، يذكر ارميستيد أن «رد حكومة الولايات المتحدة على «الجزيرة» ظل حتى الآن أخرق يفتقد الحنكة. إذ لم تظهر الحكومة استراتيجية اتصالات منسقة للتعامل مع «الجزيرة» ومنافذ وسائل الإعلام الأخرى في الشرق الأوسط. وإلى أن يحدث ذلك، سوف تستمر الولايات المتحدة في التراجع وخسارة المواقع في مواجهات وسائل الإعلام العالمية»[76].

باتباع توصيات ارميستيد، قد تكون أفضل استراتيجية للتعامل مع هذا المنافس المزعج شن هجوم إلكتروني على قاعدة بيانات معلومات «الجزيرة»، أو حملة عمليات نفسية حاذقة لغرس القيم المؤيدة لأمريكا في عقول صحفييها ومحرريها. وتجدر الإشارة إلى أن إدراك ارميستيد لقناة «الجزيرة» (بنزعتها التجارية الأمريكية الطراز والتزامها المعلن بالتغطية المتوازنة للأحداث) باعتبارها تشكل تهديدا يدهم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يناقض أهداف أمريكا المعلنة: إذا كانت القضية نشر الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية ومؤسساتها المرتبطة بها، فلماذا ينبغي التعامل بمثل هذه الصرامة والشدة مع وسيلة إعلام تبدو مشابهة لوسائل الإعلام الأمريكية؟ من المسموح به أن يزدهر انفتاح سوق وسائل الإعلام العالمية، وتنوع وجهات النظر، والتغطية الموضوعية، لكن فقط حين يحترم الانفتاح والتنوع وتغطية وسائل الإعلام الإخبارية الموضوعية نظرة واشنطن إلى العالم. وبالنسبة لاستراتيجيين عسكريين لا يقدمون أي اعتذارات مثل ارميستيد، قد تشجع القوة الناعمة للدولة الأمريكية حرية الصحافة في الداخل والخارج، لكن فقط عندما تبث وسائل الإعلام الليبرالية القواعد والمبادئ الثقافية لأمريكا الإمبريالية.

ماثيو فريزر:

القوة الناعمة الأمريكية كصناعة ثقافية أمريكية عالمية

تحكم معظم الإمبراطوريات بالتواطؤ مع النخب المحلية في المناطق الخاضعة لها، مما يساعد الإمبراطورية على تطوير وتنمية وإدارة الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المذعنة لهيمنتها بشكل أكثر فاعلية. تنحاز النخبة المحلية إلى مصالح الطبقة الحاكمة في السلطة الإمبريالية وتجني عادة منافع اقتصادية وثقافية مهمة نتيجة لذلك.

عمل فريزر رئيسا لتحرير صحيفة «ناشيونال بوست» الكندية اليمينية، وهو ـ على شاكلة النخب الإمبريالية المحلية في الماضي ـ حليف متعاطف مع الإمبراطورية الأمريكية ومؤيد متحمس لها. في أحدث كتبه «أسلحة الترفيه الشامل: القوة الناعمة والإمبراطورية الأمريكية»، يستخدم مهاراته البلاغية لدعم مصالح إدارة بوش ونظرتها إلى العالم عبر اللجوء إلى الحتمية التاريخية ومناصرة القوة الناعمة الأمريكية والدفاع عنها.

يقتبس فريزر تعريف ناي للقوة الناعمة مؤكدا على أنها «القدرة على تحقيق النتائج المرغوبة في الشؤون الدولية من خلال الجذب والإغراء لا الإكراه والإجبار»[77]. وعلى شاكلة ناي، يشدد على أنه بالرغم من وجوب استخدام القوة الصلبة الأمريكية (أو الإجبار بالقوة العسكرية أو الاقتصادية) من قبل الدولة حين تدعو الضرورة، إلا أن «الزعامة الأمريكية في العالم يجب أن تعتمد [أيضا] على توكيد القوة الناعمة ـ أي الجاذبية العالمية لأساليب الحياة والثقافة وأشكال الترفيه والتسلية والمعايير والقيم الأمريكية»[78]. لكن في حين يناقش ناي القوة الناعمة للحكومة والشركات، يحصر فريزر تركيزه على الصناعة الثقافية الأمريكية وسلعها باعتبارها الأداة والمصدر لجوهر القوة الناعمة الأمريكية. وفي الحقيقة فإن «القوة الناعمة الأمريكية ـ الأفلام السينمائية، الموسيقى الشعبية، البرامج التلفزيونية، الوجبات السريعة، الأزياء، مدن الملاهي ـ تنتشر وتعزز وتؤكد صوابية المعايير والقيم والمعتقدات وأساليب الحياة [الأمريكية] المشتركة»[79].

ومن خلال تمجيد وإعلاء شأن «هوليود. وديزني لاند. وسي ان ان. وام تي في. ومادونا. وبيغ ماك. وكوكاكولا. إلى مرتبة رفيعة ومؤثرة في الديناميات المعقدة للعالم الجيوسياسي»[80]. يسعى النص الذي كتبه فريزر إلى إضفاء الحتمية التاريخية على «الدور الأداتي للثقافة الشعبية الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتوضيحه»[81]. وتشير فرضية فريزر إلى أن الصناعة الثقافية الأمريكية والسلع التي تنتجها تحظى بأهمية وظيفية بالنسبة لهيمنة الإمبراطورية الأمريكية السياسية ـ الاقتصادية. فهي «تنشر القيم [الثقافية] الأساسية لأمريكا والتزامها بالأسواق الحرة والديمقراطية الليبرالية»[82]. وتشرعن هذه القيم الأمريكية الليبرالية الجديدة في نظر الآخر اللاأمريكي. يهتف فريزر: «هيمنة أمريكا العالمية مؤسسة غالبا على تفوق القوة الصلبة للولايات المتحدة، لكن تأثير ومكانة وهيبة وشرعية الإمبراطورية الأمريكية البازغة سوف تعتمد على فعالية قوتها الناعمة»[83].

يدعم فريزر أطروحته حول الوظيفة الإيديولوجية والاقتصادية للقوة الناعمة الأمريكية بتقديم نظرة تاريخية عامة لكيفية قيام الصناعات الثقافية الأمريكية (هوليود والتلفزيون، الموسيقى الشعبية، كوكاكولا، مكدونالد) ومخرجاتها السلعية (أفلام سينمائية وبرامج وعروض تلفزيونية، موسيقى شعبية وحفلات موسيقية، مشروبات ومأكولات) بتأمين نهوض أمريكا وارتقائها لتصبح قوة عالمية مهيمنة طيلة القرن العشرين. ويؤكد أن «هوليود ظلت أقوى أداة بيد السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ ولادة السينما»[84]. والآن «أصبح تحالف هوليود التاريخي مع واشنطن أقوى من أي وقت مضى»[85]. إلى جانب «التزامها بمجموعة مركزية من القيم والمعتقدات [الأمريكية]:الفردانية، الرأسمالية، الليبرالية، الديمقراطية»[86].

خلال الحرب الباردة، جرى تجنيد صناعة الموسيقى الأمريكية كأداة في يد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث استخدم نجوم «الجاز». مثل ديزي غيليسبي، و«الروك». من قبل وكالة المعلومات الأمريكية لعولمة القيم الأمريكية

(صوتيا)؛ وتستمر اليوم الموسيقى الشعبية الأمريكية ـ الإنكليزية في أداء مهمتها كمحرك لصناعة الموسيقى العالمية[87]. كما خدمت شركة «كوكاكولا» وشرابها السكري، إلى جانب «مكدونالد» ووجباته السريعة الفاقدة لأي قيمة غذائية، كأدوات ثقافية أيضا تحت تصرف السياسة الخارجية الأمريكية. فمنتجات وخبرات شركة «كوكاكولا» (التي كانت بمثابة وزارة خارجية مصغرة لجيمي كارتر) وشركة «مكدونالد» (بطقوسها الإنتاجية والاستهلاكية التي تقدس الكفاءة والفطنة والقدرة على التنبؤ) اجتذبت الأجانب الأثرياء وزودتهم بطريقة أخرى لتمييز هوياتهم الثقافية عن الفقراء. واليوم «يدخل مكدونالد وكوكاكولا في علاقة تبادلية مع أمريكا ذاتها» (أي يمكن لأحد الطرفين أن يحل مكان الآخر)[88].

فريزر مقتنع بأن عولمة الصناعة الثقافية الأمريكية وتصدير القيم الأمريكية (كبضاعة وسلعة) جعلا العالم دون شك مكانا أفضل حالا وأكثر أمانا. يسأل فريزر في ختام نصه: «هل تتحسن الأحوال فعلا بفضل كوكاكولا؟ وهل سيغدو العالم مكانا أفضل لو شيدت ديزني مدن الملاهي في بغداد ودمشق؟ وهل سيكون استقرار العالم أقل عرضة للخطر إذا باع «بيغ ماك» بضاعته ـ مع ابتسامة متألقة ـ في بيونغ يانغ وطهران؟»[89]. الجواب معروف ومتوقع:

> نحن نصر بإلحاح ونؤكد، مدعومين بالتحليل التاريخي المقدم في الفصول الآنفة، على أن القوة الناعمة الأمريكية (الأفلام السينمائية، البرامج التلفزيونية، الموسيقى الشعبية، الوجبات السريعة) تروج للقيم والمعتقدات التي تعتبر في نهاية المطاف مفيدة وصالحة للعالم، الرغم من ما يثيره ذلك من خلاف. وصناعة الترفيه والتسلية الأمريكية (هوليود، ديزني لاند، سي ان ان، ام. تي. في. مادونا) تنقل القيم التي جعلت أمريكا عظيمة، مثل الإيمان الراسخ بالديمقراطية، والمشاريع الحرة، والحريات الفردية. بل إن معظم سكان العالم قبلوا أمريكا كمجتمع نموذجي ينصر ويؤازر هذه القيم[90].

يعقلن توكيدُ فريزر القوةَ الناعمة الأمريكية عبر اللجوء إلى مبرر أخلاقي يعيد إنتاج إيمان يعتنقه المحافظون الجدد برسالة أمريكا الأخلاقية المتمثلة في نشر قيمها الاستثنائية. وباتباع حجة فريزر تصبح الثقافة الأمريكية هي الأفضل، ولأنها الأفضل يجب تعميمها وعولمتها. لكن عقلنة فريزر التكرارية بكل ما فيها من لغو للأمركة الثقافية للعالم كشيء جيد وصالح جوهريا. واعتقاده بأن أمريكا تقدم النموذج الثقافي الذي يمكن لباقي العالم (ويجب) أن يحتذيه، أمر منفر أخلاقيا. ولا يظهر أي تعاطف مع السبل اللاأمريكية للتطور الثقافي والاقتصادي، ومنحاز إلى جانب مبادئ الإيديولوجية الليبرالية الجديدة للإمبراطورية الأمريكية.

أولا، لا تعتبر أمريكا، التي تشن معظم الحروب، وتستهلك موارد العالم أكثر من أي بلد آخر، وتحتاج إلى بقاء البلدان النامية الأخرى متخلفة لكي تحافظ على نموها: نموذجا مستداما للتطور الثقافي العالمي. وحجة فريزر التي تؤكد على أن ثقافات العالم ستصبح ذات يوم مماثلة للثقافة الأمريكية، وأن أمريكا يمكن أن تتابع وترعى حدوث ذلك، حجة ساذجة وسطحية. ثانيا، يسخر فريزر من جميع السبل المؤدية إلى التطور العالمي التي تقدم بديلا عن الوصفات الليبرالية الجديدة للثقافة. فقد اختزل الكفاح من أجل السيادة الثقافية الوطنية وتحرير الثقافة من الاستعمار الذي خاضته البلدان المستقلة في أواخر القرن العشرين، إلى مجرد انتهازية اقتصادية مارستها بيروقراطية نقابية متبجحة، ومصالح اقتصادية لنخب حزبية فاسدة. كما أن المقاربات المتعددة الجوانب للتطور الثقافي والاتصالي العالمي غير مقبولة. واختزلت الطموحات الثقافية لحركة عدم الانحياز في السبعينيات في «اليونسكو» إلى مجرد هجاء تشهيري ماركسي متهور ويفتقد العقلانية ومعاد لأمريكا. باختصار، يرفض فريزر بشكل تبسيطي/ تسطيحي السبل البديلة للتطور الثقافي العالمي ويخفق في الالتزام بمبادئ عقيدته الليبرالية الجديدة.

لكن امتداح فريزر لتعميم وعولمة الثقافة الأمريكية لا يقف عند هذا الحد. فهو يؤيد الاستخدام العدواني للقوة الناعمة من أجل استيعاب الثقافات المعادية للقيم الأمريكية والغربية[91]. وبرأيه يجب نشر القوة الناعمة الأمريكية استراتيجيا لاستباق نهاية الحضارة الغربية، وإنقاذ العالم من احتمال حدوث فوضى عالمية، والدفاع عن الإمبراطورية الأمريكية والرأسمالية العالمية من هجمات الإرهابيين[92]. أما الفقرة الأخيرة من نص فريزر فتنمط المركزانية الأمريكية (والاستعلاء الثقافي الأمريكي) التي تستهدي بها عقلنته الأخلاقية للقوة الناعمة الأمريكية: «لا تعتبر أسلحة الترفيه الشامل الأمريكية ضرورية للاستقرار العالمي فحسب، بل يجب التوكيد على بنائها ونشرها في شتى أرجاء العالم. فهو بحاجة إلى المزيد من بضاعة ام. تي. في، ومكدونالد، وميكروسوفت، ومادونا، وميكي ماوس. أجل، الأحوال تتحسن فعلا مع كوكاكولا»[93].

دعونا نراجع حجة فريزر. أمريكا إمبراطورية، «قوة عظمى في عالم وحيد القطب ولا يرجح أن يظهر منافس لها في المستقبل المنظور»[94]. ومع أن الإمبراطورية الأمريكية تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية، لكنها أيضا «بنية ثقافية في الجوهر»[94] تمثل أسلوب الحياة الأمريكية، ومجموعة من القيم الإيديولوجية، ومنظومة اعتقادية (فردانية صارمة، رأسمالية السوق الحر، تنافسية، نزعة استهلاكية، «ديمقراطية»، ..الخ). والقوة الناعمة الأمريكية (كلمة السر للصناعة الثقافية العالمية الأمريكية وبضاعتها) تثبت وتشرعن ـ الرغم من التناقض ـ القيم الثقافية الأمريكية أمام الشعوب اللاأمريكية[96]. ومن خلال ترويج القيم الثقافية الأمريكية عالميا، تقدم القوة الناعمة بدورها يد المساعدة لضرورات السياسة الخارجية للدولة الإمبريالية الأمريكية. إذ ترسخ القوة الناعمة الظروف الاقتصادية والشروط الإيديولوجية التي تتصل بالمصالح السياسية للدولة ـ الأمة الأمريكية والمصالح الاقتصادية للطبقات الرأسمالية المدولة في أمريكا وتعززها وتقويها[97]. وباختصار، أدت القوة الناعمة الأمريكية

تاريخيا إلى «ظهور إمبراطورية أمريكية»[98]. وفي الوقت الراهن، تعتبر القوة الناعمة أداة بيد السياسة الخارجية الأمريكية الساعية إلى «توسيع القوة الإمبريالية الأمريكية والحفاظ عليها»[99].

ومثلما رأينا، لا توجد أصالة مفهومية في خطاب فريزر حول القوة الناعمة الأمريكية: فهو يكتفي بالاجترار. ثم يؤكد الأنساق والتأثيرات التي حاول النقاد الماركسيون للإمبريالية الثقافية الأمريكية فهمها وتحديها طيلة الأعوام الثلاثين الماضية. ومن المفارقة أن فريزر رغم مضيه شوطا بعيدا في توضيح/ والاحتفاء بالفعالية الأداتية الاقتصادية والإيديولوجية للصناعة الثقافية الأمريكية العالمية بالنسبة للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، إلا أنه يحاول في الوقت ذاته إنكار واقع الإمبريالية الثقافية الأمريكية عبر كشف زيف الانتقادات التي أطلقها مؤلفوها الماركسيون بالأصل.

يقدم فريزر الحجة على أن النقاد الماركسيين للإمبريالية الثقافية الأمريكية «يعتقدون خطأ أن مجرد تصدير أمريكا لكميات ضخمة من البرامج التلفزيونية، فإن النتيجة الآلية لذلك هي المجانسة الثقافية. لكن الواقع المشاهد مختلف اختلافا بينا»[100]. ويؤكد أن الواقع المختلف الواضح بالمشاهدة الذي شوشته وأبهمته على ما يبدو الخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية متجذر - في معظمه - في الطرائق التي لا يمكن التنبؤ بها والتي ربما يفسر ويستخدم عبرها المستهلكون في العالم وسائل الإعلام الأمريكية. ويقدم فريزر الحجة على أن «تعبير الإمبريالية الثقافية في تعلقه بالتلفزيون يفشل على عدد من المستويات»:

> تفترض نظرية الإمبريالية الثقافية أن مشاهدي التلفزيون عبارة عن متلقين سلبيين للرسائل التلفزيونية الأجنبية. لكن مثلما أظهر العديد من الدراسات، يميل مشاهدو التلفزيون فعلا إلى التحول إلى مفاوضين فاعلين والتوصل إلى اتفاق حول المعنى حين يشاهدون البرامج التلفزيونية

الأجنبية.. ومن المؤكد أن الهيمنة التجارية الأمريكية على سوق البرامج التلفزيونية العالمية أمر لا يمكن دحضه. لكن هذا بالضبط هو الفخ الذي سقط فيه مناصرو الإمبريالية الثقافية: إذ ساووا خطأ بين النجاح التجاري والهيمنة الثقافية. ومع ذلك، لا يوجد دليل دامغ يثبت النتائج السلبية المزعومة لصادرات المنتجات التلفزيونية الأمريكية[101].

سوف يلاحظ أي قارئ للخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية أن انتقاد فريزر المبتذل يكشف ادعاءه وزيفه وتهافت حجته. وعلى شاكلة الكثيرين من دارسي التراث العرقي الثقافي في حقبة ما بعد الحداثة الذي يسلطون الضوء على كيفية تفسير المستهلكين اللاأمريكيين للبرامج التلفزيونية الأمريكية ضمن سياقاتهم الثقافية المحلية، يخرق فريزر ثقوبا في الخطابات الماركسية حول الإمبريالية الثقافية الأمريكية بواسطة توبيخ وتعنيف كتابها على فشلهم في إثبات وتوثيق مزاعمهم النظرية حول التأثيرات الضارة لهذه الإمبريالية الثقافية بالبينة والدليل الدامغ.

لكن فريزر في الفصل نفسه يناقض ما قام به من نزع الشرعية عن الماركسية الزائفة عبر تقديم دليل دامغ لتوضيح المجانسة الثقافية والتأثيرات السلبية المحتملة للصادرات التلفزيونية الأمريكية على ثقافة المشاهدين اللاأمريكيين:

في فيجي، كانت البدانة تقليديا علامة على الجمال الأنثوي: إذ يستخدم الأهالي عبارة «لقد زاد وزنك» في معرض المديح والإطراء. لكن بعد أن بدأت المراهقات في فيجي مشاهدة المسلسلات العائلية الأمريكية على شاشة التلفزيون، أدخل التعرض المتواصل لصور الفتيات الفاتنات والشقراوات والثريات ـ والنحيلات ـ قواعد جديدة للجمال إلى الجزيرة المدارية. وفي أعقاب الغزو التلفزيوني الأمريكي لفيجي، بدأ مسؤولو الصحة المحليون يلاحظون ظهور مستويات مقلقة من النهام والحط من قدر الذات بين النساء الشابات[102].

وهكذا، حين يسم المنتقدون الماركسيون عولمة الثقافة السلعية الأمريكية بميسم الإمبريالية الثقافية، يحاول فريزر كشف ودحض وسبر توكيداتهم: اللاأمريكيون لا يتعرضون للحث والإقناع، العالم لا يتعرض للأمركة الثقافية، الثقافة السلعية الأمريكية غير مؤثرة كأداة في يد السياسة الخارجية الأمريكية. لكن حين يصف فريزر الثقافة السلعية الأمريكية بأنها قوة ناعمة أمريكية، فإن هذه العملية تخدم مصالح الإمبراطورية الأمريكية بشكل جيد: اللاأمريكيون يبدؤون بالرغبة في/ والتماهي مع القيم الثقافية الأمريكية، العالم يتحول إلى إمبراطورية أمريكية عالمية، الثقافة السلعية الأمريكية كانت، وما تزال، أداة فعالة في يد السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

باختصار، يؤكد فريزر الوظيفية العملية للثقافة السلعية الأمريكية بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية (حين توصف هذه العملية وتأثيراتها بأنها قوة ناعمة أمريكية)، وينكر الوظيفية العملية للثقافة السلعية الأمريكية (حين تنتقد هذه العملية وتأثيراتها بوصفها إمبريالية ثقافية أمريكية). وهو يقبل بكل سرور وجود القوة الناعمة الأمريكية وتأثيراتها الإيجابية، بينما ينكر (وفي هذا مفارقة واضحة) وجود الإمبريالية الثقافية الأمريكية وتأثيراتها السلبية. ويتكشف هذا المعيار المزدوج في خطاب فريزر البلاغي في المنزلق التالي الذي يوضح انحرافا دلاليا للإمبريالية الثقافية الأمريكية نحو القوة الناعمة الأمريكية والجوهر المتناقض لاعتذار فريزر الدفاعي عن الإمبراطورية الأمريكية: «لقد جرى تحليل ومناقشة جاذبية الثقافة الأمريكية طيلة عقود عديدة من السنين. وكثيرون انتقدوا تأثير ما يدعى بالإمبريالية الثقافية الأمريكية انتقادا حادا.. والعداء تجاه القوة الناعمة الأمريكية هو في كثير من الأحيان عارض سلبي لفاعليتها»[103].

قوة ناعمة أمريكية أم إمبريالية ثقافية أمريكية

تأمل انطونيو غرامشي (وهو يكتب من السجن) العلاقة بين المفكرين ومفاهيمهم وسياساتهم ونضالهم السياسي[104]. فقد حارب المفكرون العضويون

في سبيل جماعات المضطهدين وحاولوا تمثيلها، بينما عمل المفكرون البرجوازيون باسم/ ومثلوا جهود الجماعات المهيمنة ونظرتها إلى العالم. وعبر المثقفون ـ العضويون والبرجوازيون ـ عن الميدان الإيديولوجي الذي جرى فيه تنظيم الجهود المبذولة للهيمنة السياسية بين الجماعات الاجتماعية.

وبواسطة خطاب القوة الناعمة الأمريكية، يمثل المفكرون البرجوازيون، مثل ناي وارميستيد وفريزر، المعتقدات والقيم والأفكار الوظيفية أو الجوهرية في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية. وخطابهم عن القوة الناعمة يدافع عن/ ويناصر الوظيفة الأداتية الفعالة لأجهزة الاتصالات الحكومية وشركات وسائل الإعلام بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، التي يعتبرها الثلاثة قابلة للتطبيق عالميا/ شموليا، وفاضلة أخلاقيا، وضرورية سياقيا. أما التأثير الأمثل للقوة الناعمة فهو توسيع ومد الهيمنة الإمبريالية، وتعميم وعولمة الثقافة الأمريكية، وتشييد البنى التحتية وترسيخ الإيديولوجيات الثقافية التي يسهل خضوعها وانقيادها للنظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة. وبالتالي، يعمل الخطاب البرجوازي للقوة الناعمة الأمريكية على تطبيع العمليات والأنساق التي انتقدها المفكرون الماركسيون العضويون باعتبارها إمبريالية ثقافية.

بقدر ما يمكن فهم الخطاب المتعلق بالقوة الناعمة كمساهمة فكرية في الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، يجب قراءته أيضا كحل سياسي خيالي للأزمة والتناقضات في الهيمنة الإمبريالية حاليا. فالوجود التاريخي ذاته لخطاب القوة الناعمة الأمريكية، الذي يسعى للتعويض عن التجاوزات والمبالغات العنيفة لسياسة القوة التي تبناها المحافظون الجدد بدعاية أفضل حالا وأشد تأثيرا، وحل مشكلة الفشل العالمي لليبرالية الجديدة عبر مزيد من الحلول الإيديولوجية المتسرعة، ومعالجة الغرور الأمريكي بجرعة معاصرة من الديبلوماسية العامة، ليس سوى تذكرة بأن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية لم تكتمل. وهذا العارض، الذي يشير إلى/ ويحاول حل التناقضات الثقافية للإمبراطورية الأمريكية اليوم، يعطي تحالفات وشبكات وسائل الإعلام العضوية في العالم سببا وجيها لتحدي القوة الناعمة الأمريكية باعتبارها إمبريالية ثقافية أمريكية.

هوامش

1ـ انظر:

A. Dorfman and A. Mattelart, How to Read Donald Duck: Imperialist Ideology in the Disney Comic (New York: International General Editions, 1971).

2- H. Schiller, Communication and Cultural Domination (Armonk, NY: M. E. Sharp, 1976), p. 9.

3- Ibid., p. 30.

4ـ انظر:

Tomlinson, Cultural Imperialism (Baltimore, MD.: The John Hopkins University Press, 1991), p. 79.

5- Ibid., p. 1.

6- B. Wattenberg, The First Universal Nation: Leading Indicators and Ideas about the Surge of America in the 1990s (New York: Free Press, 1991), p. 20.

7ـ انظر:

I. Kristol, "The Emerging American Imperium," Wall Street Journal, 18 August 1997, p. 1.

8- Ibid., p. 2.

9- D. Rothkop, "In Praise of Culture Imperialism?," Foreign Policy, 22 June 1997, p. 1.

10- Ibid., p. 5.

11ـ انظر:

P. Bourdieu and L. Wacquant, "On the Cunning of Imperialist Reason," Theory, Culture and Society, 16, 1999, p. 41.

12ـ يتأمل دوريان مليا في ترحيب المحافظين الجدد بتصنيفهم في خانة دعاة الإمبريالية: «يقول بيل كريستول إن الإمبريالية الجديدة، وعقيدة المحافظين الجدد، والأمريكانية، والقطبية الأحادية، والريفانية الجديدة، تنطبق جميعا بالتساوي عليه: تشارلز كروثامر نحت تعبير الأحادية القطبية، وهو معروف أيضا بأنه من الإمبرياليين الجدد: جوشوا مورافتشيك يفضل المحافظين الجدد أو السلام الأمريكي، وهو من كبار مؤيدي العولمة الديمقراطية: بن واتنبرغ يدعو نفسه مؤمنا جديدا بالقدر المحتوم لأمريكا وبالأحادية القطبية: ماكس بوت يصف نفسه بأنه إمبريالي ليبرالي ومن المحافظين الجدد: ستانلي كيرتز يفضل أن يكون إمبرياليا ليبراليا». انظر:

G. Dorrian, Imperial Designs: Neoconservatism and the New Pax Americana (New York: Routledge, 2004), pp. 5-6.

13ـ يشير هالبر وكلارك إلى «تركيز المحافظين الجدد على القوة احادية القطب للولايات المتحدة، معتبرين استخدام القوة العسكرية الخيار الأول لا الأخير للسياسة الخارجية. وهم يرفضون الدروس المستخلصة من فيتنام التي يجدونها تضعف الإرادة الأمريكية لاستخدام القوة، ويقبلون الدروس المستمدة من ميونيخ، باعتبارها المؤسسة لفضائل العمل العسكري الاستباقي». انظر:

S. Halper and J. Clarke, America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 11.

14ـ يذكر غوبات بعد تمحيصه الدقيق في استراتيجية الأمن القومي

للولايات المتحدة أن «نظرتها العامة الأولية لاستراتيجية أمريكا الدولية تعرض موجزا من فقرتين لتاريخ العالم في القرن العشرين، الذي جسد نصرا «للحرية والمساواة على الرؤى التوتاليتارية التدميرية». وتشير الاستراتيجية إلى أن المائة سنة الأخيرة شهدت صراعا عظيما بين النظام الأمريكي الراسمالي والرؤى المتطرفة للطبقة والأمة والعرق، التي وعدت بالمدينة الفاضلة ولم تقدم سوى البؤس. وانتهى الصراع بنصر مؤزر وانهيار الاتحاد السوفييتي، لكن أمريكا ما زالت تواجه تهديدا داهما بسبب الدول الفاشلة التي بقيت تنكر هذا النصر العظيم. أما الرسالة التمهيدية إلى استراتيجية الأمن القومي الموقعة من بوش، فأكدت أن النصر الحاسم لصالح قوى الحرية خلف نموذجا وحيدا ومستداما للنجاح على الصعيد الوطني: الحرية والديمقراطية والمشاريع الحرة..

وفي موضع آخر، رسمت استراتيجية الأمن القومي الخطوط العريضة لحق أمريكا في الدفاع عن النفس، مؤكدة أن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى العمل الاستباقي ضد الإرهابيين والدول المارقة. وأشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة حافظت منذ عهد بعيد على خيار العمل الاستباقي لمواجهة أي تهديد يدهم الأمن القومي». انظر:

N. Guyatt, Another American Century? The United States and the World Since 9/11 (London: Zed Books, 2003), pp. 246-247.

15ـ يقدم دوريان الحجة على أن المحافظين الجدد «هللوا للمبدأ الأحادي الجانب واللااعتذاري الذي يعتنقه بوش. فقد تنصلت إدارة بوش منذ وقت مبكر من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، ورفضت بروتوكول كيوتو ومعاهدة الأسلحة الجرثومية، وابطلت معاهدة الألغام الأرضية والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب

النووية، ونددت بمحكمة الجنايات الدولية». انظر:

Dorrian, Imperial Designed, p. 100.

16ـ انظر:

I. Wallerstein, The Decline of American Power (New York: The New Press, 2002), p. 26.

17- T. Friedman, "Restoring Our Honour," New York Times, 6 May 2004, p. A31.

18- R. Kagan, "A Tougher War for the U.S. is one of Legitimacy," New York Times, 24 January 2004, p. A17.

19- J. Muarvchik, "American Loses its Voice," AEI Online, 9. June 2003, p. 2.

20- Ibid., p. 3.

21- J. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

22ـ انظر:

L. Armistead, Information Operations: Warfare and the Hard Reality of Soft Power (Washington, D.C.: Brassey's Inc., 2004).

23- M. Fraser, Weapon of Mass Distraction: American Empire and Soft Power (Toronto: Key Porter Books, 2003).

24- W. Avis, P. Dysdale, R. Gregg, V. Neufeldt, and M. Scragill, Gage Canadian Dictionary (Toronto: Gage Educational, 1983).

25- Nye, Soft Power, p. x.

26- Ibid., p. 6.

27- Ibid., p. 142.

28- Ibid., pp. 55-62.

29- Ibid., p. x.

30- Ibid., p. 5.

31- Ibid., p. 6.

32- Ibid., p. 11.

33- Ibid., p. xiii.

34- Ibid., p. 120.

35- Ibid., p. 122.

36- Ibid., p. 135.

37- Ibid.

38- Ibid., p. 32.

39- Ibid., p. ix.

40- Ibid., p. 135.

41- Ibid., p. 33.

42- Ibid.

43- Ibid.

44- Ibid.

45- Ibid.

46- Ibid., p. 11.

47- Ibid., p. 41.

48- Ibid., p. 147.

49ـ للاطلاع على تاريخ الدعاية، انظر:

P. M. Taylor, Munition of Mind: A History of Propaganda (Manchester: Manchester University Press, 2003).

50ـ انظر:

Armistead, Information Operations, p. 8.

51- Ibid., p. xiii.

52- Ibid., p. 10.

53- Ibid., p. 13.

54ـ انظر:

joint Publication, Joint Vision 2010 (Washington, D.C.: Government Printing Press, 1996).

55- joint Publication, Joint Vision 2020 (Washington, D.C.: Government Printing Press, 1996).

56- Armistead, Information Operations, p. xvii.

57- Ibid., p. 19.

58- Ibid., p. 9.

59- Ibid., p. 231.

60- Ibid., p. 59.

61- Ibid., p. 114.

62- Ibid., p. 118.

63- Ibid., p. 122.

64- Ibid., p. 123.

65- Ibid., p. 128.

66- Ibid.

67- Ibid., p. 3.

68- Ibid., p. 161.

69- Ibid., p. 19.

70- Ibid.

71- Ibid., p. 5.

72- Ibid., p. 19.

73- Ibid., p. 42.

74- Ibid., p. 137.

75- Ibid., p. 148.

76- Ibid., p. 155

77- Fraser, Weapon of Mass Distraction, p. 18.

78- Ibid.

79- Ibid., p. 1.

80- Ibid., p. 9.

81- Ibid.

82- Ibid., p. 11.

83- Ibid., p. 13.

84- Ibid., p. 35.

85- Ibid., p. 108.

86- Ibid., p. 111.

87- Ibid., p. 219.

88- Ibid., p. 223.

89- Ibid., p. 260.

90- Ibid.

91- Ibid., p. 33.

92- Ibid., p. 265.

93- Ibid., p. 266.

94- Ibid., p. 262.

95- Ibid.

96- Ibid., pp. 261-262.

97- Ibid., p. 261.

98- Ibid., p. 262.

99- Ibid.

100- Ibid., p. 166.

101- Ibid., pp. 167-168.

102- Ibid., p. 112.

103- Ibid., p. 19.

104ـ انظر:

D. Forgacs, The Antonio Gramsci Reader: Selected Writings: 1916-1938 (New York: New York University Press, 200).

-10-

إمبريالية الأمم المتحدة
إطلاق العنان للمشروعات الحرة والمبادرات الفردية في البلدان النامية

بول كاماك

مقدمة

خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي، تشكل مشروع إمبريالي جديد في المكان الذي قد لا يتوقعه أحد ـ مقر الأمم المتحدة في نيويورك. جرى تنسيق المشروع حول «الأهداف الإنمائية للألفية» التي تبنتها الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2000، ثم اصبح جزءا جوهريا من صلب منظومة الأمم المتحدة مع تبني تقرير الأمين العام كوفي عنان «في جو أوسع من الحرية...» خلال القمة العالمية التي انعقدت في أيلول/ سبتمبر 2005 لمراجعة مدى التقدم نحو «الأهداف» بعد مرور خمس سنوات.

وللوهلة الأولى ربما لم تبد «الأهداف الألفية» بهيئة وجه جديد للإمبريالية في قرن جديد . بل على العكس. فقد بدت وعدا بروح جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب بهدف تخفيف الشرور والآفات وتشجيع الرفاه الإنساني في شتى أنحاء المعمورة: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ كفالة الاستدامة البيئية؛ إقامة شراكة عالمية من

أجل التنمية. لكنها لم تأت كبداية جديدة بل كبؤرة تركيز لمشروع صمم ونفذ خلال التسعينيات، بقصد جعل الرأسمالية عالمية. واكتمل ذلك مع الإصلاح المؤسسي المنهجي الذي سعى إليه كوفي عنان بعد أن أصبح أمينا عاما للأمم المتحدة في بداية عام 1997 ـ الأمر الذي سبب انتقالا من مفهوم الأمن عبر قوات السلام (وهي مهمة عهدت إلى عنان سابقا) إلى مفهوم الأمن عبر الهيمنة الرأسمالية، الذي نجح بحلول عام 2005 في تحويل الأمم المتحدة إلى وكالة رائدة في مجال نشر القيم والضرورات الرأسمالية في العالم.

ومع أن المشروع الإمبريالي الجديد يحمل شبها بالإمبريالية التي حددها لينين وغيره باعتبارها تتمحور على تصدير رأس المال، إلا انه يختلف عنها من ناحيتين اثنتين. أولا، لا يتحدد المشروع بتصدير راس المال، بل بتصدير الرأسمالية: علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تحددها والمؤسسات المصممة لترويجها (العلاقات) وتشجيعها واستدامتها. ثانيا، مثلما يشير الدور المحوري للأمم المتحدة، ليست الدولة هي التي تقوده بل المنظمات الدولية الملتزمة بالرأسمالية كمشروع عالمي. لقد وضع البنك الدولي، عبر علاقة تزداد متانة باطراد مع صندوق النقد الدولي، أسس المشروع عند إعادة صياغته لمهمته/ رسالته خلال التسعينيات عبر مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» و«استراتيجية الحد من الفقر» (1999). الاتحاد الأوروبي، و«البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية»، و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، و«منظمة التجارة العالمية» أسهمت جميعا مساهمة مهمة في المشروع، الذي أشرك البلدان المتقدمة غالبا عبر وكالاتها التنموية والمانحة والتجمعات المتعددة الأطراف (مجموعة الدول الثماني الكبار ومجموعة الدول العشرين) بدلا من مؤسساتها التنفيذية. المشروع لا يخضع لسيطرة دولة أو حتى بضع دول رائدة، فقد أتى كبار مهندسيه من خارج الولايات المتحدة، من بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء: منهم غوردون براون (بريطانيا)، تريفور مانويل (جنوب إفريقيا)، بول مارتن (كندا)، ايرنستو زيديللو

(المكسيك): وفيما يتعلق بمشاركة الولايات المتحدة، فقد أتت من إدارات كلينتون المتتابعة أكثر من الجمهوريين بزعامة بوش. علاوة على ذلك، عمل قادة المشروع، في مسعاهم لتثبيت أركانه وشرعنته، من خلال المنظمات الأهلية (غير الحكومية) و«المجتمع المدني»، بقدر ما شاركوا من خلال الحكومات. وعلى هذه الخلفية العامة، فإن تولي منظمات الأمم المتحدة المحورية إدارة المشروع في أعقاب تنامي الاحتجاجات ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (العضوين شبه المنفصلين عن العائلة الأممية الأوسع)، مثل تطورا مؤسسيا مهما، عملية نقل محسوبة للسلطة من المؤسسات التي تعتبر شرعيتها هشة. أما إصلاحات «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» خلال العقد المنصرم، التي أدت إلى تعويم الاقتراح بإنشاء «مجلس الأمن الاقتصادي» في القمة العالمية التي انعقدت عام 2005، فهي تعكس هذا التطور.

قدمت ملاحظة مبكرة حول المشروع الإمبريالي الجديد حين سافر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى دافوس قبل مضي شهر على استلامه منصبه لبيان خطوطه الرئيسة أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، كما جرى تفصيله في تقرير قدم باسمه إلى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» بعد ستة أشهر. أعقب ذلك عامان من الإصلاحات المؤسسية والبرامجية المكثفة، مما جعل من الممكن للمشروع أن «ينطلق» بسرعة مؤثرة بعد تبني الجمعية العامة لإعلان الألفية و«الأهداف الإنمائية للألفية». ومن بين الخطوات المفتاحية في تحقيق المشروع بعد ذلك (تبعا لترتيبها الزمني) «إعلان بروكسل» و«برنامج العمل» الذي تمت الموافقة عليه في «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا» (أيار/ مايو 2001): وتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة «خارطة طريق نحو تطبيق إعلان الألفية» التي قدمها الأمين العام (6 أيلول/ سبتمبر 2001): وتبني «توافق الأراء في مونتيري» (آذار/ مارس 2002) في «المؤتمر الدولي الأول المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية». أما العناصر المحورية للمشروع ـ «ملكية» البلدان وتشجيع «بيئة تمكن العمل التجاري» ـ فقد دمجت في الملاحظات الختامية للقمة

العالمية التي انعقدت في جوهانسبرغ (أيلول/ سبتمبر 2002) حول التنمية المستدامة، و«توافق الآراء في سان باولو» الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» (حزيران/ يونيو 2004).

في مرحلة التحضير والإعداد للقمة العالمية التي انعقدت عام 2005، كشفت نشرة صدرت تحت إشراف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» حول «إطلاق المشروعات الحرة: إنجاح المشروعات التجارية التي تصب في صالح الفقراء» و«الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، كشفت الدرك الذي وصلت إليه الأمم المتحدة كمنظمة في انحيازها إلى جانب الرأسمالية. وقصة تفويض ونشر المبادرتين، ثم إدخالهما في ضمن منظومة الأمم المتحدة توفر رؤية نموذجية للأسلوب الذي تم به تنسيق وإعداد المشروع الإمبريالي الجديد. نشر تقرير «إطلاق المشروعات الحرة» لـ«اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية» (التي أنشاها الأمين العام كوفي عنان في تموز/ يوليو 2003بتحريض من مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون) في أذار/ مارس 2004، مع ملاحظة إرشادية تشير إلى أنه «لا يعكس بالضرورة آراء «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة». لكن في مرحلة التحضير للقمة العالمية (أيلول/ سبتمبر 2005)، أصدر كوفي عنان تقريره الخاص «تعزيز دور القطاع الخاص والمشروعات الحرة في تمويل التنمية» استجابة لقرار «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» رقم 2004/64 تاريخ 2004/9/16، الذي «طلب آملا من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة حول دور القطاع الخاص في توفير التمويل من أجل التنمية، آخذا بالاعتبار تقرير إطلاق المشروعات الحرة والمبادرات الفردية في مجال إنجاح المشروعات التجارية التي تصب في صالح الفقراء، للنظر فيه في جلستها التاسعة والخمسين»[1]. وعلى نحو مشابه، كانت هيئة «الاستثمار في التنمية» نتاجا لمشروع الألفية وهي «هيئة استشارية مستقلة فوضها الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح أفضل الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية».

شكلت الهيئة في تموز/ يوليو 2002 بعد استتصاح مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون، وعهد بإدارتها إلى جيفري ساخس، الذي عين مستشارا خاصا للأمين العام. ونشر التقرير في كانون الثاني/ يناير 2005 (في بريطانيا بواسطة دار نشر تدعى «ارث سكان»). وفي آذار/ مارس 2005، حول كوفي عنان نسخة عن موجزه التنفيذي إلى القمة العالمية (التي انعقدت في أيلول/ سبتمبر 2005) لدراسته[2].

حدث ذلك كله في سياق التغييرات التمكينية المهمة في طريقة تنظيم الأمم المتحدة كمؤسسة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، جرى تحويل «اللجنة الإدارية للتنسيق» وهي لجنة قديمة العهد إلى «مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق» بينما استبدلت هيئاتها بلجنتين رفيعتي المستوى معنيتين بالإدارة والبرامج. «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» التي اجتمعت للمرة الأولى في شباط/ فبراير 2001، عملت منذ البدء كمجلس إدارة مشروع لصالح الإمبريالية الجديدة، كما توضح محاضر اجتماعاتها التي تعقد مرتين في السنة. ومنذ بدايتها، جمعت ممثلين عن المنظمات الدولية الرئيسة كافة لتنسيق أنشطتها حول عدد صغير من الموضوعات الاستراتيجية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. أما أبرز هذه الموضوعات فكانت وضع إطار موحد للسياسة يدمج برنامج البنك الدولي «أوراق استراتيجية الحد من الفقر» مع خطة «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» «التقييمات القطرية المشتركة» و«إطار المعونة التنموية» التابع للأمم المتحدة، وتأسيس «المنسق المقيم للأمم المتحدة» على المستوى القطري كصلة وصل مفتاحية بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية، وترويج «ملكية البلدان» لاستراتيجيات الحد من الفقر المتكاملة والمتمحورة حول الاستثمار الخاص، والمشروعات الحرة، والمنافسة. في الوقت ذاته، لعبت اللجنة دورا رائدا في تحضير وثائق أساسية للسياسة، أشهرها تقرير الأمين العام المقدم إلى «القمة العالمية» في نيويورك (2005)[3]. وكنتيجة لهذا النشاط المنسق بشكل وثيق، شهدت القمة إنجاز العمليات الموازية للإصلاح المؤسسي وإعادة توجيه الأمم المتحدة نحو ترويج وتشجيع الرأسمالية

على المستوى العالمي، مع تركيز بؤرة الاهتمام كالعادة على «الأهداف الإنمائية للألفية»: المصادقة على اقتراحات الإصلاح المقدمة باسم كوفي عنان في تقريره «في جو أوسع من الحرية...» وضمت خاتم الموافقة النهائية على المشروع الإمبريالي ومطالب الأمم المتحدة بتزعمه.

الشكل الجديد للإمبريالية المعاصرة ـ ترويج الرأسمالية على مستوى العالم بواسطة المنظمات الدولية ـ يعكس حقيقة أن مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي أجرى لينين وآخرون تحليلاتهم ضمن إطارها قد تجاوزناها منذ عهد بعيد. فـالثورة الليبرالية الجديدة» في أواخر السبعينيات، التي استهدفت استعادة نجاعة قانون القيمة على المستوى الاجتماعي، ومرحلة «استكمال السوق العالمي» التي بلغت ذروتها في دمج بلدان الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية السابقة في النظام الرأسمالي العالمي، اجتمعتا معا لدفع الرأسمالية إلى عصر جديد من التنافس على المستوى العالمي. هذا هو السياق الذي ظهر فيه المشروع الإمبريالي الجديد في قلب الأمم المتحدة، واعتنق ـ بدلا من أن يقاوم ـ منطق المنافسة. المبادرات الفردية والمشروعات الحرة ستطلق في كل مكان، في البلدان المتقدمة والنامية والشعوب الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث يتطلب الحد من الفقر نموا اقتصاديا يتطلب بدوره استثمارات خاصة، وبإمكان «الحكومات والوكالات الحكومية والدولية تسهيل تنمية القطاع الخاص فقط من خلال رعاية وتعزيز الأسواق التنافسية التي تؤدي وظيفتها بالشكل المناسب»[4]. يعرض هذا الفصل بإيجاز كيفية ظهور المشروع، ويحلل مضمونه، ويحدد استراتيجياته الاستطرادية المميزة، مع شواهد مباشرة وشاملة مقتبسة من الوثائق الرسمية التي عرضته وأعلنته. أما حجة الفصل المركزية فتقوم على أن «الأهداف الإنمائية للألفية»، بدلا من أن تمثل رفضا أو معارضة لـالثورة الليبرالية الجديدة» في أواخر القرن العشرين، قد جرى تصورها واستخدامها منذ البداية كوسيلة أداتية لتحقيقها وشرعنتها على المستوى العالمي.

الإمبريالية في سياق الرأسمالية العالمية

حجتي لا تؤكد على أن هذا المشروع إمبريالي فقط، بل يمثل إمبريالية في أكثر أشكالها التي يمكن تصورها في الوقت الراهن تقدما. ومن أجل فهم طبيعته الإمبريالية، من المناسب تذكر إصرار لينين على أن الإمبريالية تظهر «كتطور واستمرارية مباشرة للخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما»[5]. وتحديد الالتزام الكامن في صميم المشروع بترويج وتشجيع تلك «الخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما». لكن من أجل فهم السبب الذي يجعله جديدا، من الضروري تحديد التحول المزدوج الذي حدث مذ لاحظ لينين نفسه ظهور شكل جديد من الإمبريالية قبل قرن من الزمان. فـ«إمبريالية القرن العشرين الجديدة» التي تحدث عنها لينين استبدلت بتمظهرها السابق، الذي استهدف تصدير السلع إلى أسواق المناطق المستعمرة، إمبراطورية وحيدة هيمن عليها رأس المال الصناعي، وبرز فيها بالتغاير مع النسخة السابقة تصدير راس المال إلى المناطق المستعمرة أحيانا، والمناطق «شبه المستعمرة» من قبل إمبراطوريات منافسة هيمن فيها رأس المال التمويلي في أحيان أخرى. أما الإمبريالية الجديدة في القرن الحادي والعشرين فقد اتسمت بتصدير الرأسمالية إلى بلدان مستقلة سياسيا ضمن إطار تنظيمي شامل تحكمه منظمات دولية متعاونة ويستهدف فرض «الخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما» على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

قدمت توصيفا في موضع آخر لكيفية قيام البنك الدولي خلال التسعينيات بعملية تطوير منهجية/ نظامية لمشروع تحويل فقراء العالم إلى بروليتاريا ـ تحت عناوين تعد بالقضاء على الفقر، لكن على أساس إنتاج مئات الملايين من «العمال الأحرار» المتوفرين في شتى أرجاء العالم لكي يستغلوا بأجر عالمي يتراوح بين دولار ودولارين في اليوم[6]. من السهل إظهار أن استراتيجية البنك الدولي الهادفة إلى «الحد من الفقر» هي بالضبط ما وصفها ماركس قبل أكثر من قرن

بأنها «تراكم بدائي»: إنتاج طبقة من الأفراد الذين ليس لديهم من خيار سوى بيع طاقة العمل لديهم (قوة العمل) في سوق عمل تنافسي، و«تمكينهم» للقيام بذلك عبر توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية في بيئة يلقى فيها على الدولة واجب «دعم السوق»[7]. وفي تعاون وثيق ومطرد مع صندوق النقد الدولي، أنتج البنك الدولي عند نهاية القرن الإطار الفكري والمؤسسي الذي يسعى الإمبرياليون من خلاله إلى فرض مخططاتهم على العالم النامي[8].

ولربما يكون الهدف الوحيد لهذا المشروع تجديد وتعزيز مدى تصدير رأس المال من الدول الرأسمالية المتقدمة، أو الشركات الغربية المتعددة الجنسية والعابرة للحدود الوطنية على الأغلب. في هذه الحالة، لن يكون مضمون «الإمبريالية الجديدة» جديدا، وذلك بغض النظر عن الأسلوب الذي يستخدم للترويج لها. لكن سرعان ما يتضح أن هدفها أكثر طموحا: تحويل اقتصادات ومجتمعات ومؤسسات البلدان النامية بطريقة تدفعها إلى الرأسمالية، وبالتالي إلى بناء الركيزة المؤسسة لتراكم رأسمالي محلي مستدام في الدول كافة. علاوة على أن ذلك لن يتحقق كفعل خيري تطوعي بل كضرورة لا بد منها. وبالطبع فإن هذا لا يستثني احتمال الربح لرأس المال التمويلي أو الشركات العابرة للحدود الوطنية. أما الجديد فكان الإصرار على أن الشرط الضروري لمثل هذا الاحتمال هو التزام المنظمات الدولية بالتطوير الكامل للرأسمالية في البلدان النامية. وفي تعابير تعود مباشرة إلى كلمات «البيان الشيوعي» الذي كتبه ماركس وانجلز قبل أكثر من مائة وخمسين عاما، فإن مشروعها «يجبر الأمم كافة على تبني النمط البرجوازي للإنتاج، وإلا ستتعرض لخطر الانقراض»[9]. إذن، تردد «الإمبريالية الجديدة الجديدة» أصداء «الإمبريالية الجديدة القديمة» في نزعتها التدخلية، وعكسها للخصائص والسمات الجوهرية للرأسمالية عموما: لكنها جديدة في مسعاها لغرس العلاقات الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي وبالتالي الركائز المؤسسة لتراكم رأسمالي مستدام في البلدان النامية نفسها من خلال مشروع لا تقوده

الدول الإمبريالية بل المؤسسات التي تتبنى منطق الرأسمالية العالمية. كما أن إيديولوجيتها ـ تمثيلها لذاتها باعتبارها خيرة ومحسنة وتفتح الأبواب للجميع، وتوجهها للقضاء على الفقر ـ جديدة أيضا. مرة أخرى نقول إن الرؤية التي استحضرها «البيان الشيوعي» تشير نحو معنى التحول المقترح. لقد أعلن ماركس وانجلز أن برجوازيي الأمم الصناعية آنذاك سوف يجبرون البلدان الأخرى على «أن تصبح برجوازية هي أيضا». وبالتالي يوجدون «عالما على صورتهم»[10]. وفي الحقيقة، يتجاوز هذا المشروع ذاك الحد. إذ إن تحول منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى رعاة «لمصالح رأس المال عموما» يتماشى مع/ ويتأسس على الثورة الليبرالية الجديدة التي تسعى الدول الرأسمالية المتقدمة من خلالها إلى جعل الرأسمالية تتجع في دولها ذاتها: استعادة السيطرة على الضوابط والعلاقات الاجتماعية لإعادة إنتاج الرأسمالية وهيمنة البرجوازيين. ومع ما سمي بـ«نهاية الحرب الباردة»، صدرت الدعوة، من الأمم المتحدة، لغرس البرجوازية المحلية المهيمنة في كل مكان.

إذن، لم يستهدف المشروع العالمي الشامل المرتبط بـ«الأهداف الإنمائية للألفية» إيجاد أسواق واقتصادات مفتوحة أمام الاختراق في البلدان النامية وحسب، أو حتى بروليتاريا جديدة قابلة للاستغلال من رأس المال الأجنبي، بل برجوازيات محلية مهيمنة وقادرة على المراكمة من خلال الإنتاج الرأسمالي (وبالتعبير الماركسي، من خلال زيادة استخلاص فائض القيمة النسبي من «العمال الأحرار»)، وتأمين شرعية الحكم بالوسائل الديمقراطية. جوانب وملامح المشروع هذه هي التي فتحت الطريق لمثل هؤلاء المنظرين المميزين للإمبريالية الجديدة، كجيفري ساخس ونيكولاس شتيرن وجوزيف ستيغليتز، لعرضها باعتبارها تقدمية. لكن من أجل قياس حدود طبيعتها التقدمية، لا يتطلب الأمر منا سوى تذكر التعابير التي استخدمها لينين لتذكير كاوتسكي بأن الرأسمالية ما تزال رأسمالية: «إن أشكال الصراع ربما تتغير باستمرار، وهي تتغير فعلا وفقا

للقضايا المتنوعة والمحددة والمؤقتة نسبيا. لكن جوهر الصراع، محتواه الطبقي، لا يمكن أن يتغير طالما وجدت الطبقات»: ولذلك ندد «بتلك الفكرة الخاطئة التي تضع الحب في مطحنة المدافعين عن الإمبريالية: حكم رأس المال التمويلي يقلص اللاتكافؤ والتناقض المتأصلين في الاقتصاد العالمي، في حين أنه يضاعفهما ويفاقمهما في الواقع»[11].

وبالتالي، فإن «إعلان الألفية» و«الأهداف الإنمائية للألفية» هما الواجهة لمشروع أوسع نطاقا يكمن في صميم سلسلة من المؤسسات الدولية الساعية إلى هدف مشترك يمكن إيجازه بجملة ترويج الرأسمالية والمنافسة على مستوى عالمي حقا. أما منطقه النهائي، مع تحول الرأسمالية إلى منظومة عالمية في مداها، فهو أن الجهود المبذولة لاستعادة العوامل الضرورية لإعادة إنتاج الرأسمالية وجعلها تعمل بنجاعة كاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة تتطلب مثل هذا المشروع.

إطلاق المشروع: كوفي عنان في المنتدى الاقتصادي العالمي

أعطى خطاب كوفي عنان أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس(1/1997/2) إشارة مبكرة إلى المشروع الإمبريالي الجديد الذي كان على وشك أن يتكشف. فقد ألزم المؤسسة التي يترأسها بتشجيع وترويج «اللبرلة» الاقتصادية والسياسية وتطوير قطاعات خاصة دينامية باعتبارهما أفضل استراتيجية لحفظ السلام بفاعلية في العالم. أولا، أعلن أن الأمم المتحدة تدعم بدون تحفظ المشاريع الخاصة، مؤكدا على أن «البرامج والتمويلات والوكالات المتخصصة التي تكون عائلة الأمم المتحدة تعمل مع الدول الأعضاء، بشكل غير مسبوق، لرعاية وتعزيز السياسات التي تشجع مزيدا من النمو في القطاع الخاص والسوق الحر»[12]. ثانيا، عكست هذه المبادرات ثلاث «حقائق واقعية [متعالقة] لعالم متغير»:

1) هنالك فهم عالمي/ شمولي جديد بأن قوى السوق عنصر جوهري للتنمية المستدامة.

2) دور الدولة يتغير في معظم البلدان النامية، من السعي إلى الهيمنة على الحياة الاقتصادية إلى إيجاد الشروط والظروف التي يمكن فيها تحقيق تنمية مستدامة.

3) هناك أدلة متنامية ودامغة على قدرة الفقراء على حل مشاكلهم بأنفسهم إذا أتيحت لهم فرصة عادلة للحصول على الخدمات التنموية المالية والتجارية[13].

ثالثا، سوف يتم ضمان وتأمين هذه التغييرات بواسطة شراكة معززة ومدعمة بين الأمم المتحدة، والحكومات، والشركات الدولية: رابعا، يتطلب تغير الظروف فهما جديدا لحفظ السلام والأمن ومقاربة جديدة له:

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد من الممكن تعريف السلام والأمن بلغة القوة العسكرية أو توازن الرعب. لقد تغير العالم. والسلام الدائم يتطلب أكثر من مجرد تدخل أصحاب القبعات الزرقاء على الأرض. إن بناء السلام بشكل فعال ومؤثر يتطلب فكرة أوسع نطاقا عن الأمن البشري. إذ لا يمكننا أن نشعر بالأمن في خضم حالة مسيطرة من الجوع. ولا يمكن أن نبني السلم بدون تخفيف حدة الفقر. ولا يمكن أن نبني الحرية على ركائز الظلم. في عالم اليوم، يعتبر القطاع الخاص المحرك السائد للنمو: الموجد الرئيس للقيمة والثروة: مصدر أكبر الموارد المالية والتقانية والإدارية. وإذا لم يولد القطاع الخاص النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية ـ بشكل متساو ومستدام ـ في شتى أرجاء العالم، سيظل السلام هشا والعدالة الاجتماعية حلما بعيد المنال[14].

هنا إذن تتبدى النقاط الأساسية للمشروع الإمبريالي الجديد: فهو يقترح الرأسمالية، على مستوى العالم، كحل دائم لمشكلة انعدام الأمن: ويضع القطاع

الخاص في المركز. ويعرف الدولة بأنها قوة فاعلة في دعمه ومساندته: ويصور الفقراء بأنهم عوامل، في السوق، مسؤولة عن أمنها: ويستخدم بلاغة خطابية مشرعنة ومبهمة، مغلفا المحتوى الطبقي الواضح للمشروع، ليبدو متمحورا حول الشراكة، والمساواة، والأمن، والعدالة، ومركزا على الحد من الفقر. وكما لاحظنا آنفا، ليس ثمة جديد في مثل هذه الحجج. وليست الأمم المتحدة الموقع الوحيد لنشرها. ومع ذلك، وحتى لو عدنا بضع سنوات إلى الوراء لوجدنا أن الاستيلاء على الأمم المتحدة وتحويلها إلى وكالة لدفع المشروع قدما إلى الأمام يعتبر نقطة تحول جوهرية.

كانت حجة كوفي عنان بسيطة. ازدهار التجارة وتدفقات رأس المال التي تربط الناس والأسواق في اقتصاد عالمي جديد أمر لقي ترحيبا، لكن من الضروري ألا تهمش أفقر بلدان العالم. ومن هنا الحاجة إلى شراكة جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. يمكن للأمم المتحدة أن تلعب فيها دورا مفتاحيا. وفي حين أن التدفقات المتنامية بسرعة من الاستثمارات الخاصة ذهبت بشكل انتقائي إلى بضعة بلدان فقط، فإن مساعدات الأمم المتحدة ذهبت غالبا إلى البلدان منخفضة الدخل، حيث يمكن أن تعبد الطريق لتنمية القطاع الخاص. وفي عملية إعادة تعريف غير مسبوقة لدور الأمم المتحدة، أبلغ أمينها العام رؤساء الشركات المجتمعين في دافوس أن «الأمم المتحدة والقطاع الخاص يمكنهما/ ويجب عليهما العمل معا لجلب 60٪ من سكان العالم إلى السوق». وأكد لهم أن «مهمتنا هي المساعدة على إيجاد الظروف المناسبة لإنجاح عملكم»[15]. أما إيجازه لمسعى الأمم المتحدة لتحقيق هذا الطموح فحدد برنامج «النقاط الأربع» للمشروع الإمبريالي الجديد: قيادة الأمم المتحدة: إعادة تشكيل الدول في العالم النامي لتصبح بمثابة وكلاء للرأسمالية العالمية: توفير الأنظمة الدولية التي يمكن للرأسمالية العالمية أن تحكم من خلالها:

إيجاد الطبقات البرجوازية المحلية:

للأمم المتحدة دور حيوي تلعبه في دعم وإعداد الأرضية المناسبة للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي. وعملنا المفصل في هذا المجال شمل المساعدة على إصلاح الإدارة العامة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبرامج الخصخصة، والبنى التحتية الأساسية، إضافة إلى تقوية وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية. لقد وضعنا المعايير والمقاييس الدولية التي تجعل التقدم ممكنا. وقامت الأمم المتحدة بدورها في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وإزالة الحواجز التجارية، ودعم المشاريع الحرة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولدينا سجل مشرف في هذه المجالات كافة[16].

بعد البدء بالإشارة إلى أن عصر الأمن وتوازن القوة الذي وجد آخر تمظهراته في الحرب الباردة «توازن الرعب» قد ولى، اختتم عنان بيانه البليغ حول المشروع الإمبريالي الجديد بالقول إنه «بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، لا يقل هدفنا في القرن الحادي والعشرين عن إيجاد اقتصاد عالمي حقيقي، مفتوح فعلا أمام شعوب العالم أجمع»[17]. يغالي البيان في بلاغته الخطابية، مرددا أصداء رؤية «البيان الشيوعي»، لكنه في الوقت ذاته يجرده كليا من بصيرته النافذة النقدية، ليسجل نقلة حاسمة من الأمن إلى الاقتصاد السياسي كبؤرة تركيز للسياسة الدولية والعلاقات الدولية، بطريقة تسعى لدمجه فورا في إطار مشرعن جديد مستمد بأسلوب متقن من القديم.

لا يمثل إلقاء هذا الخطاب بحد ذاته بالطبع، رغم أهميته، هيمنة المشروع الجديد. بل كان مجرد محاولة، لا تضمن بالتأكيد النجاح حينها أو الآن، لجذب رأس مال الشركات العالمية وحكومات الدول الرأسمالية الرائدة، بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح الذاتية الضيقة، نحو مشروع واسع النطاق يفتح الباب للجميع وتلعب فيه المنظمات الدولية دور المنظم والمشرعن في مسعى لتقليص وإدارة التناقضات المحايثة للرأسمالية بشكل محتوم يتعذر اجتنابه. وفي الوقت

ذاته، فإن مفتاح المشروع، بالتعابير العالمية التاريخية، أو على الأقل بالمقارنة مع المشاريع الإصلاحية التي ارتبطت بها الأمم المتحدة والعديد من وكالاتها المركزية منذ تأسيسها، يتمثل في أن الهدف الآن هو تحصين منطق الرأسمالية التنافسية وعلاقاتها الاجتماعية على مستوى العالم، بدلا من عرقلتها ومقاومتها. فهو مشروع لم تشيد دعائمه على انهيار «الاشتراكية» في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق فقط، بل ـ بدون شك ـ على «انتصار الليبرالية الجديدة» في الغرب، وسلسلة من الهزائم الطبقية المرتبطة بها. مما أدى إلى تحويل الأمم المتحدة من موقع المعارض الجزئي والملتبس (كما يجب أن نعترف) لهيمنة الرأسمالية على العالم إلى أبرز مناصريها ومؤيديها ومهندسيها.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة

منظومة الأمم المتحدة معقدة إلى حد مربك. والصلات بين مختلف وكالاتها متعددة، كما أن حجم النشاط الذي تنخرط فيه، والتوثيق الذي يولده نشاطها، يهدد بجعلها عصية على الفهم. الموجز التالي للإصلاحات التنظيمية المتصلة بالمشروع الإمبريالي الجديد انتقائي بالضرورة، وقابل للتصحيح من قبل الدراسات والأبحاث المستقبلية. لكن الاندفاعة الواسعة النطاق التي تحدث منذ استلام كوفي عنان منصب الأمين العام واضحة لا لبس فيها. هيئات الأمم المتحدة الأساسية، خصوصا تلك التي ظلت في الماضي تشكل مصادر مؤسسية للتنموية الوطنية ومقاومة الإصلاح الليبرالي الجديد على مستوى العالم، أصبحت خاضعة، أو في طريقها للخضوع، لمنطق جديد وبرنامج جديد تعود أصولهما إلى مؤسسات بريتون وودز، التي تعتبر رسميا جزءا من منظومة الأمم المتحدة لكنها تتمتع باستقلالية نسبية في عملياتها. عملية الإصلاح التي أشرف عليها كوفي عنان وهندسها «مجلس المدراء التنفيذيين المركزي» واللجنتان التابعتان له، ربطت عددا من هيئات ومبادرات الأمم المتحدة بشكل وثيق بما كان في البدء أجندة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي. وبعد اجتماع تدشيني

سنوي رفيع المستوى (عقد أول مرة في نيسان/ أبريل 1998) بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، ومؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). أجرى عنان عملية إصلاح للإدارة المركزية للأمم المتحدة، وأعاد تشكيل «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، ونسق أنشطته مع أنشطة «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، واللجان الإقليمية الخمس؛ وأعطى «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» بإدارة مارك مالوك براون دورا ترويجيا مركزيا. تعتمد هذه العملية على التطورات التي حدثت قبل أن يصبح عنان أمينا عاما، حيث تعود إلى إعلان باريس في «المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بأقل الدول نموا» عام 1990. ثم بلغت ذروتها في قرار الجمعية العامة رقم 50/ 227، الذي تبنته قبل تعيين كوفي عنان[18]. وقرار «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» في أواخر عام 1996 الذي ألزم الأمين العام تقديم تقرير أمام جلسته المهمة التي انعقدت عام 1997 حول موضوع «رعاية وتعزيز بيئة تمكينية للتنمية»، تعد وتهيأ بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

توجب على عنان تقديم التقرير الختامي أمام «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» في حزيران/ يونيو 1997 لدراسته. ووسم ذلك بدء تعاون رسمي وثيق ومتزايد بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» ومنظمات بريتون وودز بقيادة البنك الدولي، وتم وضع أجندة لا تقتصر على الإصلاحات الليبرالية العالمية في مجال الاقتصاد الكلي فقط، بل امتدت لتشمل الترويج الفعال للتنمية الرأسمالية المحلية. أما «اجتماعات الربيع» التي حظيت بتنسيق جيد بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي انعقدت سنويا بدءا من عام 1998، فقد وفرت منتدى لهذا التعاون الوثيق خلف الكواليس، وبشكل رئيس من خلال تقارير وضع الأجندات التي قدمها الأمين العام في كل اجتماع.

ركز معظم تقرير عام 1997 بؤرة الاهتمام على الحاجة إلى التعاون الدولي حول رسم سياسة مترابطة ومتسقة وإنشاء أنظمة جديدة للتجارة والمعونات والديون، مع المصادقة على الأنشطة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على وجه الخصوص. لكن قبل التحول إلى مثل هذه القضايا، تطرق بالتفصيل إلى ما دعاه «توافق آراء جديد» فيما يتعلق بطبيعة وأهداف السياسة المحلية في البلدان النامية. ولاحظ أن غالبية البلدان النامية قبلت الآن/ وسعت إلى تبني سياسات الاقتصاد الكلي والتوجه إلى الخارج التي يتطلبها تعزيز النمو الاقتصادي السريع، بما فيها إعادة الهيكلة البنيوية والإصلاحات الاقتصادية. وجرى الإقرار على نطاق واسع بأهمية المبادرات الفردية والمشاريع الحرة والقطاع الخاص كعوامل دينامية لتحقيق النمو. وعكس ذلك ظهور «توافق عام في الآراء على السياسات المطلوبة لتعزيز ورعاية بيئة تمكينية للتنمية على المستوى الوطني». واتفاق على أن «هذه السياسات هي أيضا الأكثر اتصالا بالاستثمار (الداخلي والخارجي)، وتدفقات رأس المال، والاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة»[19].

الرسالة المركزية لهذا القسم من التقرير هي أن كل بلد يحمل مسؤولية تطوره ونمائه على عاتقه، رغم أن للتعاون الدولي والشراكة دورا حيويا في إيجاد مناخ إيجابي ملائم لتدفقات رأس المال، والاستثمار، وازدهار التجارة[20]. وما يحظى بأهمية محورية في هذا السياق الخطوات الحكومية الإجرائية، بالتعاون مع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص، لدعم المشاريع الحرة والاستثمار:

> تلعب الأطراف غير الحكومية، ولاسيما القطاع الخاص، دورا مهما ودیناميا على نحو متزايد في ترويج وتشجيع التنمية، مما يحتم قيام الحكومات بإعادة فحص وهيكلة وتعديل مدى ومجال مشاركة القطاع العام في الشأن الاقتصادي. لكن للحكومات دورا اقتصاديا محددا: عليها ضمان وجود بيئة سياسية مناسبة، وتشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الحرة، وإيجاد

الظروف المناسبة لقطاع الأعمال التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية[21].

قدمت أربع توصيات رئيسة إلى «المجلس»، تدعم دون هوادة الترويج الفعال والنشط للتنمية الرأسمالية في الاقتصاد العالمي. الأولى أعادت التوكيد على الحاجة إلى تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي. أما الثلاث الباقيات فقد وردت كما يلي:

يستطيع المجلس أن يؤكد على أهمية تبني سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة لتسريع وتيرة النمو من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. وما يعادل ذلك في الأهمية الحاجة إلى سيادة القانون، وإطار قانوني وإدارة عامة يتمتعان بالاستقرار والشفافية، وسياسات تشجع المشاريع الحرة، والمدخرات، والاستثمارات. ويجب الاستمرار في تحديد معدلات واقعية فيما يتعلق بأسعار الفائدة والصرف، وإصلاح التجارة ونظام المدفوعات، إضافة إلى الاستمرار في تحرير الأسعار المحلية الأخرى نظرا لأنها توفر جميعا بنية تحفيزية مناسبة للمنتجين وتشجع استراتيجيات النمو الخارجية التوجه.

ويمكن للمجلس أن يستحث/ ويشدد على أن الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى إنشاء نظام مالي محلي تنافسي، وخصخصة أو/ و إعادة هيكلة المشروعات العامة، يجب أن تنفذ من أجل تعزيز التوزيع الكفء للموارد ودعم تنمية القطاع الخاص؛ ومن المنتظر أن تزيد مثل هذه الإصلاحات أيضا المدخرات والاستثمارات المحلية وتسهم بالتالي في رفع معدلات النمو.

وبمقدور المجلس التشديد على أن توفر وإصلاح وصيانة بنية تحتية اقتصادية كافية، وخصوصا في مجال القوة العاملة المدربة ومرافق الاتصالات والنقل، عوامل تؤثر في سرعة اندماج البلدان في الاقتصاد

العالمي، ويجب أن تحتل مرتبة متقدمة على سلم الأولويات. إن وجود وسائل اتصالات عالية الجودة أمر جوهري لا غنى عنه بالنسبة للبلدان الطامحة للمشاركة في بنى الإنتاج المعولم التي أرستها الشركات متعددة الجنسية، والاستجابة السريعة لشروط السوق المتغيرة بسرعة في البلدان الصناعية أو للمساهمة في أسواق التصدير الجديدة. ويمكن للمجلس أن يدعو إلى تبني سياسات مبتكرة مصممة لترويج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفتح القطاع الاجتماعي والبنية التحتية أمام الاستثمار الخاص لتلبية الحاجات الهائلة في هذين المجالين[22].

إذن، بحلول منتصف عام 1997، كانت منظومة الأمم المتحدة تسعى لإطلاق مشروع جديد يصادق بفاعلية على ترويج وتشجيع الرأسمالية المحلية والعالمية، ووضع الدول «القادرة» حسب تعريف البنك الدولي في مركز هذا المشروع. أما سلطة الأمين العام فقد وضعت خلف الاقتراح الصريح بأن تصبح وكالات الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية عناصر فعالة ونشطة للتدخل في مختلف البلدان النامية لإيجاد واستدامة الظروف والشروط الملائمة للهيمنة البرجوازية والتنمية الرأسمالية. في الوقت ذاته، صادق التقرير على أنظمة ضبط جديدة وضعتها مؤسسات بريتون وودز، داعيا المجلس إلى الطلب من صندوق النقد الدولي العمل مع البنك الدولي لوضع وتطوير «نظام دولي تنظيمي وإشرافي أكثر شمولا» للأسواق المصرفية والمالية و«تشجيع صندوق النقد الدولي على ممارسة دوره كاملا في الإشراف على نظام نقدي دولي لضمان عملياته الفعالة، من ضمن أشياء أخرى، عبر ترصد متناسق لسياسات الاقتصاد الكلي لكل من أعضائه»[23]. واستحث «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» على التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات لابتكار وتشجيع أنظمة استثمارية قائمة على القواعد والقوانين، داعيا إلى عمل منسق مستمر لإزالة جميع العوائق الباقية أمام التجارة الحرة والمفتوحة، واختتم بتوصية أخيرة تربط التجارة بالمنافسة:

ويمكن للمجلس أن يلاحظ أن العمل يجري على قدم وساق في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في مجالات التجارة والاستثمار والمنافسة. ويدعو مثل هذه المنظمات للتعاون في دراسة جميع مضامين ومقتضيات العلاقة بين التجارة والاستثمار لوضع الركائز المؤسسة لتطوير قوانين سليمة وعادلة في هذا المجال. إضافة إلى إمكانية دعوة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية إلى متابعة وتطوير عمله على إيجاد روابط بين سياسات التجارة والمنافسة[24].

التنسيق الوثيق بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» من ناحية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى، جرت متابعته والسعي إليه بشكل منهجي خلال السنوات الثلاث التالية. مع تشكيل حلقة وصل مهمة في السلسلة عبر تعيين نائب رئيس البنك الدولي ومدير العلاقات الخارجية مارك مالوك براون في منصب المدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي» عام 1999. وكان براون قد عمل سابقا مراسلا سياسيا لمجلة «ايكونوميست» اللندنية في السبعينات قبل أن يشق طريقه عبر «المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» إلى البنك الدولي. وهناك، خدم في وظيفة نائب الرئيس ومدير العلاقات الخارجية (أي كان كبير الدعاة والمروجين للبنك).

أعطى براون إشارة مبكرة لتوجهه كمدير إداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، ولرؤيته بالنسبة لإمكانية عمل الأمم المتحدة كأداة لشرعنة الرأسمالية العالمية، حين ألقى خطابا أمام «مجلس نيويورك لجمعية التنمية الدولية» في كانون الثاني/ يناير 2000، أي في أعقاب اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية والاحتجاجات التي أحاطت به. حدد براون «أزمة الشرعية» التي تواجه صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، عارضا رأيا مفاده أن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» خسر بعض المواقع خلال السنوات الأخيرة لصالح البنك الدولي، وعرّف الدور الجديد للبرنامج:

إذا استطعنا استخدام معونتنا الإنمائية لإيجاد بيئة من القوانين، والبنية التحتية المادية والتعليم لاجتذاب رأس المال الخاص، هنالك احتمال لقيام شراكة متينة بين المعونة الإنمائية العامة ورأس المال الخاص يمكن أن يدعم طريقتنا لتجاوز ما كان ممكنا في الماضي[25].

لم تعد وكالات، مثل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، تعتبر «أدوات لنقل المعونة الإنمائية من الشمال إلى الجنوب، بل غدت قوة محفزة لمساعدة الجنوب على اقتناص الفرص المتاحة له في هذا العالم المتغير»: وبالرغم من انتشار شعور بالأزمة في اللحظة الراهنة، إلا أن من الممكن أن تكون «لحظة تاريخية فعلا للتنمية»: يمكن فيها، حتى بوسائل متواضعة، لمنظمة مثل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، الذي يتمتع بمنبر عالمي استثنائي وقدرة على عقد الاجتماعات واللقاءات، أن يستخدم هذا المنبر لتقديم الحجة لصالح التغيير في العالم، ويثبت أن احتمال دفع هذا التغيير قدما «لم يكن أقوى في أي وقت مضى». وبعد أن اعترف براون صراحة بأنه «ليبرالي يؤمن بالتجارة الحرة كلية» (وعزا إيمانه إلى باربرا وارد ومجلة «ايكونوميست»)، وضع الأجندة التي روج لها في البنك الدولي تحت رئاسة ولفنسون: التجارة الحرة لن تشجع النمو إلا إذا وفرت الحكومة البيئة المناسبة والإدارة السديدة: لذلك، يجب على «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» الآن مساعدة البلدان على «رسم السياسات السليمة وإنشاء المؤسسات المناسبة التي تسمح لها بإدارة اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي»: وهذا يتطلب منه «مساعدة المؤسسات الوطنية للحكم السياسي الذي تريده أن يتعزز حين تطلبها منا» و«مساعدتها على إنشاء وتطوير مؤسسات اقتصادات السوق وإدارتها». إنه صوت أصيل يعبر عن المشروع الإمبريالي الجديد: تدخلي إلى أقصى حد، وملتزم بهندسة اقتصادات السوق إلى أقصى حد في البلدان النامية بطلب من قيادات وزعامات هذه البلدان ذاتها: وبهدف إيجاد دول قادرة على ريادة عملية الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي: وتقوده المؤسسات الدولية

بالتوافق مع نموذج عالمي شامل. بحلول الوقت الذي اقترحت فيه «الأهداف الإنمائية للألفية» وتمت الموافقة عليها، أعد إطار تمكيني لتحقيق هذه الأهداف، وروج له الأمين العام. وأشرفت عليه «اللجنة العليا المعنية بالبرامج»، وشمل الجهود المنسقة لأذرع الأمم المتحدة التنموية الرئيسة («مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»)، وجرى تنسيقه بشكل وثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بغرض صريح يتمثل في بناء القدرة الضرورية للتنمية الرأسمالية في شتى أرجاء العالم.

الطريق رفيع المستوى إلى «مونتيري»

صلاحيات «اللجنة العليا المعنية بالبرامج»، التي صادقت عليها «اللجنة الإدارية للأمم المتحدة حول التنسيق» في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أوضحت دون لبس السياق الاستراتيجي الأوسع الذي وضعت فيه «الأهداف الإنمائية للألفية» منذ البداية. إذ أصبحت «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» مسؤولة أمام «اللجنة الإدارية للأمم المتحدة حول التنسيق»/ «مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق» «لتعزيز وتنمية التعاون والتنسيق إضافة إلى تقاسم المعارف والمعلومات في مجالات السياسة والبرامج وعمليات التشغيل»: وكان عليها «رعاية ودعم التحضيرات المتكاملة والمنسقة والمتابعة لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسة، بما في ذلك على نحو خاص قمة الألفية»: وتركيز بؤرة اهتمامها على القضايا والتحديات المتعلقة بالعولمة والفقر: والتصدي لمسألة تنفيذ البرامج الفعالة على المستوى القطري[26]. وبرزت أهميتها كمركز أعصاب للإمبريالية الجديدة بكل وضوح من تحديد تخوم الأسلوب الذي يتم من خلاله تحقيق أهدافها. إذ ينبغي عليها «تقاسم الخبرات حول سياسة التنمية والبرمجة وطرائق المراقبة والرصد، مثل المقاربات القائمة على النتائج ودمج الإحصائيات والمؤشرات في صياغة ورسم السياسة»، مع تركيز انتباه خاص على «تعزيز قدرة المنظومة والبلدان

الأعضاء على تقويم وقياس مدى التقدم في المسعى نحو الأهداف المتفق عليها عالميا، ورفع مستوى وانسيابية نظام التبليغ الوطني»: ولسوف «تنمي وترعى الحوار وتقترح الطرق التي يمكن عبرها تعزيز التعاون والتآزر مع القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن لها أن تسهم في تحقيق أهداف المنظومة المتفق عليها»: و«تسهل الحوار حول مضامين ومقتضيات عمليات الإصلاح ضمن المنظومة من أجل البرنامج والأنشطة التشغيلية، وتحدد أفضل الممارسات: وتتبنى آليات عمل مبتكرة ومناسبة في توقيتها وعالية المردود، بما في ذلك التفكير بموضوعات السياسة، وإنشاء فرق عمل تحدد لمهماتها مواعيد معينة وغير ذلك من الآليات المقررة لأغراض محددة، وما يتصل بها من تعيين وكالة أو وكالات رائدة»: ولسوف «تراجع البنى المساعدة القائمة بغرض دعمها وتسهيل عملها.. وإخضاع أي ترتيبات جديدة للمراجعة».

في اجتماعها الأول، وضعت «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» على قمة جدول أعمالها متابعة إعلان الألفية، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة موضوعات استراتيجية: التنمية والقضاء على الفقر، إفريقيا والأجندة العالمية، الصالح العام على مستوى العالم. فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، وافقت اللجنة على أن «الإطار السياسي الشامل والمرجعي الذي وفره إعلان الألفية» أوجد الفرصة للجنة لتصبح «عنصرا مفتاحيا للتغيير والتقدم»، ولتكون «الأهداف الإنمائية للألفية» ذاتها «القوة الدافعة لعمل المنظومة ككل». وكان من الضروري لتحقيق ذلك «أن تقوم كل منظمة باستبطان وتذويت» أهداف القضاء على الفقر المتجسدة في إعلان الألفية، ودعوة المنظمات كلها للانضمام إلى مسعى رئيس مناصر وداعم لهذه الأهداف». وعلى كل منها تقدير الإسهام التحليلي الذي يمكن أن تقدمه، وينبغي على «التحليلات أن توفر الركيزة المؤسسة لتطوير إطار شامل تقدم ضمنه مبادرات وتمارس أنشطة ذات صلة ثم توضع تبعا لعلاقتها ببعضها

بعضا»[27]. وحول إفريقيا، حددت اللجنة «ضرورات جوهرية قوية للسعي نحو إطار عمل موحد بواسطة منظومة الأمم المتحدة»، حيث المبدأ الهادي هو «الواقعية، الضرورة الملحة، الكفاءة، والأهم قيادة وملكية إفريقيا للبرامج»: ولاحظت أن «مبادرة الرؤساء الأفارقة الثلاثة (بوتفليقة، مبيكي، اوباسانجو) التي وضعت مؤخرا خطة لإغاثة وإنهاض إفريقيا» تعتبر نقطة انطلاق واعدة ـ وهي الخطة التي ستصبح في نهاية المطاف «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»[28]. بالنسبة للأجندة العالمية والصالح العام على مستوى العالم، أخذت اللجنة بالاعتبار ملاحظة جرى إعدادها للبنك الدولي، ووافقت على البدء بحوار مع الخبراء المستقلين من أجل تحديد أولوية الصالح العام فيما يتصل بأجندة القضاء على الفقر[29]. أما سجل هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة للجنة فيوفر دليلا غنيا ودامغا على التطوير المنهجي للمشروع الإمبريالي الجديد الذي أوجزناه هنا، والجهود المبذولة لبث المنطق الشامل نفسه عبر المبادرات الاستراتيجية المؤدية إلى قمة عام 2005.

إذا كان تبني «الأهداف الإنمائية للألفية» قد أرسى الإطار المؤسسي للمشروع الإمبريالي الجديد وإقناع العالم به كمشروع إنساني، فإن الخطوات الإجرائية الحاسمة لتطوير مضمونه وتوليد بيئة مناسبة يمكن فيها دفع حكومات البلدان النامية لتبنيه، اتخذت عبر سلسلة من المبادرات الأخرى: «إعلان بروكسل وبرنامج العمل» الذي جرى تبنيه في «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا» في أيار/ مايو 2001: و«خارطة الطريق نحو تنفيذ إعلان الألفية» التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وتبنتها الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2001: وتقرير «اللجنة العليا المعنية بتمويل التنمية» التي عينها كوفي عنان في كانون الأول/ ديسمبر 2000، الذي أدى إلى نقطة العلام المتمثلة في «توافق الآراء في مونتيري» في آذار/ مارس 2002. وفي حين أنه من غير الممكن، أو الضروري، تفصيل كل جانب من جوانب تنسيق المشروع

الإمبريالي الجديد عبر وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في أعقاب تبني «الأهداف الإنمائية للألفية». إلا أن هذه المبادرات تتطلب انتباها خاصا، لا لأنها تؤكد التزام منظومة الأمم المتحدة بالتنمية الرأسمالية في العالم فقط، بل لأنها وضعت وصادقت على نظام رصد ومراجعة استهدف بشكل سافر تشييد الهيمنة البرجوازية في أقل الدول نموا وفي الدول النامية.

بدأ «إعلان بروكسل» الذي تمت الموافقة عليه في «المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا» بالمصادقة على المشروع الإمبريالي الجديد في شكله المعياري آنذاك. وتعهد المشاركون في المؤتمر بـ«تحرير أشقائنا من النساء والرجال والأطفال، في السنوات الأولى من الألفية الجديدة من أوضاع الفقر المدقع المسببة للإذلال واللاإنسانية». وبالاهتداء بالمبادئ المبينة في إعلان الألفية يتعهدون «بالعمل من أجل إدماج أقل البلدان نموا إدماجا مفيدا في الاقتصاد العالمي»[30]. تبع ذلك إعلان من عشر نقاط ذكر أن «القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نموا» يتحققان «عن طريق تعزيز قدراتهم على بناء مستقبل أفضل لهم وتنمية بلدانهم»؛ وأن ذلك لن يتم إلا «بتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والمطرد والتنمية المستدامة اعتمادا على استراتيجيات للحد من الفقر مملوكة وطنيا ويكون محورها الناس»:

> الإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ سيادة القانون؛ احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فيها الحق في التنمية؛ تعزيز الديمقراطية؛ تحقيق الأمن عن طريق الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات المسلحة بالطرق السلمية؛ المساواة بين الجنسين؛ الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية الاجتماعية؛ تدعيم القدرات الإنتاجية وبناء المؤسسات، هي جميعا عوامل لا بد منها لتحقيق الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة التي لم تستغل في أقل البلدان نموا[31].

وتابع الإعلان بعدئذ ليصر على أن المسؤولية الرئيسة عن التنمية في أقل البلدان نموا تقع على عاتق هذه البلدان نفسها، رغم أنها تتطلب «دعما دوليا ملموسا وكبيرا من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من تقاسم المسؤولية عن طريق الشراكات الحقيقية، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص»[32]. وبعد المصادقة على التدابير الممكنة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية، ومعالجة مشكلة التصحر، وصون التنوع الإحيائي (البيولوجي)، وتوفير مياه الشرب النقية، والتصدي لتغير المناخ، عدد الإعلان عناصر الإجماع الإمبريالي الجديد والوسائل التي يمكن تحقيقه بواسطتها: زيادة التجارة لا بد منها على أساس «وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتمتع بالشفافية وعدم التمييز ويرتكز على القواعد». ويجب تشجيع وتيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال التعهد بانتهاز فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2001) للنهوض بالبعد الإنمائي للتجارة، والإقرار بقضايا التجارة والنمو في استراتيجيات الحد من الفقر (التي تبناها البنك الدولي): التأكيد على الحاجة إلى زيادة الموارد المالية المحلية والأجنبية عبر إيجاد «بيئة تمكينية للادخار والاستثمار، تشمل مؤسسات مالية وقانونية وإدارية قوية ويعول عليها، وسياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة شفافة وفعالة للموارد العامة» من خلال اغتنام فرصة انعقاد «المؤتمر المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية» (آذار/ مارس 2002) في مونتيري (بالمكسيك): زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية: تحسين فعالية المعونة: تخفيف عبء الديون وتقديم المعونة من خلال إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[33].

أما آخر النقاط العشر فتشدد على الأهمية الحاسمة لوجود «متابعة فعالة للمؤتمر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية»، وتطلب من الأمين العام أن يكفل متابعة أعمال المؤتمر[34]. أما المقصد الحقيقي لهذا الإعلان فقد عبر عنه

بمزيد من التفصيل «برنامج العمل» الذي رافقه. حيث فصل. كما أصبح متوقعا الآن. الطبيعة ذات التوجه نحو المشاريع الحرة والإنتاجية والتنافسية للاستراتيجية التي ينبغي السعي إليها على الصعيد الوطني. لكنه كرس أيضا قسما لـ«الاستراتيجيات الضرورية للتنفيذ والمتابعة والرصد والمراجعة»[35].
ومثلما يشير العنوان. اقترح البرنامج إطارا شاملا للترصد الدقيق لبرامج التنمية المخصصة لأقل البلدان نموا. مع ربط «التقييمات القطرية المشتركة» و«إطار الأمم المتحدة للمعونة التنموية». مع «أوراق استراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر». وإضافة طبقات من الترصد الإقليمي والعالمي للتمحيص في البرامج على الصعيد الوطني. ربضت على قمتها «مراجعة النظراء/ الأنداد»:

> الأهداف والغايات الموضوعة في برنامج العمل سوف تستخدم لمراجعة وتقويم أداء أقل البلدان نموا وشركائها التمويين فيما يتعلق بتنفيذ مختلف الالتزامات. وعلاوة على آليات المتابعة المحددة لاحقا. يمكن تسهيل مراجعات الأداء هذه عن طريق مراجعات النظراء/ الأنداد المستقلة لتنفيذ الالتزامات من جانب أقل البلدان نموا وشركائها كل على حدة. وذلك كجزء من المتابعة على الصعد الوطنية والقطاعية وشبه الإقليمية والإقليمية والعالمية[36].

تعتبر مثل هذه البرامج والخطط. المميزة للأطر التنظيمية على مستويات الليبرالية الجديدة المعاصرة كلها. شائعة في مؤسسات بريتون وودز. أما النقطة المثيرة للاهتمام هنا فهي أن منظومة الأمم المتحدة تقترح لذاتها دورا جديدا كـ«قابلة قانونية» تولد التنمية الرأسمالية ومروجة للهيمنة البرجوازية العالمية. وقد طلب الأمين العام «ضمان الحشد الكامل والتنسيق التام على مستوى الأمانة العامة بين جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة لتسهيل التنفيذ المنسق. إضافة إلى الاتساق في المتابعة والرصد لبرنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية والعالمية». وصدرت التعليمات للحكومات لضمان «مشاركة

المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، على أساس حوار شامل يضم الجميع». الفقرة التالية كشفت منطق إطار الترصد والمحاكاة المتبادلة:

> في بعض من أقل البلدان نموا، أعدت الترتيبات الوطنية اللازمة لإجراء حوار شامل يضم الجميع حول قضايا وسياسات التنمية. وتعتبر هذه المنتديات مهمة لضمان الإجماع الحقيقي والملكية الوطنية لبرامج العمل الوطنية والحاجة إلى دعمها الكامل. وعلى البلدان الأخرى الأقل نموا أن تحتذي هذا النموذج عن طريق إقامة وتطوير مثل هذه المنتديات الوطنية[37].

لم يكن ما سيفرض ويرصد مجرد تبني مجموعة مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي، بل عملية بناء الهيمنة الوطنية لحكومة ملتزمة بالتنمية الرأسمالية. وكجزء من العملية، سوف يسبغ على التدريبات «النموذجية» شرف مراجعة نظرائها ونشر «الممارسة السديدة» ـ وهي بالضبط الاستراتيجية المتبناة لتعزيز سياسة التنافس في أمريكا اللاتينية (من ضمن أشياء أخرى)، ومن خلال «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»، لنشر الإصلاحات الليبرالية الجديدة في إفريقيا[38].

«خارطة الطريق نحو تنفيذ إعلان الألفية» التي قدمها كوفي عنان في أيلول/ سبتمبر 2001، اتبعت الخط نفسه، حيث ذكرت في مستهلها أن «الدول بحاجة إلى إظهار الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات المقدمة وتطبيق الاستراتيجيات المرسومة»[39]. أما القسم الثالث من خارطة الطريق، «التنمية والقضاء على الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية»، فلم يكتف بالإعلان مرة أخرى عن عناصر البرنامج، بل أصر أيضا منذ البداية على أنه «من المهم أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا وطنية، وتخدم غرض زيادة الاتساق والتساوق بين الأهداف الوطنية والبرامج»[40]. وتخفت في منتصف الوثيقة فقرتان أوجزتا المشروع الإمبريالي الجديد برمته والدور الرائد المقترح لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذه ورصده:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي انعقد في أيار/ مايو 2001، تبنى برنامج عمل يوفر إطارا للشراكة العالمية لتسريع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. إن أقل البلدان نموا وشركاءها ملتزمون بتعزيز إطار سياسة يكون محورها الناس؛ والإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتدعيم القدرات الإنتاجية لجعل العولمة لصالح أقل البلدان نموا؛ وتعزيز دور التجارة في التنمية؛ وحماية البيئة؛ وتعبئة الموارد المالية.

> يقر برنامج العمل بالدور المهم الذي لعبته الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذه ومتابعته، عن طريق شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص. وهنالك حاجة ماسة لوجود آلية فعالة لدعم المراجعة والمتابعة بين الحكومات لتنفيذ برنامج العمل؛ وتعبئة وحشد منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وتسهيل المشاركة الفاعلة من قبل أقل البلدان نموا في المنتديات المناسبة المتعددة الأطراف(41).

«اللجنة العليا المعنية بتوفير التمويل من أجل التنمية»، برئاسة رئيس المكسيك السابق ارنستو زيديللو، كانت مكونا أساسيا في حشد منظومة الأمم المتحدة خلف البرنامج المقترح الذي أشارت إليه «خارطة طريق» كوفي عنان. فهي توضح الاستراتيجية الجوهرية لتطوير وشرعنة المشروع الإمبريالي الجديد في علاقته بإطلاق التنمية والاستثمار في التنمية ـ إنتاج فريق من «الخبراء» جرى تجميعهم بعناية لتقديم تقرير «مستقل» معد سلفا ليبعث رسالة مكتوبة مسبقا. ومثلما ذكر في النشرة الإعلامية التي أعلنت تشكيل اللجنة، فقد كانت استجابة لإعلان الألفية وأهدافه المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر. ومن الملاحظ أن اجتماع «توفير التمويل من أجل التنمية» (2002) الذي ستقدم أمامه توصياتها «فوض من قبل الجمعية العامة ليشمل التعاون الفعال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص». وجرت المصادقة عليه في إعلان الألفية. وضمن هذه العوامل القياسية المحددة. أنيطت باللجنة مهمة تقديم المشورة للأمين العام حول «التدابير التي يمكن أن يوصي بها لتلبية الحاجات المالية للبلدان النامية»[42]. أما عضويتها التي أعلنت أيضا في النشرة الإعلامية، فعكست استراتيجية إشراك البلدان المتقدمة والنامية، و«المجتمع المدني» (قطاع الأعمال التجارية)، والمنظمات الأهلية (غير الحكومية): تألفت من عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي للتمية الاقتصادية؛ وديفيد برابر، مدير «اوكسفام»؛ وماري تشينري ـ هيس، نائبة المدير العام (سابقا) لمنظمة العمل الدولية؛ وجاك ديلور، وزير المالية الفرنسي السابق ورئيس المفوضية الأوروبية؛ وريبيكا غرينسبان، نائبة رئيس كوستاريكا (سابقا)؛ وماجد عثمان، وزير مالية موزمبيق السابق (الذي تحول إلى مصرفي تجاري)؛ وروبرت روبين، وزير الخزانة الأمريكي السابق في عهد إدارة كلينتون ومهندس خطة «إنقاذ» المكسيك عام 1994؛ ومانموهان سينغ، وزير المالية الهندي السابق ومهندس الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الهند.

مؤتمر آذار/ مارس 2002، الذي قدمت اللجنة تقريرها أمامه، «المؤتمر الدولي الأول المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية»، تبنى «توافق الآراء في مونتيري»، الوثيقة العامة التأسيسية للمشروع الإمبريالي الجديد. وأوضح مؤيدو المؤتمر بشكل لا لبس فيه طبيعة هذا التدخل في الاقتصاد السياسي العالمي، والسابقة الجديدة التي مثلها، واللاعبين الأساسيين المعنيين. وما زالت الصفحة الرئيسة لموقع المؤتمر على الويب تؤكد أنه «أول مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة لتناول قضايا هامة في مجالي التمويل والتنمية»، و«أول تبادل للآراء رباعي الطرف بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة من المؤسسات حول القضايا الاقتصادية العالمية»؛ وجرت الإشارة إلى حضور رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (هورست كوهلر، وجيمس

ولفنسون ومايكل مور على التوالي، أي: أصحاب المصلحة من المؤسسات)[43]، حيث أعطوا مباركتهم لما اتضح بجلاء أنه أوج استعمار مؤسسات الأمم المتحدة الأساسية، بما فيها تلك التي كانت ذات مرة بمثابة معاقل حصينة للتنموية الوطنية، مثل «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية». والوكالات الإقليمية مثل «المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي»، و«المفوضية الاقتصادية لإفريقيا»، وتحويلها إلى مؤسسات ترويجية للتنمية الرأسمالية العالمية.

ومنذ البدء، أوجد «توافق الآراء في مونتيري، الذي أعد قبل الاجتماع واستقبل بالتهليل والاستحسان، الصلة الجوهرية بين العنوان المعلن المعبر عن الالتزام بالحد من الفقر، والالتزام المضمر الأساسي بالترويج الشامل للرأسمالية على مستوى العالم، وهو مفتاح إيديولوجية الإمبريالية الجديدة. فقد أعلنت المادة الأولى بصراحة: «هدفنا هو القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع التنمية المستدامة فيما نحن نتقدم باتجاه نظام عالمي أبوابه مشرعة أمام الجميع وقائم على العدل تماما»: وتابعت هذه الوثيقة المفتاحية لتدعو إلى «إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والالتزام باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصعد وبسيادة القانون»[44]. وأقرت بأن «كل بلد ينهض بالمسؤولية الرئيسة عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، واعترفت بالدور بالغ الأهمية للسياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية». ثم ذكرت ما يجب أن تكون هذه السياسات بالضبط:

> تؤدي البيئة الداخلية التمكينية دورا حيويا في تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا.. وسنعزز أطر السياسة المناسبة والأطر التنظيمية الملائمة على الصعيد الوطني لكل منا على نحو يتسق مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات

العامة والخاصة، بما فيها المبادرات على الصعيد المحلي، وسنساعد على نشوء قطاع أعمال نشط وجيد الأداء، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين زيادة الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمال والبيئة[45].

ومثلما أوضحت الفقرات التالية، فإن «البيئة الداخلية التمكينية» تعني تسهيل الاستثمارات الأجنبية والمحلية على قدم المساواة، وتعريضها إلى بيئة يجعلها التدخل التنظيمي تنافسية:

تشكل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل. وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس، وتدعيم المشاريع الحرة والمبادرات الفردية، ولأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية.. وبغية جذب تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية وتحسينها، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية. ويلزم بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وإدارة الشركات، والمعايير المحاسبية، وتشجيع البيئة التنافسية[46].

إذا أصبحت «الأهداف الإنمائية للألفية» مرجعيات إجبارية للنتائج المتوخاة من التنمية، فإن «توافق الآراء في مونتيري» أصبح مرجعية إجبارية لإطار السياسة التي تبنتها البلدان النامية نفسها كوسيلة لتحقيقها. لكن مثلما رأيناه، كان نتاجا لتحضيرات طويلة ودقيقة داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها، وأشر تبنيه على نجاح المشروع الإمبريالي الجديد داخل منظومة الأمم المتحدة وعبر عضويتها، ووضع شعارا له امرأة محلية من أصحاب المشاريع الحرة والمبادرات الفردية. اعتبارا من هذه النقطة، أصبح المضمون المحدد لـتوافق الآراء في مونتيري» قوة لتطوير مشروع الأمم المتحدة الإمبريالي ودفعه قدما، بدلا من الأهداف الإنمائية الحيادية للألفية.

قرب نهاية شهر تموز/ يوليو 2003، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى مؤتمر صحفي لإعلان تشكيل «لجنة عليا للقطاع الخاص والتنمية». ووفقا للإيجاز الصحفي الذي صدر آنذاك، فإن مهمتها هي «تقديم توصيات استراتيجية حول كيفية تشجيع قيام قطاعات خاصة أهلية قوية» في العالم النامي[47]. وكانت اللجنة قد اقترحت من قبل مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون، الذي أبلغ المؤتمر الصحفي بأن «قضية بناء قطاع خاص في البلدان النامية هو التحدي الإنمائي الحاسم التالي»، مضيفا فيما بعد أنه «في حين تمثل إفريقيا تحديا للمعنيين بالتنمية كافة. إلا أن التقرير لن يقتصر على إفريقيا. فقضية تنمية القطاع الخاص قضية مشتركة للعالم النامي برمته». أحد رئيسي اللجنة، كبير المدراء التنفيذيين لـكندا ستيم شيب لاينز» ووزير المالية الكندي السابق بول مارتن، سيصبح زعيما للحزب الليبرالي الكندي، ثم رئيسا للوزراء في وقت لاحق من تلك السنة. أما الآخر فهو الرئيس المكسيكي الأسبق ارنستو زيديللو، ورئيس «اللجنة العليا المعنية بتوفير التمويل من أجل التنمية» التي مهدت الطريق أمام «توافق الآراء في مونتيري».

اقترح تقرير اللجنة، الذي أوردناه في مستهل هذا الفصل، إطلاق «المشاريع الحرة والمبادرات الفردية» في العالم. ومع نشر التقرير، تقدم المشروع الإمبريالي

الجديد نحو مجال العلاقات العامة، ليضع رسالة «مونتيري» ضمن كتيب دعائي صقيل ومتخم بالصور والأشخاص والنثر الغنائي، مع تقديم الشكر الجزيل إلى بروس روس. لارسن، رئيس شركة «C.D.I»، ومؤلف الكتب الإرشادات حول الكتابة المؤثرة، مثل «جمل مذهلة، فقرات قوية، تقارير مثيرة»:

يدور التقرير حول الدخول إلى أفقر القرى يوم إقامة السوق ورؤية أصحاب المشاريع الحرة وهم يعملون. حول إدراك حقيقة أن صاحب المشروع الحر الفقير يمثل جزءا مهما من القطاع الخاص يعادل أهمية الشركة متعددة الجنسية. حول الاعتراف بأن القطاع الخاص أصبح جزءا محوريا من حياة الفقراء ويتمتع بالقوة الكافية لجعلها أفضل حالا. حول استخدام الابتكارات الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية التي تكمن في القطاع الخاص لتحسين حياة الفقراء. حول تحرير قدرة أصحاب المشاريع الحرة المحليين على الحد من الفقر في مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم[48].

القمة العالمية التي انعقدت عام 2005، إطلاق المشروع الإمبريالي

مثلما لاحظنا في مستهل هذا الفصل، فإن تحليل وتوصيات مبادرة «إطلاق المشاريع الحرة والمبادرات الفردية»، وصنوها الأشمل «الاستثمار في التنمية»، قد دمجا بشكل مباشر بواسطة الأمين العام في القمة العالمية التي انعقدت في شهر أيلول/ سبتمبر 2005. وتقرير الأمين العام «في جو أوسع من الحرية...»، وضع الأمن وحقوق الإنسان ضمن سياق التنمية، وفسر الاستراتيجية الإنمائية بلغة «توافق الآراء في مونتيري» وتفصيله اللاحق:

ينهض كل بلد من البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسة عن تنميته ـ تقوية الحكم والإدارة، محاربة الفساد، وضع السياسات والاستثمارات المناسبة في مكانها الصحيح لدفع النمو بقيادة القطاع الخاص، مضاعفة الموارد المحلية المتاحة إلى أقصى حد لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلى البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، التعهد بأن تتلقى البلدان النامية التي

تتبنى استراتيجيات إنمائية شفافة وموثوقة ورشيدة الدعم الكامل الذي تحتاجه، على شكل مساعدة تنموية متزايدة، ونظام تجارة أكثر توجها للتنمية، وإعفاء أوسع وأعمق من الديون[49].

لكن، ومع الاستعداد الكامل على ما يبدو لتكريس كل شيء في القمة العالمية لمشروع الأمم المتحدة الإمبريالي الطموح، تفجر نزاع حاد حول صياغة الوثيقة التي يوافق عليها رؤساء الدول في القمة. وزعت مسودة الوثيقة الأولى في كانون الثاني/ يناير 2005. أما النسخة الثانية المنقحة التي أنجزت في آب/ أغسطس، فقد صادقت بقوة على «الأهداف الإنمائية للألفية» و«توافق الآراء في مونتيري»، إلى جانب سلسلة من الالتزامات المحددة من جانب البلدان المتقدمة. كما شملت العديد من الإشارات إلى الحاجة إلى تعزيز وتوسيع سلطة الأمم المتحدة ذاتها وأمينها العام[50]. عند هذه النقطة، اقترحت الحكومة الأمريكية، بلسان سفيرها المعين حديثا لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، إجراء تعديلات واسعة على النص، بقصد جلي لا لبس فيه: إلغاء جميع التعهدات الواضحة التي تلزم الحكومة الأمريكية، والإشارات إلى المخرجات الواردة في «الأهداف الإنمائية للألفية»، وإزالة أو تخفيف جميع الإشارات إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة. لكن في الوقت ذاته، لم تطلب إجراء أي تعديل على التزامات السياسة في «توافق الآراء في مونتيري» والإشارات المتعددة إلى الحاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار ودعم المشاريع الحرة في العالم النامي[51].

حظيت التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة بميزة كشف المشروعين الإمبرياليين المتنافسين والمتنازع عليهما حاليا. الأول «قديم»، تمثله الإمبريالية الأمريكية، ركز على المصالح الوطنية الضيقة ورفض الالتزام بأي سلطة خارجية؛ والثاني «جديد»، تمثله إمبريالية الأمم المتحدة، سعى إلى وضع السلطة العابرة للحدود القومية خلف مشروع استهدف تثبيت وشرعنة الرأسمالية على الصعيد العالمي، وطالب جميع الدول قاطبة بالالتزام بالمشروع.

ومن المهم في دلالته أن المشروعين كليهما، بالرغم من الاختلافات بينهما، قدما الدعم والتأييد لتصدير العلاقات الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي والمؤسسات الرأسمالية من أجل تشجيعها واستدامتها. في النهاية، تراجعت الولايات المتحدة عن محاولتها إلغاء جميع الإشارات إلى «الأهداف الإنمائية للألفية»، لكنها تشبثت برفضها الالتزام بزيادة المساعدات الأمريكية لتبلغ نسبة 07٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لكن، عند العودة إلى النقطة المركزية، عكست الوثيقة بشكل كامل استراتيجية تشجيع بيئة للتراكم المحلي والاستثمار الأجنبي، كما حددها «توافق الآراء في مونتيري»[52]. علاوة على ذلك، أكد الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة دعم الولايات المتحدة لهذا الجانب من المشروع. أما إشارته الفاترة الوحيدة إلى التزام بلاده بـ«الأهداف الإنمائية للألفية» فغايرت حماسه لـ«توافق الآراء في مونتيري»:

في مونتيري 2002، اتفقنا على رؤية جديدة للطريقة التي نحارب بها الفقر، ونحد من الفساد، ونقدم المعونة في هذه الألفية الجديدة. لقد وافقت البلدان النامية على النهوض بمسؤولية تقدمها الاقتصادي عبر الحكم السديد الرشيد والسياسات السليمة وسيادة القانون. ووافقت البلدان المتقدمة على دعم هذه الجهود، بما في ذلك زيادة المعونات للبلدان التي تتولى القيام بالإصلاحات الضرورية.. أدعو بلدان العالم كلها إلى تنفيذ «توافق الآراء في مونتيري». والتنفيذ يعني الاستمرار في المسير على درب الإصلاح الطويل والشاق. والتنفيذ يعني إيجاد شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة والنامية لاستبدال علاقة المانح ـ المتلقي التي سادت في الماضي. والتنفيذ يعني الترحيب بجميع البلدان النامية كمشاركة بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي، مع المنافع والمسؤوليات المطلوبة كلها[53].

لربما تمنى بوش في سره حظا أوفر حين أيد جولة الدوحة وتعهد بأن «الولايات المتحدة على استعداد لإلغاء جميع التعريفات، وأشكال الدعم الحكومي وغيرها من الحواجز المعيقة للتدفق الحر للبضائع والسلع والخدمات حين تتبنى البلدان الأخرى الإجراءات ذاتها»[54]، لكن التعهد قدم على أية حال. ومع ذلك، عكس الالتزام بـ«بتوافق الآراء في مونتيري»، وجولة الدوحة، وإلغاء الحواجز المعيقة للتجارة من قبل الدول جميعا، عكس قبول الولايات المتحدة بالمنطق المحتوم الذي يتعذر اجتنابه لنظام رأسمالي عالمي حقيقي، ومشروع إمبريالي أوسع نطاقا من القدرة على التحكم فيه. وبغض النظر عما سقط على قارعة الطريق، فإن المشروع العنيد في تأييده للرأسمالية الذي طورته الأمم المتحدة على مدى عقد من السنين قد نال موافقة شاملة وقبولا عالميا. علاوة على ذلك، مرت المصادقة على الرسالة/ المهمة الإمبريالية العالمية للأمم المتحدة دون تعليق.

❖

هوامش

1ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Strengthening the Role of the Private Sector and Entrepreneurship in Financing for Development," Report of the Secretary-General, A/59/800., 19 May 2005, Section 1, para. 1, p. 3.

2- U.N. Millennium Project, Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals (New York and London, 2005); U.N. General Assembly, "Follow-up to the outcome of the Millennium Summit," Note by the Secretary-General, A/59/727, 7 March 2005.

3ـ انظر على وجه الخصوص:

C.E.B. High-Level Committee on Programmes, "Report of the High-Level Committee on Programs (H.L.C.P.) at it Ninth Session, Rome, Italy, 23-25 February 2005," CEB/2005/4,21 March 2005., pp. 3-6.

4ـ انظر:

Commission on the Private Sector and Development, Unleashing Entrepreneurship: making Business Work for the Poor, Report to the Secretary-General of the United Nations, U.N.D.P., 2004, p. 23.

5- V. I. Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism [1916] (Moscow: Progress Publishers, 1982), ch. 7, p. 83.

6ـ انظر:

P. Cammack, "Making Poverty Work," in A World of Contradictions: Socialist Register 2002, ed. L. Panitch and C. Leys (London: Merlin, 2001), pp. 193-210.

7- P. Gammck, "Attacking the Poor," New Left Review, Second Series, no. 13, January-February 2003, pp. 125-134.

8- P. Gammack, "What the World Bank Means by Poverty Reduction and Why it Matters," New political Economy, 9(2), 2004, pp. 89-211.

9ـ انظر:

K. Marx and F. Engels, "Manifesto of the Communist Party" [1850], in K. Marx, Political Writings, vol. 1: The Revolution of 1848, ed. David Fernbach) London: Penguin/New Left Review, 1973), pp. 67-98, see p. 71.

10- Ibid.

11ـ انظر:

Lenin, Imperialism, ch. 5, p. 71 and ch. 7, p. 89.

12- "Secretary-General, in Address to World Economic Forum, Stresses Strengthened Partnership between United Nations, Private Sector," press release SG/SM/6153, at

http://www.un.org/news/press/docs/1997/19970131.sgsm153.html (accessed 8 September 2005), p. 1.

13- Ibid., p. 2.

14- Ibid.

15- Ibid., p. 3.

16- Ibid.

17- Ibid., p. 4.

18- U.N. General Assembly, Resolution 50/227, 24 May 1996.

19- "Fostering and Enabling Environment for Development: Financing Flows, Including Capital Flows; Investment; Trade," Report of the Secretary-General, 5 June 1997, at http://www.un.org/documents/ecosoc/docs/1997/e1997-67.htm (accessed 8 September 2005), section I, para. 14.

20- Ibid., section I, para. 11.

21- Ibid., section I, para. 18.

22- Ibid., section I, recommendations 2-4.

23- Ibid., section II, para. 61, recommendations 1 and 2.

24- Ibid., section II, para. 69, recommendations 9.

25ـ انظر:

Mark Malloch Brown, "Development and Globalization: U.N.D.P. in the 21st Century,"

خطاب ضم افكارا رئيسة القي أمام «مجلس نيويورك لجمعية التنمية الدولية»، 16/2/200.

http://www.undp.org/dpa/statements/administ/2000/february/29afeb00.htm (accessed 8 September 2005).

جميع الشواهد في هذه الفقرة مأخوذة من المصدر نفسه.

26ــ انظر:

United Nations, Administrative Committee on Coordination (A.C.C.), "Terms of Reference of the High-level Committee on Programmes," ACC/2001/CP/INF.2, at

http://ceb.unsystem.org/hlcp/dicuments/hlcp_tor.pdf (accessed 8 September 2005).

جميع الشواهد في هذه الفقرة مأخوذة من المصدر نفسه.

27- A.C.C., "Report of the High-Level Committee on Programmes on its First Regular Session of 2001," ACC/2001/6, 13 August 2001, para. 4,7,8 and 10, pp. 2-3.

28- Ibid., para. 15 and 17, p. 4.

29- Ibid., paras. 19-22, p. 5.

30ــ انظر:

U.N. General Assembly, "Brussels Declaration," A/Conf.191/12, 2 July 2001, at

http://www.unctad.org/en/docs/aconf191d12.end.pdf (accessed 8 September 2005), p. 1.

31- Ibid., paras. 1 and 2, p. 2.

32- Ibid., para. 3, p. 2.

33- Ibid., paras. 6-9, pp. 2-3.

34- Ibid., para. 10, p. 3.

35ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010," A/Conf.191/11,8 June 2001, Section III, pp. 57-64.

36- Ibid., para. 94, p. 57.

37- Ibid., paras. 98-100, pp. 58-9.

38ـ للاطلاع على أولها، انظر:

Paul Gommack, 'Signs of the Times': Capitalism, Competitiveness, and the New Face of Empire in Latin America', in The Empire Reloaded: Socialist Register 2005, eds. L. Panitch and C. Leys (London: Merlin, 2004), pp. 256-270.

39ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Road Map Towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration: Report of the Secretary-General," A/56/326, 6 September 2001, para. 7, p. 7.

40- Ibid., para. 81, p. 19.

41- Ibid., paras. 139, 140, pp. 27-28.

42- U.N. International Conference on Financing for Development, "High Level Panel on Financing for Development," press release, 15 December 2000, at

http://www.un.org/esa/ffd/przedillo1200.htm (accessed 8 September 2005).

43- U.N. International Conference on Financing for Development, home web page, at

http://www.un.org/esa/ffd/ffdconf (accessed 8 September 2005).

44- U.N. International Conference on Financing for Development, "Final Outcome of the International Conference on Financing for Development," A/Conf/198, 1 March 2002, paras. 1 and 4, p. 2.

45- Ibid., paras 10, 12, pp. 3-4.

46- Ibid., paras. 20-21, pp. 5-6.

47- United Nations, Press Briefing, "Secretary-General Launches Commission on Private Sector and Development at Headquarters," press briefing, New York, 25 July 2003, at

http://www.un.org/news/briefings/docs/2003/UNDPbrf.doc.htm

(accessed 8 September 2005)

الشـواهد اللاحـقـة في هذه الفـقـرة مـأخـوذة من المصـدر نفـسـه.

48ـ انظر:

Commission on Private sector and Development, Unleashing Entrepreneurship, p. 5.

49ـ انظر:

U.N. General Assembly, "In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for all," Report of the Secretary-General, A/ 59/2005, 21 March 2005, para. 32, p. 12.

50ـ انظر:

"Revised Draft Outcome Document of the High-Level Plenary Meeting of the General Assembly of September 2005 Submitted by the

President of the General Assembly," future document, A/59/HLPM/ CRP.1/Rev.2, release at 9:30 P.M., 5 August 2005, at

http://www.un.org/summit2005/documents.html (accessed 8 September 2005).

الإشارات التي تمثل الحاجة إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة ظهرت في الفقرات 55، 124، 129.

51ـ عند كتابة هذا النص (2005/9/8)، كانت نسخة من الوثيقة التي أجرت عليها الولايات المتحدة التعديلات متوفرة على موقع منتدى السياسة العالمي:

http://www.globalpolicy.org/msummit/millenni/ m5outcomedocindex.htm

52ـ انظر:

U.N. General Assembly, "2005 World Summit Outcome," A/60/L1, 15 September 2005, especially paras. 24 and 25, pp. 6-8.

53- "President Address United-Nations High Level Plenary Meetings," 14 September 2005, at

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/09/ 20050914.htm; (accessed a6 September 2005).

54- Ibid.



